

٤٩٥

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

استدلالات ابن مالك في شرح الكافية الشافية

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالبة

زمنم بنت أحمد بن علي تقي

إشراف

الدكتور محمد بن حمدان الخامدي

الفصل الدراسي الأول

١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : نرسم بنت أحمد على تقي الرقم الجامعي : (١٩٨٤٤٧٩)

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع : اللغة

الأطروحة مقدمة لدرجة : الماجستير في تخصص : الفقه

عنوان الأطروحة : استدلالات ابن مالك في شرح الطائفة السنية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :
فبعد إجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة
بتاريخ : ١٤٢٣ / ١ / ٢٠ هـ ، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة
والله الموفق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : د. سعد بن محمد بن العتيق : أ. د. مصطفى بن محمد بن العتيق : أ. د. رياض بن محمد بن العتيق

التوقيع : التوقيع : التوقيع :

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ. د. سليمان بن إبراهيم العابد

التوقيع :



بسم الله الرحمن الرحيم

اسم الطالبية : زمزم أحمد علي تقي .

التخصص : لغة (نحو وصرف) .

الدرجة العلمية : ماجستير .

ملخص الرسالة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، و بعد :

فهذا بحث في « استدلالات ابن مالك في شرح الكافية الشافية » بيّنت فيه كيفية استعمال الأدلة الإجمالية من سماع وقياس واستصحاب وإجماع وأدلة أخرى تستعمل في الجدل النحوي وذلك عند ابن مالك وأثرها على آرائه وكل ذلك من خلال دراسة مسائل نحوية مختارة في كتابه « شرح الكافية الشافية » .

واقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في مقدمة تتضمن بيان الموضوع وسبب اختياره ومنهج البحث ، وتمهيد فيه ترجمة موجزة لابن مالك وتقدمة عامة في أصول النحو ، ثم جاءت الدراسة في خمسة أبواب أولها : السماع وابن مالك : موقفه منه ومسائله ، والثاني : القياس وابن مالك : موقفه منه ومسائله ، والثالث : الاستصحاب وابن مالك : موقفه منه ومسائله ، والرابع : الإجماع وابن مالك : موقفه منه ومسائله ، والخامس : الأدلة الأخرى وابن مالك : موقفه مما ذكر منها ومسائلها . وذيلت البحث بخاتمة أتبعتها بفهارس فنية . ووقف البحث على نتائج من أهمها :

١ - يقوم منهج ابن مالك من حيث الاحتجاج بالمسموع على قبوله والقياس عليه إن أكثر وصح والوقوف عنده دون قياس إن قل أو شذ أو ندر .

٢ - يحتج ابن مالك بجميع القراءات القرآنية متواترها وشاذها على حد سواء ، ويجتهد في الإتيان بشواهد سماعية جديدة لم يسبق إليها .

٣ - وهو ممن توسعوا في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ودعوا إلى ذلك معتمداً في ذلك على كتب الحديث المعتمدة كالبخاري ومسلم .

٤ - يبنى القياس عند ابن مالك على سماع كثير صحيح .

٥ - ويهتم ابن مالك بالعلة على اختلاف أنواعها باعتبارها أحد أركان القياس .

٦ - يسلك ابن مالك في الاحتجاج بالإجماع مسلكين يذكر في الأول الآراء التي أجمع عليها النحاة ، ويثبت في الثاني صحة قاعدة مخالفة للقاعدة الأساسية .

٧ - يستعمل ابن مالك بعض الأدلة الجدلية (التي سميت الأدلة الأخرى عند ابن الأنباري) أحياناً في مناقشة القضايا أو إثبات صحة القواعد . وغير ذلك من النتائج المذكورة في خاتمة البحث .
والحمد لله رب العالمين .

عميد كلية اللغة العربية

د/محمد صالح جمال بدوي

المشرف

د/سعد بن حمدان الغامدي

الطالبة

زمزم أحمد علي تقي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :
فإنه يطيب لي أن أعرض هنا موضوع البحث ، ودوافع اختياري له ،
ومنهجي الذي سرت عليه فيه .

أما الموضوع فهو « استدلالات ابن مالك في شرح الكافية الشافية »
وهو بحث في كيفية استعمال الأدلة النحوية التي يُقصد بها الأدلة الإجمالية ك:
السمع ، والقياس ، والاستصحاب ، والإجماع ، وأدلة أخرى تُستعمل في
الجدل النحوي .

وليس هدفي من هذا البحث الحديث عن الأدلة النحوية وإنما الهدف أن
أبين كيفية استعمال هذه الأدلة عند ابن مالك - رحمه الله - من خلال دراستي
لمسائل نحوية مختارة في كتابه « شرح الكافية الشافية » وأثر هذه الأدلة
على موقف مؤلف الشرح وآرائه .

وأما عن أسباب اختياري للموضوع فهي :

أولاً : أن للأدلة النحوية أهمية كبرى في وضع وضبط القواعد النحوية
التي تصون اللسان عن اللحن والخطأ ، ولا سيما ، في القرآن الكريم ، وقد
اعتمد عليها النحاة في وضع قواعدهم ، وتقوية آرائهم ، والتعليل لها ، والحجاج
والرد على آراء المخالفين ؛ لذا فإن معرفة كيفية استعمال ابن مالك لها ، مع

ب

التعليل والمناقشة للمسائل التي له رأي فيها بناء على تلك الأدلة ، ستكون مفيدة لي والبحث العلمي على ما أظن .

ثانياً : أن ابن مالك - رحمه الله - قد بذل جهوداً جبارة في مجال العلم ، وكان مجتهداً فاضلاً ، أكب على العلم بجد وإخلاص ، فأعطاه الله سبحانه العلم جزاءً لإخلاصه فترك لطلبة العلم ثروة لا تنضب من المصنفات المفيدة ولا سيما - شرح الكافية الشافية - ؛ لذا فإن دراسة بعض ما بذله ابن مالك سيكون نافعاً لطلاب العلم بإذن الله .

ثالثاً : أن « شرح الكافية الشافية » يشمل ثلاثة كتب : الألفية ، والكافية الشافية ، ثم الشرح ، فهو كتاب في غاية الأهمية ، ومما يزيد من قيمة هذا الشرح ويدعو لدراسته ما يتميز به من حسن التقسيم وجودة العرض ، إضافة إلى سلاسة الأسلوب وسهولته مع الاستيعاب والشمول إلى حد كبير . واقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في خمسة أبواب ، تسبقها مقدمة وتمهيد ، وتلونها خاتمة ، سأتبعها بفهارس فنية تقرب للباحثين الانتفاع به -إن شاء الله- وتفصيل ذلك كالتالي :

١ - المقدمة .

٢ - التمهيد : ويشمل ثلاثة أقسام :

القسم الأول : تناولت فيه ترجمة موجزة لابن مالك ذكرت فيها اسمه ومولده ، ورحلاته وتصدره للتدريس والإفتاء ، وشيوخه ، ووفاته ، وأخلاقه ، ومكانته العلمية وتلاميذه ، ومصنفاته « شرح الكافية الشافية » ، وقيمة هذا الكتاب وأثره فيما بعده .

ج

القسم الثاني : تناولت فيه مقدمة عامة في أدلة النحو من سماع ، وقياس ، واستصحاب ، وإجماع ، وأدلة أخرى .

القسم الثالث : وقفة مع ابن مالك ، وفيه ثلاثة مباحث :
المبحث الأول : المأخذ .

المبحث الثاني : اختلاف رأي ابن مالك في بعض مسائل البحث .
المبحث الثالث : موقف ابن مالك من استدلالات العلماء .

٣ - الدراسة ، وجاءت في خمسة أبواب :

الباب الأول : السماع وابن مالك .

أ - تمهيد : تناولت فيه مفهوم الاستدلال عند ابن مالك ، وموقفه منه ، ومستويات الاستدلال السماعي عنده من قرآن كريم ، وحديث نبوي شريف ، وكلام العرب ، والسماع والأدلة الأخرى ، وظواهر في استعمال السماع عنده .
ب - مسائل السماع ، وفيه أربع وأربعون مسألة .

الباب الثاني : القياس وابن مالك .

أ - تمهيد : تناولت فيه موقف ابن مالك من القياس ، وظواهر في استعمال القياس عنده ، وأنواع القياس عنده ، والعلة وابن مالك ، وأقسام العلة .
ب - مسائل القياس ، وفيه سبع مسائل .

الباب الثالث : الاستصحاب وابن مالك .

أ - تمهيد : تناولت فيه موقف ابن مالك من الاستصحاب .
ب - مسائل الاستصحاب ، وفيه أربع مسائل .

الباب الرابع : الإجماع وابن مالك .

أ - تمهيد : تناولت فيه موقف ابن مالك من الإجماع ، وطرق الاستدلال بالإجماع عنده .

ب - مسائل الإجماع ، وفيه مسألة واحدة .

الباب الخامس : الأدلة الأخرى وابن مالك .

أ - تمهيد : تناولت فيه موقف ابن مالك مما ذكر منها ، وأنواع الأدلة الجدلية التي استعملها ابن مالك في « شرح الكافية الشافية » .

ب - مسائل الأدلة الأخرى ، وفيه خمس مسائل .

وقد سبقت هذه الدراسة بدراسات مختصرة كمقدمة شرح الكافية الشافية ، للدكتور عبد المنعم هريدي ومقدمة (التسهيل) للدكتور محمد بركات وقد أفدت منها في مباحث مختلفة .

* * *

منهجية الذي سرت عليه :

أما منهجي في تناول هذه المسائل فكان على النحو التالي :

أ - تناولت المسائل التي استفاد فيها ابن مالك من الأدلة النحوية في كتابه « شرح الكافية الشافية » فكان له رأي صريح فيها ، أو عضد فيها رأي عالم آخر ، أو خالف فيها رأي أكثر النحاة ، ولا أزعم أنني درست كل المسائل في هذا الشرح ، ولكنني اخترت ما بدا لي دراسته على سبيل المثال لا الحصر ، وهناك مسائل أخرى سأكتفي بذكرها كمثلة في التمهيد للأبواب .

ب - أضع المسائل التي استدل فيها ابن مالك بالسماع أولاً ، ثم التي استدل فيها بالقياس ، ثم التي استدل فيها بالاستصحاب ، ثم التي استدل فيها بالإجماع ثم التي استدل فيها بالأدلة الأخرى .

ج - أضع للمسألة عنواناً ، وقد يعبر العنوان عن رأي ابن مالك .

د - أورد ما استدل به ابن مالك فيها بنصه موضحة موضع الاستدلال .

هـ - أفصل القول في المسألة ، فأورد أهم آراء النحاة من أشهر مظاهرها النحوية بدءاً بالكتاب وانتهاءً بما قاله ابن مالك فيها ، وسار عليه الخالفون بعده أو عارضوه فيه ، مراعية في هذا العرض أن يكون بحسب التسلسل الزمني للنحاة ، الأسبق فالأسبق .

و - قد يكون في بعض المسائل سهو من العلماء المتأخرين في نسبة الآراء لقائلها ، لذا عنيت - في الأغلب - بتحقيق نسبتها إلى أصحابها ، وبيّنت وجه السهو فيها ، معتمدة في ذلك على كتبهم .

ز - بعد تفصيل القول في آراء العلماء وأدلتهم ، غالباً أبين وجه القوة والضعف فيها ، مسترشدة في ذلك بما قاله النحاة أنفسهم في مناقشاتهم لآراء بعضهم .

ح - غالباً أوضح رأي ابن مالك في نهاية المسألة معتمدة في ذلك على ما توفر لي من كتبه التي ذُكرت المسألة فيها ، موضحة الأدلة وأثرها على حكمه في المسألة ، وأحياناً أكتفي بذكر رأيه في بداية المسألة فقط ، ثم أردف ذلك بما بدا لي من رأي فيما أتممت مناقشته ، مع عدم معارضة الأدلة السماعية الفصيحة ، شعاري في ذلك أنه لا عدول عن الإتيان عند صحة السماع .

ط - لم أخرج الشواهد الشعرية التي كفاني المحققون مؤونة تخريجها
استغناءً بما بذلوه في ذلك . مشيرة إلى المصادر التي سأنقل عنها تلك
الشواهد فقط ، ولعلي أخرج ما لم يُخدم في هذا البحث .
وقد ذيلت هذا البحث بخاتمة .

* * *

ويعد :

فإني أتوجه بجزيل الشكر والامتنان لله تعالى الوهاب المنان ، الذي
أعانني ، ووفقني ، وسهل لي الصعاب ، وفتح لي أبواب العلم ، وأسأله أن
يرزقني الزيادة فيه ما حييت .

ثم الشكر كل الشكر لسعادة الدكتور الفضال سعد بن حمدان الغامدي ،
الذي كان صاحب الفضل الأول والأخير - بعد الله - في إيجاد فكرة هذه
الرسالة ، والذي كابد معي مصاعب فهم النصوص ، وفك عويصها ، وكبح
جماحها ، فعاش معي مراحل كتابتها بجلد وصبر ، ولم يضن عليّ بالكتب
المفيدة النافعة ، فجزاه الله عني خير الجزاء ، وجعل ذلك في موازين حسناته
يوم لا ينفع مال ولا بنون .

ثم أودُّ أن أقدم خالص الشكر والامتنان مطعماً بأنوار البر والإحسان إلى
والديّ الكريمين ، فقد أمداني بالدعاء المتواصل ، الذي كان له الأثر الكبير في
توفيق الله لي لإتمام هذا البحث . .

وأخص بالشكر ذلك القلب الكبير الشاخذ لهما حين فتورها ، والتي
تعجز كلماتي عن ذكر ما قام به من دور في مواصلة بحثي هذا ...
إلى الأستاذ محمد الشماع فهو المنارة حين يحلك الظلام ، وهو الوقود حين

تنفذ العزيمة .

هذا وأتوجه بالشكر للأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة لتكرمهما بقبول مناقشة هذا البحث وتقويمه الأستاذ الدكتور مصطفى إمام والأستاذ الدكتور رياض الخوام .

كما أتوجه بالشكر إلى جامعة أم القرى ممثلة في رئيس الدراسات العليا العربية وعميد كلية اللغة العربية وجميع القائمين عليها .

ولا يفوتني أن أشكر كل من ساهم في بناء هذه الرسالة العلمية وبناء صاحبها بقليل أو كثير ، وأخص بالشكر سعادة الدكتورة سلوى عرب .

وختاماً فهذا بحثي أضعه بين أيديكم فما كان فيه من صواب فمن الله تعالى وحده ، فضلاً منه ومنّة ، وما كان فيه من نقص أو خلل أو قصور فمن نفسي والشيطان ، ولكن عزائي في ذلك أنه ما من عمل إلا ويعتريه نقص ، أباي كتاب أن يكون كاملاً إلا كتاب الله - عز وجل - ، وما أجمل مقالة العماد الأصفهاني حين قال فيما كتب : « إنني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدّم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر » .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه .

الباحثة

التمهيد

وهو ثلاثة أقسام :

القسم الأول : نبذة عن حياة ابن مالك .

ونبذة عن شرح الكافية الشافية .

القسم الثاني : مقدمة عامة في الأدلة

النحوية .

القسم الثالث : وقفة مع ابن مالك .

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : المآخذ .

المبحث الثاني : اختلاف رأي ابن مالك

في بعض مسائل البحث .

المبحث الثالث : موقف ابن مالك

من استدلالات العلماء .

القسم الأول

نبذة عن ابن مالك

اسمه ومولده :

هو أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي نسباً ،
الشافعي مذهباً ، الجبائي منشأً^(١) .

ولد في جيان في الأندلس سنة ٦٠٠ أو ٦٠١ للهجرة ، وقيل أيضاً سنة
٥٩٧ و ٥٩٨ .

رحلاته وتصدره للتدريس والإفتاء :

رحل ابن مالك من الأندلس بعد أن تلقى علومه الأولى بها إلى الشرق
فنزل في القاهرة ثم رحل إلى الحجاز للحج والزيارة ، ثم قدم دمشق ، ثم توجه
إلى حلب فنزل بها وبحماء ثم عاد إلى دمشق مستوطناً .

وكان قد تصدر بحلب لإقراء العربية ، وأمّ بالسلطانية المسماة بـ
(الظاهرية) ، ثم تصدر بحمّاة للتدريس مدة ، ثم انتقل إلى دمشق يصنف
ويشغل بالتدريس بالجامع وبالتربة العادلية ، وقد صرف ابن مالك همه لإقراء
العربية ، وبرع في القراءات فتولى مشيخة العادلية الكبرى ، فكان إذا صلى
في التربة العادلية يشيعة ابن خلكان إلى بيته تعظيماً له^(٢) .

شيوخه :

شاع عند الكثير من أهل العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ
في العربية ولا القراءات ، وممن قال بذلك أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) ، يقول :
« بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمد عليه ، ويرجع في حل

(١) انظر مقدمة التسهيل ص : ٧ .

(٢) انظر مقدمة شرح التسهيل ص : ١١ .

المشكلات إليه إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن خيار بحيان ، وجلست في حلقة أبي علي الشلوين نحواً من ثلاثة عشر يوماً ، ولم يكن ثابت بن خيار من الأئمة النحويين ، وإنما كان من أئمة المقرئين ^(١) .

ورد المقرري هذه المقولة من خلال ما نقله عن بعض المحققين - وهو العلامة العجيسي - « بأن ذلك ليس بإنصاف ولا يحمل على مثله إلا هوى النفس . إلى أن قال : فسامح الله أبا حيان ورحم الله ابن مالك ورحم الله شيخه ثابت بن خيار فكان من الثقات الأخيار ^(٢) .

والثابت أن ابن مالك كان له شيوخ في جيان ودمشق وحلب أخذ عنهم العلم .

ففي جيان أخذ القراءات والنحو عن ثابت بن خيار ، وجلس في حلقة أبي علي الشلوين (المتوفى سنة ٦٥٤ هـ) ، وفي دمشق سمع من السخاوي ، وأبي صادق الحسن بن الصباح ، وأبي الفضل مكرم بن محمد بن أبي الصقر ومحمد أبي الفضل المرسي ، وفي حلب لازم حلقة ابن يعيش ، وجالس ابن عمرون تلميذ ابن يعيش .

وفاته :

توفي بدمشق ليلة الأربعاء ، الثاني عشر من رمضان سنة ٦٧٢ هـ ودفن بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ بقاسيون .

أخلاقه :

أجمع الذين ترجموا لابن مالك على أنه كان يمتاز بما كان له من الدين المتين ، وصدق اللهجة ، وكمال العقل والتؤدة والوقار ، ورقة القلب ، وكثرة

(١) بغية الوعاة ١٢٠/١ .

(٢) نفع الطيب ٤٢٥/٢ .

النوافل ، وحسن السمات ، والاعتداد بالنفس ، والرجوع للحق^(١) .

مكانته العلمية :

كان - رحمه الله - محباً للقراءة ، سريع المراجعة والتثبت مما قرأ لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه في محله ، وجمعت له الأسباب التي جعلته واحد عصره ، فقد عاش في بيئة تموج بالعلم والعلماء ، إضافة إلى ما تميز به من حذاقة عقل ، وسعة فكر ، وقوة قريحة ، وألمعية ذهن ، وحافظة ذاكرة حتى قيل : إنه حفظ يوم موته ثمانية أبيات ، لقنها إياه ابنه وهو على فراش الموت^(٢) .

وبرع ابن مالك في علوم كثيرة حتى صار إمام زمانه في العربية^(٣) . أما النحو والتصريف فكان فيه بجرأ لا يجارى وحبراً لا يبارى ، فصار يضرب به المثل في دقائق النحو وغوامض الصرف ، حتى قال عنه ابن القويح : « إن ابن مالك ما خلى للنحو حرمة »^(٤) .

وقال عنه صاحب المدارس النحوية : « كان عقله دقيقاً ولم يشغله في تمثل آراء السالفين من النحاة واستنباط الآراء الجديدة فحسب ، بل استغله أيضاً في تحرير مباحث النحو وأبوابه وتذليل مشاكله وصعابه »^(٥) .

وكان أبو حيان لا يقرئ أحداً إلا من كتاب سيبويه أو تسهيل ابن مالك ومصنفاته .

(١) البغية ١٣٠/٨ ، وانظر مقدمة (التسهيل) ١٥/١ ، ومقدمة شرح الكافية الشافية ٢٨/١ .

(٢) فتح الطيب ٤٢٥/٢ ، وانظر مقدمة (التسهيل) ١٥/١ .

(٣) شرح العمدة ١٧/١ .

(٤) المصدر نفسه ٣١/١ .

(٥) المدارس النحوية ص : ٢١٧ .

وسَمِعَ ابن مالك يقول عن ابن الحاجب : إنه أَخَذَ علمه من صاحب
المفصل ، وصاحب المفصل نحوي صغير^(١) .

« ولا يجرؤ على قول هذا على الزمخشري إلا من بلغ القمة »^(٢) .

بالإضافة لبراعته في النحو فقد سلك ابن مالك أفضل الطرق في مناقشة
المسائل ، والموازنة بين الآراء ، وَفَتَحَ آفاق جديدة في التفكير النحوي ، فالرجل
حين يعرض رأياً ، أو يرجح رأياً فإنه لا ينتسب لمدرسة معينة ويتعصب لها
ويسلم بأرائها بل يسلك طريقة المحققين ، ولعل خير ما قيل في منهجه ما ذكره
السيوطي حين قال : « لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين
والكوفيين فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين اتباع
التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر .

وابن مالك يُعَلِّمُ بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل، بل يقول :
إنه شاذ أو ضرورة »^(٣) .

وأما علم اللسان فقد صرف همهته إلى إتقانه حتى بلغ فيه الغاية وحاز
قصب السبق وأربى على المتقدمين ، فكان واحد عصره فيه .

وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على
وحشيتها ، فصار إماماً فيها ، ويدل على هذا ما قاله الصلاح الصفدي :
« أخبرني الشيخ الإمام شهاب الدين أبو الثناء محمود - رحمه الله - من لفظه
قال : إن ابن مالك جلس يوماً وذكر ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري
في اللغة . قلت : هذا أمر معجز لأنه يريد ينقل الكتابين »^(٤) .

(١) البغية ١٣٢/١ .

(٢) انظر مقدمة شرح الكافية الشافعية .

(٣) الاقتراح ص : ٣٦٥ .

(٤) نفح الطيب ٤٢٢/٢ ، والبغية ١٣٤/١ .

وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة
الأعلام يتحIRON فيه ويتعجبون من أين يأتي بها^(١) .

وكان إماماً في القراءات وعلها وصنف فيها قصيدة دالية مرموزة في
قدر الشاطبية ، قال فيها :

ولا بد من نظمي قوافي تحتوي

لما قد حوى حرز الأمانى وأزيدا

أما الاطلاع على الحديث فكان فيه آية ، وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن
فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث وإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار
العرب^(٢) .

وامتزاج الثقافات عنده من دراية باللغة وإحاطة بالنحو والصرف وإلمام
بالأدب ساعده على حل المشكلات التي تنشأ عن الاختلاف في فهم النصوص ،
فكان الشرف اليونيني يقرأ الحديث بين يديه فإذا مر به لفظ يوهم ظاهره
مخالفة قوانين العربية ، شرع ابن مالك في توجيه الرواية لتسير في ظلال
القواعد العربية .

تلاميذه :

انتفع بأبن مالك جماعة كثيرة منهم ولده بدر الدين محمد ، وشمس الدين
بن جعوان ، وشمس الدين البعلي ، والعلاء بن العطار ، والشيخ أبو الحسين
اليونيني ، وابن النحاس ، والشيخ النووي ، والبرزالي ، وغيرهم^(٣) .

(١) البغية ١٣٠/١ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٢٨/٥ ، وانظر مقدمة شرح العمدة ٣٢/١ .

(٢) فتح الطيب ٤٢٢/٢ ، والبغية ١٣٤/١ ، وانظر مقدمة شرح العمدة ٣٢/١ .

(٣) انظر : فتح الطيب ٤٢٤/٢ ، والبغية ١٣٠/١ ، وشذرات الذهب ٣٢٩/٥ ، والبداية والنهاية ٣٦٧/١٢ ،

ومقدمة شرح العمدة ٣٨/١ .

مصنفاته :

ابن مالك من أعظم نحاة القرن السابع شهرة ، إن لم يكن أعظمهم جميعاً ، فهو ذو قدرة فائقة على الاطلاع والبحث مع غزارة إنتاجه وعمقه وعلى الرغم من ذلك فقد كان سهلاً مقبولاً^(١).

وحاز ابن مالك قصب السبق في جميع الفنون المتقدمة ، ومؤلفاته فيها خير شاهد على وفرة علمه وسعة اطلاعه .

ذكر تصانيفه الأسنوي فقال : وصنّف التصانيف الكثيرة المشهورة النافعة .

وقال السُّبُكي في طبقاته : صاحب التصانيف السائرة مسير الشمس^(٢).

وسوف نكتفي بذكر بعض من هذه المصنفات فمن مصنفاته في النحو والصرف واللغة : التسهيل ، وشرحه ، والألفية ، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، والكافية الشافية ، وشرحها ، وعمدة الحافظ وعدة الالفاظ ، وشرحه ، ونظم الفرائد ، وإكمال الأعلام بتلخيص الكلام ، وتحفة المودود في المقصور والممدود ، وغيرها .

ومن مصنفاته في القراءات : المالكية في القراءات ، واللامية في القراءات ، والدالية في القراءات .

ومن مصنفاته في العروض : كتاب العروض .

وفيما يلي سوف نتكلم بشيء من التفصيل عن كتابه « شرح الكافية الشافية » .

(١) انظر : مقدمة التسهيل ١/١٧ .

(٢) انظر : مقدمة شرح العمدة ١/٤٢ .

شرح الكافية الشافية :

نظم ابن مالك أرجوزة تحتوي على سبعة وخمسين وسبعمائة وألفين من الأبيات، وسمّاها « الكافية الشافية » معارضاً بها الدرّة الألفية لابن معطي ؛ لتكون أعمّ منها وأشمل ، فحوت من أحكام النحو وأسراره ما فات ابن معطي، منظمة الأبواب ، سهلة الاستيعاب ، وأراد أن يتبعها بشرح « تخف معه المؤونة وتحف به المعونة » على حد قوله^(١) .

وكانت له طريقة خاصة في التأليف وهي طريقة تقوم على وضع المقدمات الموجزة ، ثم بسطها بشرح سهلة ميسرة خاصة في شرح الأرجوزة ، إذ لم يشرحها دفعة واحدة ، بل بدأ بشرح القسم الخاص بالصرف أولاً ، ثم النحو كذلك على الأرجح ، ثم جمع كلا الشرحين بين دفتي كتاب واحد .

لقد اتسم هذا الشرح بالشمولية إلى حد كبير ، حيث حوى الكافية الشافية ، والألفية التي تعد خلاصة الكافية الشافية ، فالكافية الشافية أشمل من الألفية لذا شرح الأولى فقط ، ولعل هذا هو السرف في عدم شرحه الألفية على عادته في تصنيفاته .

وأشاد كثير من العلماء بشمولية هذا الكتاب فمن ذلك ما قاله الشيخ محمد الطنطاوي : « وصنّف مؤلفات نظاماً ونثراً تشهد له بالتفوق على من تقدم ، ... ، فمن النظم " الكافية الشافية " استوعب فيها كل ما سمعه وشرحها »^(٢) .

وقال الشيخ تاج الدين ابن مكتوم عن شرح الكافية الشافية :

وكافية مشروحة أصبحت تفي

لعمري بالعلمين فيها تسهلاً^(٣)

(١) انظر : مقدمة شرح الكافية الشافية ١/٤٠ ، ١٥٤ .

(٢) نشأة النحو ص : ٢٠٣ .

(٣) بغية الوعاة ١/١٣١ .

ومما يدل على شمولية هذا الكتاب أيضاً أنه يحتوي على بعض المسائل التي قد لا توجد في التسهيل نفسه ، كمسألة : نصب المعطوف على غداة بعد لدن ، قال السيوطي : « وهذه المسألة مذكورة في الكافية الشافية ساقطة من التسهيل »^(١) .

والناظر إلى موقف ابن مالك من العلماء وآرائهم في هذا الكتاب يجد اهتمام ابن مالك بذكر آراء العلماء ، وإيراد حججهم ، ومناقشتها ، ثم الترجيح منها بحسب الأدلة ، كما في مسألة : حكم (أن) و (أن) بعد دخول الجار ، قال : « ومذهب الخليل والكسائي في (أن) و (أن) أنهما في محل جر بعد حذف حرف الجر ، ومذهب سيبويه والفراء ، أنهما في محل نصب .

ويؤيد قول الخليل قول الشاعر أنشده الأخفش :

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلي ولا دين بها أنا طالبه

فجر المعطوف على (أن) فعلم أن (أن) و (أن) في محل جر »^(٢) .

وفي مسألة تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي قال : « أجاز ذلك أبو علي في كلامه في " المبسوط " ، ويقول في ذلك أقول وأخذ : لأن المجرور بحرف مفعول به في المعنى : فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به .

وقد جاء ذلك مسموعاً في أشعار العرب الموثوق بعربيتهم فمن ذلك ما أنشده يعقوب :

(١) هم الهوامع ٢١٩/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٢٤/٢ .

فإن تك أنوادُ أُصِيبْنَ ونسوةٌ

فلن تذهبوا فرغاً بقتل حِبَالٍ ... «^(١)» .

وفي مسألة : إعمال المصدر المحدود والمجموع قال : « وكذا لا يعمل المصدر إذا حُدَّ بالتاء ، ... فلا يقال : عجبت من ضربتك زيداً ، فإن سمع ذلك قُبِلَ ولم يقس عليه ، وكذا المجموع حقه ألا يعمل ، ... فإن ظفر بإعماله مجموعاً قُبِلَ ولم يقس عليه ، وأنشد أبو علي في التذكرة شاهداً على إعمال المحدود قول الشاعر :

يُحَايِي به الجلد الذي هو حازمٌ

بضربة كَفَّيْهِ الملا نفسَ رَاكِبٍ «^(٢)» .

وفي مسألة : حذف همزة الاستفهام ، قال : « وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قولُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لجبريل - عليه السلام - : (وإن زنى ، وإن سرق) ؟ فقال : (وإن زنى وإن سرق) . أراد : أو إن زنى وإن سرق ؟ لأنه من هذا التقدير «^(٣)» .

وهو يدافع عن آراء العلماء التي يظهر له صوابها مقدراً ومجلاً لهم ولآرائهم ^(٤) ، قال : « وأنشد سيبويه مستشهداً على إعمال (فَعِلَ) قولَ الشاعر :

(١) شرح الكافية الشافعية ٧٤٤/٢ .

(٢) المصدر نفسه ١٠١٤/٢ .

(٣) المصدر نفسه ١٢١٧/٣ .

(٤) انظر : مقدمة شرح الكافية الشافعية ٧٩/١ .

حَزِرُ أُمُوراً لَا تَضِيرُ وَأَمِنُ

ما ليس مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

وروي عن المازني : أن اللَّاحِقِيَّ قال : « سألني سيبويه عن شاهدٍ في تعدي (فَعِلَ) فعملت له هذا البيت » ؛ وينسب مثل هذا القول أيضاً إلى ابن المقفع .

والاختلاف في تسمية هذا المدعي يشعر بأنها رواية موضوعة ووقوع مثل هذا مستبعد ، فإن سيبويه لم يكن ليحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يثق بقوله ، وإنما يحمل القدح في البيت المذكور على أنه من وضع الحاسدين وتقول المتعنتين .

وقد جاء إعمال (فَعِلَ) فيما لا سبيل إلى القدح فيه ، وهو قول زيد الخيل :

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزْقُونُ عَرْضِي جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

فأعمل (مَزَقًا) وهو (فَعِلَ) عُدِلَ به للمبالغة عن (مَارَقَ) (١) .

وقد يحقق ما ينسب إليهم من آراء فهو لا يكتفي بنقلها فقط ، بل يجتهد في تحقيق نسبتها (٢) ، ومن ذلك قوله : « وروي عن الأخفش أنه منع من دخول الفاء بعد (إِنَّ) ، وهذا عجيب لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة ، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة شرط . نحو (زيدٌ فقائمٌ) . فإذا دخلت (إِنَّ) على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر زيد وشبيهه .

وثبت هذا عن الأخفش مستبعد ، وقد ظفرت له في كتابه (في معاني

(١) المصدر نفسه ١٠٣٨/٢ .

(٢) انظر : مقدمة شرح الكافية الشافية ٨٠/١ .

القرآن (بأنه موافق لسببويه في بقاء الفاء بعد دخول (إن) وذلك أنه قال :
 وأما ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَكْذِبُوا عَنْهَا ﴾ (١) .

فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ، لأن (الذي) إذا كان صلته فعلاً
 جاز أن يكون خبره بالفاء ، نحو قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ
 ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ ﴾ (٢) ... ثم قال : ﴿ فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ (٣) .

وقوله : « زعم بعض أهل الكوفة أن الواو للترتيب ، وليس بمصيب لما تقدم
 من الدلائل ، وأئمة الكوفيين برأء من هذا القول لكنه مقول » (٤) .

وقد يحمل بعض عبارات أو كلام النحاة على المشهور من القواعد ، كما
 في مسألة : المضاف إلى ياء المتكلم بين الإعراب والبناء (٥) ، قال ابن مالك : « وفي
 كلام ابن السراج ما يوهم بناء المضاف إلى ياء المتكلم فإنه قال في (باب
 الكنيات) : « لأن هذه الياء لا يكون قبلها حرف متحرك إلا مكسوراً ، وهي
 مفارقة لأخواتها في هذا . ألا ترى أنك تقول : (هذا غلامه) فتعرب . فإذا
 أضفت غلاماً إلى نفسك قلت : (هذا غلامي) فيذهب الإعراب » .

وإنما أراد : فيذهب لفظ الإعراب ؛ لأنه قال بعد ذلك : « وإنما فعلوا ذلك
 لأن الضم قبلها لا يصلح - ولم يقل فإن الرفع - فلما غُيِّر لها الرفع وهو أوَّل
 غُيِّر لها النصب إذا كان ثانياً وألزمته حالاً واحدة .

فقال : (غُيِّر لها الرفع) : يعني جعل مقدراً بعد أن كان ملفوظاً به .

(١) سورة النساء : ١٦ .

(٢) سورة النساء : ٩٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣٧٨/١ .

(٤) المصدر نفسه ١٢٠٦/٣ .

(٥) انظر : مقدمة شرح الكافية الشافية ٨١/١ .

وكذا قوله : (غير لها النصب إذ كان ثانياً ، وألزمت حالاً واحدة) فقال
(غير لها النصب) وسكت عن الجر فعلى هذا يحمل كلامه « (١) » .

وأخيراً فإن ابن مالك قد يستحسن ويقدر آراء الآخرين وإن خالفت رأيه ،
كما في مسألة : الجملة المستقبلة عند إضافتها إلى اسم الزمان ، قال : « إذا
أضيف اسم زمان إلى جملة مستقبلة المعنى وجب عند سيبويه منع كونها
اسمية ، كما يمنع ذلك بعد إذا ، ... وهذا الذي اعتبره سيبويه بدیع لولا أن
المسموع ما جاء بخلافه » (٢) .

قيمة كتاب « شرح الكافية الشافية » وأثره فيما بعده :

استفاد بعض النحاة من هذا الكتاب فنقلوا كثيراً من شواهد وآرائه ،
فمثال نقلهم الآراء مسألة : نصب المعطوف على غداة بعد لدن فقد ضعّف
ابن مالك (٣) النصب ، ونقل رأيه السيوطي (٤) والأشموني (٥) .

ومسألة : الجر بعد حذف حرف القسم هل يكون بالعوض من الحرف أم
بالحرف المحذوف ، وصح ابن مالك في « شرح الكافية الشافية » (٦) الأول ،
لكنه صحح في « التسهيل » (٧) و « شرحه » (٨) الثاني .

(١) المصدر نفسه ١٠٠١/٢ .

(٢) مقدمة شرح الكافية الشافية ٨٢/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٩٥٣/٢ .

(٤) الهمع ٢١٩/٣ .

(٥) شرح الأشموني ١٦١/٢ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٩٥٣/٢ .

(٧) التسهيل ص : ١٥٠ .

(٨) شرح التسهيل ٢٠٠/٣ .

وحقق السيوطي^(١) رأيه كما مرّ في هذه المسألة من خلال النظر في كتبه والنص عليها وبالأخص كتابه شرح الكافية الشافية .

ومسألة : حذف حرف النداء كقوله - صلى الله عليه وسلم - : « اشتدي أزمة تنفرجي » ، فالبصريون يرون هذا شاذاً لا يقاس عليه ، والكوفيون يقيسون عليه ، وصحح ابن مالك رأي الكوفيين في كتابه « شرح الكافية الشافية »^(٢) ، وأخذ الأشموني^(٣) برأيه في كتابه « شرح الكافية الشافية » ونص على ذلك .

ومثال نقلهم الشواهد والأدلة مسألة : « ما » و « مهما » بين الاسمية والظرفية ، حيث جعل أكثر النحويين « ما » و « مهما » مثل « من » في لزوم التجرد عن الظرفية ، وذهب ابن مالك إلى جواز كونهما ظرفين قائلاً : « وإنما قلت : و (ما) و (مهما) في الأشهر ، لأن جميع النحويين يجعلون (ما) و (مهما) مثل (من) في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب ، كقول الفرزدق :

وما تحي لا أرهب وإن كنت جارماً

ولو عد أعدائي علي لهم دَحْلاً ... »^(٤)

ونقله الأشموني^(٥) ، والسيوطي^(٦) ، وابن عقيل^(٧) .

(١) الهمع ٢٣٤/٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣ .

(٣) شرح الأشموني ٢٠/٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٦٢٥/٣ .

(٥) شرح الأشموني ٢٤٩/٣ .

(٦) الهمع ٣١٩/٤ .

(٧) المساعد ١٤١/٣ .

ومسألة : جر الضمير المتصل باسم الفعل المنقول عن الظرفية أو حرف الجر ، حيث أجاز فريق من النحاة الجر ، وذهب آخرون إلى النصب وذهب آخرون إلى الرفع ، وذهب فريق من النحاة إلى أن هذا الضمير لا محل له من الإعراب ، وذهب ابن مالك إلى الجر واستدل بسماع أتى به الأخفش ، قال : « وجر عند البصريين ، وهو الصحيح لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء : (عليّ عبدالله زيداً) بجر عبدالله فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعة ولا منصوبة »^(١) . ونقله الأشموني^(٢) ، والسيوطي^(٣) .

ومسألة : تمييز (كم) الاستفهامية مفرد ولا يكون جمعاً ، حيث أجاز الكوفيون كونه جمعاً ، ومنع البصريون ذلك ، وتأولوا المسموع على حذف التمييز المفرد ، وتابع ابن مالك البصريين قائلاً : « ثم أشرت إلى أن هذا التوجيه مرتب على ما لا خلاف في جوازه وهو حذف المميز لدليل يدل عليه .

بخلاف القول بأن الجمع مميز في المثال المذكور ، فإنه يلزم إجراء (كم) في تمييزها مع كونها فرعاً على أسماء العدد على وجه لم يستعمل في الأصل فكان مردوداً »^(٤) .

ونقله عنه السيوطي^(٥) .

ومسألة : سحر معرب ولا يكون مبنيّاً ، حيث اختلف فيها فذهب قوم - ومنهم صدر الأفاضل - إلى أن سحر مبني ، وذهب آخرون - ومنهم ابن مالك - إلى أنه معرب وهو ممنوع من الصرف للعدل والتعريف يقول ابن مالك :

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٩٣/٣ .

(٢) شرح الأشموني ٩٧/٣ .

(٣) الهمع ١٢٥/٥ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٧١١/٤ .

(٥) الهمع ٧٨/٤ .

« زعم صدر الأفاضل أن (سحر) المشار إليه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف . وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه :

أحدها : أن ما ادعاه ممكن ، وما ادعيناه ممكن لكن ما ادعيناه أولى ،
لأنه خروج عن الأصل بوجه دون وجه ؛ لأن الممنوع من الصرف باقٍ على
الإعراب ، بخلاف ما ادعاه لأنه خروج عن الأصل بكل وجه .

الثاني : أنه لو كان مبنياً لكان غير الفتحة به أولى ؛ لأنه في موضع
نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب ، كما اجتنبت في (قبل)
و (بعد) والمنادى المبني .

الثالث : أنه لو كان مبنياً لكان جائز الإعراب جواز إعراب (حين)
في قوله :

* على حينٍ عاتبتُ المشيبَ على الصبا *

لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضاً ^(١) .

ونقله عنه الأشموني ^(٢) .

(١) شرح الكافية الشافية ١٤٧٩/٣ .

(٢) شرح الأشموني ١٦٢/٣ .

القسم الثاني

تقدمة عامة في الأدلة النحوية

يبحث علم أصول النحو في الأدلة الإجمالية ، تاركاً وظيفة البحث عن الأدلة التفصيلية لعلم النحو .

عرّف ابن الأنباري الدليل الإجمالي بأنه : « ما يرشد إلى المطلوب »^(١) وبأنه : « معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطراراً »^(٢) .

وعرّف السيوطي علم أصول النحو بأنه : « علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية ، من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل »^(٣) .
وأدلة النحو الإجمالية مجموعتان هي :

أ - الأدلة الكبرى .

ب - أدلة الجدل النحوي وعبر عنها السيوطي بـ « أدلة أخرى » .

أولاً : الأدلة الكبرى :

وهي ثلاثة عند ابن جني ، كما ضمنها السيوطي كتابه ، وهي :

(١) السماع ، (٢) الإجماع ، (٣) القياس .

وزاد عليها السيوطي من كلام ابن الأنباري دليلاً رابعاً وهو استصحاب الحال ، ورأى الدكتور تمام حسّان^(٤) أن يُقدّم هذا الدليل على القياس لأهميته . فهذه الأدلة يرتبها الدكتور تمام حسّان حسب الأهمية على النحو التالي :

(١) السماع ، (٢) استصحاب الحال ، (٣) القياس ، (٤) الإجماع .

وسنعرض نبذة موجزة عن هذه الأدلة النحوية على النحو التالي :

أولاً-السماع ، ثانياً-القياس ، ثالثاً-استصحاب الحال ، رابعاً-الإجماع .

(١) لمع الأدلة ص : ٨١ .

(٢) المصدر نفسه ص : ٨١ .

(٣) الاقتراح ص : ١٢٤ .

(٤) الأصول ص : ١٢٢ .

وغيرها من الأبواب^(١) .

ومنها أيضاً اعتزاز العرب بلغتهم اعتزازاً شديداً جعلهم يخافون عليها من الفساد وخاصة بعد امتزاج الأعاجم بهم^(٢) .

وتوالى ظهور اللحن بعد المائة الأولى من الهجرة ، لذا هبَّ الغيورون للدفاع عن هذه اللغة فقاموا بجمعها ووضع قواعدها ، وجعلوا فيمن يحتج بهم حدوداً زمانية ، ومكانية ، واجتماعية .

أما الزمانية فهي قبول الاحتجاج بأقوالهم حتى منتصف القرن الثاني الهجري في الحاضرة وأواخر القرن الرابع في البوادي .

وأما المكانية فقد اعتمدوا في الاحتجاج على القبائل التي تقطن وسط الجزيرة العربية ، وتركوا الاحتجاج بالقبائل التي تسكن السواحل ؛ لأنها قريبة من الأعاجم ، « وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ؛ فإنه لا يؤخذ لا من لحم ، ولا من جذام ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر ، والقيط ، ولا من قضاة ، ولا من غسان ، ولا من إياد ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب والنمر ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر ، لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبد القيس ، لأنهم كانوا سكان البحرين ، مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عمان ، لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان

(١) طبقات النحويين واللغويين ص : ٢١ .

(٢) المدارس النحوية ص : ١١ ، ١٢ .

الطائف ؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم»^(١) .

وأما الاجتماعية فكانوا لا يحتجون إلا بمن كان أعمق في التبدي ؛ لذلك افتخر البصريون على الكوفيين أنهم أخذوا عن الأعراب أصحاب الشيع والقيصوم وحرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع ، وعابوا على الكوفيين أخذهم عن أكلة الشوارين وباعة الكواميخ^(٢) .

« وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية ، وكانوا أقواهم نفوساً ، وأقساهم قلوباً ، وأشدهم توحشاً ، وأمنعهم جانباً ، وأشدهم حمية ، وأحبهم لأن يغلبوا ولا يُغلبوا ، وأعسرهم انقياداً للملوك ، وأجفاهم أخلاقاً ، وأقلهم احتمالاً للضيم والذلة »^(٣) .

- اتجاه النحاة في استعمال السماع على أنواع استشهاده :

واتجه النحاة في استعمال السماع وطرقه اتجاهين متباينين : اتجاه بصري قائم على المحافظة وإمامه سيبويه ، والآخر كوفي قائم على الأخذ بالسماع حتى الشاهد الواحد وإمامه الكسائي « ويهذين الرجلين تكوّنت مدرستان عظيمتان في النحو جرى بينهما تنافس كبير وخلاف عظيم في طرق البحث ومناهج الاستدلال ، ... وكانت المحافظة شعار البصرة ، لذلك كانوا يقفون عند طلب الشواهد الكثيرة لا يكفيهم الواحد والاثنان منها ، فإذا اجتمع لديهم منها ما يطمئنون إليه أسسوا عليه قواعدهم واعتبروا ما عداه شاذاً ، بينما كان الكوفيون يكتفون بالسماع الصحيح »^(٤) .

(١) الاقتراح ص : ١٦٢ .

(٢) المصدر نفسه ص : ٣٥٩ .

(٣) المصدر نفسه ص : ١٦٣ .

(٤) سيبويه والمدرسة الأندلسية المغربية في النحو للأستاذ : علاء الفاسي ، مجلة اللسان العربي مج ١٢ ،

واختلاف منهجيهما أدى إلى اختلاف موقفهما من القراءات القرآنية والاحتجاج بها ، فقد هاجم بعض نحاة البصرة بعض القراءات التي اصطدمت بقواعدهم النحوية ، وطعنوا في أصحابها ، كقراءة حمزة وسيأتي شرحها في السماع وابن مالك ، بينما كان الكوفيون أكثر احتراماً وتقبلاً لها^(١) .

ولا بد من معرفة شروط صحة القراءة ؛ لمعرفة ما هي القراءة الشاذة التي اتخذ منها نحاة البصرة موقفاً سلبياً في الاحتجاج ، فأقل ما يشترط القراء لصحة القراءة ثلاثة شروط :

١ - صحة السند إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - .

٢ - موافقتها رسم المصحف المجمع عليه .

٣ - موافقتها وجهاً من وجوه العربية .

والقراءة التي تفقد أي شرط من الشروط السابقة تُعد شاذة .

والحق أن منهج القراء سليم ، يقوم على الأثبت أثراً ، والأصح نقلاً . ومع ذلك فقد جعل النحاة الشعر العربي الرافد الأول لوضع قواعدهم ، وكان ينبغي على النحاة أن يعتدوا بالقراءة في الاحتجاج ويطوعوا قواعدهم لها .

أما الحديث فيراد به أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله ، أو ما وقع في زمنه ، وقد تشتمل كتب الحديث على أقوال التابعين أيضاً كالزهري وهشام بن عروة وعمر بن عبدالعزيز^(٢) .

(١) دراسات في النحو والقراءات للدكتور : أحمد مكي الأنصاري ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ج٣١/ص١٢٢ .

(٢) في أصول النحو ص : ٤٦ .

وكان المنهج الحق بالبداية أن يتقدم الحديث النبوي الشريف سائر كلام العرب من شعر أو نثر من حيث الاحتجاج والاستشهاد به ، فليس أفضل كلاماً بعد القرآن وسحراً من الحديث النبوي الشريف ، ولا أروع بياناً وتأثيراً منه . ولكن معظم النحويين انصرفوا إلى رواية الشعر بحيث استغرق هذا الانصراف جل جهودهم .

والرأي السائد أن أئمة النحويين البصريين والكوفيين لم يستشهدوا بالحديث إلا نادراً ، ولكن عند النظر في ذلك ظهر أن النحاة ساروا في الاستشهاد به على ثلاثة مذاهب سيذكرها البحث عند الحديث عن استدلال ابن مالك بالحديث .

وإذا نظرنا إلى موقف المحدثين في استدلال البصريين والكوفيين بالحديث النبوي الشريف ، فسنجد أن الأستاذ سعيد الأفغاني^(١) قد أثبت بعض الملاحظات حول صنيع النحاة منها ، تفريطهم في جزء كبير من اللغة حين أهملوا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف .

ونسب الدكتور مهدي الخزومي عدم الاستشهاد بالحديث للبصريين فقط ، واستغرب من الكسائي - وهو رئيس مدرسة الكوفة - عدم استشهاده بالحديث النبوي الشريف ، قالاً : « تأثر الكسائي بالبصريين ، فأخرج الحديث عن نطاق المصادر التي يحتج بها ، أو يستدل بها على إثبات أصل أو تصحيح حكم ... إن امتناع الكسائي عن الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به - فيما أظن - أثر

(١) المصدر نفسه ص : ٦٠ .

من آثار المدرسة البصرية ، وهو غريب يدعو إلى التأمل . وخاصة بعد أن عرفنا عن الكوفيين جميعاً : " أنهم لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول ، جعلوه أصلاً ، وبوَّبوا عليه " ، وأن الكسائي بصفة خاصة مقررٌ ، اعتمد كل الاعتماد في قراءاته على الروايات . كما هو شأن أئمة القراءة في موقفهم من القراءات والحروف . وأكبر الظن أن الكسائي - بالرغم من كونه مؤسس المدرسة الكوفية - لم يكن نحوه كوفياً خالصاً ^(١) .

وذهب صاحب (المدارس النحوية) إلى القول باتباع الكوفيين للبصريين في عدم احتجاجهم بالحديث ، قال عن البصريين : « كانوا لا يحتجون بالحديث النبوي ولا يتخذونه إماماً لشواهدهم وأمثلتهم لأنه روي بالمعنى إذ لم يُكْتَب ولم يُدَوَّن إلا في المائة الثانية للهجرة ، وبخلت في روايته كثرة من الأعاجم ، فكان طبيعياً أن لا يحتجوا بلفظه وما يجري فيه من إعراب ، وتبعهم نحاة الكوفة » ^(٢) .

وعالج الشيخ محمد الخضر حسين ^(٣) - وهو عضو في المجمع اللغوي - قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف خير معالجة حيث بنى موقفه من حجية الحديث على أساس التقسيم الذي قدَّمه الشاطبي ، وقدَّم بحثاً في ذلك نشره في مجلة المجمع اللغوي في عددها الثالث ، والذي تضمن منها ما ارتضاه من الأحاديث التي يحتج بها وأقره المجمع على ذلك ، حيث ذكر ستة أنواع من الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها في النحو وهي كالتالي :

(١) مدرسة الكوفة ص : ١١٧ ، ١١٨ .

(٢) المدارس النحوية ص : ١٩ .

(٣) في أصول النحو ص : ١٦٢ .

١ - ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته - عليه السلام - كقوله : « مات حتف أنفه » ، « الظلم ظلمات يوم القيامة » ... ونحو ذلك من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان .

٢ - ما يروى من الأقوال التي يُتَعَبَّدُ بها ، أو أمر بالتعبد بها ، كالألفاظ القنوت والتحيات ، والأذكار ، والأدعية ... الخ .

٣ - ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ، ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه .

٤ - الأحاديث التي وردت من طرق متعددة ، واتحدت ألفاظها فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها ، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ، أو إلى الصحابة أو إلى التابعين الذين ينطقون الكلام العربي كان فصيحاً .

٥ - الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس ، والشافعي ، وابن جريج ... إلخ .

٦ - ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل : ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة ، وعلي بن المديني .

وأما كلام العرب فهو ما نطق به الفصحاء الذين يوثق بهم ويطمأن إليهم ، قال السيوطي : « وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم » ^(١) .

وينقسم كلام العرب إلى قسمين : شعر ، و نثر .

واختلفت الآراء في العرب الذين يصح محاكاتهم والاحتجاج بكلامهم ،

وحددوا لهم حدوداً زمانية ومكانية وحالية وقد سبق ذكرها . وقسم العلماء الشعراء من حيث الاحتجاج بهم إلى أربع طبقات : جاهليين لم يدركوا الإسلام ، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام ، وإسلاميين عاشوا في صدر الإسلام ، ومولدين أو محدثين ، قال البغدادي : « فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً . وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها »^(١) .

وقال السيوطي : « أول الشعراء المحدثين : بشار بن برد ، ... ونقل ثعلب عن الأصمعي قال : ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج »^(٢) .

وبذلك يعد ابن هرمة هو آخر الإسلاميين المحتج بأقوالهم ، وبشار (المتوفى سنة ١٦٧هـ) هو رأس المحدثين غير المحتج بأقوالهم .

وكذلك لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله إلا إذا رواه عربي ممن يحتج بكلامه ، مخافة أن يكون لمولد أو ممن لا يوثق بفصاحته ، لذلك رد النحاة الكثير من السماع إذا جهلوا القائل^(٣) .

قال ابن الأنباري : « وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الذي أنشدوه ، يقصد قول الشاعر :

أردت لكما أن تطير بقربتي فتركها شناً ببداء بَلَقَع

فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه : أحدها : أن هذا البيت غير معروف ، ولا يعرف قائله ؛ فلا يكون فيه حجة »^(٤) .

اعتمد النحاة على الشعر كثيراً في تععيد الكثير من قواعدهم ، نُقِلَ عن

(١) الخزائن ١/٣٠٠ .

(٢) الاقتراح ص : ١٨١ .

(٣) المصدر نفسه ص : ١٨٢ .

(٤) الإنصاف ٢/٥٨٢ .

ابن نباته أنه قال : « من فضل النظم أن الشواهد لا توجد إلا فيه ، والحجج لا تؤخذ إلا منه ، أعني أن العلماء والحكماء والفقهاء والنحويين واللغويين يقولون : " قال الشاعر " ، و " هذا كثير من الشعر " ، و " الشعر قد أتى به " ، فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحجة ، والشعر هو الحجة »^(١) .

علماً بأن الاعتماد على الشعر كثيراً « خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي ، فللشعر لغته الخاصة به ، اقتضاها الأسلوب الشعري الذي يخضع لأحكام الوزن والقافية خضوعاً واضحاً ، فليس كل ما يجوز في الشعر جائز في النثر . ولا نعني أن للشعر نظاماً يختلف كل الاختلاف عن نظام النثر ، أو تأليفاً خاصاً لا يمت إلى تأليف النثر بسبب ، ولكننا نعني أن للشاعر في التحلل من كثير من القيود اللغوية ، حرية حُرْمَهَا النثر »^(٢) .

والتمس الدكتور إبراهيم أنيس لنحاة البصرة والكوفة في اعتمادهم على الشعر كثيراً عذراً وهو « أن رواية الشعر أدق من رواية النثر ، وأن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور ، وأن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المروي من النثر ، وذلك لحرصهم على تصوير الأساليب العربية في أدق صورها ، ولعلمهم كانوا على صواب في هذا ، أو لعلهم كانوا معذورين في الاعتماد على الشواهد الشعرية »^(٣) .

وإن كان هذا القول يصدق على النثر العادي فماذا عن النثر القرآني الذي تكفل المولى بحفظه ويسره للذكر ؟ ! فمن باب أولى عدم الاعتراض على قراءاته وقبولها لتكون رافداً تزخر به لغتنا العربية .

(١) الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان ١٣٦/٢ .

(٢) مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي ص : ٣٣٥ .

(٣) من أسرار اللغة ص : ٣٤٢ .

ثانيا - القياس :

هو الأصل الثاني من أصول الاستدلال النحوي وأعظم الأدلة . وعرفه ابن الأنباري بأنه : « حمل فرع على أصل بعله ، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع . وهذه الحدود كلها متقاربة »^(١) .

ونقل السيوطي عن الأنباري بأنه : « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه »^(٢) .

بدأ العلماء يهتمون بالقياس في القرن الثاني الهجري بعد أن وصلت إليهم ذخيرة لغوية كبيرة وأساليب أدبية كثيرة صادرة عن عرب فصحاء مما جعل كل ذلك مادة خصبة للنحاة وأساساً يبنون عليه قواعدهم ويحتفظون بخصائص اللغة العربية : لأنها لغة القرآن الكريم . ولجأوا إلى القياس منذ أسس النحو وبدأ التأليف ، يقول ابن سلام الجُمحي (المتوفى سنة ٢٣٢ هـ) في مقدمة كتابه (طبقات فحول الشعراء) : « كان أول من أسس العربية ، وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها : أبو الأسود الدؤلي »^(٣) .

ويمكن القياس عندهم في أن ظاهرة ما من ظواهر اللغة رؤي لها عن العرب قدر من الأمثلة التي تكفي لقيام قاعدة عليها ، فوضعوا اللغة أحكاماً عامة على أساس ما جاء إليهم من نصوص اللغة ، فوقفوا عندما سمعوا من أصوات وألفاظ وتراكيب لم يتعدوها .

ومع مرور الوقت وتطور الحياة الاجتماعية في أواخر القرن الثالث من

(١) لمع الأدلة ص : ٩٣ .

(٢) الاقتراح ص : ٢١٤ .

(٣) طبقات فحول الشعراء ١٢/١ .

الهجرة احتاج العلماء إلى ألفاظ جديدة للتعبير عن تلك الحياة الجديدة . هنا أخذوا أشياء جديدة وصاغوها في صورة صيغ أو دلالات أو تراكيب .

وهكذا سلك العلماء طريقهم في القياس ملتجئين الحيلة والحذر إلى أن جاء القرن الرابع الهجري ، وكان أبو علي الفارسي زعيم المدرسة القياسية في هذا القرن ، ومن اعتزازه بالقياس ما حكاه عنه ابن جني حين قال : « قال لي أبو علي - رحمه الله - بطلب سنة ست وأربعين : أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس »^(١) .

وإذا سأل سائل : ما موقف نحاة البصرة والكوفة من القياس ؟ فالجواب : أن الخلاف قد اشتد بينهما في القياس ، وكان لكل منهما موقفاً خاصاً ، وعلى كل حال فمعنى القياس عند نحاة المدرستين مقصور على استنباط القواعد العامة مما روي من كلام العرب فقط .

أما البصريون فكانوا أصح قياساً ؛ لأنهم أسسوا قواعدهم وأحكامهم العامة على الأمثلة الكثيرة وكانوا - وهم يقعون - يتحاشون السماع الشاذ أو القليل أو النادر حتى لو صدر عن فصحاء العرب ؛ وذلك لإحكام قواعدهم وعدم اضطرابها .

وخير ما يمثل مذهبهم وقياسهم على الأمثلة الكثيرة ما روي عن أبي عمرو بن العلاء حين سأل سائل قائلاً : « أخبرني عما وضعت مما سميت به عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا . فقلت : كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات »^(٢) .

قال السيوطي : « إن البصريين أصح قياساً ؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ »^(٣) .

(١) الخصائص ٨٨/٢ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص : ٣٩ .

(٣) الاقتراح ص : ٢٥٩ .

وكان أول من مدَّ القياس ويَعُجَّ النحو والعلل أبو إسحاق الحضرمي وتلميذه أبو عمرو بن العلاء ، وكان أبو إسحاق أشدَّ تجريباً للقياس بينما كان أبو عمرو تلميذ الحضرمي أعرف من أستاذه بطبيعة اللغة^(١) .

وجاء بعد هؤلاء طبقة كان الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى سنة ١٧٥هـ) أعظم نحاة البصرة شأنًا ، وأبقاهم في العربية أثرًا ، ويميل منهجه النحوي إلى احترام السماع المخالف للأكثر بشرط عدم القياس عليه ، يقول الأستاذ مصطفى السقا عن مذهبه : « فمذهبه النحوي إذن يعتمد على القياس المنطقي مثل أستاذه ، مع ما بينهما من خلاف في بعض أوجه النظر ، فلم يكن يتشدد في تجريد القياس ، تشدد عيسى وابن أبي إسحاق ؛ وإنما مال إلى قول أبي عمرو بن العلاء : إن المخالف للأشيع الأكثر - في كلام العرب - عربي صحيح لا يهْدُر ، بل يُحْفَظ ولا يقاس عليه »^(٢) .

قال عنه أبو البركات الأنباري : « أما الخليل بن أحمد فهو الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه »^(٣) .

أما الكوفيون فكانوا أوسع رواية من البصريين فلم يترددوا في وضع القاعدة حتى على الشاهد الواحد أو الشاهدين ، قال السيوطي : « والكوفيون أوسع رواية ... علامون بأشعار العرب ، مطلعون عليها ... وقال الأندلسي في (شرح المفصل) : الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلًا ، ويؤيِّوا عليه بخلاف البصريين »^(٤) .

(١) طبقات فحول الشعراء ١٤/١ .

(٢) نشأة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأستاذ : مصطفى السقا ص : ٩٧ .

(٣) نزهة الألباء ص : ٤٩ .

(٤) الاقتراح ص : ٣٥٩ .

أنواع القياس :

أنواع القياس ثلاثة^(١) هي :

١ - القياس المنطقي ، ٢ - القياس الاستعمالي ، ٣ - القياس النحوي .

أما القياس المنطقي فهو نتاج الفكر اليوناني ، وهو نوعان : أحدهما : المنطق المادي أو الطبيعي ويعنى بتطابق العقل مع الواقع ، والآخر : صوري ويعنى بتطابق العقل مع نفسه بواسطة قواعد عامة وأشكال محددة .

وأما القياس الاستعمالي فهو انتحاء سمت كلام العرب وعليه يكون القياس هنا تطبيقاً للنحو ووسيلة لكسب اللغة في الطفولة .

وأما القياس النحوي فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه . وهو النحو كما يراه النحاة ، فقد روي عن الكسائي أنه قال :

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع^(٢)

وقال ابن الأنباري : « اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ، ... ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو »^(٤).

وللقيام النحوي ثلاثة أنواع هي :

١ - قياس العلة ، ٢ - قياس الطرد ، ٣ - قياس الشبه .

أما قياس العلة فهو الذي تراعى فيه العلة المناسبة كقياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلّة الإسناد .

(١) تلخيص من الأصول للدكتور تمام حسان ص : ١٧٤ .

(٢) المصدر نفسه ص : ٥٠ .

(٣) البغية ١٦٤/٢ .

(٤) لمع الادلة ص : ٩٥ .

فإذا قلت : أكل الولد التفاحة .

ثم قلت : أَكَلَتِ التفاحة .

رأيت أن العلاقة بين الفعل والفاعل الذي أسند إليه هي نفس العلاقة بين الفعل والاسم الذي أسند إليه وهي الإسناد .

أما قياس الطرد فهو الذي يوجد معه الحكم مع عدم وجود المناسبة .
قال ابن الأنباري : « أعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة » (١) .

كبناء « ليس » لاطراد بناء الأفعال غير المتصرفة .

وهذا النوع من القياس يسوقه النحاة أحياناً في استدلالاتهم فيقولون :
« طرداً للباب على وتيرة واحدة » .

واختلف النحاة في حجية قياس الطرد ، فذهب قوم إلى منع حجيته : لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن ولأن ذلك يؤدي إلى الدور ، وذهب آخرون إلى جواز حجيته « واحتجوا على ذلك بأن قالوا : الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها من النقص ، وهذا موجود هنا ، وربما قالوا : عجز المعترض دليل على صحة العلة » (٢) .

وأما قياس الشبه فهو الذي لا تراعى فيه العلة كقياس إعراب المضارع على إعراب اسم الفاعل لما بينهما من الشبه في الحركات والسكنات وتعاقب المعاني .

(١) المصدر نفسه ص : ١١٠ .

(٢) الاقتراح ص : ٢٩٣ .

أركان القياس :

للقياس أربعة^(١) أركان كالتالي :

١ - الأصل وهو المقيس عليه .

٢ - الفرع وهو المقيس .

٣ - الحكم .

٤ - العلة الجامعة .

ومثال ذلك : « أن تركيب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول : اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يسم فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع ، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد ، وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو »^(٢) .

١ - المقيس عليه : هو المطرد سواء كان أصلاً أم فرعاً . وهذا الاطراد يكون في السماع والقياس معاً .

فأما الاطراد في السماع فيقصد به ما ورد منه عن العرب بكثرة تنفي أن يكون المقيس قليلاً أو نادراً أو شاذاً .

وأما الاطراد في القياس فأن يكون المقيس عليه موافقاً لقاعدة أصلية كقاعدة رفع الفاعل أو فرعية كقاعدة الإبدال والحذف ... الخ .

٢ - المقيس : هو المجال الذي حاول فيه النحاة أن يطبقوا القواعد

(١) تلخيص من الأصول للدكتور تمام حسان ص : ١٨٨ .

(٢) لمع الأدلة ص : ٩٣ .

وذلك بقياس الكلمات على مثال الصيغ وأحكامها ، وقياس التراكيب على مثال أنماط الجمل وأحكامها أيضاً .

وجعل النحاة هذين النوعين تدريبات للمتعلمين شعارهم في ذلك : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » (١) .

أما المقيس من الكلمات فيعتمد في قياسه على أصل الوضع أي : (أصل الصيغة وأصل الاشتقاق) ، وقواعد الصرف من إعلال وإبدال وقلب وحذف ... إلخ

وأما المقيس من الجمل فيعتمد في قياسه على أصل وضع الجملة من ذكر أو حذف ، أو وصل أو فصل ، أو إظهار أو إخفاء ، أو تقديم أو تأخير ، ... إلخ . والمقيس نوعان : (١) غير مسموع عن العرب ، (٢) مسموع غير مطرد .

٣ - الحكم : للحكم النحوي أنواع منها : الوجوب ، أو الامتناع ، أو الحُسْن ، أو القبح ، أو الجواز ، أو الضعف ، أو مخالفة الأولى ، أو الرخصة . وكل هذه الأحكام صالحة للانتقال بالقياس من الأصل إلى الفرع . وإذا ثبت الحكم بواسطة ورود الاستعمال عن العرب الفصحاء صح القياس على قاعدته بإجماع النحاة .

قال السيوطي : « إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب » (٢) . وهذه الاستعمالات هي المادة التي جرى عليها الاستقراء وبنيت عليها الأحكام .

٤ - العلة : هناك علاقة بين العلة والأصل ؛ لأن ما جاء على الأصل لا يحتاج إلى علة وما عدل عن الأصل يحتاج إلى إقامة الدليل والعلة .

ولقد كان العرب الفصحاء يعطلون بعض ما يقولون ، ولكن النحاة كانوا

(١) الخصائص ٢٥٧/١ .

(٢) الاقتراح ص : ٢٤٠ .

يرون أن ما جاءت به العرب من العلة شيء قائم على السليقة والفطرة ، وما جاء وا به شيء آخر قائم على التجربة والصنعة .

وقسم أرسطو العلة إلى أربعة أقسام هي : العلة المادية ، والعلة الفاعلية ، والعلة الصورية ، والعلة الغائية .

ويدور الفكر حول علتين : الصورية والغائية . وقامت علتان الصورية التي تهتم بالشكل والغائية ذات الطابع المادي الطبيعي التي تهتم بالغرض جنباً إلى جنب في التراث النحوي .

والعلة الصورية تستعمل في البحث ، أما الغائية فتستعمل في الفلسفة والتعليم . وتشعبت هذه العلة إلى ثلاث شعب : إحداها : تعليمية ، والثانية : تركييبية ، والثالثة : جدلية .

أما التعليمية فتفيد حكماً نحوياً ، كقولك : زيدٌ مرفوع لأنه فاعل ، وأما التركيبية « القياسية » فمثالها : الاختلاف في حركتي الفاعل والمفعول للفرق بينهما ، وأما الجدلية فليس لها جواب مقنع ، ولا مانع من الرد عليها بعكسها^(١) .

وقسم النحاة العلة إلى أربعة وعشرين قسمًا منها : علة النظر ، والنقيض ، والجواز ، والوجوب ، والأصل ، والسماع ، والتغليب ... إلخ .

وللعلة شروط هي : التأثير ، والطرء والعكس ، وعدم اتسامها بالدور . ولها مسالك إما نقلية كنص العربي ، أو إيمائه عليها ، أو إجماع النحاة . وإما عقلية : كالسبر والتقسيم ، والمناسبة ، وطرء الحكم ، والدوران ، وإلغاء الفارق . ولها قواعد تبطلها ك : النقص ، وتخالف العكس ، وعدم التأثير ، وفساد الاعتبار ، وفساد الوضع ، والقول بالموجب .

(١) انظر الاقتراح ص : ٢٧٢ .

ثالثاً - استصحاب الحال :

الاستصحاب هو الأصل الثالث من أصول الاستدلال النحوي يقول ابن الأنباري : «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»^(١) .

يقول ابن الأنباري: « فمن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل »^(٢) .

ولقد مرَّ استصحاب الأصل بثلاث مراحل^(٣) تميز كل منها بمميزات خاصة تختلف عن الأخرى .

بدأت المرحلة الأولى بنشأة النحو العربي وانتهت بالخليل بن أحمد الفراهيدي ، وتميزت باحترام كامل للنصوص اللغوية المسموعة والمروية ، وكان ذلك ملحوظاً في أبحاث النحاة اللغوية ، وكان الاستصحاب ينصب غالباً على الظاهر لا على الأصول الثابتة التي لم تستب ولم تنقرر بصفة نهائية ، فكان النحاة في هذه الفترة لا يتأولون ولا يكثرون من التخريج أو يعدلون عن الظاهر إلا إذا وجد ما يناقضه من سماع ، أو قياس ، أو إجماع . ومثل هذه المرحلة كثير من النحاة منهم : يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) ، والخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) .

وبدأت المرحلة الثانية بسيبويه وانتهت بالزجاج ، وتميزت هذه المرحلة بتضافر المنهج الأصولي مع المنهج التطبيقي على التأثير في البحث النحوي

(١) الإغراب في جدل الإعراب ص : ٤٦ .

(٢) الإنصاف ١/ ٣٠٠ .

(٣) تلخيص من رسالة أصول النحو العربي من خلال كتاب الاقتراح للسيوطي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة للباحث أحمد محمد الإدريسي ص : ٢٠٤ ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، ١٩٧٦ - ١٩٧٧ م .

عند العرب، وكان النحاة يلجأون إلى استصحاب الأصل كدليل من أدلة النحو، محاولين تجاوزه إلى دليل آخر من سماع ، أو قياس ، ونحوه يؤيد حكمهم النحوي دون اعتبار لأصل أو ظاهر لفظ ، لذلك اختلفوا في إصدار أحكامهم النحوية فمنهم من أخذ بظاهر اللفظ ومنهم من تعداه إلى البحث عن دليل آخر. ومن أبرز نحاة هذه المرحلة سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، والجرمي (ت ٢٢٥ هـ) ، والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) .

وبدأت المرحلة الثالثة بآبن السراج وتستمر حتى عصرنا هذا ، وتميزت الأصول النحوية في هذه المرحلة بأن أصبحت مرجعاً نحوياً لهم كالنصوص المسموعة والمروية .

غير أن النحاة كانوا يعتبرون استصحاب الأصل دليلاً ضعيفاً ؛ لأنه حمل على الأصل وظاهر اللفظ دون تأويل أو تخريج وهذا أمر لا يتواءم وطبيعة هذه المرحلة التي اتسمت بالبحث والتخريجات .

ومع قلة الاستدلال بالاستصحاب واعتباره من أضعف الأدلة بحيث لا يؤخذ به متى وجد دليل ينقضه ، فقد أخذ به أغلب نحاة هذه المرحلة في بعض أحكامهم النحوية ، ومنهم ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، وآبن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) .

أقسام الأصل :

قسم الدكتور تمام حسن^(١) استصحاب الأصل إلى قسمين: أصل وضع، وأصل قاعدة .

أولاً: أصل الوضع :

هو فكرة مجردة تعتبر ثابتاً من ثوابت التحليل اللغوي ترد إليه الكلمات

(١) تلخيص من كتاب الأصول للدكتور تمام حسن ص : ١٢٤ .

المختلفة حتى إذا خضعت له صار أصلاً مطرداً يلجأ إليه النحاة في بناء قواعدهم .

وينقسم أصل الوضع إلى أصل وضع الحرف ، وأصل وضع الكلمة ، وأصل وضع الجملة .

(أ) أصل وضع الحرف : إن فكرة ذوق الحرف مكنت النحاة من إنشاء أصل وضع الحرف ، وطريقته كما حددها الخليل وسيبويه : أن تسكن الحرف المراد النطق به إثر همزة مكسورة ليتبين مخرجه وصفاته .

وللحرف أصل وفرع ، والأصل هو ركيضة التحليل التي تنسب إليه الفروع . ويجري تحديد الأصل بواسطة ذوق الحرف وتحديد مخرجه وصفاته .

(ب) أصل وضع الكلمة : تنقسم الكلمة بحسب أصل الوضع إلى اشتقاقية وتركيبية ، والأصل في الكلمات التركيبية المحصورة العدد الجمود ، والبناء ، والرتبة ، والافتقار المتأصل وكلها تتجه إلى التقييد ، فهي مجموعة مقفلة محدودة العدد ، غير قابلة للاقتراض من لغة لأخرى ، وقد تخضع لظاهرة التركيب ، نحو (لن) .

أما الكلمات المشتقة فقد تمكن النحاة من الوصول إلى أصل وضعها بعد تجريدهم نوعين من الأصول هما : أصل الاشتقاق ، وأصل الصيغة .

أما أصل الاشتقاق فقولك : قتل ، يقتل ، قاتل ، مقتول ... إلخ . فهذه الكلمات وإن اختلفت في صورتها إلا أنها اتحدت في أصل اشتقاقها وهو (ق ، ت ، ل) .

وأما أصل الصيغة فهي القالب الذي تُصَبُّ فيه الكلمات ذوات الاشتقاقات المختلفة .

والعلاقة بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة علاقة تقاطع . والأصل في الكلمات الاشتقاقية أن تكون على ثلاثة أحرف، مرتبة ترتيب الفاء والعين واللام، وأن تتحقق أصولها وزوائدها بحسب الاشتقاق ، وأن يقع التغيير في الفروع دون الأصول . وهذا كله أصل وضع الكلمة عموماً ، أما أصل وضع الكلمة في تقسيماتها الداخلية من اسم أو فعل أو وصف فلكل منها أصول لا داعي لذكرها هنا .

ج) أصل وضع الجملة : للجملة العربية ركنان عند النحاة هما : المسند إليه والمسند ، فالمسند إليه في الجملة الاسمية المبتدأ وفي الجملة الفعلية الفاعل ، والمسند في الجملة الاسمية الخبر وفي الجملة الفعلية الفعل . وهذان الركنان هما عمدة لا تقوم الجملة إلا بهما ، وما عداهما فضلة يمكن الاستغناء عنها في تركيب الجملة ، وهذا هو أصل وضع الجملة العربية ، ويضاف إليه أصولاً أخرى كالذكر والإظهار والوصل والرتبة والإفادة .

ثانياً : أصل وضع القاعدة :

المقصود بأصل القاعدة هو : القاعدة التي تسبق القيود والتفريعات كقاعدة رفع الفاعل ، ونائب الفاعل ، وتقدم الفعل على الفاعل ، ... إلخ .

وأكبر قاعدة أصلية هي قاعدة الإفادة ، أي : قاعدة أمن اللبس .

وتقول قاعدة أمن اللبس : « إن الأصل في الكلام أن يوضع لفائدة » .

ثم يلي هذه القاعدة أهمية تلك القواعد التي تحقق الإفادة بواسطة القرائن منها : الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى (قرينة إعراب) .

الأصل في المعارف ألا توصف (قرينة تضام) ... إلخ .

ويمكن أن تُستشفَّ أصول القواعد من تعريفات النحاة وأبواب النحو كتعريف الفاعل وتعريف المفعول ونحوه .

وابها - الإجماع :

الإجماع مصدر أُجْمِعَ ، وأجمع عليه : عزم عليه ، ومنه قوله تعالى :
 ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ (١) . (٢)

وقد يأتي الإجماع بمعنى « الاتفاق (من جماعة) على أمر من الأمور إما فعل أو ترك » (٣) .

يقول ابن جني : « اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه » (٤) .

ويقول السيوطي : « والمراد به إجماع نحاة البصرة والكوفة » (٥) .

وتأثر الإجماع كأصل نحوي بالإجماع في أصول الفقه ، فقد عرّف علماء أصول الفقه الإجماع بأنه : « اتفاق المجتهدين من الأمة الإسلامية في عصر من العصور بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - على حكم شرعي في أمر من الأمور العملية » (٦) .

ويلحظ في النصوص السابقة أن تعريف الفقهاء للإجماع أوسع من تعريف النحاة له ، إذ لم يحدد الفقهاء العصر أو المكان الذي يتم فيه اتفاق المجتهدين ، بينما يقصر تعريف النحاة له على نحاة البصرة والكوفة بحيث

(١) يونس : ٧١ .

(٢) لسان العرب مادة (جمع) ٥٧/٨ .

(٣) التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الحنبلي ٢٢٤/٢ .

(٤) الخصائص ١٨٩/١ .

(٥) الاقتراح ص : ٢٠٤ .

(٦) أصول الفقه لأبي زهرة ص : ١٩٨ .

لا إجماع إلا إجماعهم . أما غيرهم من نحاة الأمصار فيقتصر دورهم على الاقتداء بهم .

وخرق ابن جني هذا الاتفاق ؛ فذهب إلى إمكان مخالفة الإجماع إذا توفرت في المخالف جملة شروط ، يقول : « فكل من فرق له عن علة صحيحة ، وطريق نهجة كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره »^(١) .

وبذلك يقر ابن جني مبدأ الاجتهاد في النحو العربي شرط أن يكون المجتهد قد بلغ درجة الإتقان في العلم ، وعدم مخالفة النصوص ، يقول في باب الاحتجاج بقول المخالف : « للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ، ما لم يُلَوِّ بنص أو ينتهك حرمة شرع . فقس على ما ترى ؛ فإنني إنما أضع من كل شيء مثلاً موجزاً »^(٢) .

مراتب الإجماع :

قسم السيوطي في (اقتراحه) الإجماع إلى ثلاث مراتب ، هي :

- ١- الإجماع الصريح .
- ٢ - الإجماع السكوتي .
- ٣ - الإجماع المنحصر في قولين .

أولاً - الإجماع الصريح :

هو تصريح نحاة البصرة والكوفة جميعاً بقبول مسألة معينة . يقول ابن جني : « اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف النصوص والمقيس على النصوص »^(٣) .

(١) الخصائص ١٩٠/١ .

(٢) المصدر نفسه ١٨٩/١ .

(٣) المصدر نفسه ١٨٩/١ .

ويقول السيوطي : « والإجماع هو الإجماع على حكم الحادثة قولاً »^(١) .
ولم يقع خلاف بين النحاة في حجية هذا الإجماع ، إذا كان قائماً على
المنصوص .

ثانياً - الإجماع السكوتي :

عرّفه السيوطي بقوله : « إجماع العرب أيضاً حجة ، ولكن أنى لنا
بالوقوف عليه . ومن صورته : أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه »^(٢) .
ومثال هذا النوع من الإجماع ما ذكره ابن مالك في (شرح التسهيل)^(٣) عن
توسيط خبر (ما) الحجازية ونصبه في قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر^(٤)

فالفرزدق كان له أصداد من الحجازيين والتميميين ، ومن مناهم أن
يظفروا له بزلة يشنعون عليه بها لتخطئته ، ولو حصل شيء من ذلك لنقل ، ففي
عدم النقل دليل على إجماع أصداده التميميين والحجازيين على تصويب قوله .

واختلف في حجية هذا النوع من الإجماع فذهب نحاة إلى اعتباره حجة
كابن مالك ، وذهب آخرون إلى عدم اعتباره حجة كأبي البقاء العكبري الذي
قال في خلاف البصريين والكوفيين حول محل الكاف في (لولاك) : إن
البصريين قالوا : إنه في محل جر ، أما الكوفيون فقالوا : إنه في محل رفع ،
وقال العكبري : ممكن أن يكون الضمير لا محل له من الإعراب أو يكون في
موضع نصب بغير ناصب^(٥) .

(٢) المصدر نفسه ص : ٢٠٧ .

(١) الاقتراح ص : ٢١١ .

(٣) شرح التسهيل ١/٣٧٢ .

(٤) استشهد به على تقديم خبر (ما) منصوباً والفرزدق تميمي يرفعه مؤخراً ، فكيف إذا تقدم وهو هنا
أراد أن يتكلم بلغة الحجاز فقط ولم يدر أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر .

(٥) الاقتراح ص : ٢١٠ .

ثالثاً - الإجماع المنحصر في قولين :

إذا ذهب البصريون إلى رأي ، وذهب الكوفيون إلى رأي آخر ، فقد اقتصر الإجماع على هذين الرأيين بحيث لا ينبغي الخروج عنهما بإحداث رأي ثالث .

وقد أشار السيوطي إلى هذا الإجماع بقول أبي البقاء في التبيين بعد أن عرض رأي البصريين إلى أن (الياء) و (الكاف) في (لولاي) ، و (لولاك) في محل جر ، ورأي الكوفيين أنهما في موضع رفع : « فإن قيل : الحكم بأنه لا موضع له ، وأن موضعه نصب خلاف الإجماع ؛ إذ الإجماع منحصر في قولين : إما الرفع وإما الجر ، والقول بحكم آخر خلاف الإجماع ، وخلاف الإجماع مربود فالجواب عنه من وجهين : أحدهما : أن هذا من إجماع مستفاد من السكوت ، وذلك أنهم لم يصرحوا بالمنع من قول ثالث ، وإنما سكتوا عنه ، والإجماع هو الإجماع على حكم الحادثة قولاً . والثاني : أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث »^(١) .

واختلف النحاة في حجية هذا النوع من الإجماع فرأى بعضهم إمكان الخروج عليه بإحداث قول ثالث وذلك بطريقتين :

الطريق الأول : التلقيق بين المذهبين ، أو التركيب بين المذاهب .

الطريق الثاني : إحداث رأي آخر دون تلقيق .

ولم يجعل النحاة الأقدمون الإجماع قسمًا من أقسام الأدلة نصًا وصراحة إلا اثنان من علماء النحو هما : ابن جني في (الخصائص) ،

(١) الاقتراح ص : ٢١١ .

والسيوطي في (الاقتراح). أما غيرهما فلم يجعلوا الإجماع قسماً من أقسام الأدلة النحوية صراحة، ومن بين هؤلاء ابن الأنباري في كتابه (لمع الأدلة في أصول النحو)، وكتابه (الإغراب في جمل الإعراب) ، إذ قسم أدلة النحو إلى ثلاثة أقسام : نقل ، وقياس ، واستصحاب حال ، ولم يذكر الإجماع معها ، يقول : « أقسام أدلته -أي النحو- ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال ، ومراتبها كذلك ، وكذلك استدلالاتها »^(١) .

ولا يعني ذلك أن ابن الأنباري لم يعترف بحجية الإجماع في النحو ، فإن كتابه (الإنصاف) قد امتلأ باحتجاجاته بالإجماع .

أما النحاة الذين لم يؤلفوا في أصول النحو ، وإنما ألفوا في القواعد النحوية ، فإن معظمهم اعترفوا بالإجماع كأصل من أصول النحو ، وامتثلت مؤلفاتهم باحتجاجاتهم بالإجماع ، وممن أقر بذلك ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) .

ومن الجدير بالذكر أن هناك كثيراً من النحاة حاول الخروج عن الآراء النحوية المتفق عليها .

فمن محاولات الخروج عن الإجماع ما قام به قطرب (ت ٢٠٦ هـ) ، فقد خرج عن إجماع النحاة في كون علامات الإعراب أعلاماً لمعانٍ مختلفة ، وأن علامات الإعراب ما هي إلا أدوات تساعد على النطق بالحروف الساكنة^(٢) .

ومنها ما قام به ابن جني من جواز ذلك بشرط أن تقوم هذه المخالفة على السماع كقوله في قول العرب « هذا جحر ضب خرب » : « فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا في

(١) لمع الأدلة لابن الأنباري ص : ٨١ .

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص : ٧٠ .

قولهم : هذا جحر ضبٌ خربٌ . فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ، ولا يجوز رد غيره إليه . وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع . وذلك أنه على حذف المضاف لا غير . فإذا جملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس ، وشاع وقُبِلَ^(١) .

(١) الخصائص ١/١٩١ .

ثانياً : أدلة الجدل النحوي :

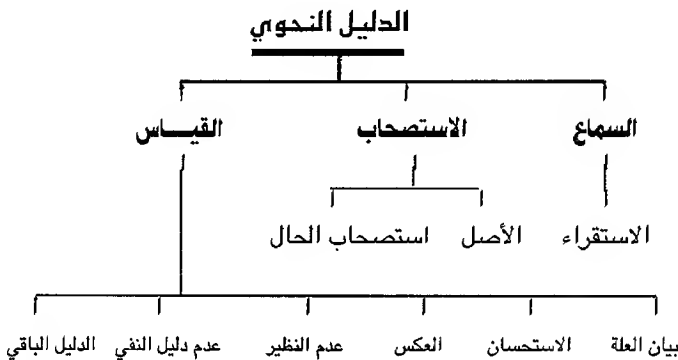
هي المجموعة الثانية من أدلة النحو الإجمالية .

عرّف الدكتور تمام حسّان الجدل النحوي بقوله : « هو حجاج بين النحاة له قواعده وأصوله وأدابه وأدلته المرتبطة به والتي لا ترتبط بالضرورة بصناعة النحو »^(١) .

واختلفت نظرة الدكتور تمام عن السيوطي في هذه الأدلة ، فالسيوطي نقل عن ابن الانباري قوله : « اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة لا تحصر »^(٢) . وعقد السيوطي في (اقتراحه) كتاباً كاملاً وهو الكتاب الخامس تحدث فيه عن هذه الأدلة ، فكانه يساوي بينها وبين الأدلة الكبرى .

أما الدكتور تمام حسّان فإنه لا يراها بمنزلة الأدلة الكبرى ، وإنما تستعمل في الجدل النحوي لتقوية الحجة فقط^(٣) .

لكنه ربط بين هذه الأدلة والأدلة الكبرى حسب الجدول التالي :



(١) الأصول للدكتور تمام حسّان ص : ٢١٢ .

(٢) الاقتراح ص : ٢٢٨ .

(٣) الأصول للدكتور تمام حسّان ص : ٢١٤ .

وإليك أمثلة^(١) لكل منها ليتوضح المقصود منها :

أولاً - الاستقراء :

المقصود به هنا الثبوت بالاستقراء التام ، وشرط كونه دليلاً التسليم بمقدماته حتى يصل إلى نتائج كـأن يثبت أن أنواع الكلم ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف ؛ فإذا ثبت أن للكلم نوعاً رابعاً لم يصلح أن يكون دليلاً ، يقول السيوطي : « استدلوأ به في مواضع منها : انحصار الكلمات الثلاث في الاسم ، والفعل ، والحرف »^(٢) .

ثانياً - الأصل :

هو ما جرده النحاة بالاستقراء الناقص وأجروه على فصيح الكلام ، فلا ينبغي مخالفة أي أصل من الأصول الثابتة سواء كان أصل وضع أم أصل قاعدة ، فإذا نص أصل القاعدة على أن « رتبة الفاعل قبل رتبة المفعول » فلا يحق للنحوي أن يستدل بوجوب تقدم المفعول في نحو : « حياك الله » ، وإذا قال الأصل : « الرفع سابق على النصب » فمن قال : إن المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم فيكون قد خالف أصلاً نحوياً « لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب ، لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول ، فكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك الرفع قبل النصب »^(٣) .

ثالثاً - استصحاب الحال :

ويسمى أيضاً « استصحاب أصل » ، ويقصد به تطابق المقيس عليه مع ما جرده النحاة من أصل ، وقد يختلف المقيس عليه عن الأصل فيشترط فيه الاطراد لا المطابقة ، فينشأ الاستصحاب عن مطابقة المقيس عليه مع الأصل

(١) تلخيص من المصدر نفسه ص : ٢١٤ .

(٢) الاقتراح ص : ٢٣٧ .

(٣) المصدر نفسه ص : ٢٢٩ .

ك (ضرب) ، وإن لم يطابق المقيس عليه الأصل ينشأ العدول عن الأصل ك (قال) .

ومثاله : القول : إن الأصل في الأسماء الإعراب ، فمتى وجد دليل ينقض هذا الأصل كالشبه اللفظي أو المعنوي للاسم فإنه يحكم ببنائه ويُعد هذا الدليل أقوى من الاستصحاب .

رابعاً - بيان العلة :

تدور العلة مع الحكم المختلف فيه وجوداً وعدمًا ، فإن وجدت العلة وجد الحكم (وهو ما يسمى بالطرد) ، وإن انتفت العلة انتفى الحكم (وهو ما يسمى بالعكس) : « فالأول : كأن يستدل من عمل اسم الفاعل في الماضي فيقول : إنما عمل اسم الفاعل في محل الإجماع ؛ لجريانه على حركة الفعل وسكونه ، وهذا على حركة الفعل وسكونه فوجب أن يكون عاملاً . والثاني : كأن يستدل من أبطل عمل « إن » المخففة من الثقيلة ، فيقول : إنما عملت « إن » الثقيلة لشبهها بالفعل ، وقد عدم بالتخفيف فوجب ألا تعمل » (١) .

خامساً - الاستحسان :

هو الاعتماد على الاتساع والتصرف في ترجيح حكم على حكم دون علة قوية ، وبهذا يعد الاستحسان جانباً اعتباطياً ذو دلالة « ضعيفة غير مستحكمة » (٢) .

ومن صورته ترك الأخف إلى الأثقل كقلب الياء وأوا للفرق بين الاسم والصفة في نحو قولهم : الفتوى ، والتقوى ، والشروى .

ومن صورته الخروج عن الحكم للتنبيه عن الأصل ك « استحوذ » .

(١) الاقتراح ص : ٢٢٩ .

(٢) الخصائص ١/ ١٣٣ .

ومن صورته بقاء الحكم مع زوال علته كعدم رد الياء إلى الواو في قولهم :
« ولا نسل الأقبام عقد الميثاق » .

سادساً - عدم الدليل على نفي الحكم :

هو الوجه السلبي للاستقراء فإذا قلنا : إن ما ثبت بالاستقراء في أقسام
الكلم العربية أن تكون على ثلاثة أقسام فإذا أراد المستدل أن يستعمل دليلاً
آخر غير الاستقراء أمكنه استعمال دليل النفي ، فيقول : إن الدليل على أن
أقسام الكلم ثلاثة هو أنها لو لم تكن كذلك لقام الدليل على الزيادة أو النقص
وخاصة مع شدة تقصي النحاة وكثرة بحثهم ، فلما لم يقدّم الدليل دل عدم
وجوده على نفي الحكم فوجب ألا تكون الكلم على أكثر أو أقل من ثلاثة أقسام .

سابعاً - العكس :

معناه : إذا تشابه أمران مع استطاعة نفي حكم ما عن الأول ، ومعرفة
أن عكسه ثابت للثاني ، فإنه ممكن أن يتخذ من هذا العكس دليلاً على نفي
الحكم عن الأول « كأن يقال : لو كان نصب الظرف في خبر المبتدأ بالخلاف
لكان ينبغي أن يكون الأول منصوباً ؛ لأن الخلاف لا يكون من واحد ، وإنما
يكون من اثنين ، فلو كان الخلاف موجباً للنصب في الثاني لكان موجباً للنصب
في الأول فلما لم يكن الأول منصوباً دل على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب
في الثاني »^(١) .

ثامناً - عدم النفي :

إذا لم يعتمد الحكم على دليل فقد يبطله النحاة مستدلين بعدم النفي ،
وهذا الاستدلال خاص بالنفي^(٢) ، ومثاله : أنه لا يوجد دليل يمكن أن يستدل

(١) الاقتراح ص : ٢٢٨ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ص : ٢٢٢ ، وانظر : الخصائص ١/١٩٧ .

به على أن السين وسوف رافعتان للفعل المضارع ؛ لأن الأداة التي تعمل في المضارع لا تقبل دخول اللام عليها ، فلما دخلت اللام على سوف في قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ^(١) دل على عدم عمل سوف في المضارع وتقاس السين على سوف في ذلك لشبهها بها في المعنى والموقع .

تاسعاً - الدليل الباقي :

معناه : تعدد الأدلة على الحكم فيجري نقضها واحداً تلو الآخر ، ويبقى منها دليل يستعصي على النقض فيكون صالحاً لإثبات الحكم ويسمى الدليل الباقي ، « كقولنا : الدليل يقتضي أن لا يدخل الفعل شيء من الإعراب ، لكون الأصل فيه البناء ؛ لعدم العلة المقتضية للإعراب . وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع ، لعله اقتضت ذلك فبقي الجر على الأصل الذي اقتضاه الدليل من الامتناع » ^(٢) .

وفيما يلي سيتضح أن السماع الذي استفاد منه ابن مالك يمثل الجانب الأكبر من البحث ، أما القياس الذي قيل : إنه أقوى الأدلة في مرحلة التقعيد - وهي الفترة الأولى في وضع القواعد - ، والذي كان يمثل الشاغل الأكبر للنحاة فكانوا يبنون قواعدهم وأقيستهم على ما كثر وشاع حتى قيل : (إنما النحو قياس يتبع) فقد أصبح الآن لا يمثل إلا جزءاً بسيطاً في الاستدلال النحوي . فعندما جاء المتأخرون ووجدوا أن الأقيسة موضوعة والتقعيد قد تم احتاجوا إلى السماع في استعمال الأدلة أو الرد على الآراء أي : إنهم بحثوا عن مزيد من سماع لهذه القواعد الثابتة وغير الثابتة عندئذ أصبح السماع يمثل الجانب الأكبر من اهتمام العلماء .

(١) الضحى : ٥٥ .

(٢) الاقتراح ص : ٣٢٨ .

القسم الثالث

وقفه مع ابن مالك

المبحث الأول

ملحوظات

بلغ ابن مالك الغاية في تحقيق نسبة الآراء إلى أصحابها^(١) والإتيان بالأدلة لتدعيم الآراء ، ولكن وجدت بعض الملحوظات التي لا تذكر أمام ما قام به من جهود في مجال العلم والتأليف ، وهي كالآتي :

أ - ملحوظات في نسبة بعض الآراء إلى العلماء :

ذكر ابن مالك^(٢) في مسألة : حكم (أن) و (أنْ) بعد دخول الجار أن مذهب الخليل جر موضع (أنْ) و (أنْ) عند حذف حرف الجر المطرد حذفه بعد دخول الفعل اللززم عليه ، نحو قولك : عجبتُ أنَّكَ ذاهبٌ ، وأنَّ قام زيدٌ ومذهب سيبويه النصب ، وأثبت محقق شرح الكافية الشافعية أن مذهب الخليل نصب الموضعين لا جرهما ومذهب سيبويه الجر .

وذكر ابن مالك في الاحتجاج بوجود النظر في مسألة : ترخيم الثلاثي المحرك الوسيط أن الفراء قد انفرد بجواز ذلك ، وأثبت البحث أن هذا الرأي هو رأي الكوفيين والأخفش أيضاً .

ب - وضع بعض الشواهد في غير موضعها الصحيح :

أجاز ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافعية)^(٣) تقديم التمييز على

(١) انظر : (مَنْ) لايتداء الغاية في الزمان ص : ٢٠٨ ، وبقاء فاء الخبر بعد دخول (إنْ) ، و (أنْ) ص : ١٣٩ ، و (لكنْ) ، ومعنى الواو العاطفة ص : ٢٠ .

(٢) انظر : هامش شرح الكافية الشافعية ٦٣٤/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٧٧٩/٢ .

عامله إذا كان فعلاً متصرفاً ، واستدل على ذلك بأبيات منها هذا البيت :

ونارُنا لم يُرَ ناراً مثْها

قد علمت ذاك معدُّ كلْها^(١)

وهذا مما يمكن أن يؤخذ عليه ؛ لأنه ذكر في (شرح التسهيل)^(٢) أن هذا البيت يستشهد به على تقديم التمييز في الضرورة إذا كان عامله غير فعل أو فعلاً غير متصرف .

وقال محقق (شرح الكافية الشافية) في الهامش : « هكذا في ع و ك وسقط من الأصل ومن هـ » أي أنه ليس موجوداً في النسخة الأصل التي هي قريبة من عهد المؤلف فقد كتبت سنة (٧١٥ هـ) .

وعليه يمكن أن يكون هذا السهو من النساخ ولا شأن لابن مالك فيه .
والله أعلم .

المبحث الثاني

اختلاف رأي ابن مالك في بعض مسائل البحث

اختلف رأي ابن مالك في بعض مسائل البحث فظهر له رأي في (شرح الكافية الشافية) وظهر له رأي آخر في بعض كتبه الأخرى على النحو التالي :
ظاهر كلام ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية)^(٣) أنه منع إعمال

(١) « الأصل : لم يُرَ مثْها ناراً ، فمثال عامل غير متصرف ، وقدم تمييزه عليه ، وُجِرَجَ البيت على أن يرى علمية ، وناراً المفعول الثاني » . انظر : المساعد ٦٧/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣٩٠/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤٤١/١ ، وانظر المسألة في ص : ١٥٦ من هذا البحث .

(لا) عمل ليس في المعرفة فلا تعمل (لا) عمل ليس عنده إلا شذوذاً فلا تقول:
لا زيداً أفضل منك ، وذهب في (شرح التسهيل)^(١) إلى جواز ذلك .

وذهب أيضاً في كتابه (شرح الكافية الشافية)^(٢) إلى أن موضع (أن)
(و أن) الجر وذلك عند حذف حرف الجر المطرّد حذفه بعد دخول الفعل اللازم
عليه ، نحو قولك : عجبْتُ أنكَ ذاهبٌ ، وأنْ قام زيدٌ ، وذهب في (شرح
التسهيل)^(٣) إلى أن موضعهما النصب .

وذهب أيضاً في كتابه (شرح الكافية الشافية)^(٤) إلى أن المقصور المنون
إذا وقف عليه بالألف ، فإن هذه الألف هي لام الكلمة وكانت منقلبة ثم عادت
بعد حذف التنوين في نحو : هذا فتى ، ورأيت فتى ، ومررت بفتى ، وذهب في
(التسهيل)^(٥) إلى إجراء المقصور المنون مجرى الصحيح فأبذل الألف من
التنوين حال النصب ، وأبدلها من لام الفعل حال الرفع والجر .

وذهب أيضاً في كتابه (شرح الكافية الشافية)^(٦) إلى أنه إذا اتصل
ضميران أولهما أخص ، وهو منصوب - يعني: الأول - ، والعامل فيهما ناسخ
للابتداء والثاني منهما خبر لمبتدأ في الأصل فإنه يجيز الاتصال والانفصال
في الضمير الثاني المنصوب مع ترجيح الاتصال ، ورجّح في (التسهيل)^(٧)
و (شرح التسهيل)^(٨) الانفصال .

وذكر السيوطي^(٩) أنه إذا ورد للعالم قولان في مسألة فيُحَقَّقُ في نسبة

(١) شرح التسهيل ٢٧٧/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢ ، وانظر المسألة في ص : ١٦٢ .

(٣) شرح التسهيل ١٥٠/٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٩٨٢/٤ ، وانظر المسألة في ص : ٣٨٥ .

(٥) التسهيل ص : ٢٢٨ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٢٣١/١ .

(٧) التسهيل ص : ٢٧ .

(٨) شرح التسهيل ١٥٤/١ .

(٩) الاقتراح ص : ٢٥٣ .

أحد الرأيين إليه على النحو التالي :

أولاً : إذا ورد عن عالم في مسألة قولان ، فإن كان أحدهما مرسلًا ، والآخر معللاً أخذ بالمعلل وتؤول المرسل .

ثانيًا : إن لم يُعلل واحدٌ منهما نُظِرَ إلى الأليق بمذهبه ، والأجرى على قوانينه فيعتمد عليه ، ويتأول الآخر إن أمكن .

ثالثًا : إن لم يمكن التأويل ، ونص في أحدهما على الرجوع عن الآخر عُلِمَ أنه رأيه والآخر مطروح .

رابعًا : إن لم ينص ، بُحِثَ عن تاريخهما وعمل بالمتأخر ، والأول مرجوع عنه .

خامسًا : فإن لم يعلم التاريخ وجب سبر المذهبين والفحص عن حال القولين ، فإن كان أحدهما أقوى نُسِبَ إليه أنه قوله ، والآخر مرجوع عنه ، إحسانًا للظن به .

سادسًا : إن تساويا في القوة وجب أن يعتقد أنهما رأيان له ، وأن أسباب تساويهما عند الباحث عنهما هي الأسباب نفسها التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلاهما .

ولعل ابن مالك أخذ بالآراء التي نسبت إليه في (شرح الكافية الشافية) أما الآراء التي ذكرها في (التسهيل) و (شرح التسهيل) فهي مرجوع عنها ؛ لأن كتاب (شرح الكافية الشافية) متأخر عن كتاب (شرح التسهيل) على ما أظن ، وقد أشار ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) في موضعين إلى كتابه (شرح التسهيل) وأنه أوفى فليرجع إليه فلعلم بذلك أن (شرح التسهيل) سابق لـ (شرح الكافية الشافية)^(١) .

(١) انظر : مقدمة محقق شرح الكافية الشافية ٥٠/١ .

قال ابن مالك عن مذهب الخليل في همزة (أَل) : « قول الخليل هو المختار عندي ، وبسط الاحتجاج لذلك مستوفى في (شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) فليُنظر فيه هناك »^(١) .

وقال أيضاً عن عامل رفع الخبر : « أما الخبر فرافعه المبتدأ وحده أو الابتداء وحده أو المبتدأ والابتداء معاً وهذه الثلاثة أقوال البصريين والأول قول سيبويه ، وهو الصحيح ، والاستدلال على صحته وضعف ما سواه يقتصر إلى بسط ، وهو أليق بشرح كتابي الكبير ، فمن أحب الوقوف عليه فليسارع إليه »^(٢) .

المبحث الثالث

موقف ابن مالك من استدلالات العلماء

يتركز موقف ابن مالك من استدلالات العلماء في كتابه (شرح الكافية الشافية) في نوعين من الاستدلالات هما السماع والقياس .

أولاً - السماع :

تعددت طرق عرض ابن مالك للسماع على النحو التالي :

١ - ذكر حجج العلماء فقط :

قال ابن مالك في تقديم الحال على العامل الظرفي : « لو قلت : (النضرُ مكرماً فيها) فقدمت الحال على العامل الظرفي مع تقدم صاحبها جاز عند أبي الحسن الأخفش . وحجته في ذلك قراءة من قرأ : (والسموات مطوياتٍ بيمينه) »^(٣) . وقول الشاعر :

(١) شرح الكافية الشافية ٣١٩/١ .

(٢) المصدر نفسه ٣٣٤/١ .

(٣) الزمر : ٦٧ .

رھط ابن كوز محقبي أدراعهم

فيهم ورھط ربيعة بن حذار ^(١) .

وقال في (باب التحذير والإغراء) : « وقد يجاء باسم المحذر منه ، والمغرى به مع التكرار مرفوعاً .

قال الفراء في (كتاب المعاني) في قوله تعالى: ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا ﴾ ^(٢) :
« نصب الناقة على التحذير ، وكل تحذير فهو نصب . ولورفع على إضمار :
هذه ناقة الله لجاز ، فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير . وأنشد :

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عَمِيرٌ وَأَشْبَا

هُ عَمِيرٌ وَمِنْهُمْ السَّفَاحُ

لجديرون بالوفاء إذا قا

ل أخو النجدة : السلاحُ السلاحُ » ^(٣)

وقال في تقدم الشرط على الاستفهام : « وإذا تقدّم على الشرط استفهام نحو : (أَلِنْ تَقُمْ أَقُمْ) .

فسيبويه يجعل الاعتماد على الشرط كأن الاستفهام لم يكن .

ومن حجة سيبويه قوله تعالى : ﴿ أَفَأَيْنَمَتَ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾ ^(٤) ^(٥) .

(١) شرح الكافية الشافية ٧٥٣/٢ .

(٢) الشمس : ١٣ . وانظر : معاني الفراء ٢٦٨/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٣٨١/٣ .

(٤) الأنبياء : ٣٤ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٦١٧/٣ .

٢ - ذكر حججه وتدعيمها بحجج أخرى :

قال في حذف همزة الاستفهام : « وقد أجاز الأخفش حذف الهمزة في الاختيار وإن لم يكن بعدها (أم) وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىٰ ﴾ (١) .

... وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قولُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لجبريل - عليه السلام - : (وإن زنى ، وإن سرق) ؟ فقال : (وإن زنى وإن سرق) .

أراد : أو إن زنى وإن سرق ؛ لأنه من هذا التقدير « (٢) .

٣ - رد رأي بعض النحاة معتمداً على سماع نحاة آخرين :

قال في الضمير المتصل بعد (لولا) : « ومن العرب من يقول : (لولاي) و (لولانا) ... إلى (لولاهن) .

وزعم المبرد أنه لا يوجد ذلك في كلام من يحتج بكلامه ، وما زعمه مخالف لقول سيبيويه ، وأقوال الكوفيين . وأنشد سيبيويه :

وكم موطنٍ لولا طحت كما هوى

بأجرامه من قُلَّةِ النُّيُقِ مُنْهَوِي

وأنشد الفراء :

أَنْطُمِعُ فِينَا مِنْ أَرَاقٍ دِمَاعًا

ولولاك لم يعرض لأحسابنا حَسَنُ « (٣) .

(١) الشعراء : ٢٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢١٦/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٣١٧ .

(٣) المصدر نفسه ٧٨٧/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٢٠٢ .

٤ - تأويل سماعهم إن خالف القاعدة الأساسية :

قال في تقديم المفعول معه على مصحوبه : « اختار أبو الفتح ابن جني في الخصائص تقديم المفعول معه على مصحوبه نحو: (جاء والطيالسة البرد). واستدل بقول الشاعر :

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غَيْبَةً وَنَمِيمَةً

ثَلَاثُ خِصَالٍ لِسَتْ عَنْهَا بِمَرْعُوي

ومثله قول الآخر :

أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأَكْرَمِهِ

وَلَا أَلْقُبُهُ وَالسَّوَاءَ أَلْقَبَا

على رواية من نصب (السوأة) و (اللقب) .

أراد : وَلَا أَلْقُبُهُ أَلْقَبَ وَالسَّوَاءَ . أي : مع السوأة ...

ولا حجة لابن جني في البيتين لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قُدِّمَتْ هي ومعطوفها . وذلك في الأول ظاهر ... » (١) .

ثانياً - القياس :

تعددت طرق عرض ابن مالك للقياس في هذا الكتاب على النحو التالي :

١ - ذكر حجج العلماء فقط :

قال في (باب النداء) : « وأما قول الآخر :

فِيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرًّا

إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا

(١) المصدر نفسه ٦٩٦/٢ .

فمحمول على أنه أراد : (فيا أيها الغلامان) ؛ لأن الألف واللام في (الغلامان) لا يشبهان الألف واللام في (الله) .

والبغداديون يقيسون على هذا فَيُجِيزُونَ (يا الرجل) ويقولون : لم نَرْ موضعاً يدخله التنوين يمتنع من الألف واللام ^(١) .

وقال في الباب نفسه أيضاً : « أجاز المازني والزجاج نصب صفة (أي) قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة » ^(٢) .

٢ - قبول أقيستهم بشرط كثرة السماع :

قال في ورود المصدر النكرة حالاً : « ورود المصدر النكرة حالاً كثيراً كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ سَجْدٌ مِّنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ۖ ﴾ ^(٣) وكقول العرب : (جاء فلان ركضاً) و (جاء الأمير بغتة وفجأة) . ولا يجوز استعماله عند سيبويه إلا بسماع .

وأجاز أبو العباس القياس على ما كان نوعاً من الفعل ك (جئت ركضاً) فيقيس عليه : (جئت سرعةً ، ورجلةً) . وليس ذلك ببعيد ^(٤) .

وقال في حذف حرف النداء : « وفي هذين الحديثين غنى عن غيرهما من الشواهد نثراً ونظماً .

والبصريون يرون هذا شاذاً لا يقاس عليه . والكوفيون يقيسون عليه وقولهم في هذا أصح ^(٥) .

(١) المصدر نفسه ١٢٠٨/٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٢١٨/٣ .

(٣) الرعد : ١٥ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٧٣٦/٢ .

(٥) المصدر نفسه ١٢٩١/٣ .

وقال في استغناء المصدر الذي له فعل عن فعله في الخبر ، والدعاء ، والأمر ، والنهي : « الفراء يرى ذلك مطرداً غير متوقف على سماع خبراً كان ما يرد فيه ذلك ، أو طلباً بشرط أن يكون الموضع صالحاً لوقوع الفعل فيه مجرداً .

ورأيه في ذلك عندي صواب .

إلا أن وقوع ذلك في الطلب أكثر من وقوعه في الخبر ؛ لأن دلالة المطلوب على فعل الطلب أقوى وأظهر من دلالة المخبر به فعله «^(١) .

٣ - رفض أقيستهم :

لسببين هما :

أ - قلة السماع : قال ابن مالك في منع القياس على اسم الأمر من الرباعي : « من أسماء الأفعال (قرقار) بمعنى (قرقر) ، وإليه أشرت بقولي :

وندر اسم الأمر من الرباعي مقتصرأ فيه على السماع

وهو مع نذوره عند سعيد بن مسعدة الأخفش مقيس عليه ليكون للرباعي نصيب من صوغ اسم الفعل باطراد ، كما كان للثلاثي باتفاق منه ومن سيبويه .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من كون صوغ اسم الفعل مطرداً من الثلاثي خاصة بشرط كونه على (فَعَال) «^(٢) .

وقال في منع القياس على اسم الفعل إذا كان أصله ظرفاً أو حرف جر

(١) المصدر نفسه ٦٦٢/٢ .

(٢) المصدر نفسه ١٣٩٢/٣ .

وأن يكون فيه ضمير مستتر على أنه فاعل : « ولا يقاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي ، فإنه لا يقتصر فيها على السماع ، بل يقيس على ما سمع : ما لم يسمع »^(١) .

وقال في جمع الصفة الثلاثية الساكنة الوسط : « فأما إن كان صفة ك (ضَخْمَةٌ) فلا خلاف في تسكين عينه على أن قطرباً أجاز فتحها قياساً على ما ليس بصفة .

ويعضد قوله ما حكى أبو حاتم من قول بعض العرب : (كَهْلَةٌ) و(كَهَلَات) والمشهور (كَهَلَات) .
وإلى قطرب أشرت بقولي :

..... ومن يقس فليس ذا ثبات »^(٢) .

ب - أن يؤدي القياس إلى مخالفة الإجماع : قال في تعديه غير (أعلم) و (أرى) من أخواتها بالهمزة إلى ثلاثة مفعولين : « أجاز الأخفش أن يعامل غير (علم) و (رأى) من أخواتها القلبية الثلاثية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة ... ووجب ألا يقاس عليهما - أي علم ورأى - ، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع . ولو ساغ القياس على (أعلم) و (أرى) لجاز أن يقال : (أكسيت زيداً عمراً ثوباً) . وهذا لا يجوز بإجماع »^(٣) .

وهكذا ترى موقف ابن مالك من استدلالات العلماء يسير وفق منهجه العام من قبول المسموع وعدم الخروج عليه ، وإن كان المسموع شاذاً لا يقيس عليه ، أما إن كان المسموع كثيراً مطرداً فإنه يقيس عليه .

(١) المصدر نفسه ١٣٩٤/٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٨٠٥/٣ .

(٣) المصدر نفسه ٥٧٢/٢ . إن ما ذكره ابن مالك من عدم جواز أكسيت لا يرد على الأخفش ؛ لأن الأخفش خصها بالأفعال القلبية كحسب وزعم وخال فيقال : أظننت زيداً عمراً فاضلاً . وانظر ص :

الدراسة

وتشتمل على خمسة أبواب :

- الباب الأول : السماع وابن مالك .
- الباب الثاني : القياس وابن مالك .
- الباب الثالث : الاستصحاب وابن مالك .
- الباب الرابع : الإجماع وابن مالك .
- الباب الخامس : الأدلة الأخرى وابن مالك .

الباب الأول السماع وابن مالك

أ - تمهيد .

- مستويات الاستدلال السماعي عند ابن مالك .

- السماع والأدلة الأخرى .

- ظواهر في استعمال السماع عند ابن مالك .

ب - مسائل السماع .

أ - تمهيد :

يقصد بالاستدلال عند ابن مالك استعمال الأدلة النحوية الإجمالية التي
نُكِّرت . ويسير موقف ابن مالك في السماع على المنهج التالي :

أولاً : التعويل على السماع في بناء الرأي النحوي وترجيحه مع قبول ما
قل منه والإشارة إلى قلته ، كقوله في العطف على الضمير المخفوض :
« ولأجل القراءة المذكورة ، والشواهد لم أمنع العطف على ضمير الجر ، بل
نبهت على أن عود حرف الجر مع المعطوف مفضل على عدم عوده »^(١) . أو
الإشارة إلى قوة الرأي المؤيد بالسماع ، وضعف الرأي غير المؤيد به ، كقوله
عن يونس في معاملته المعتل إذا كانت لامه ياءً أو واواً عند النسب : « مذهب
يونس فيه وفي نوات الواو أن تفتح عينه ويعامل معاملة الثلاثي المقصور .
ولا شاهد له في تغيير نوات الواو فمذهبه في نوات الياء قوي لاعتضاده
بالسماع ، وهو في نوات الواو ضعيف لعدم السماع »^(٢) .

ثانياً : عدم القياس على السماع القليل المخالف لسماع أصح وأكثر
منه ، بالرغم من قبوله له ، كقوله في تعدية غير (أعلم) و (أرى) من أخواتها :
« فكان مقتضى هذا ألا ينقل (علم) و (رأى) إلى ثلاثة ، لكن ورد السماع
بنقلهما فقبل . ووجب ألا يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سُمع »^(٣) .

وقوله في جواز إعمال المصدر المحدود والمجموع : « فإن سُمِعَ ذلك قُبِلَ
ولم يقس عليه ... فإن ظُفِرَ بإعماله مجموعاً قُبِلَ ولم يقس عليه »^(٤) .

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٥٤/٣ ، وانظر المسألة في ص : ٣٣٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٩٥٠/٤ .

(٣) المصدر نفسه ٥٧٣/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٤٤٥ .

(٤) المصدر نفسه ١٠١٥/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٢٥٨ .

وقوله في تعريف العدد المضاف: «أجاز الكوفيون استعمال نحو (الخمسة الأثواب) قياساً على ما شذّ نقله عن بعض العرب . والصحيح الاختصار به على ما سمع ، وإياه عنيت بقولي :

* ومن يقس يحد عن الصواب * « (١) .

ثالثاً : قد يوجه السماع بتوجيهات أو آراء جديدة في القليل من المسائل ، كقوله في جواز الإضافة إذا كانت بمعنى (في) : « أغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح فمن شواهدنا قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نَّسَائِهِمْ رَضَىٰ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾ (٢) ... « (٣) .

رابعاً : مخالفة رأي أغلب النحاة معتمداً على السماع ، كقوله في مجئ (ما) و (مهما) ظرفين : « وإنما قلت : و (ما) و (مهما) في الأشهر ، لأن جميع النحويين يجعلون (ما) و (مهما) مثل (من) في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب ، كقول الفرزدق :

وما تحي لا أهرب وإن كنت جارماً

ولو عد أعدائي عليّ لهم ذخلاً ... « (٤) .

وللسماع عند ابن مالك درجات وأنواع يجب أن تتوفر فيه حتى يمكن قبوله ، وهي على النحو التالي :

(١) المصدر نفسه ١٦٧٧/٢ .

(٢) البقرة : ٢٢٦ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٩٠٧/٢ ، وانظر المسألة ص : ٢٢٤ .

(٤) المصدر نفسه ١٦٢٥/٣ ، وانظر المسألة ص : ٢٨٠ .

أولاً : السماع الكثير ، كقوله في منع صرف المنصرف : « وبقولهم أقول لكثرة استعمال العرب ذلك »^(١) .

ثانياً : السماع المروي عن الفصحاء وإن خالف رأي النحاة ، كقوله في مسألة : تقديم الحال على الفعل العامل فيها : « هذا كلامٌ مرويٌّ عن الفصحاء ، وقد تضمن جواز ما حكموا بمنعه فتعينت مخالفتهم في ذلك »^(٢) .

وقوله في مسألة : جر الضمير المتصل باسم الفعل : « وجر عند البصريين ، وهو الصحيح ؛ لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء : (عليّ عبد الله زيداً) - بجر عبد الله - فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه »^(٣) .

ثالثاً : السماع الصحيح ، كقوله في مسألة : (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان : « مذهب الكوفيين والأخفش استعمالها في ابتداء الغاية مطلقاً وهو الصحيح ، لصحة السماع بذلك »^(٤) .

وفيما يلي سيعرض البحث مستويات الاستدلال السماعي عند ابن مالك وموقفه منها بالتفصيل .

(١) المصدر نفسه ١٥٠٩/٣ ، وانظر المسألة ص : ٣٦٥ .

(٢) المصدر نفسه ٧٤٩/٣ ، وانظر المسألة ص : ١٩٠ .

(٣) المصدر نفسه ١٣٩٣/٣ ، وانظر المسألة ص : ٣٦١ .

(٤) المصدر نفسه ٧٩٧/٣ ، وانظر المسألة ص : ٢٠٨ .

- مستويات الاستدلال السماعي عند ابن مالك :

أولاً : استدلاله بالقرآن الكريم :

إن القرآن الكريم المعجز بآياته الساحر بمعانيه وأساليبه لهو بحق قمة الفصاحة والبيان فلا تجد ألفاظاً أفصح من ألفاظه ، ولا نظماً أدق من نظمه ، فترى ألفاظه يؤازر بعضها بعضاً فكل لفظه في موقعها الذي تستحقه ، ومعناها الذي تستر به ، وكل تركيب يضم مع الآخر في نسق بديع لا يستطيع أن يأتي به بشر ؛ فهو الحجة البالغة والبرهان الدامغ لكل من أراد أن يحتج به لإثبات رأي ، أو البرهنة على حكم ، وهو اللغة العالية الذي تكفل المولى بحفظها فلم يصبها تغيير أو تبديل ، و سار في الاستدلال بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة على المنهج التالي :

أولاً : جعل ابن مالك القرآن الكريم أعلى مراتب الاستدلال النحوي ، فهو عنده رأس المصادر ، لا يعدل عنه إلا إذا عدم الاستدلال به ، فكان « أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث وإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب »^(١) .

وعلى ذلك فقد خرج ابن مالك عن مراتب الاستدلال عند النحاة ، والتي جعلت الشعر في المقام الأول لوضع قواعدهم التي تقوم على المنطق معتمدين في ذلك على استقرار ناقص « لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع »^(٢) .

ولعل ما فعله ابن مالك يعد من أجمل سمات منهجه ؛ لأن القرآن

(١) نفح الطيب ٢/ ٢٢٣ .

(٢) في أصول النحو لسعيد الأفغاني ص : ٣١ .

الكريم قد نزه عن كل عيب ونقص ، فهو من لدن حكيم خبير ، بخلاف الشعر الذي ينبغي أن يكون « في مرتبة متأخرة عن القرآن الكريم في مجال الاستشهاد النحوي ، إذ المعروف أن القرآن الكريم لا تعتريه ضرورة ولم يخالف القواعد المعروفة ، حتى ما جاء مخالفاً لقليل منها أمكن تأويله عند النحاة وبخاصة البصريين ، كما أن توثيق نصه لم يتطرق إليه شك ، ولم يصبه أدنى وهن ، فكان بحق الأصل الأول في الاستشهاد النحوي واللغوي »^(١) .

فمثال استدلاله بالقرآن الكريم والشعر وجعل القرآن أعلى مراتب الاستدلال النحوي قوله في بقاء فاء الخبر بعد دخول (إن) ، و (أن) ، و (لكن) على الجملة الاسمية^(٢) : « وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به كقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)^(٣) ،

﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾^(٤) ،

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بَعْدَ حَقِّهِمْ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾^(٥) ،

﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾^(٦) ،

﴿ أَقْلُ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْفِيكُمْ ﴾^(٧) ،

(١) الاستشهاد النحوي بين القرآن والشعر العربي للدكتور عبد الحميد سيد طلب ، مجلة البيان عدد ٦٧ -

أكتوبر / تشرين أول ١٩٧١ م .

(٢) انظر المسألة في ص : ١٢٩ .

(٣) الأحقاف : ١٣ .

(٤) آل عمران : ٩١ .

(٥) آل عمران : ٢١ .

(٦) الأنفال : ٤١ .

(٧) الجمعة : ٨ .

ومثال ذلك مع (لكن) قول الشاعر :

بكل داهية ألقى العداة وقد

يظن أنني في مكري بهم فزغ

كلا ولكن ما أبديه من فرق

فكي يغروا فيغريهم بي الطمع ... »^(١) .

ثانياً : وقف ابن مالك من القراءات القرآنية موقف المنصف لها ، على خلاف بعض النحاة الذين سبقوه ، فقد ردوا بعضاً من القراءات المتواترة ، وعابوا على أئمتها ، ووصفوهم باللحن .

وأثبت البحث بعضاً من أقوالهم في مسائل منها : العطف على الضمير المخفوض وسأكتفي بما ذكره السيوطي عن رأيهم ورأي ابن مالك في ذلك قائلاً : « كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمرزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونها إلى اللحن . وهم مخطئون في ذلك ، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة ، التي لا مطعن فيها ، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية . وقد رد المتأخرون ، ومنهم " ابن مالك " على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد »^(٢) .

بيّن السيوطي هنا موقف ابن مالك المختلف عن موقف النحاة السابقين له ، والذي كان واضحاً في (شرح الكافية الشافية) في مناصرته القراءات القرآنية ، فقد ناصر في هذا الشرح كثيراً من القراءات التي رفضها النحاة ، منها قراءة ابن عامر قائلاً :

(١) شرح الكافية الشافية ٢٧٦/١ .

(٢) الاقتراح ص : ١٥٤ ، وانظر مقدمة شرح الكافية الشافية ٨٦/١ .

وعمدتي قراءة ابن عامر وكم لها من عاضد وناصر^(١)

ومنها قراءة حمزة التي أجاز بناءً عليها العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، يقول : « ومن مؤيدات الجواز أيضاً قراءة حمزة : (واتقوا الله الذين تساءلون به والأرحام)^(٢) بخفض الأرحام . وهي أيضاً قراءة ابن عباس ، والحسن البصري ، ومجاهد ، وقتادة ، والنخعي ، والأعمش ، ويحيى بن وثاب ، وأبي رزين ...

ولأجل القراءة المذكورة والشواهد لم أمنع العطف على ضمير الجر ، بل نبهت على أن عود حرف الجر مع المعطوف مفضل على عدم عوده »^(٣) .

ومنها قراءة عاصم والكسائي ، التي بسببها حكم بانصراف عزيز ، يقول : « وإنما حكمت بانصراف (عزيز) ؛ لأن عاصماً والكسائي قرأ به فصح كونه منصرفاً »^(٤) .

والحق أن منهج القراء منهج سليم يقوم على الأثبات أثراً والأصح نقلاً ، ولعل أصدق تعبير عن منهجهم ما قاله أبو عمرو الداني - وهو قارئ منهم - : « وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبت عنهم لم يردوا قياس عربية ولا فشول لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها »^(٥) .

وكان ينبغي على النحاة أن يعتدوا بالقراءة في الاحتجاج ويطوعوا

(١) شرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٢٤٤ .

(٢) النساء : ١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٢٤٩/٣ ، وانظر المسألة في ص : ٣٢٢ .

(٤) المصدر نفسه ١٣٠١/٣ .

(٥) النشر ١٠/٨ .

قواعدهم لها ، يقول سعيد الأفغاني : « كان المنهج السليم يقضي أن يصحح النحاة البصريون قاعدتهم محتجين بهذه القراءة كما فعل الكوفيون ، لا أن يضعفوا قراءة متواترة يروونها المئات من فصحاء العرب المحتج بكلامهم عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - » (١) .

ثالثاً : لا يفرق ابن مالك بين القراءات المتواترة والشاذة ما دامت موصولة السند إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وما جاء في كتابه (شرح الكافية الشافية) منها خير شاهد على ذلك . وكثيراً ما يصرح بأسماء أصحابها ولا سيما القراء السبعة كحمزة ، وابن كثير وغيرهم .

ولم يعتمد على السبعة فحسب بل أخذ بقراءات غيرهم كابن محيصن ، وأبي رجا العطاردي ، ومن ذلك وقوع النون الخفيفة بعد ألف الاثنين نحو : اضرِبْنانُ يا زیدان ، فمذهب سيبويه وجمهور البصريين منع ذلك لما فيه من التقاء الساكنين ، ومذهب الكوفيين ويونس جواز ذلك وعضده ابن مالك بالقراءة قائلاً : « ويعضد قوله قراءة بعض القراء : (فقلنا اذهباً إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم تدميراً) (٢) . حكاه ابن جني . ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن زكوان : (ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون) (٣) » (٤) .

ومنه أيضاً ما ذكره ابن مالك كمثل في حذف المضاف إليه تقديراً وترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف قوله : « قد ذكروا من هذا القبيل قراءة ابن محيصن (فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون) (٥) على تقدير : فلا

(١) في أصول النحو ص : ٤٥ .

(٢) الفرقان : ٣٦ ، هي قراءة سيدنا علي - رضي الله عنه - ومسلمة بن محارب . انظر هامش شرح الكافية الشافية ١٤١٨/٣ .

(٣) يونس : ٨٩ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٤١٨/٣ .

(٥) البقرة : ٢٨ .

خوفُ شيءٍ عليهم» (١).

ومنه أيضاً عدم وجوب بقاء اللام بعد إن المخففة إن كان الموضع غير صالح للنفي ، كقوله : « ومنه قراءة بعض السلف : (وإن كلُّ ذلك لِمَا متاع الحياة الدنيا) (٢) . ذكرها ابن جني في المحتسب ، وعزاها إلى أبي رجاء . و (ما) موصولة ، وعائدها محذوف . والتقدير : وإن كل ذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا » (٣).

ومنه أيضاً قراءة حمزة الأنفة الذكر في جواز الخفض على المعطوف من غير إعادة الخافض .

ومنه أيضاً قوله في حذف همزة الاستفهام في غير الشعر إذا كان بعض ما حذف منه لا يستقيم إلا بتقديرها : « ومنه قراءة ابن محيصن (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم) (٤) » (٥) .

« وبعد ، فقرئات القرآن جميعها حجة في العربية متواترها وأحاديها وشاذها ، وأكبر عيب يوجه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها ، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المحتج بها ، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشد إحكاماً » (٦) .

وعليه ينبغي الاحتجاج بالقراءات القرآنية والاعتداد بها وعدم إغفالها .

(١) شرح الكافية الشافية ٩٧٧/٢ .

(٢) الزخرف : ٣٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٥٠٨/١ .

(٤) البقرة : ٦ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٢١٦/٣ .

(٦) في أصول النحو ص : ٤٥ .

رابعاً : اتخذ ابن مالك مقياساً استدلالياً دقيقاً في استعمال الشواهد القرآنية يتمثل فيما يلي :

أ - قبوله القراءة الشاذة والاستدلال بها ، مع عدم رفعها أو مساواتها بالقراءة المتواترة فهو يعطي كل سماع حقه ، كقوله في إعمال (إذن) بعد تقديم حرف العطف عليها : « ولو قُدِّم عليها حرف عطف جاز إلغاؤها ، وإعمالها ، وإلغاؤها أجود ، وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة في قوله تعالى : (وَإِذَا لَا يَلْبَسُونَ خِلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ^(١) . وفي بعض الشواهد : (لا يلبسوا) بالنصب ^(٢) .

وقوله في تحقيق ثاني همزتي كلمة إذا كان ساكناً : « وقلت : دون دور تنبياً على قراءة الأعشى راوي أبي بكر صاحب عاصم : (إئتلافهم رحلة الشتاء والصيف) ^(٣) » ^(٤) .

ب - اختياره القراءة الأقوى وجهاً ، مع توجيهه القراءة الأخرى ، كقوله في (مسألة : انصراف عزيز) : « مما جاء في نثر قراءة غير عاصم والكسائي : (وقالت اليهود : عزيزُ بن الله) ^(٥) . فإنه مبتدأ وخبر ، و (عزيز) منصرف فحذف تنوينه لالتقاء الساكنين ، ولشبهه بتنوين العلم المنعوت بـ (ابن) ... وإنما حكمت بانصراف (عزيز) ؛ لأن عاصماً والكسائي قرأ به فصح كونه منصرفاً ^(٦) .

(١) الإسراء : ٧٦ .

(٢) شرح الكافية الشافعية ١٥٣٧/٣ .

(٣) قریش : ٢ .

(٤) شرح الكافية الشافعية ٢٠٩٢/٤ .

(٥) التوبة : ٣٠ .

(٦) شرح الكافية الشافعية ١٣٠٠/٣ .

خاصاً : أخذ ابن مالك بالظاهر غالباً وإن خالف المشهور من القواعد ، وقليلاً ما يجنح إلى التأويلات ، وهذا منهج سليم ، وهو « ما يقضي به المنطق المعقول (من التعويل على اللفظة الواحدة تأتي في القرآن ظاهرها جواز ما يمنعه النحاة ، فيعول عليها في الجواز ومخالفة الأئمة ...

وهذا مذهب صحيح ؛ لأن القراءات كلها شواهد نحوية فصيحة وهي خير وأقوم من الشواهد الشعرية ، ولأن القرآن فوق مستوى التأويلات ، وأن فيصل الرأي فيه صحة الاستشهاد النحوي والبلاغي بظاهره من غير نظر إلى قلة أو كثرة ... ذلك أن كل ما يجيء في القرآن قوي فصيح ، بل هو أسمى مراتب القوة والفصاحة) « (١) .

فمن أخذ ابن مالك بالظاهر ما أجازته من أن (من) تستعمل لابتداء الغاية في الزمان ، يقول : « المشهور من قول البصريين إلا الأخفش أن (من) لا تكون لابتداء الغاية في الزمان ، بل يخصونها بالمكان .

ومذهب الكوفيين والأخفش جواز استعمالها في ابتداء الغاية مطلقاً وهو الصحيح ، لصحة السماع بذلك » (٢) .

فمن السماع قوله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ (٣) ، وتأول البصريون (من أول يوم) على تقدير : من تأسيس أول يوم .

ومن أخذه بالتأويل حكمه على لام الابتداء بالزيادة في مواضع ، يقول : « وما سوى ما ذكره من مواقع اللام إن ورد بلامٍ حَكَمَ بزيادتها ... كقراءة

(١) الاستشهاد النحوي في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح (لابن مالك) / للدكتور طه محسن ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج ٥ ، ج ١ / ص ٢٢٤ .

(٢) شرح الكافية الشافعية ٧٩٧/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٢٠٨ .

(٣) التوبة : ١٠٨ .

سعيد بن جبير ﴿ أَلَا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ (١) بفتح الهمزة ... « (٢) ».

ومنه أيضاً قوله في منع الفصل بأجنبي : « مما يوهم الفصل بأجنبي قول الله تعالى : ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴾ (٣) يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرُ » (٤) . قال الزمخشري : (يوم تبلى السرائر) منصوب بـ (رجعه) فيلزم من قوله الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله والإخبار عن موصول قبل تمام صلتة . والوجه الجيد أن يقدر ناصب لـ (يوم) كأنه قيل : يرجعه يوم تبلى السرائر » (٥) .

ومنه أيضاً قوله في حذف الفاعل : « فمن المواضع التي توهم الحذف قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا ﴾ (٦) ، وقوله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ (٧) ، ... »

فتقدير الأول : ثم بدا لهم البدء .

وتقدير الثاني : وتبين لكم العلم » (٨) .

وهكذا يرى منهج ابن مالك في اعتداده بالقراءة ، لكنه أحياناً يرفض توجيه القراءة إذا كان بعيداً عن الأساليب العربية ، وقد حدث ذلك مرة واحدة في كتابه (شرح الكافية الشافية) في قوله في بناء (فَعُلَ) بكسر الفاء وضم العين : « استمر الإهمال في (فَعُلَ) ؛ لأن الخروج من كسر إلى ضم أثقل من

(١) الفرقان : ٢٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤٩٢/١ .

(٣) الطارق : ٨ ، ٩ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٠٢٠/٢ .

(٥) يوسف : ٣٥ .

(٦) إبراهيم : ٤٥ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٦٠٠/٢ .

العكس . وقد ذكر ابن جني أنَّ بعض القراء الشواذ قرأ (والسماء ذات الحَبْك) ^(١)، ووجهها بأن قال : " أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة " . وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة إليه لدل على عدم الضبط ، ورداءة التلاوة . ومن هذا شأنه لم يعتمد على ما يسمع منه لإمكان عروض أمثال ذلك منه ... » ^(٢).

ورفض كثير من العلماء هذا التوجيه لبعده عن أساليب العرب في كلامها أيضاً ، وعدم وجود النظر ، وممن قال بذلك العُكْبَرِيُّ ^(٣) ، والقرطبي ^(٤) ، وغيرهم .

ثانياً : استدلاله بالحديث النبوي الشريف :

لقد كان الحديث النبوي الشريف أولى الشواهد النثرية عند ابن مالك وأعلاهها على الإطلاق - بعد القرآن الكريم - فقد اعتمد عليه في إثبات القواعد النحوية وتصحيحها إيماناً منه بأنه أعلى مراتب الكلام البشري فصاحة وأروعه بلاغة وبياناً - ولا غرو في ذلك - ؛ فالناطق به أفصح من نطق بالضاد لساناً - صلى الله عليه وسلم - ، فهو معلّم من لدن حكيم خبير

﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۖ ﴾ ^(٥).

(١) الذاريات : ٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٢١ .

(٣) إعراب القراءات الشواذ ٢/١٢٠٥ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١٧/٢٣ .

(٥) النجم : ٢ ، ٣ .

وسار النحاة في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على ثلاثة مذاهب:

الأول : مذهب المانعين ، ومثله ابن الضائع ، وأبو حيان .

واستدلوا بأدلة منها : أن هناك العديد من الأحاديث التي رويت بالمعنى فتجد القصة الواحدة تروى بروايات متعددة .

ومنها : وقوع اللحن في كثير من الأحاديث ولا سيما أن الرواة كانوا من الأعاجم .

ومنها : أن أئمة النحويين من بصريين وكوفيين لم يحتجوا بشيء منه .
ونقل عبد القادر البغدادي رداً للداميني عليهم فقال : « ورد الأول - على تقدير تسليمه - يعني : الرواية بالمعنى - بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل توينه في الكتب ، وقبل فساد اللغة ، وغايته تبديل لفظ بلفظ .

يصح الاحتجاج به ، فلا فرق . على أن اليقين غير شرط ، بل الظن كافٍ .
ورد الثاني - يعني : عدم احتجاج أئمة النحاة به - بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به ، والصواب جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في ضبط ألفاظه . ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت » (١) .

وهناك قول آخر يمكن أن يؤخذ في الرد وهو : إن العلماء قد تشددوا في النقل عن رواية الحديث ووضعوا شروطاً لذلك حتى قام علم الجرح والتعديل هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد أن زعماء النحاة قد استشهدوا بالحديث النبوي الشريف ، وخير شاهد على ذلك كتاب سيبويه فقد استشهد بالحديث فيه وإن كان استشهاده به قليلاً .

قال سيبويه في باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً : « ومثل ذلك ما من أيام أحب إلى الله عز وجل فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة » (٢) .

(١) الخزانة ٣٣/١ .

(٢) الكتاب ٣٢/٢ .

وأيضاً فإن أصحاب المعاجم لم يحرّموا معاجمهم من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، وقد زخرت كتبهم بذلك ك : التهذيب للأزهري ، والصحاح للجوهري ، والمخصّص لابن سيده ، والمجمل ، ومقاييس اللغة لابن فارس والفائق للزمخشري ... إلخ .

الثاني : مذهب الجوزين مطلقاً ، ومثله ابن خروف ، وابن مالك (المتوفى سنة ٦٧٢ هـ) ، وتبعه ابن هشام (المتوفى سنة ٧٦١ هـ) ، والداميني (المتوفى سنة ٨٢٧ هـ) ، وابن سعيد التونسي (المتوفى سنة ١١٩٩ هـ) .

الثالث : مذهب المتحفظين ، ويقوم هذا المذهب على التوسط بين المذهبين السابقين ، فيجيز أصحاب هذا المذهب الأحاديث التي ثبت أنها لفظ الرسول - صلى الله عليه وسلم - كالأحاديث القصيرة التي اهتم الرواة بنقل ألفاظها لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ، أو كانت أمثالاً نبوية ، ومثّل هذا المذهب الشاطبي (المتوفى سنة ٧٩٠ هـ) ، والسيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ) .

وكان لابن مالك فضل كبير في وضع الحديث النبوي موضعه الصحيح ، فهو يراه أولى مراتب الكلام - بعد القرآن الكريم - احتجاجاً ، كقوله في مسألة : فصل أو وصل الضمير الواقع خبراً لـ (كان) : « إن الانفصال لم يرد إلا في الشعر ، والاتصال وارد في أفصح النثر كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - لعمر - رضي الله عنه - في ابن صياد : (إن يكنه قلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله) ... »^(١) .

(١) شرح الكافية الشافية ٢٣١/١ .

وقوله في حذف حرف النداء : « وفي هذين الحديثين غنى عن غيرهما من الشواهد نثراً ونظماً » (١) .

ويعد ابن مالك أول من توسع في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف حيث أفاض في الاحتجاج به ، ومن خير الشواهد على ذلك احتجاجه به في (شرح الكافية الشافية) ، حيث أفاض في الاحتجاج به في بضع وسبعين حديثاً من هذا الكتاب . وكتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح . وأنكر عليه النحاة توسعه في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، وكان أبو حيان من أشد النحاة إنكاراً على ابن مالك ، حيث قال : « قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره » (٢) .

وقال في موضع آخر : « والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر ، متعقباً بزعمه على النحويين ، وما أمعن النظر في ذلك ، ولا صاحب من له التمييز » (٣) .

وحجة أبي حيان جواز نقل الحديث بالمعنى ، وعليه فلا يصح الاحتجاج ورد العلماء من قدماء ومحدثين على أبي حيان بحجج مقنعة .

فمن القدماء الدماميني الذي ذكر أن اليقين ليس بمطلوب هنا ، وإنما يكتفى بغلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية ، قال : « قد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية ، وشنع أبو حيان عليه وقال : إن ما

(١) المصدر نفسه ١٢٩١/٣ .

(٢) الاقتراح ص : ١٥٧ .

(٣) المصدر نفسه ص : ١٥٩ .

استند إليه من ذلك لا يتم له ، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى ، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة . وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوّب رأي ابن مالك فيما فعله ، بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية »^(١).

وذكر الدماميني أيضاً أن تدوين الحديث كان في مرحلة مبكرة ، وقبل أن تفسد الألسنة ، فلا فرق حينئذٍ في الاحتجاج بلفظ الحديث أو بمعناه ، قال : « تدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات ، وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، حين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذٍ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ، ثم دُونَ ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى ، كما قال ابن الصلاح ، فبقي حجة في بابه . ولا يضرّ توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر »^(٢).

ورأى البلقيني : أن احتجاج ابن مالك بالحديث النبوي الشريف لم يكن إلا امتداداً لكلام العرب وتعصيماً له فيصح الاحتجاج به ، قال : « إثبات القواعد النحوية يحتاج إلى استقراء تام من كلام العرب ، ومجرد وجود لفظه في حديث ، لا تثبت به قاعدة نحوية ، وكذا مجرد لفظه في كلام العرب ، والذي وقع للشيخ ابن مالك في ذلك في (يتعاقبون فيكم) وفي (من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً عُفِرَ له ما تقدم من ذنبه) وغير ذلك فالشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث ، فيأتي به كالاقتصاد لا لإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك »^(٣).

(١) الخزائن ٣٦/١ .

(٢) المصدر نفسه ص : ٣٧ .

(٣) الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية ص : ٢٨ .

وبيّن ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) سبب أخذه بهذه اللغة الواردة في الحديث النبوي الشريف قائلًا : « وأما أن يحمل جميع ما ورد من ذلك أن الألف فيه والواو والنون ضمائر فغير صحيح ؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة لقوم مخصوصين من العرب فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره » (١) .

ومن المحدثين السيد محمد الخضر حسين فقد رد على أبي حيان بأبلغ رد، قائلًا : « أما ما ادعاه أبو حيان من أن المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث ، فمردود بأن كتب النحاة أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث ، وقد استدلت بالحديث الشريف الصقلي ، والشريف الغرناطي في شرحيهما لكتاب سيبويه، وابن الحاج في شرح المقرب، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي ، وأبو علي الشلوبين في كثير من مسائله ، وكذلك استشهد بالحديث السيرافي والصفار في شرحيهما لكتاب سيبويه ، وقال ابن الطيب : « بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه »، وجرى على ذلك العلماء حتى عصرنا الحاضر » (٢) .

وقد وافق مجمع اللغة العربية المذهب الذي سار عليه ابن مالك في الاحتجاج بالحديث الشريف ، إذ جاء الموضوع ضمن أبحاثه : « خلاصة البحث أننا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية ، ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزًا لا مرد له » (٣) .

(١) شرح الكافية الشافية ٥٨٢/٢ .

(٢) في أصول النحو لسعيد الأفغاني ص : ٥٤ .

(٣) المصدر نفسه ص : ٥٨ ، وانظر مجلة مجمع اللغة العربية ٢٠٨/٣ .

ولا شك أن ابن مالك كان أمة في الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة، وكانت له مقدرة كبيرة في تمييز الأحاديث الصحيحة من المغموزة بالغلط والتصنيف أو مما جاءت به روايات شاذة ، وكتب تلميذه الحافظ شرف الدين اليونيني على نسخة من صحيح البخاري مما نقله القسطلاني : « بلغت مقابلةً وتصحيحاً وإسماعاً بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حجة العرب مالك أئمة الأدب الإمام أبي عبدالله بن مالك الطائفي أمد الله في عمره ... وهو يراعي قرأتي ويلاحظ نطقي فما اختاره وأمر بإصلاحه أصلحته وصححت عليه... » (١).

ومن أوضح الشواهد على اهتمام ابن مالك بعلم الحديث كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) ، فقد وجه فيه نصوص الحديث المشككة في صحيح البخاري توجيهاً إعرابياً يخرجها عن الإشكال ناظراً في كلام فصحاء العرب ما يعضد ذلك التوجيه .

وقد ضمن ابن مالك كتابه (شرح الكافية الشافية) عدداً من الأحاديث التي احتج بها .

والناظر لصحة الأحاديث في ذلك الكتاب يجد أن جلها قد رويت عن صحيح البخاري ومسلم ، ويصرح ابن مالك بعض الأحيان بنقله عن هذه المصادر ، وقد يشير أحياناً إلى تخريجاتها فمثال إشارته إلى صحيح البخاري قوله : « ومن وروده - أي المضارع - بعد (كاد) مقروناً بـ (أن) قول عمر -رضي الله عنه- : (ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب) . هكذا هذا الحديث في صحيح البخاري » (٢) .

(١) مقدمة أحمد محمد شاكر على صحيح البخاري ، ط/ إحياء التراث العربي ، بيروت .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤٥٥/١ .

ومثال إشارته إلى صحيح مسلم قوله : « وفي صحيح مسلم عن عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - : (إن كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يحب التيمن في ظهوره إذا تطهر ، وفي ترجمه إذا ترجم ، وفي انتعاله إذا انتعل) »^(١) .

ومثال إشارته إلى الصحيحين قوله في (أَيْمَن) : « ولا يضاف إلى غيره منقوصاً إلا ما ندر في حديث النبي - عليه السلام - من كلامه في الصحيحين : (وأيمُ الذي نفس محمد بيده لو قال : إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون) »^(٢) .

ومثال إشارته إلى تخريج الأحاديث قوله : « مثال ترك (أن) مع أوشك قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (يوشك الرجل متكاً على أريكته يحدث بحديثي فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله) . أخرجه أبو داود والترمذي »^(٣) .

وبهذا يعرف أن ابن مالك لم يكن في استدلاله حاطب ليل ، وإنما كان متنبهاً مما ينقل ، مطمئناً إلى ما يقول . فيعد موقفه من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف فريداً بالقياس إلى من سبقوه ، ومثرياً اللغة العربية بمصدر كان يجب أن يستغل ، ويعتمد عليه في النحو واللغة .

(١) المصدر نفسه ٥٠٧/١ .

(٢) المصدر نفسه ٨٨٠/٢ ، قال ابن مالك قبل هذا ما نصه : « وأنه يضاف في لغاته كلها إلى الله ولا يضاف إلى غيره منقوصاً ... » .

(٣) المصدر نفسه ٤٥٦/٨ ، قال : « ومثله قول الشاعر :

يوشكُ من فر من منيته في بعض غرأته يوافقها » .

ثالثاً : استدلاله بكلام العرب :

لقد سار ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) في الاحتجاج بكلام العرب شعراً ونثراً بالمنهج نفسه التي سار عليها في الاعتداد بالقرآن والحديث ، حيث اعتد بالشعر والنثر وانتالت شواهد في سهولة ويسر وكأنه يغرف من بحر تسعفه حصيلة لغوية ضخمة من المأثور الشعري والنثري .

وقد سار ابن مالك في الاستدلال بكلام العرب على المنهج التالي :

أولاً : قد يورد للقاعدة الواحدة جملة من الشواهد وإن خالفت الشائع في كلام العرب ، وكان لا يأخذ إلا من فصيح كلام العرب ، كقوله في مسألة : (ما) و (مهما) بين الاسمىة والظرفية : « وإنما قلت : و (ما) و (مهما) في الأشهر ؛ لأن جميع النحويين يجعلون (ما) و (مهما) مثل (من) في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب ، كقول الفرزدق :

وما تحي لا أرهب وإن كنت جارماً

ولو عد أعدائي علي لهم ذحلاً

وكقوله :

وما تك يا ابن عبد الله فينا

فلا ظلماً نخاف ولا افتقاراً

وكقوله :

فما تحي لا أخش العدو ولا أزل

على الناس أعلو من ذرى المجد مفرعاً

وكقول تميم العجلاني :

ولو كُجِلَتْ حَوَاجِبُ خَيْلِ قَيْسٍ

بَتَغْلِبَ بَعْدَ كَلْبٍ مَا قَذَيْنَا

فَمَا تَسْلَمُ لَكُمْ أَفْرَاسُ قَيْسٍ

فلا ترجوا البنات ولا البنينا ... » (١).

وقوله في منع صرف المنصرف : « ويقولهم أقول لكثرة استعمال العرب ذلك كقول الكميت :

سيوفٌ لا تزال ظلال قومٍ

يُهتَكَنُ البيوت ويستبينا

يرى الراعون بالشَّفَرَات منها

وَقُودَ أَبِي حُبَابٍ وَالظَّيْنِ ... » (٢).

وقوله في الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه : « الصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب كقول الشاعر :

وقال نبيُّ المسلمين تقدموا

وأحبُّ إلينا أن تكون المقدما

وكقول الآخر :

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها

وأحر إذا حالت بأن أتحولا

(١) شرح الكافية الشافية ١٦٢٥/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٣٨٠ .

(٢) المصدر نفسه ١٥٠٩/٣ ، وانظر المسألة في ص : ٣٦٥ .

وكقول الآخر :

فصدت وقالت بل تريد فضيحتي

وأحِبُّ إلى قلبي بها متغضِّباً

خليلي ما أحرى بذِي اللَّبِّ أن يُرى

صبوراً ، ولكن لا سبيل إلى الصِّبرِ

ومن كلام عمرو بن معديكرب : " ما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وأكثر في اللزبات عطاها " ^(١) .

وقد يعتمد على كلام العرب في تصحيح رأيي ، أو رد رأيي ، أو مخالفة رأي أكثر النحاة . فمن الأول : قوله في مسألة نون زيتون أصلية وليست زائدة : « وأما نون (الزيتون) فالأكثر على أنها زائدة بناء على أنه من الزيت . والصحيح أنها غير زائدة ، لقول بعض العرب : (أرضٌ زَيْتَنَة) إذا كانت كثيرة الزيتون » ^(٢) .

ومن الثاني قوله في تقديم الحال على الفعل العامل فيها : « على كل حال قولهم - أي الكوفيين - مردود بقول العرب : (شتى تؤوب الحَلَبَة) ، أي : متفرقين يرجع الحالبون . وهذا كلام مروى عن الفصحاء ، وقد تضمن جواز ما حكموا بمنعه فتعينت مخالفتهم في ذلك » ^(٣) .

ومن الثالث قوله في جواز تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي : « أكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة فيلحقه به في امتناع

(١) المصدر نفسه ١٠٩٧/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٢٧١ .

(٢) المصدر نفسه ١٩٩/١ ، وانظر المسألة في ص : ١١٦ .

(٣) المصدر نفسه ٧٤٩/٢ ، وانظر المسألة في ص : ١٩٠ .

تقدم حاله عليه ... وأجاز ذلك أبو علي في كلامه في (المبسوط) ويقول في ذلك أقول وأخذ ... وقد جاء ذلك مسموعاً في أشعار العرب الموثوق بعربيتهم . فمن ذلك ما أنشدته يعقوب :

فإن تك أنواد أصبْن ونسوة

فلن تذهبوا فرغاً بقتل حبال ... « (١) .

ثانياً : تنخر كتب ابن مالك وخاصة كتابه (شرح الكافية الشافية) بالكثير من كلام العرب الشعري والنثري ، وقد تعجب كثير من الباحثين من قدماء ومحدثين من إتيانه بها فمن القدماء ما قاله السيوطي : « وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحIRON فيه ، ويتعجبون من أين يأتي بها » (٢) .

ومن المحدثين ما قاله الشيخ محمد الطنطاوي : « أتى ابن مالك بما أعجز الأوائل لقوة حافظته ، فإن لم يجد فأشعار العرب التي كان في استذكارها نسيج وحده ، وصنّف مؤلفات نظماً ونثراً تشهد له بالتفوق على من تقدم » (٣) .

وما قاله الدكتور محسن : « التراث الأدبي الذي انكب على تدبره وحفظه مكنه من توسيع دائرة الاستشهاد ، إذ لم يقف عند ما تركه النحاة الذين تقدموا عليه ، بل أضاف شواهد كثيرة إلى ما عرف قبله » (٤) .

وقد استعان ابن مالك في إتيانه بهذه الثروة اللغوية بدواوين الشعر ومعاجم اللغة .

(١) المصدر نفسه ٧٤٥/٢ ، وانظر المسألة في ص : ١٧٥ .

(٢) بغية الوعاة ١٣٠/١ .

(٣) نشأة النحو ص : ٢٠٣ .

(٤) الاستشهاد النحوي في كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك) طه محسن ، مجلة المجمع العلمي العراقي ١٣٥/١ .

أما اللواوين فتجده كثيراً ما يصرح بأسماء شعرائها كالفرزدق والكميت وغيرهم .

وأما معاجم اللغة فإنه يستعين بها كثيراً ، وقد يصرح بأسماء أصحابها ، كقوله في (جَيْر) بمعنى (نعم) : « وأنشده صاحب المحكم :

قالت أراك هارباً للجور

من هدة السلطان قلت : جَيْر^(١) .

ثالثاً : يهتم ابن مالك بالروايات المتعددة في الأبيات الشعرية سواء ترتب على هذا التعدد اختلاف في الاستشهاد أم لا ، كقوله في ترخيم المنادى : « أجاز سيبويه أيضاً للمضطر أن يرخم وينوي المحذوف ، فيدع الحرف الذي قبله على ما كان عليه قبل الحذف ، كما قال الشاعر :

ألا أضحت حبالكم رَمَامَا وأضحت منك شاسعة أَمَامَا

وهكذا رواه سيبويه . ورواه المبرد :

وما عهد كعهدك يا أَمَامَا

والإنصاف يقتضي تقرير الروائتين ، ولا تدفع إحداهما بالأخرى^(٢) .

وقوله في زيادة (كان) : « وشذت زيادتها بين الجار والمجرور في قول الشاعر :

سراة بني أبي بكر تسامى على - كان - المسومة العراب

ورواه الفراء :

(١) شرح الكافية الشافية ٨٨٦/٢ .

(٢) المصدر نفسه ١٣٧٠/٣ .

.....
على - كان - المطهّمة الصّلاب^(١) .

وقوله في تحوّل بمعنى صار : « وقال امرؤ القيس :

وَبُدِّلْتُ قُرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صَحَّةِ

فِيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبُوسَا

ويروى :

.....
لعل منايانا تحوّلن أبوسا^(٢) .

ثالثاً : نقل ابن مالك لغات القبائل كلها ، وهي ظاهرة يكاد يتميز بها عن كثير من النحاة ، فمن القبائل التي نقل لغتها لحم ، وكنانة ، وبنو الحارث ابن كعب وغيرها .

ومن أمثلة نقله لها قوله في باب الوقف : « يجوز في لغة لحم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك كقول الشاعر :

مَنْ يَأْتِمِرُ لِلْحَزْمِ فِيمَا قَصَدَهُ

تَحْمَدُ مَسَاعِيَهُ وَيُعْلَمُ رَشْدَهُ

ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ، ونقل فتحة الهاء إلى

(١) المصدر نفسه ٤١٢/١ .

(٢) المصدر نفسه ٣٩١/١ .

المتحرك قبله ، كقول الشاعر :

فإني قد رأيتُ بأرضٍ قومي نوابٍ كنت في لخم أخافه
أراد أخافها ، ففعل ما ذكرت لك « (١) .

وقوله في موضع آخر من هذا الباب - متكلماً عن مذهب سيبويه في الوقف على المقصور المذنون من الأسماء بالألف : « فحكم في المقصور بما حكمت الأزد في الصحيح . وذكر ابن برهان أن مذهب أبي عمرو والكسائي أن الألف الموقوف عليها في المقصور لا تكون أبداً إلا الألف التي هي من نفس الاسم مرفوعاً كان أو مجروراً أو منصوباً . وهذا المذهب أقوى من غيره ، وهذا موافق لمذهب ربيعة في حذفهم تنوين الصحيح دون بدل ، والوقف عليه بالسكون مطلقاً » (٢) .

وقوله في أصل (يرى) : « إن أصله (يرأى) وهو أصل متروك إلا في لغة تيم اللات فإنهم يستعملون هذا الأصل فيقولون : (يرأى) كما تقول جميع العرب (ينأى) » (٣) .

وقوله في لغة طيئ : « اطرء في لغة طيئ : ما آخره ياءٌ تلي كسرة من فعل واسم جعل الكسرة فتحة والياء ألفاً كقول الشاعر :

أفي كل عامٍ ماتمُ تبعثُونَه
على محمَرٍ ثَوَّبْتُوهُ وَمَا رُضَا

وقال آخر :

(١) المصدر نفسه ٤/ ١٩٩٠ .

(٢) المصدر نفسه ٤/ ١٩٨٣ .

(٣) المصدر نفسه ٤/ ٢١٠٤ .

نستوقد النبَل بالحضيض ونص

طادُ نفوساً بُنْتُ على الكرم»^(١) .

وقوله في لغة كنانة : « وأشرت بقولي : إلا قليلاً ... إلى لغة حكاها
الفراء منسوبة إلى كنانة . فيقال على لغتهم : (جاء كِلَا أَخَوَيْكَ) و (رَأَيْتُ
كِلَيْ أَخَوَيْكَ) و (مررت بِكِلَيْ أَخَوَيْكَ) . فيجرون (كلا) مجرى المثنى مع
الظاهر ، كما يُجْرِيهِ الجميع مُجْرَاهُ مع المضمَر »^(٢) .

وقوله في إعراب المثنى: « وقولنا :

... والمثنى قد يرد بألف في كل حال ...

أشير به إلى لغة بني الحارث بن كعب فإنهم يُجْرُونَ المثنى وشِبْهَهُ مُجْرَى
المقصور ، فتثبت ألفه في النصب والجر ، كما تثبت في الرفع . ومنه قراءة من
قرأ : (إِنَّ هَذَا لِسَاحِرَانِ)^(٣) «^(٤) .

وقوله في حرفية (لعل) : « أما (لعل) فإنها حرف جر في لغة بني
عقيل كقول الشاعر :

لعلَّ اللهَ يمكنني عليها جهاراً من زُهَيْرٍ أو أُسَيْدٍ »^(٥) .

وقوله في إعمال (ما) وإهمالها : « ألحق أهل الحجاز (ما) النافية
بـ (ليس) في العمل ، فجعلوا لها اسماً مرفوعاً ، وخبراً منصوباً ، وبلغتهم
نزل القرآن »^(٦) ، وقال أيضاً في موضع آخر : « لغة بني تميم في تركهم إعمال

(١) المصدر نفسه ٢١٣٧/٤ .

(٢) المصدر نفسه ١٨٧/١ .

(٣) طه : ٦٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٨٨/١ .

(٥) المصدر نفسه ٧٨٣/٢ .

(٦) المصدر نفسه ٤٣٠/١ ، كقوله تعالى : (ما هذا بشراً) يوسف : ٣١ .

(ما) أقيس من لغة أهل الحجاز . كذا قال سيبويه وهو كما قال ؛ لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصاً بالأسماء إن كان من عواملها كحروف الجر ، وحق ما لا يختص ك (ما) النافية ألا يكون عاملاً^(١) .

وهذه الكثرة من لغات العرب جعلت أبا حيان يتعقب ابن مالك . قال السيوطي: « نقل ذلك - أبو حيان - في شرح التسهيل معترضاً على ابن مالك حيث عني في كتبه بنقل لغة لحم ، وخزاعة ، وقضاعة ، وغيرهم ، وقال ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن^(٢) .

ولعل الذي ذهب إليه ابن مالك هو الصحيح ؛ لأن ما قام به فهم لطبيعة اللغة وتوسيع دائرة العربية .

رابعاً : أخذ ابن مالك بالظاهر غالباً سواء ترتب على ذلك مخالفة المشهور من القواعد أم لا ، فكثيراً ما يبتعد عن التكلف وتكثير العبارة ، وقليلاً ما ينجح إلى التأويل ، ونادراً ما يتكلف فيه .

فمن أخذه بالظاهر دون تكلف قوله في العطف على المخفوض والمنصوب من غير إعادة العامل : « ومثله قول الشاعر :

فاليومَ قَرَبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا

فاذهبُ فما بكَ والأيامُ من عَجَبِ

(١) المصدر نفسه ٤٢٤/١ .

(٢) الاقتراح ص : ١٦٤ .

... وإن أمكن العطف بتكلف فالنصب راجح أيضاً ، فمن ذلك قولهم :
 (لو تُرِكَتِ الناقةُ وفصيلُها لرضَعَهَا) فإن العطف فيه ممكن على تقدير :
 لو تركت الناقةُ تَرَأْمُ فصيلُها وترك فصيلُها لرضاعها لرضعها . وهذا تكلف
 وتكثير عبارة ، بخلاف أن يقال: لو تركت الناقة مع فصيلها ، أو لفصيلها»^(١) .

وقوله في الإضافة بمعنى (في) : « أغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى
 (في) ، وهي ثابتة في الكلام الفصيح ... ومنها قوله :

مِنَ الحُورِ مِيسَانُ الضُّحَى بُخْتَرِيَّةٌ

ثَقَالُ متى تنهضُ إلى الشيءِ تَفْتَرِ

ومنها قول حسان بن ثابت - رضي الله عنه - :

تُسَائِلُ عَنْ قَرْمِ هِجَانٍ سَمِيدَعٍ

لَدَى اليَاسِ مِغْوَارِ الصَّبَاحِ جَسُورِ

فلا يخفى أن معنى (في) في الأول ، ومعنى (في) في الثاني
 صحيحان بلا تكلف . وأن اعتبار معنى اللام ، فيهما لا يصح إلا بتكلف»^(٢) .

وقوله في لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) : « ومن هذه اللغة قول الشاعر :

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ

وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

وقال آخر :

بَنِي الأَرْضِ قَدْ كَانُوا بَنِي فَعَزَّنِي

عَلَيْهِمْ لِأَجَالِ المَنَايَا كِتَابُهَا

(١) شرح الكافية الشافية ١/٦٩٤ ، وانظر المسألة في ص : ٢٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ٢/٩٠٨ ، وانظر المسألة في ص : ٢٢٤ .

وقال آخر :

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي

فَأَعْرَضَنِي عَنِ الْخُذُودِ الْنَوَاضِرِ

وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبراً مقدماً ومبتدأً مؤخراً .
وبعضهم يجعل ما اتصل بالفعل من الألف والواو والتون المشار إليهن مبدلة
منها الأسماء المذكورة بعد . وهذا ليس بممتنع إذا كان من سمع منه ذلك من
غير أصحاب اللغة المذكورة ^(١) .

ومن جنوحه للتأويل قوله في إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة :
« ذكر الشجري أنها عملت في معرفة ، وأنشد للنايعة الجعدي :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا

سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مَتْرَاحِيَا

ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصب (باغياً) على
الحال تقديره : لا أرى باغياً ، فلما أضمر الفعل برز الضمير ، وانفصل .
ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً (باغياً) على
الحال . ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه .
ونظائره كثيرة ، منها قولهم : (حُكْمُكَ مُسَمَّطٌ) أي : حكمك لك مسمطاً أي :
مثبتاً . فجعل (مسمطاً) - وهو حال - مغنياً عن عامله مع كونه غير فعل ،
فإن يعامل (باغياً) بذلك وعامله فعل أحق وأولى ^(٢) .

وقوله في النصب بـ (لم) : « زعم بعض الناس أن النصب بـ (لم) لغة

(١) المصدر نفسه ٥٨١/٢ .

(٢) المصدر نفسه ٤٤٠/١ ، وانظر المسألة في ص : ١٥٦ .

اغتراراً ... بقول الراجز :

في أيَّ يَوْمَيَّ من الموت أفرِّ

أيومَ لم يُقَدَّرَ أم يومَ قُدِّرَ

وهذا عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت فبقيت الفتحة كما بقيت في قول الشاعر :

اضْرَبْ عَنْكَ الهمومَ طارِقَهَا

ضَرْبِكَ بالسيفِ قَوْنَسِ الفرسِ « (١) .

وقوله في تأويل لام الابتداء بالزيادة : « وما سوى ما ذكر من مواقع اللام إن ورد بلامٍ حكم بزيادتها . فمن ذلك ما حكاه الكوفيون من قول الشاعر :

* ولكنني من فعلها لعميد * « (٢) .

ويعتمد ابن مالك على التأويل إذا خالف السماع الأصول المجمع عليها ، كقوله في نصب جزأي الابتداء بـ (ليت) وغيرها من أخواتها : « قد أجاز الفراء نصب جزأي الابتداء بـ (ليت) . ومن شواهد قول الشاعر :

ليت الشبابُ هو الرجيعُ إلى الفتى

والشبيبُ كان هوَ البديءُ الأولُ

ولا حجة فيه لإمكان تقدير (كان) ، وجعل (الرجيع) خبرها ... ومن الكوفيين من ينصب الجزأين بـ (ليت) وغيرها من أخواتها ويستشهد بقول الراجز العماني :

(١) المصدر نفسه ١٥٧٥/٣ .

(٢) المصدر نفسه ٤٩٢/١ .

كَأَنَّ أَذْنِيَهُ إِذَا تَشَوَّفًا

قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مَحْرُفًا

ورد جميع ذلك إلى الأصول المجمع عليها أولى . فيخرج (كأن أذنيه) على تقدير : كأن أذنيه يحاكيان أو نحو ذلك «^(١) .

ويعتمد على التأويل أيضاً إذا ترتب ذلك التأويل على ما لا خلاف في جوازه كقوله في تمييز (كم) الاستفهامية : « أشرت إلى أن الكوفيين يجيزون أن يكون مميز الاستفهامية جمعاً ، وأن البصريين لا يجيزون ذلك ، فإن ورد ما يومه نحو : (كم شهوداً لك) ؟ حمل على أن (شهوداً) حال ، وأن المميز محذوف ، والتقدير : كم نفساً شهوداً لك ؟ ثم أشرت إلى أن هذا التوجيه مرتب على ما لا خلاف في جوازه وهو حذف المميز لدليل يدل عليه ، بخلاف القول بأن الجمع مميز في المثال المذكور ، فإنه يلزم إجراء (كم) في تمييزها مع كونها فرعاً على أسماء العدد على وجه لم يستعمل في الأصل فكان مردوداً «^(٢) .

وقد يتكلف ابن مالك في تأويل السماع ، وهذا نادر ؛ فقد ورد ذلك في كتابه (شرح الكافية الشافية) مرة واحدة في جواز الجزم بـ (لو) ، حيث يقول : « أجاز الجزم بها في الشعر قوم منهم الشجري ، واحتج بقول الشاعر :

لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَأَحَقُّ الْأَطَالِ نَهْدُ ذُو خُصَلٍ

وهذا لا حجة فيه ، لأن من العرب من يقول : (جاء يجي) و (شاء يشاء) بترك الهمزة . فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة (يشاء) فقال : (يشاء) ثم أبدل الألف همزة ، كما قيل في عالم وخاتم : عالم وخاتم .

(١) المصدر نفسه ٥١٦/١ .

(٢) المصدر نفسه ١٧١١/٤ .

وكما فعل ابن ذكوان في (تَأْكُلْ مِنْسَأْتَهُ) ^(١) حين قرأ : منسأته بهمزة ساكنة ^(٢) .

خامساً : حرص ابن مالك على أن يكون حكمه النحوي بعيداً عن التعميم فابن مالك غالباً ما يلتزم الدقة في صوغ الأحكام النحوية مع الاحترازاات المتكررة ^(٣) ، كقوله في الضمير المتصل باسم الفاعل : « والصحيح ما رآه سيبيويه ؛ لأن الظاهر هو الأصل والمضمرات نائبة عنه ، فلا ينسب إلى شيء منها ما لا ينسب إليه إلا فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ . وما نحن بصددده لم تدع حاجة إلى إلحاقه بالشواذ فوجب صونه من ذلك » ^(٤) .

ويضع ابن مالك الآراء والأحكام والسماع مواضعه بحسب ما يراه النحاة من حيث : الوجوب ، والاطراد ، والمشهور والأشهر ، والغالب ، والكثير والأكثر ، والحسن والأحسن ، والمختار ، والراجح ، والأولى ، والجائز ، والقليل ، والنادر ، والضعيف والأضعف ، والغريب ، والشاذ والأشد ^(٥) .

فمثال إشارته إلى الواجب قوله في تقديم خبر المبتدأ : « إذا كان مبتدأ معه ضمير يعود على شيء مما هو مع الخبر وجب تقديم الخبر نحو : (عند هند بعلمها) و (في النفوس مُسْتَسْرّاً فضلها) . ومنه قول الشاعر :

أَهَابُكَ إِجْلَالاً وَمَا بِكَ قَدْرَةٌ

عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا » ^(٦) .

(١) سبأ : ١٤ .

(٢) شرح الكافية الشافعية ١٦٣٤/٣ .

(٣) انظر مقدمة التسهيل ص : ٦١ و ٦٢ ، وانتظر ص : ١٣٣ .

(٤) شرح الكافية الشافعية ١٠٥٢/٢ .

(٥) انظر مقدمة شرح الكافية الشافعية ٥٧/١ - ٧٠ .

(٦) المصدر نفسه ٥٧/١ .

ومثال إشارته إلى المطرد قوله في جمع المذكر السالم : « والمطرد منه : ما يكون واحده لمذكر عاقل ، أو شبيهه به ، كقوله تعالى : ﴿ رَأَيْنَاهُمْ إِلَى سَكِينَةٍ ﴾ ^(١) خالياً من تاء التانيث ، علماً ، أو صفة لا من أفعل فعلاء ولا من فعلان فعلى كـ (أحوى) و (سكران) ولا مما يستوي فيه الذكر والأنثى كـ (صبور) و (قتيل) » ^(٢) .

ومثال إشارته إلى المشهور قوله في الاستثناء بـ (حاشا) : « المشهور جر ما استثنى بها على أنها حينئذ فعل كـ (خلا) و (عدا) حين يُنصَبُ بهما » ^(٣) .

ومثال إشارته إلى الأشهر قوله في مسألة : (ما) و (مهما) بين الظرفية والاسمية : « ضرب لا ظرفية فيه وهو (من) ، و (ما) و (مهما) في الأشهر ... » ^(٤) .

ومثال إشارته إلى الغالب قوله في (أن) المخففة : « وعلى كل حال لا تقع (أن) المذكورة غالباً إلا بعد علم أو ظن » ^(٥) .

ومثال إشارته إلى الكثير قوله في باب أفعال المقاربة : « وأفعال هذا الباب كلها ملازمة للفظ الماضي ، إلا (كاد) و (أوشك) فإنهما استعملتا بلفظ الماضي ، والمضارع كثيراً » ^(٦) .

ومثال إشارته إلى الأكثر قوله عن أنواع (لو) : « (لو) على ضربين :

(١) يوسف : ٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٩١/١ .

(٣) المصدر نفسه ٧٢٣/٢ .

(٤) المصدر نفسه ١٦٢٤/٣ .

(٥) مقدمة شرح الكافية الشافية ٥٩/١ .

(٦) المصدر نفسه ٥٩/١ .

موصولة ، وشرطية . فالموصولة : التي يصلح في موضعها (أن) وأكثر ما تقع بعد (وَدَّ) أو ما في معناها ، وقد تقدم ذكرها مع الموصولات . والشرطية : مرادفة لـ (إن) كالتي في قوله تعالى : ﴿ وَلَيَحْشُرَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضُعَفَاءَ خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ (١) ، وغير مرادفة لـ (إن) وهي أكثر وقوعاً من غيرها (٢) .

ومثال إشارته إلى الحسن قوله : « إذا كان العائد على الموصول مبتدأ استحسّن حذفه مع (أي) وإن لم تكن صلتها مستطالة . وإن كان مبتدأ ، والموصول غير (أي) لم يحسن حذفه إلا عند استطالة الصلة نحو قول بعض العرب : (ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً) . أي : ما أنا بالذي هو قاتل لك شيئاً . وإن زادت الاستطالة ازداد الحذف حسناً كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ﴾ (٣) . التقدير - والله أعلم - : وهو الذي هو في السماء إلهٌ ، وفي الأرض إلهٌ » (٤) .

ومثال إشارته إلى الأحسن قوله في الأسماء الستة : « أَجْرُ الـ (هَنَ) مجرى (يَدَ) في لزوم النقص ، والإعراب بالحركات فهو أحسن من جريه مجرى هذه الأسماء في الإعراب بالحروف » (٥) .

ومثال إشارته إلى المختار قوله في باب الأسماء الراقعة الاسم الناصبة الخبر : « المعطوف على الخبر المجرور بالباء الزائدة التي تقدم ذكرها ، يجوز جره حملاً على اللفظ وهو المختار ، ويجوز نصبه على المحل ، فيقال : (ليس

(١) النساء : ٩ .

(٢) المصدر نفسه ٦٠/١ .

(٣) الزخرف : ٨٤ .

(٤) مقدمة شرح الكافية الشافية ٦٠/٨ .

(٥) المصدر نفسه ٦١/١ .

زيدُ بقاءم ، ولا نائمٌ ، ولا نائمًا) « (١) .

ومثال إشارته إلى الراجح قوله : « إذا أُضيف المحمول على (إذ) إلى جملة جازٍ إعرابه ، وبنائه على الفتح ، إلا أن بناءه راجح إذا وليه فعل ماضٍ كقول الشاعر :

على حينَ ألهى الناسَ جُلُ أمورهم

فندلاً زُرَيْقُ المالِ نَدَلَ الثعالِبِ » (٢) .

ومثال إشارته إلى الأولى قوله في علامات الاسم : « كان ذكر الجر أولى من ذكر حرف الجر ؛ لأن الجر مطلقاً يتناول الجر بالإضافة ، والجر بحرف الجر . والصرف أولى من التنوين ؛ لأن التنوين يتناول تنوين الصرف وتنوين التذكير ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العوض ، وتنوين الترتم » (٣) .

ومثال إشارته إلى الجائز قوله : « وحذف عامل المصدر المبين على ضربين : جائزٌ وواجب . فمن الجائز قولك لمن قال : (أي سير سرت) ؟ : (سيراً سريعاً) ولمن قال : (ما تجد في الأمر) : (بلى جداً كثيراً) . ولمن تهياً لاعتكاف ، أو فرغ منه : (اعتكافاً مقبولاً) ولمن قديم من سَفَر : (قنوماً مباركاً) » (٤) .

ومثال إشارته إلى القليل قوله في اختصاص كان بسقوط نونها حال الجزم ، وردها حال الوصل : « إن وُصِلَتْ بساكن ردت نونها كقوله تعالى :

لَتَرْكَبُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ » (٥) . ولا يجيز سيبويه سقوط

(١) المصدر نفسه ٦١/١ .

(٢) المصدر نفسه ٦٦/١ .

(٣) المصدر نفسه ٦٦/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٦٥٨/٢ .

(٥) البينة : ١ .

النون عند ملاقاته ساكن . وقد أجازته يونس ، وهو قليل ومنه قول الشاعر :

فإن لم تك المرأة أبدت وسامةً

فقد أبدت المرأة جبهةً ضيغم^(١) .

ومثال إشارته إلى النادر قوله : « ومن نادر الفصل : الفصل بالمفعول بين مضاف ليس مصدرًا ، ومضاف إليه كقول الشاعر :

يسقي امتياحاً ندى المسواك ريقتها

كما تضمن ماء المزنّة الرصف^(٢) .

ومثال إشارته إلى الضعيف قوله في جر معمول الصفة المشبهة : « وفي وصف النبي - صلى الله عليه وسلم - : شثنٌ أصابعه . ومع جوازه ففيه ضعف^(٣) .

ومثال إشارته إلى الأضعف قوله : « وأضعف منهما ومن الذي قبلهما ما رفع نكرة مجردة نحو قولنا : (جميلٌ وجهٌ)^(٤) و (الجميلُ وجهٌ)^(٥) .

ومثال إشارته إلى الغريب قوله في باب القسم : « فهذا البيت وبيت أمية غريبان^(٦) .

ومثال إشارته إلى الشاذ قوله في باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر : « من مواضع (كان) التي تختص بها الزيادة في التوسط دون التقدم

(١) شرح الكافية الشافية ٤٢٣/١ .

(٢) المصدر نفسه ٩٨٩/٢ .

(٣) المصدر نفسه ١٠٧٠/٢ .

(٤) هكذا وردت في شرح الكافية الشافية والصواب وجه . انظر المسألة في ص : ٢٦٧ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٠٧٠/٢ .

(٦) مقدمة شرح الكافية الشافية ٦٩/١ .

والتأخر . والمشهور زيادتها بلفظ الماضي بين جزأي جملة كقول بعض العرب :
(وَلَدْتُ فَاطِمَةَ بِنْتُ الْخُرْشُبِ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يَوْجَدْ -كَانَ- مِثْلَهُمْ) ...
وشذت زيادتها بين الجار والمجرور في قول الشاعر :

سَرَاءُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى

على - كان - المَسْؤِمَةِ الْعِرَابِ ...

وشذت زيادتها أيضاً بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب :

* أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ * «^(١) .

ومثال إشارته إلى الأشد قوله في باب التوكيد : « وشذ قول بعضهم :
(أَجْمَعُ أَبْصَعُ) ، وإنما حق (أَبْصَعُ) أَنْ يَجِيءَ بَعْدَ (أَكْتَعُ) . وأشذ من
(أَجْمَعُ أَبْصَعُ) قول بعضهم : (جُمِعَ بُتْعُ) «^(٢) .

وهكذا ترى ابن مالك يلتزم الدقة في صوغ الأحكام النحوية ، وإن وردت
مجموعة أحكام متصلة بقاعدة معينة فإنه يرتب هذه الأحكام في العرض
بحسب قوتها كقوله : « ثم أشرت إلى حذف لام الأمر ، وبقاء عمله وهو على
ثلاثة أضرب : كثير مطرد ، وقليل جائز في الاختيار ، وقليل مخصوص
بالاضطرار ... »^(٣) .

سادساً : من الأحكام التي ردها ابن مالك في كتابه (شرح الكافية
الشافعية) والمرتبطة بكلام العرب الضرورة ، فمفهوم الضرورة عنده هو ما ورد
في الشعر وليس للشاعر عنه مندوحة ، أما ما يمكن أن يحل غيره محله مع

(١) المصدر نفسه ٧٠/١ .

(٢) المصدر نفسه ٧٠/١ .

(٣) المصدر نفسه ١٥٦٩/٣ .

سلامة الوزن والمعنى فليس فيه ضرورة . قال في باب عوامل الجزم متكماً عن فعل الشرط إذا كان مضارعاً ، وجوابه ماضٍ : « أكثر النحويين يخصصون الوجه الرابع بالضرورة ، ولا أرى ذلك ؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) . ولأن قائل البيت الأول متمكن من أن يقول بدل : (١)

..... كنت منه

..... ألك منه

وقائل الثاني متمكن من أن يقول بدل :

..... وصلناكم

..... نواصلكم

وبدل :

..... ملأتم

..... تملأوا

وقائل البيت الثالث متمكن من أن يقول بدل :

..... إن يسمعوا

..... إن سمعوا

وبدل :

..... وما يسمعوا

..... وما سمعوا

فإذا لم يقولوا ذلك مع إمكانه علم أنهم غير مضطرين « (١) .

ومعنى الضرورة عند جمهور النحاة ، كما عرفها الألويسي : « الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر ، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا »^(١).

وذكر الألويسي أن من العلماء من قال عن الضرورة : « إنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره على ما هو مبسوط في شرح نظم الفصيح لابن الطيب الفاسي ، وبه قال ابن مالك ؛ فإن الضرورة مشتقة من الضرر وهو النازل مما لا مدفع له ، فوصلُ (أَلْ) مثلاً بالمضارع وغيره جائز اختياراً عند هؤلاء لكنه قليل وقد صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال : وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لإمكان إن يقول الشاعر : صوت الحمار يجدد وما من يرى للخل والمتقصع ؛ وإذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ففي ذلك إشعار بالاختيار ، وعدم الاضطرار ، والمختار القول الأول وهو قول الجمهور »^(٢).

وتعقب أبو حيان - على عادته - ابن مالك في مسألة الضرورة قائلاً : « لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ، فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة ؛ لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو اللجوء إلى الشيء ، فقال إنهم لا يلجأون إلى ذلك ، إذ يمكن أن يقولوا كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبيهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النثري ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ،

(١) مقدمة الضرائر للألويسي ص : ٥ ، وانظر مقدمة التسهيل ص : ٤٨ ، وانظر الحديث عن الضرورة

في ص : ١٣٣ .

(٢) المصدر نفسه ص : ٥ .

وإنما يعنون ما ذكرناه وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره « (١) .

وقول أبي حيان فيه نظر؛ لأن ابن مالك لم يكن وحده القائل بهذا المفهوم ، بل أخذه من كلام سيبويه وغيره . يقول في (شرح كافيته) : « وقد نبّه سيبويه - رحمه الله - على أن ما ورد في الشعر من المستندرات لا يعد اضطراراً ، إلا إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن وإصلاح القافية عنه منوحة ومما يشعر بأنهم فعلوه اختياراً أنهم لم يفعلوا ذلك إلا بالفعل المضارع ، لكونه شبيهاً باسم الفاعل » (٢) .

ويقول أيضاً في جواز مجيء فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً بعد أداة المجازاة : « فإذا لم يقولوا ذلك مع إمكانه علم أنهم غير مضطرين . وقد صرح بجواز ذلك في الاختيار الفراء - رحمه الله - وجعل مثل ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنْ شَأْنُنَا نَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْيُنُهُمْ : لَمْ يَخْضِعِينَ ﴾ (٣) » (٤) .

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٦٨/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣٠٠/١ .

(٣) الشعراء : ٤ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٥٨٧/٣ .

- السماع والأدلة الأخرى :

استعمل ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) السماع بمفرده ،
أو مع الأدلة الأخرى ، وذلك على النحو التالي :

| المسألة | مواضعها في شرح الكافية الشافية |
|--|-----------------------------------|
| أولاً : السماع وحده : | |
| ١ - نون زيتون أصلية وليست زائدة . | ١٩٩/١ |
| ٢ - حذف النون من الأفعال الخمسة بغير ناصب ولا جازم . | ٢٠٨/١ |
| ٣ - (الذي) تأتي حرفاً مصدرياً . | ٢٦٥/١ |
| ٤ - بقاء فاء الخبر بعد دخول (إن) أو (أن) أو (لكن) . | ٣٧٦/١ |
| ٥ - (غدا) و (راح) بمعنى (صار) . | ٣٩٢/١ |
| ٦ - جواز العطف على خبر ليس المجرور من غير إعادة الجار . | ٤٢٧/١ |
| ٧ - إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة . | ٤٤٠/١ |
| ٨ - حكم (أن) و (أن) بعد دخول الجار . | ٦٣٤/٢ |
| ٩ - تقديم حال المنصوب . | ٧٤٧/٢ |
| ١٠ - تقديم الحال على الفعل العامل فيها . | ٧٤٩/٢ |
| ١١ - الضمير الواقع بعد (لولا) . | ٧٨٤/٢ |
| ١٢ - (من) لابتداء الغاية في الزمان . | ٧٩٧/٢ |
| ١٣ - الباء أصل حروف القسم . | ٨٦٢/٢ |
| ١٤ - تقدير معنى الحرف في الإضافة . | ٩٠٦/٢ |
| ١٥ - كسرة حينئذ كسرة إعراب أم بناء ؟ | ٩٤٠/٢ |
| ١٦ - الجملة المستقبلية عند إضافتها إلى اسم الزمان . | ٩٤٥/٢ |
| ١٧ - المضاف إلى (الال) . | ٩٥٤/٢ |
| ١٨ - إعمال المصدر المحدود والمجموع . | ١٠١٤/٢ |
| ١٩ - جر معمول الصفة المشبهة . | ١٠٦٥/٢ |
| ٢٠ - الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب بالظرف أو الجار والمجرور . | ١٠٩٦/٢ |

| | |
|--------|--|
| ١١٠٢/٢ | ٢١- نعم ويثس بين الفعلية والاسمية . |
| ١١٠٦/٢ | ٢٢- الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم ويثس . |
| ١١٧٠/٢ | ٢٣- (جميع) من ألفاظ التوكيد المعنوي . |
| ١٢٠٣/٣ | ٢٤- معنى الواو العاطفة . |
| ١٢١١/٣ | ٢٥- إفادة (حتى) العاطفة للترتيب . |
| ١٢١٦/٣ | ٢٦- حذف همزة الاستقهام . |
| ١٢٣٤/٣ | ٢٧- نقل (بل) حكم النفي وشبهه لما بعدها . |
| ١٢٩٠/٣ | ٢٨- حذف حرف النداء . |
| ١٣٠١/٣ | ٢٩- انصراف عزيز . |
| ١٣٩٣/٣ | ٣٠- جر الضمير المتصل باسم الفعل المنقول عن الظرفية أو حرف الجر . |
| ١٥٠٩/٣ | ٣١- متع صرف المنصرف . |
| ١٥٥٤/٣ | ٣٢- نصب جواب لعل المقرون بالفاء . |
| ١٦٢٤/٣ | ٣٣- (ما) و (مهما) بين الاسمية والظرفية . |
| ١٩٨٣/٤ | ٢٤- الوقف على المقصور المنون . |
| | ثانياً : السماع والأدلة الأخرى : |
| | أ - السماع والقياس : |
| ٧٤٤/٢ | ١ - تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي . |
| ٧٧٥/٢ | ٢ - تقديم التمييز على عامله المتصرف . |
| ٩٨١/٢ | ٣ - الفصل بين المتضايين . |
| ١٠٤٥/٢ | ٤ - إعمال اسم الفاعل الماضي المضاف المقتضي أكثر من مفعول . |
| ١٢٤٦/٣ | ٥ - العطف على الضمير المخفوض . |
| | ب - السماع والإجماع : |
| ٢٣٠/١ | ١ - فصل أو وصل الضمير الواقع خبراً لـ (كان) . |
| ٧١٧/٢ | ٢ - (سوى) متصرفة ولا تكون ظرفاً . |

- طواهر فـه استـهـمال السـماع عند ابن مالك :

لقد استعمل ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) طرقاً في إثبات القواعد المخالفة للقواعد المشهورة ، وتصحيحها ، والرد على آراء المخالفين على النحو التالي :

أولاً : ذكر السماع المعضد للقاعدة :

وهي الطريقة الغالبة في استدلالاته السماعية في هذا الكتاب والأمثلة فيها كثيرة ، فمنها على سبيل المثال لا الحصر قوله في الإضافة بمعنى (في) : « أغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح فمن شواهد ما قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن فِئَتِهِمْ رِئَاسٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ ۖ (١) ، وَهُوَ الَّذِي خَصَّاصُ ۖ (٢) ، وَفَصِيحٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ۖ (٣) ، وَ يُصَبِّحُ إِلَى السِّجْنِ ۖ (٤) ، وَ يَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ۖ (٥) . ومنها قول الأعشى ميمون :

مَهَادِي النَّهَارِ لَجَارَاتِهِمْ وَبِاللَّيْلِ هُنَّ عَلَيْهِمْ حُرْمٌ

ومنها قول ابن أبي ربيعة :

وغيثٌ تَبَطَّنَتْ قُرْيَانُهُ بِأَجْرَدَ نِي مِيعَةٍ مِّنْهُمْ رُ

مُسِحُ الْفَضَاءِ كَسِيدِ الْإِبَاءِ جَمَّ الْجَرَاءِ شَدِيدِ الْحُضُرِ ... « (٦) .

(١) البقرة : ٢٢٦ .

(٢) البقرة : ٢٠٤ .

(٣) البقرة : ١٩٦ .

(٤) يوسف : ٣٩ .

(٥) سبأ : ٣٣ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٩٠٦/٢ .

وقوله في تقديم الحال على الفعل العامل فيها : « بعض النقلة يزعم أن الكوفيين لم يمنعوا تقديم حال المرفوع عليه إلا إذا تأخر هو ورافعه عن الحال نحو : (راكباً جاء زيدٌ » .. وعلى كل حال قولهم مردود بقول العرب : (شئتُ تؤوب الحلبة) أي : متفرقين يرجع الحالون «^(١) .

وقوله في مسألة : (جميع) من ألفاظ التوكيد المعنوي : « أغفل أكثر النحويين (جميعاً) . ونبه سيبويه على أنها بمنزلة (كُلٌّ) معنى واستعمالاً ، ولم يذكر شاهداً من كلام العرب . وقد ظفرت بشاهد له وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها :

فذاك حيُّ خَوْلان

جميعهم وهمدان

وكُلُّ آلِ قحطان

والأكرمون عدنان «^(٢) .

ثانياً : تقوية القياس بالسماع :

مثال ذلك قوله في مسألة : إعمال اسم الفاعل الماضي المضاف المقتضي أكثر من مفعول : « أجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل مع كونه بمعنى الماضي لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأوّل شيئاً بمصحوب الألف واللام وبالمنون . ويقوي ما ذهب إليه السيرافي قولهم : (هو ظانٌ زيدٌ أُمسٍ فاضلاً) . فإن (فاضلاً) يتعين نصبه بـ (ظان) لأنه إن أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه ، وثاني مفعولي : (ظانٌ) وذلك لا يجوز ؛ لأن الاقتصار على أحد مفعولي (ظن) لا يجوز «^(٣) .

(١) المصدر نفسه ٧٤٩/٢ .

(٢) المصدر نفسه ١١٧٠/٣ .

(٣) المصدر نفسه ١٠٤٥/٢ .

ثالث : تقوية بعض التأويلات بإيراد النظائر :

مثال ذلك قوله في إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة : « إلحاق (لا)
بـ (ليس) في العمل عند من قال به - وهم البصريون - مخصوص بالنكرات
... وذكر الشجري أنها عملت في معرفة ، وأنشد للناطقة الجعدي :

وحلّت سواد القلب لا أنا باغياً

سواها ولا في حبها متراخيا

ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمّر ناصب (باغياً) على
الحال تقديره : لا أرى باغياً ، فلما أضمر الفعل برز الضمير ، وانفصل .
ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً (باغياً) على
الحال . ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه .
ونظائره كثيرة ، منها قولهم : (حكمك مسمّطاً) أي : حكمك لك مسمّطاً -
وهو حال - مغنياً عن عامله مع كونه غير فعل ، فأن يعامل (باغياً) بذلك
وعامله فعل أحق وأولى ^(١) .

رابعاً : إبطال الحجة في سماع بطلانها في سماع مماثل :

مثال ذلك قوله في مسألة : نعم وبئس بين الفعلية والاسمية : « زعم
الفراء ، وأكثر الكوفيين أنهما اسمان . واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر
عليهما كقول بعض العرب لمن بشره ببنت : (واللّه ما هي بنعم الولد ؛ نصرها
بكاء ، وبرها سرقة) . وكقول بعضهم : (نعم السيرُ على بئس العير) . ولا
حجة في هذا ؛ لأن حرف الجر قد يدخل على ما لا خلاف في فعليته كقول
القاتل :

(١) المصدر نفسه ٤٤٢/١ .

عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهُ
 وَلَا مَخَالِطَ اللَّيَّانِ جَانِبُهُ
 فَيَتَأَوَّلُ ذَلِكَ بِمَا يَتَأَوَّلُ هَذَا « (١) .

خامساً : تأكيد أصالة ما هو أصل بالسمع :

ومثال ذلك قوله في مسألة : الباء أصل حروف القسم : « الباء أصل ...
 ولكونها أصلاً فضلت بثلاثة أمور : أحدها : التعلق بفعل ظاهر ، أو مضمر ،
 والثاني : دخولها على كل محلوف به ، والثالث : استعمالها في الطلب وغيره .
 ومن دخول الباء على ضمير المحلوف به ، والفعل ظاهر قول الشاعر :

بِكَ رَبِّ أَقْسَمُ لَا بغيرِكَ لَا أُرَى

أبدأ موالِي غير من والاك

ومن دخولها على الضمير ، والفعل مضمر قوله :

رَأَى بَرَقًا ، فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرِ

بِلَا بِكَ مَا أَسْأَلَ وَلَا أَعَامَا

ودخولها على ظاهر والفعل ظاهر كثير كقوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ آيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا ﴾ (٢) . ومن تعلقها بفعل مضمر قوله تعالى : ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٣) . ومن دخولها في القسم الطلبي قول الشاعر :

(١) المصدر نفسه ١١٠٢/٢ .

(٢) النور : ٥٢ .

(٣) سورة ص : ٨٢ .

رَقِيَّ بِعَمْرُكُمُ لَا تَهْجُرِينَا

وَمُنَيْنَا الْمُنَى ثُمَّ امْطَأَيْنَا « (١) .

سادساً : ما انفرد به ابن مالك :

وذلك فيما يلي :

أ - الاجتهاد في إيراد الأدلة :

كقوله في رفع الصفة المشبهة إذا كان نكرة مجردة : « وأضعف منهما ومن الذي قبلهما ما رفع نكرة مجردة نحو قولنا : (جميلٌ وجهٌ) و (الجميلُ وجهٌ) . وقد ظفرت بشاهد له غريب وهو قول الراجز :

بِبُهُمَّةٍ مُنِيَتْ شَهْمٌ قَلْبُ

مُنَجَّدٌ لَا ذِي كَهَامٍ يَنْبُو « (٢) .

وقوله في مسألة : (جميع) من ألفاظ التوكيد المعنوي : « أغفل أكثر النحويين (جميعاً) ، ونبه سيويوه على أنها بمنزلة (كل) معنًى واستعمالاً ، ولم يذكر شاهداً من كلام العرب . وقد ظفرت بشاهد له وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها :

فدَاكَ حَيٌّ خَوْلَانُ

جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانُ

وَكُلُّ آلٍ قَحْطَانُ

وَالْأَكْرَمُونَ عَدْنَانُ « (٣) .

(١) شرح الكافية الشافعية ٨٦٢/٢ .

(٢) المصدر نفسه ١٠٧٠/٢ .

(٣) المصدر نفسه ١١٧٠/٢ .

ويلاحظ في النصين السابقين أن ابن مالك نظر في لغة العرب ، وأتى بشواهد جديدة لم يسبق أن استشهد بها النحاة في هذا الموضع ، وهناك الكثير من الأدلة التي كان ابن مالك أول من ذكرها ، ولم يسبقه أحد إليها ، وهي مبثوثة في كثير من مسائل البحث التي ستذكر في الأبواب التالية .

ب - الاجتهاد في ترجيح الآراء :

ومن أمثلة اجتهاده في ترجيح آراء لم تكن راجحة قبله رأيه في مسألة : الفصل بين المتضايفين ، حيث ذهب فيها مذهباً جديداً فلم يمنع الفصل بينهما مطلقاً ويخصه بالضرورة الشعرية ، ولم يجز ذلك مطلقاً ، بل فصل في ذلك : فإن كان الفاصل أجنبياً أجاز ذلك في الضرورة الشعرية فقط ، وإن كان الفاصل غير أجنبي عن المضاف أجاز في سعة الكلام والشعر ، ومن ذلك قوله في قراءة ابن عامر : « إن قراءة ابن عامر - رحمه الله - غير منافية لقياس العربية . على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها ، كما قبلت أشياء تنافي القياس بالنقل ، وإن لم تساو صحتها صحة القراءة المذكورة ولا قاربتهما كقولهم (استحوذ) وقياسه : (استحاذ) ... » (١).

ورأيه في مسألة : المضاف إلى ياء المتكلم بين الإعراب والبناء ، حيث ذهب فيها مذهباً جديداً وهو : إعراب المضاف إلى الياء مع تقدير الحركة في حالتي النصب والرفع وظهورها في حالة الجر (٢) .

وأشار أبو حيان إلى انفراد ابن مالك بهذا الرأي ، قائلاً : « ولا أعرف له سلفاً في هذا المذهب » (٣) .

(١) المصدر نفسه ٩٨١/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٢٤٤ .

(٢) المصدر نفسه ٩٩٩/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٤٢٦ .

(٣) الارتشاف ١٨٤٧/٤ .

ج - توجيهاته المبتكرة :

ومثال اجتهاده في التوجيهات ما ابتكره في مسألة : المضاف إلى ياء المتكلم بين الإعراب والبناء ، حيث جاء بتوجيهين يعضدان رأي من ذهب إلى بناء المضاف إلى ياء المتكلم ، وسيأتي ذكرهما في المسألة، قال ابن مالك: « وهذا التوجيه والذي قبله من المعاني التي انفردت بالعثور عليها ، دون سبق إليها »^(١) .

(١) شرح التسهيل ٢٨٠/٣ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ٩٩٩/٢ .

ب - مسائل السماع :

وهي أربع وأربعون مسألة كما يلي :

- ١ - نون زيتون أصلية وليست زائدة .
- ٢ - حذف النون من الأفعال الخمسة بغير ناصب ولا جازم .
- ٣ - فصل أو وصل الضمير الواقع خبراً لـ (كان) .
- ٤ - (الذي) تأتي حرفاً مصدرياً .
- ٥ - بقاء فاء الخبر بعد دخول (إن) و (أن) و (لكن) .
- ٦ - (غدا) و (راح) بمعنى صار .
- ٧ - جواز العطف على خبر ليس المجرور من غير إعادة الجار .
- ٨ - دخول الباء الزائدة على خير (ما) التيمية .
- ٩ - إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة .
- ١٠ - حكم (أن) و (أن) بعد دخول الجار .
- ١١ - (سوى) متصرفة ولا تكون ظرفاً .
- ١٢ - تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي .
- ١٣ - تقديم حال المنصوب .
- ١٤ - تقديم الحال على الفعل العامل فيها .
- ١٥ - تقديم التمييز على عامله المتصرف .
- ١٦ - الضمير الواقع بعد (لولا) الامتناعية .
- ١٧ - (من) لا ابتداء الغاية في الزمان .
- ١٨ - الباء أصل حروف القسم .
- ١٩ - تقدير معنى الحرف في الإضافة .
- ٢٠ - كسرة (حينئذ) كسرة إعراب أم بناء ؟
- ٢١ - الجملة المستقبلية عند إضافتها إلى اسم الزمان .
- ٢٢ - المضاف إلى (الال) .

- ٢٣ - الفصل بين المتضايين .
- ٢٤ - إعمال المصدر المحدود والمجموع .
- ٢٥ - إعمال اسم الفاعل الماضي المضاف المقتضي أكثر من مفعول .
- ٢٦ - جر معمول الصفة المشبهة .
- ٢٧ - الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه بالظرف أو الجار والمجرور .
- ٢٨ - نِعْمَ وَيُسُّ بين الفعلية والاسمية .
- ٢٩ - الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب : نِعْمَ وَيُسُّ .
- ٣٠ - (جميع) من ألفاظ التوكيد المعنوي .
- ٣١ - توكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً .
- ٣٢ - معنى (الواو) العاطفة .
- ٣٣ - معنى (حتى) العاطفة .
- ٣٤ - حذف همزة الاستفهام .
- ٣٥ - نقل (بل) حكم النفي وشبهه لما بعدها .
- ٣٦ - الفصل بين العاطف والمعطوف .
- ٣٧ - العطف على الضمير المخفوض .
- ٣٨ - حذف حرف النداء .
- ٣٩ - انصراف عزيز .
- ٤٠ - جر الضمير المتصل باسم الفعل المنقول عن الظرفية أو حرف الجر .
- ٤١ - منع صرف المنصرف .
- ٤٢ - نصب جواب (لعل) المقرون بالفاء .
- ٤٣ - (ما) و (مهما) بين الاسمية والظرفية .
- ٤٤ - الوقف على المقصور المنون .

١ - نون زيتون أصلية وليست زائدة .

قال ابن مالك : « أما نون (زيتون) فالأكثر على أنها زائدة بناء على أنه من (الزيت) ، والصحيح أنها غير زائدة ؛ لقول بعض العرب : (أرض زنتة) إذا كانت كثيرة الزيتون . فوزن (زيتون) - على هذا - : (فيعمل) ك (قيصوم) »^(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب أكثر النحاة^(٢) إلى أن نون زيتون زائدة سماعاً على وزن (فعلون) . وممن ذهب هذا المذهب ابن جني^(٣) ، وأبو حيان^(٤) .

وذهب آخرون إلى أن نون زيتون أصلية على وزن (فيعمل) ك (قيصوم) . وممن ذهب هذا المذهب ابن عصفور^(٥) ، وابن مالك^(٦) .

ونسب ابن جني^(٧) هذا المذهب مرة لـ (ابن كيسان) ومرة لـ (ابن دريد) ؟ . فأما من قال بأصالة نون زيتون فقد استدل بالسماع كقول بعض العرب : (أرض زنتة)^(٨) . وأما من قال بزيادتها فقد جعلها أصلاً ممتاً .

قال ابن جني : « وقد كان بعضهم تجشم أن أخذه من الزتن ، وإن كان

(١) شرح الكافية الشافية ١٩٩/١ .

(٢) المصدر نفسه ١٩٩/١ ، اللسان مادة (زتن) و (زيت) .

(٣) الخصائص ٢٠٣/٣ .

(٤) الارتشاف ٢٠٩/١ .

(٥) الممتع ١٢٥/١ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٩٩/١ .

(٧) الخصائص ٢٠٣/٣ .

(٨) انظر الممتع ١٢٥/١ ، شرح الكافية الشافية ١٩٩/١ .

أَصْلًا مِمَّا تَأْتِي ، فَجَعَلَهُ فَيَعُولًا « (١) .

ومن الجدير بالذكر أن ابن مالك قد قال بأصالتها مستدلاً بالسماع القليل حتى وإن خالف الرأي الأكثر . ولعل الصواب ما ذهب إليه من قال بأصالة نون زيتون ؛ لورود السماع بذلك ؛ ولأن مثال (فعلون) لم يستقر في أبنية كلام العرب .

قال ابن عصفور : « وأيضاً فإنه لو جعلت النون زائدة لكان وزن الكلمة (فعلوناً) . وذلك بناء لم يستقر في كلامهم « (٢) .

* * *

٢ - حذف النون من الأفعال الخمسة بغير ناصب ولا جازم .

اختلف في النون المحذوفة في قوله تعالى : ﴿ تَأْمُرُونِي ﴾ (٣) هل هي نون الرفع أم نون الوقاية ؟ قال ابن مالك : « وزعم قوم أن المحذوف في نحو : (تأمروني) هو الثاني وليس كذلك . بل المحذوف هو الأول . نص على ذلك سيبويه ... ومثال ذلك في النثر ما روي من قول النبي - عليه السلام - : " والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا " . الأصل : لا تدخلون ولا تؤمنون ؛ لأن (لا) نافية ، و (لا) النافية لا تعمل في الفعل شيئاً . ومثال ذلك في النظم قول الراجز :

أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَذْكِرِي

وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكَ الذُّكِّي ... « (٤) .

(١) الخصائص ٢٠٣/٣ .

(٢) الممتع ١٢٥/٨ .

(٣) الزمر : ٦٤ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢٠٨/٨ .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب المبرد^(١) وأبو علي الفارسي ، وابن جني^(٢) ، والرضي^(٣) ، وأكثر المتأخرين ، ومنهم ابن هشام^(٤) ، والسيوطي^(٥) ، إلى أن المحذوف في قوله تعالى ﴿ تَأْمُرُونِي ﴾^(٦) هو نون الوقاية .

وذهب سيبويه ، والأخفش ، وابن مالك ، والأشموني إلى أن المحذوف هو نون الرفع ؛ لأن نون الوقاية أُتِيَ بها لصون الفعل من الكسر .

قال سيبويه - رحمه الله - : « وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أُدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع ، وذلك قولك : لتفعلنَّ ذلك ولتذهبنَّ ؛ لأنَّه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استثقلاً . وتقول : هل تفعلنَّ ذاك ، تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون ، وهم يستثقلون التضعيف ، فحذفوها إذ كانت تحذف ، وهم في ذا الموضع أشد من ذا^(٧) . بلغنا أن بعض القراء قرأ ﴿ أُنْجَاؤُنِي ﴾^(٨) وكان يقرأ : ﴿ فَبِمَ تَبَشِّرُونَ ﴾^(٩) وهي قراءة أهل المدينة ؛ وذلك لانهم استثقلوا التضعيف »^(١٠) .

(١) مغني اللبيب ٢/٢٤٨ .

(٢) الخصائص ١/٢٨٨ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/٤٥١ ت . يوسف حسن عمر .

(٤) مغني اللبيب ٢/٢٤٨ .

(٥) الهمع ١/٢١٨ .

(٦) الزمر : ٦٤ .

(٧) أي أنهم حذفوا نوناً من نونين لا من ثلاثة .

(٨) الأنعام : ٨٠ ، انظر : الكشف ٢/٤٠ ، البحر المحيط ٤/١٧٤ .

(٩) الحجر : ٥٤ ، انظر : الكشف ٢/٥٥٨ ، البحر المحيط ٥/٤٤٧ .

(١٠) الكتاب ٣/١٩٥ .

وقال ابن مالك : « وفي المحنوف خلاف ؛ فأكثر المتأخرين على أن المحنوفة في التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع . ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك ، وهو الصحيح »^(١) .

وقال الأشموني : « وأما نحو : ﴿ تَأْمُرُونِي ﴾ فالصحيح أن المحنوفة نون الرفع »^(٢) .

ولعل من الواضح أن الخلاف بين الفريقين لم يقع في التركيب « لأن التركيب متفق عليه . والخلاف جرى في أيها حذف ؟ »^(٣) .

أما من قال : إن المحنوف هو نون الرفع فقد استدل بالآتي :

أولاً - السماع :

تنوعت مستويات السماع على النحو التالي :

أ - القراءات القرآنية :

كقراءة نافع ﴿ أَتُحَاجُّونِي ﴾^(٤) .

وقراءة نافع أيضاً : ﴿ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي ﴾^(٥) .

وقراءة ته أيضاً : ﴿ فَبِمَ تَبَشِّرُونَ ﴾^(٦) .

الأصل : « أَتُحَاجُّونِي » و « تَأْمُرُونِي » و « تَبَشِّرُونَ » بالتشديد .

ب - الأحاديث النبوية الشريفة :

منها ما جاء في حديث خرَّجه مسلم حين قام عليهم رسول الله

(١) شرح التسهيل ٥٢/١ .

(٢) شرح الأشموني ١٠٢/١ .

(٣) البحر المحيط ٤٢١/٧ .

(٤) القراءة سبق تخريجها .

(٥) الزمر : ٦٤ . انظر : الكشف ١٣٦/٤ ، البحر المحيط ٤٢١/٧ .

(٦) الحجر : ٥٤ . هذه القراءة سبق تخريجها .

- صلى الله عليه وسلم - فناداهم ... الحديث ، فسمع عمر قول النبي
- صلى الله عليه وسلم - ، فقال : « يا رسول الله ، كيف يسمعون ، وأنى
يجيبوا ، وقد جيفوا » (١) .

الأصل : « يسمعون » و « يجيبون » فحذف النون منهما .

ومنها قول عقبة بن عامر - رضي الله عنه - ، للنبي - صلى الله عليه
وسلم - : « إنك تبعثنا فننزل بقوم لا يقرونا » (٢) .

الأصل : « يقرونا » .

وقول ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن أذهر لرسولهم إلى
عائشة ، يسألونها عن الركعتين بعد العصر : « بلغنا أنك تصليهما » (٣) .

الأصل : « تصلينهما » .

وقول مسروق لعائشة : « لِمَ تَأْذِنِي لَهُ » (٤) .

الأصل : « تَأْذِنِينَ » .

وما رواه البيهقي من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « لا تدخلوا
الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا » (٥) .

الأصل : « لا تدخلون » و « لا تؤمنون » .

وما ذكره أبو الفرج في جامع المسانيد ، من قول وفد عبد القيس :

(١) صحيح مسلم ٢٢٠٢/٤ .

(٢) أخرجه البخاري في : ٤٦ - كتاب المظالم والغصب ، ١٨ - باب قصاص المظالم إذا وجد مال ظالم .

(٣) أخرجه البخاري في : ٦٤ - كتاب المغازي ، ٦٩ - باب وفد عبد القيس .

(٤) أخرجه البخاري في : ٦٤ - كتاب المغازي ، ٢٤ - باب حديث الإفك .

(٥) صحيح مسلم في : ١ - كتاب الإيمان .

« واصبحوا يعلمونا كتاب الله » (١).

الأصل : « يعلموننا » .

ج - الأشعار العربية الفصيحة :

كقول الراجز :

أُبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي نَدْلُكِي
وَجْهَكَ بِالْعَثْبَرِ وَالْمِسْكَ الذُّكِّي (٢)
وقول الآخر أنشده الفارسي :

والأَرْضُ أُوْرِثْتُ بَنِي أَدَامَا
مَا يَغْرِسُوهَا شَجَرًا أَيَامًا (٣)
وقول الآخر أنشده ابن جني :

تَسْأَلُ كُلَّ حُرَّةٍ نَحْيَيْنِ
وَلِنَّمَا سَلَاتٌ عَكَّتَيْنِ
ثُمَّ تَقُولِي اشْتَرِ لِي قُرْطَيْنِ (٤)
وقول أبي طالب :

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمْ
سَيَحْتَلِبُوهَا لَاحِقًا غَيْرَ بَاهِلٍ (٥)

(١) شواهد التوضيح ص : ١٧٢ .

(٢) الخصائص ٢٨٨/١ ، شرح الكافية الشافعية ٢٠٨/١ .

(٣) ضرائر الشعر ص : ١١٠ .

(٤) المصدر نفسه ص : ١١٠ .

(٥) شرح الكافية الشافعية ٢١١/١ .

الأصل : تبيتين ، تدلكين ، يفرسونها ، تقولين ، فسيحتلبونها ، وحذف النون منها جميعاً ، وفي البيت الأخير حذف الفاء أيضاً ، ويؤن ابن مالك « سبب هذا الحذف كراهية تفضيل النائب على المئوب عنه . وذلك أن النون نائب عن الضمة والضمّة قد حذفت لمجرد التخفيف »^(١) .

ثانيّاً - الاستصحاب :

تنوب نون الرفع عن الضمة وقد تحذف الضمة في الفعل ؛ تخفيفاً كقوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهَ يَأْمُرْكُمْ ﴾^(٢) بتسكين الراء على قراءة السوسي ، ... والضمّة هي الأصل ونون الرفع فرع عنها ، لذا ينبغي أن تكون نون الرفع هي المحذوفة لئلا يكون « تفضيل الفرع على الأصل »^(٣) .

ثالثاً - قواعد التوجيه :

استعمل ابن مالك قواعد التوجيه على النحو التالي :

أ - قد تحذف نون الرفع دون سبب ، مع عدم اتصالها بنون الوقاية ، على عكس نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون . « وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه »^(٤) .

ب - إذا حذف نون الرفع وبقي نون الوقاية لم يعرض لنون الوقاية أي تغيير بالحذف ، أما إذا كان المحذوف نون الوقاية فإن نون الرفع يحدث لها تغيير في حالتي النصب والجزم . « وحذف ما لا يحوج إلى حذف أولى من حذف ما يحوج إلى حذف »^(٥) .

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ١٧١ .

(٢) البقرة : ٦٧ .

(٣) شرح التسهيل ٥٢/١ .

(٤) المصدر نفسه ٥٢/١ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٠٩/١ .

ويقول آخر : « وحذف ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف »^(١) .

ج - إذا حذف نون الوقاية أدّى ذلك إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء ، أما إذا حذف نون الرفع فلا يحدث أي تغيير بحذفه « وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير »^(٢) .

ويلاحظ في جميع القواعد التوجيهية السابقة أنها تدخل تحت قائمة القواعد الاستدلالية الأولى^(٣) .

وأما من قال إن المحذوف في نحو « تأمروني » هو نون الوقاية فقد استدل بأن الاستئصال والتكرير وقع من نون الوقاية فينبغي حذفها تخفيفاً^(٤) .

وردّ من قال : إن المحذوف هو نون الوقاية على أدلة من قال إنه نون الرفع بأن جميع ما ورد في الشعر من حذف النون كان من قبيل الضرورة . قال ابن جني : « وسألت أبا علي - رحمه الله - عن قوله :

أَبَيْتُ أَسْرِي وَتَبَيْتِي تَدْلُكِي

وَجْهَكَ بِالْعَبْرِ وَالْمِسْكَ الذُّكِّي

فخضنا فيه ، واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من تبيتين كما حذف الحركة للضرورة في قوله :

* فاليوم أشرب غير مستحب *
 *

(١) شرح التسهيل ٥٢/٨ .

(٢) المصدر نفسه ٥٢/٨ .

(٣) انظر الأصول لتمام حسّان ص : ٢٢٨ .

(٤) شرح الرضي ٤٥٠/٢ ، مغني اللبيب ٢٤٨/٢ .

كذا وجهته معه ، فقال لي : فكيف تصنع بقوله (تدلّكي) ؟ . قلت : نجعله بدلاً من (تبيني) أو حالاً فنحذف النون ؛ كما حذفها من الأول في الموضوعين ، فاطمأن الأمر على هذا ^(١) .

لذلك لحنوا من قال : إن المحنوف هو نون الرفع . قال ابن عطية : « وهذا على حذف النون الواحدة وهي الموطئة لياء المتكلم ، ولا يجوز حذف النون الأولى وهو لحن ، لأنها علامة رفع الفعل » ^(٢) .

والرد الأول يحتاج إلى مناقشة ؛ لأن هذا الحذف لم يقع في الشعر فحسب ، بل وقع في أفصح النثر كالأحاديث النبوية الصحيحة التي لا يجوز ردّها ؛ لثبوتها وحجيتها .

قال ابن مالك : « حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ، ثابت في الكلام الفصيح ، نثره ونظمه » ^(٣) .

وعلى هذا يخرج السماع السابق من ضيق الضرورة إلى سعة الاختيار.

رأي ابن مالك:

اختار ابن مالك رأي سيبويه وهو أن المحنوف نون الرفع وصرّح في كتابه (شرح الكافية الشافية) بأن سيبويه نص على ذلك .

واستدل على ذلك في كتبه ^(٤) بالسماع الفصيح نظماً ونثراً وقد سبق ذكره . قال : « حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ، ثابت في الكلام الفصيح ، نثره ونظمه » ^(٥) .

(١) الخصائص ٣٨٩/١ .

(٢) البحر المحيط ٤٢١/٧ .

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ١٧١ .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٠٩/١ ، وشرح التسهيل ٥٢/١ ، وشواهد التوضيح ص : ١٧٠ .

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ١٧١ .

واستدل أيضاً في (شرح الكافية الشافية) و (شرح التسهيل) بقواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية وقد سبق ذكرها .

ومن الجدير بالذكر أن ابن مالك أتى في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) بشواهد نثرية فصيحة من الأحاديث النبوية الصحيحة ، وبذلك استطاع أن يثبت عكس ما قرره الذين قالوا : إن مثل هذا الحذف واقع في الضرورة « ولا يحفظ شيء من ذلك في الكلام ، إلا ما جاء في حديث خرجه مسلم في قتلى بدر حين قام عليهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فنأداهم ... الحديث ، فسمع عمر قول النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فقال : " يا رسول الله ، كيف يسمعون ، وأنتى يجيبون ، وقد جيفوا " فحذف النون من (يسمعون) و (يجيبون) »^(١) .

ولعل الصواب ما ذهب إليه سيبويه وتابعه فيه ابن مالك ؛ لورود السماع الفصيح ؛ ولأن نون الوقاية جاءت لغرض خاص ؛ فحذفها يضيع ذلك الغرض .

* * *

٣ - فصل أو وصل الضمير الواقع خبراً لـ (كان) .

قال ابن مالك : « لما كان وضع الضمير لقصد الاختصار لم يجز أن يؤتى بمنفصل إذا وجد سبيل إلى متصل ؛ لكونه أخصر إلا في مواضع مخصوصة ، كشأنى ضميرين أولهما غير مرفوع نحو : سألني أو مرفوع بـ (كان) أو إحدى أخواتها نحو : (الصديق كُنْتُه) . وكان حقُّ هذا أن يمتنع انفصاله لشبهه بهاء (ضربته) ولكنه نُقِلَ فُقِلَ . وبقي الاتصال راجحاً لوجهين : أحدهما : الشبه بما يجب اتصاله ، وإذا لم يساوه في الوجوب فلا

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص : ١١١ .

أقل من الترجيح . الثاني : أن الانفصال لم يرد إلا في الشعر ، والاتصال
وارد في أفصح النثر كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - لعمر - رضي الله
عنه - في ابن صيَّاد : (إن يكن فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في
قتله) ... (١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

إذا اتصل ضميران أولهما أخص ، وهو مرفوع (يعني الأول) ،
والعامل فيهما ناسخ للابتداء فإن سبويه وأكثر النحويين (٢) أجازوا الاتصال
والانفصال في الضمير الثاني المنصوب مع ترجيح الانفصال ، وذهب الرماني
وابن الطراوة (٣) وتبعهم ابن مالك إلى جواز الأمرين مع ترجيح الاتصال ،
وذهب مسعود الغزني وابن فرخان (٤) إلى جواز الاتصال في (كان) فقط دون
سائر أخواتها .

قال سبويه - رحمه الله - : « ومثل ذلك : كان إِيَّاه ، لأنَّ كانه قليلة ،
ولم تستحكم هذه الحروف ها هنا ، لا تقول : كانني وليسني ، ولا كانك .
فصارت إِيَّاه هنا بمنزلتها في ضربِي إِيَّاكَ (٥) » (٦) .

وأجاز سبويه في موضع آخر الأمرين مع ترجيح الاتصال تشبيهاً
لـ(كان) بالأفعال الحقيقية في التصرف والعمل ، قال : « وتقول : كنَّاهم ، كما

(١) شرح الكافية الشافية ٢٣٠/١ .

(٢) انظر : المقتضب ٩٨/٢ ، الأصول في النحو ٩١/١ ، التبصرة والتذكرة ٥٠٥/١ ، شرح المفصل

١٠٧/٢ ، وشرح جمل الزجاجي ٣٩٤/١ .

(٣) الارتشاف ٢٣٠/١ ، والمساعد ١٠٨/١ .

(٤) الارتشاف ٩٤٠/٢ ، والهمع ٢١٦/١ .

(٥) انظر الكتاب ٣٥٧/٢ .

(٦) المصدر نقشه ٣٥٨/٢ .

تقول : ضربناهم. وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ، كما تقول : إذا لم
نضربهم فمن يضربهم . قال أبو الأسود الدؤلي :

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِها

فهو كائن ومكون ، كما تقول : ضارب ومضروب «^(١) .

أما الذين قالوا : إن الفصل في ضمير (كان) الثاني المنصوب بها هو
الأفصح نحو : الصديق كنت إياه فقد استدلوا بما يلي :

أولاً : السماع :

أ - السماع الشعري :

كقول الشاعر :

ليت هذا الليلَ شهرٌ لا نرى فيه عريباً

ليس إيابي وإياك ولا نخشى رقيباً^(٢)

وقول عمر بن ربيعة

لئن كان إياهُ لقد حالَ بعدنا

عن العهد والإنسانُ قد يتغيرُ^(٣)

وقول الآخر :

عهدت خليلي نفعه متتابع فإن كنت إياه فإياه كن حقا^(٤)

(١) المصدر نفسه ٤٦/١ .

(٢) المقتضب ٩٨/٣ .

(٣) المقرب ص : ١٤٨ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ٢٨ .

من الملاحظ أن هذا السماع قليل لذا قال عنه ابن مالك : « ولم يثبت الانفصال إلا في شعر قليل »^(١) .

ب - السماع النثري :

ومنه ما ورد على سبيل الاستثناء نحو: (أتوني ليس إياك)^(٢) و« الانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في النظم »^(٣) .

قال سيبويه في ضربي إياك : « فالعرب قد تكلم بهذا ، وليس بالكثير »^(٤) .

ثانياً :

أن هذا الضمير في الأصل خبر مبتدأ ، وكما هو معروف من أن خبر المبتدأ منفصل فكذا ههنا ، إضافة إلى أن اسم كان إذا كان متصلاً بها فهو بمثابة فاعل فصار مع الفعل كشيء واحد لذلك تتغير بنية الفعل له ، هذا إلى جانب وقوع الخبر جملة أو ظرفاً غير متمكن أحياناً وفي هذه الحالة لا يكون الخبر إلا منفصلاً^(٥) .

ثالثاً : تعدي فعل الفاعل :

لا يتعدى فعل الفاعل إلى نفسه في حال الاتصال ويتعدى إلى نفسه في حال الانفصال ، قال ابن يعيش : « إنا لو وصلنا ضمير الخبر بضمير الاسم نحو : كنتك وكأنه وكانتي فالفاعل في هذا الباب والمفعول لشيء واحد وفعل

(١) المصدر نفسه ص : ٢٨ .

(٢) شرح التسهيل ١٥٥/١ .

(٣) المصدر نفسه ١٥٤/١ .

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢ .

(٥) انظر : شرح المفصل ١٠٧/٣ ، شرح جمل الزجاجي ٢٩٤/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢٣٢/١ .

الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متصلاً ويتعدى إلى نفسه منفصلاً فلا يجوز ضربتني ويجوز إياي ضربت وإياك ضربت «^(١) .

رابعاً :

« أن اسمها في الحقيقة ليس فاعلاً حتى يكون كالجزء من عامله ، بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة ، لأن الكائن في قولك : كان زيد قائماً : قيام زيد ، كما يجيء في الأفعال الناقصة »^(٢) .

وأما الذين قالوا : إن الوصل في ضمير كان الثاني المنصوب بها هو الأفصح فقد استدلوا بالقياس والسماع :

أما القياس : « فعلى التشبيه بالفعل الحقيقي حين جُعلَ الاسم والخبر بمنزلة الفاعل والمفعول »^(٣) فهاء كته « شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، فكأن الفعل مباشر له ، فكان مقتضى هذا ألا ينفصل كما لا ينفصل هاء ضربته »^(٤) .

وأما السماع فهو واقع في أفصح الكلام المنثور والمنظوم^(٥) . فمن أمثلة الكلام المنثور قول النبي - صلى الله عليه وسلم - لعمر - رضي الله عنه - في ابن صياد : « إن يكنه فلن تُسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله »^(٦) . وقوله - عليه السلام - لعائشة : « إياك أن تكونيها يا حميراء »^(٧) .

(١) شرح المفصل ١٠٧/٣ .

(٢) شرح الرضي ٤٤٢/٢ .

(٣) شرح المفصل ١٠٧/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢٣١/١ .

(٤) شرح السهيل ١٥٤/١ .

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ٢٧ .

(٦) أخرجه البخاري في ٨٠ الجنائز .

(٧) شرح الكافية الشافية ٢٣١/١ .

وقول بعض فصحاء العرب : « عليه رجالاً ليسني »^(١) .

ومن أمثلة الكلام المنظوم قول أبي الأسود الدؤلي :

فإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ

أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا^(٢)

وقول الشاعر :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي^(٣)

وقول الآخر :

كَمْ لَيْثٌ اغْتَرَبَ بِي ذَا أَشْبَلٍ غَرَّتْ

فَكَانَنِي أَعْظَمُ اللَّيْثِينَ إِقْدَامًا^(٤)

وقول الآخر :

لَجَارِيٍّ مِنْ كَانَهُ عِزَّةً

يُخَالُ ابْنَ عَمٍّ بِهَا أَوْ أَجَلُ^(٥)

ورد ابن مالك دليل الذين يرون أن الانفصال هو الأرجح في ضمير (كان)

الثاني المنصوب بها ، لأنه في الأصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يكون إلا

(١) شرح المفصل ١٠٧/٣ .

(٢) الكتاب ٤٦/١ .

(٣) شرح المفصل ١٠٨/٣ .

(٤) شرح التسهيل ١٥٤/١ .

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ٢٨ .

منفصلاً ، وذلك قبل دخول الفعل الناسخ عليه « فَأَبْقَى عليه بعد انتساخ
الابتداء ترجيح ما كان متعيناً قبل دخول الناسخ . وهذا الاعتبار يستلزم جواز
الانفصال في الأول ؛ لأنه كان مبتدأً وذلك ممتنع بإجماع . وما أفضى إلى
ممتنع : ممتنع »^(١) .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك الذين قالوا : إن الاتصال في
ضمير (كان) الثاني المنصوب بها هو الأرجح . واستدل على ذلك بالسمع
والقياس وقد سبق ذكرهما .

وهناك نقاط مهمة تبين كيفية استعمال ابن مالك الاستدلالات وأثرها في
بناء أحكامه ودقتها ، إضافة إلى أثرها في بناء فكره النحوي والرد على آراء
مخالفيه ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : أن لقبول السماع والانتصار له عند ابن مالك درجات على النحو
التالي :

أ - السماع المتنوع :

فهو يرجح السماع المتنوع « الثري والشعري » على السماع الشعري
فقط ، ولا سيما إن كان السماع الثري حديثاً نبوياً شريعاً ، قال ابن مالك :
« إن الوجهين مسموعان فاشتركا في الجواز ، إلا أن الاتصال ثابت في
النظم والنثر ، والانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في النظم ، فرجح
الاتصال »^(٢) .

(١) شرح الكافية الشافية ٢٣٢/١ .

(٢) شرح التسهيل ١٥٤/١ .

ب - السماع الفصيح :

قال ابن مالك : « إن الانفصال لم يرد إلا في الشعر ، والاتصال وارد في أفصح النثر »^(١) .

وقال في كتاب آخر أيضاً : « الاتصال وارد في أفصح الكلام المنتثر ... وفي أفصح الكلام المنظوم »^(٢) .

ج - السماع الكثير :

قال ابن مالك : « فرجح الاتصال لأنه أكثر في الاستعمال »^(٣) . وقال أيضاً : « لم يثبت الانفصال إلا في شعر قليل »^(٤) .

ورد أبو حيان عليه قائلًا : « زعم ابن مالك : أن اتصال الضمير إذا وقع خبراً لـ (كان) وأخواتها نحو الصديق كُنْتُه أو كُنْتُه هو الكثير ، وهو خلاف ما نص عليه سيويوه عن العرب أن الاتصال قليل ، وأن انفصاله هو الكثير ، فتقول : الصديق كنت إياه »^(٥) .

ويلاحظ أن ما ذكره ابن مالك صحيح ، لورود السماع الكثير المتنوع الذي جاء به ، والمنتثر في كتبه كما سبق أضف إلى ذلك قلة السماع الدال على الانفصال .

ثانياً : ابتعاد ابن مالك عن ترجيح الأحكام التي تخالف القياس والسماع ، وإثباته بأدلة تنقضها . قال : « فإذا لم يمتنع - أي الانفصال -

(١) شرح الكافية الشافية ٢٣٠/١ .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ٢٧ .

(٣) شرح التسهيل ١٥٤/١ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ٢٧ .

(٥) الارتشاف ٩٤٠/٢ .

فلا أقل من أن يكون مرجوحاً ، وجعله أكثر النحويين راجحاً ، وخالفوا القياس والسمع «^(١) .

وردَّ ابن مالك دليلهم القائل : إن ترجيح الاتصال ضعيف بسبب كون ضمير (كان) الثاني المنصوب واقعاً موقع الخبر ، والخبر لا يكون إلا منفصلاً ، قائلاً : « وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال في الأول ؛ لأنه كان مبتدأ . وذلك ممتنع بإجماع . وما أفضى إلى ممتنع : ممتنع »^(٢) .

ثالثاً : الدقة في اختيار الأحكام فهو لم يقل بوجوب الاتصال ، وإنما ذكر أن الاتصال هو الأرجح ؛ لأنه قاس فرع (كان) على أصل (الفعل الحقيقي) ؛ لذلك فرّق بينهما في الحكم ولم يجعلهما في مرتبة واحدة . قال : « فإن لم يساوه في وجوب الاتصال فلا أقل من كون اتصاله راجحاً »^(٣) .

رابعاً : ظهور مفهوم الضرورة عنده بشكل واضح في هذه المسألة وتعني الضرورة عنده : وجود الكلمة في البيت الشعري بحيث لا يمكن لأخرى أن تحل محلها ، وإن أمكن ذلك تخرج الكلمة من ضيق الضرورة ، قال ابن مالك : « ومن الوارد من ذلك في النظم دون ضرورة قول الشاعر :

كم ليث اغترَّ بي ذا أشْبُلٍ غَرَّتْ

فكانني أعظمُ الليثين إقداماً

فقال فكانني مع تمكنه أن يقول : فكُنْتُه أعظمُ الليثين إقداماً ، جعل أعظم بدلاً من الضمير ، كما قالوا : اللهم صل عليه الرعوفُ الرحيم «^(٤) .

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ٢٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٣٢/١ .

(٣) شرح التسهيل ١٥٤/١ .

(٤) المصدر نفسه ١٥٤/١ .

ولعل الصواب ما ذهب إليه ابن الطراوة والرماني وتبعهما فيه ابن مالك من جواز الأمرين مع ترجيح الاتصال لورود السماع الفصيح ، فلا عدول عن الإتيان عند صحة السماع ، ولا سيما إن عضده القياس .

* * *

٤ - (الذي) تأتي حرفاً مصدرياً .

قال ابن مالك : « أجاز الفراء - أيضاً - في (الذي) من قوله تعالى : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ ^(١) ، أن تكون مصدرية ، جاعلاً (أحسن) فعلاً مسنداً إلى ضمير موسى - عليه السلام - والتقدير : تماماً على إحسانه . وهذا الذي ذهب إليه الفراء حكى مثله أبو علي في الشيرازيات عن أبي الحسن ، عن يونس وبه أقول وهو اختيار ابن خروف ... قلت : ومن ورود (الذي) مصدرية قول عبدالله بن رباحة - رضي الله عنه - :

فَثُبَّتَ اللَّهُ مَا أَتَاكَ مِنْ حَسَنٍ

في المرسلين ونصراً كالذي نُصِرُوا ... » ^(٢) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت مذاهب النحاة في هذه المسألة على النحو التالي :

المذهب الأول : يكون (الذي) اسماً موصولاً والجملة بعده صلة الموصول . ويقرأ (أحسن) بالنصب من قوله تعالى : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ ويكون (أحسن) فعلاً ماضياً ، ولا بد حينئذٍ من تقدير عائد ،

(١) الأنعام : ١٥٤ .

(٢) شرح الكافية الشافعية ١/ ٢٦٥ .

أي: زيادة على العلم الذي أحسنه . وهذا مذهب البصريين ولا يجوز غيره عندهم^(١).

المذهب الثاني : يكون (الذي) حرفاً موصولاً والجملة بعده صلة تؤول فيه بالمصدر ، أي : تماماً على إحسانه ، ويقرأ (أحسن) بالفتح من قوله تعالى : (تماماً على الذي أحسن) ، ويكون (أحسن) فعلاً ماضياً والفاعل ضميراً مستتراً إما يعود على اسم الله تعالى والهاء محذوفة ، أي : على الذي أحسنه الله ، وإما يعود على موسى - عليه السلام - ، أي : لأنه أحسن في فعله . وهذا المذهب كوفي أجازه يونس ، والأخفش ، والفراء ، واختاره ابن خروف ، ووافقهم عليه ابن مالك^(٢) .

المذهب الثالث : يكون (الذي) اسماً موصولاً موصوفاً بـ (أحسن) فلا يحتاج إلى صلة ، ويقرأ (أحسن) بفتح النون من قوله تعالى (تماماً على الذي أحسن) ، و (أحسن) في موضع جر نعتاً لـ (الذي) . وذكر ابن هشام أن فتحتها فتحة إعراب لا بناء ، وتكون (أحسن) اسم تفضيل نكرة لكنها قاربت المعرفة ؛ إذ لم تدخلها الألف واللام . ولا تحتاج إلى صلة . ونُسب هذا المذهب إلى بعض نحاة الكوفة^(٣) .

المذهب الرابع : يكون (الذي) اسماً موصولاً والجملة بعده صلة

(١) مشكل مكى ص : ٢٧٨ ، الجامع لأحكام القرآن ١٤٢/٧ ، مغني اللبيب ٢٧٢/٢ ، واتلاف النصره ص : ١٢٨ .

(٢) معاني الفراء ٣٦٥/١ ، التبيان ٥٥٠/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٦٥/١ ، شرح التسهيل ٢١٩/١ ، البحر المحيط ٢٥٥/٤ ، مغني اللبيب ٢٧٢/٢ ، والهمع ٢٩٧/١ .

(٣) معاني الفراء ٣٦٥/١ ، التبيان ٥٥٠/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٦٢/١ ، شرح التسهيل ٢١٩/١ ، الجامع لأحكام القرآن ١٤٢/٧ ، البحر المحيط ٢٥٦/٤ ، مغني اللبيب ٢٧٢/٢ ، اتلاف النصره ص : ١٢٨ ، والهمع ٢٩٧/١ .

الموصول ، ويقراً (أحسن) بضم النون من قوله تعالى : (تماماً على الذي أحسن) وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق فتكون (أحسن) خبراً لمبتدأ محذوف يعود على (الذي) ، أي : تماماً على الذي هو أحسن ، وهذا الوجه ضعيف ، لأن العائد ركن من أركان الجملة فلا يحذف إلا شذوذاً^(١) .

وحكى سيبويه عن الخليل أنه سمع رجلاً من العرب يقول : وما أنا بالذي قائل لك قبيحاً . ونُسب هذا المذهب إلى الكوفيين أيضاً^(٢) .

وقد خرجت قراءة يحيى بن يعمر على أن يكون (الذي) اسماً موصولاً بمعنى الجمع . والعائد محذوف وهو الواو ، أي : على الذين أحسنوا^(٣) ، والجملة بعده صلة له ويكون (أحسن) فعلاً ماضياً .

وقد ذكر هذا الرأي أبو حيان نقلاً عن التبريزي في تخريجه لقراءة يحيى ابن يعمر قال : « قال التبريزي : " الذي " هنا بمعنى الجمع و " أحسن " صلة فعل ماض حذف منه الضمير وهو الواو فبقي " أحسن " أي : على الذين أحسنوا وحذف هذا الضمير والاجتزاء بالضمة تفعله العرب ، قال الشاعر :

* فلو أن الأطباء كان حولي * »^(٤) .

وتتور المسألة حول هل (الذي) اسم موصول وهذا على جميع المذاهب عدا المذهب الثاني أم هو حرف موصول مصدرى على المذهب الثاني ؟ أما القائلون : إن (الذي) يأتي حرفاً مصدرياً فاستدلوا بالسماع عن بعض العرب كقولهم : (أبوك بالجارية الذي يكفل) و (بالجارية ما يكفل)^(٥) أي : أبوك بالجارية كفالاته . ومن ذلك قول عبدالله بن رواحة :

(١) إلا إذا طالت الصلة مع غير أي ، أما أي فيجوز الحذف معها سواء طالت الصلة أو لم تطل . قال ابن هشام : ولا يكثر الحذف في صلة غير « أي » إلا إن طالت الصلة . وشذت قراءة بعضهم : « تماماً على الذي أحسن » . انظر : أوضح المسالك ٩٨/١ .

(٢) انظر : الكتاب ١٠٧/٢ ، التخمير ١٩٦/٢ ، شرح المفصل ١٥٢/٣ ، شرح المقدمة الجزولية ٦٠٨/٢ ، شرح جمل الزجاجة ١٢٨/١ ، البحر المحيط ٢٥٦/٤ ، أوضح المسالك ٩٨/١ ، شرح الأشموني ١٥٤/١ ، شرح التصريح ١٤٤/١ ، والهمع ٢١١/١ .

(٣) معاني الغراء ٣٦٥/١ ، الكشف ٧٨/٢ ، والبحر المحيط ٢٥٦/٤ .

(٤) البحر المحيط ٢٥٦/٤ .

(٥) شرح الكافية الشافعية ٢٦٦/١ ، شرح التسهيل ٢١٩/١ .

فثَبَّتَ اللَّهُ مَا آتَاكَ مِنْ حَسَنٍ

في المرسلين ونصراً كالذي نصروا^(١)

ومثله قول جرير :

يَا أُمَّ عَمْرٍو جزاكِ اللَّهُ مغفرةً

ردِّي عليَّ فؤادي كالذي كانا^(٢)

ومثله قول ابن أبي ربيعة :

لو أنَّهُم صبروا عَنَّا فنعرِفُه

منهم إذاً لصبرنا كالذي صبروا^(٣)

ومثله قول الآخر :

دعاني أبو سعد وأهدى نصيحة

إليَّ ومما أن تُغَرُّ النصائحُ

لأَجْرٍ لحي كلب نيهان كالذي

دعا القاسطيَّ حَتَفُه وهو نازحُ^(٤)

وهناك رأي ثالث يرى أن (الذي) يأتي اسماً موصولاً نحو قول بعض

العرب (مررت بالذي خير منك) فلا تقول : مررت بالذي قائم ، فـ(خير منك)

نكرة لكنهم جعلوها تقارب المعرفة إذ لم تدخلها الألف واللام .

(١) شرح الكافية الشافية ٢٦٦/١ ، شرح التسهيل ٢١٩/١ .

(٢) شرح التسهيل ٢٢٠/١ .

(٣) المصدر نفسه ٢٢٠/١ .

(٤) المصدر نفسه ٢٢٠/١ .

ومثل ذلك (مررت بالذي أخيك) و (بالذي مثلك) ، فصلة (الذي) إما معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام^(١) .

ومثله قول من قال :

إِنَّ مِثْلَ الْجَلَمِ الزُّبَيْرِيُّ الَّذِي

مشى بأسلاكك في أهلِ الحَرَمِ^(٢)

رأي ابن مالك :

اتبع ابن مالك في هذه المسألة رأي القائلين : إن (الذي) تأتي حرفاً مصدرياً ، قال في (شرح كافيته) : « وهذا الذي ذهب إليه الفراء حكى مثله أبو علي في الشيرازيات عن أبي الحسن ، عن يونس . وبه أقول . وهو اختيار ابن خروف »^(٣) .

وقال في (شرح تسهيله) : « ومصدرية محكوم بحرفيتها . وهذا المذهب أيضاً هو مذهب الفراء رحمه الله ، وهو الصحيح ، وبه أقول »^(٤) .

(١) انظر : معاني الفراء ٣٦٥/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٦٣/١ ، شرح التسهيل ٢١٩/١ ، والبحر المحيط ٢٥٦/٤ .

(٢) معاني الفراء ٣٦٥/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٦٣/١ ، وشرح التسهيل ٢١٩/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢٦٥/١ .

(٤) شرح التسهيل ٢١٩/١ .

ويلاحظ في الأدلة السماعية الشعرية التي جاء بها ابن مالك أنها جديدة لم يسبق إليها - وذلك فيما بحثت - تؤيد رأي القائلين : إن (الذي) تأتي حرفاً مصدرياً وقد سبق ذكرها . وهذا يدل على اجتهاده وتقصيه في السماع الفصيح .

ولعل الصواب إمكان ورود (الذي) حرفاً مصدرياً لاحتمال ذلك في سماع كثير ذكره ابن مالك .

* * *

٥ - بقاء فاء الخبر بعد دخول (إن) و (أن) و (لكن) .

قال ابن مالك : « إذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء ، إن لم يكن (إن) أو (أن) أو (لكن) بإجماع من المحققين . فإن كان الناسخ (إن) أو (أن) أو (لكن) جاز بقاء الفاء »^(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

اتفق النحاة على زوال فاء الخبر بعد دخول نواسخ الابتداء على المبتدأ عدا (إن) و (أن) و (لكن) فقد اختلفوا في بقاء الفاء بعد دخول هذه النواسخ على المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، فذهب الجمهور إلى جواز بقائها في الخبر بعد دخول هذه النواسخ عليها ؛ لورود السماع بذلك فتقول على مذهبه : إن الذي في الدار فمكرم .

وممن ذهب هذا المذهب سيبويه^(٢) ، وابن جني^(٣) ، وعبد القاهر

(١) شرح الكافية الشافية ٢٧٦/١ .

(٢) الكتاب ١٠٢/٣ .

(٣) سر الصناعة ٢٦٧/١ .

الجرجاني^(١) ، وابن يعيش^(٢) ، وابن مالك^(٣) ، والرضي^(٤) ، وابن أبي الربيع^(٥) ،
والسيوطي^(٦) ، وغيرهم .

قال سيبويه - رحمه الله - : « وسألته - أي الخليل - عن قوله : الذي
يأتيني فله درهمان ، لِمَ جاز دخول الفاء ها هنا والذي يأتيني بمنزلة عبد الله ،
وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبد الله فله درهمان ؟ فقال : إنما يحسن في الذي ؛
لأنه جعل الآخر جواباً للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء
ها هنا كما دخلت في الجزاء ... ومثل ذلك : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِتِلِ وَالنَّهَارِ
سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ۖ ﴾^(٧) ، وقال تعالى جده : ﴿ قُلْ إِنْ أَلْمَوْتَ
الَّذِي تَقْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ ۖ ﴾^(٨) ، ومثل ذلك : ﴿ إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَالْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ۖ ﴾^(٩) «^(١٠) .

وذكر ابن مالك أن سيبويه قد أجاز بقاء الفاء مع (إِنْ) ، و (أَنْ) ،
قائلاً : « فَإِنْ كَانَ النَّاسُخ (إِنْ) أَوْ (أَنْ) أَوْ (لَكِنْ) جاز بقاء الفاء . ونص
على ذلك في (إِنْ) و (أَنْ) سيبويه وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن
المجيد به »^(١١) .

(١) المقتصد ٣٢٤/١ .

(٢) شرح المفصل ١٠١/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣٧٦/١ ، شرح القسهيل ٣٣١/١ .

(٤) شرح الرضي ١٠٣/١ .

(٥) البسيط ٥٧٦/١ .

(٦) الهمع ٦٠/٢ .

(٧) البقرة : ٢٧٤ .

(٨) الجمعة : ٨ .

(٩) الزمر : ٧٣ .

(١٠) الكتاب ١٠٢/٣ .

(١١) شرح الكافية الشافية ٣٧٦/١ .

ولكن نص سيبويه السابق يوضح أنه أجاز بقاء الفاء مع (إِنَّ) فقط .
ولعل ابن مالك اعتبر النص على إن نصاً على أَنْ ؛ لأن معناهما واحد . ونُسِبَ
إلى الأخفش^(١) أنه منع بقاء الفاء في الخبر بعد دخول (إِنَّ) ، و (أَنَّ) ،
و (لَكِنَّ) على المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، فلا تقول على مذهبه : إِنَّ الذي
في الدار فمكرم .

ونسب عبدالقاهر الجرجاني ، وابن مالك الجواز إليه .

قال عبد القاهر الجرجاني : « فمذهب أبي الحسن أنها لا تمنع ، وعلى
ذلك تقول : إِنَّ الذي في الدار فمكرم »^(٢) .

وقال ابن مالك : « وروي عن الأخفش أنه منع من دخول الفاء بعد (إِنَّ) ،
وهذا عجيب لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيهِ جائزة ، وإن لم يكن المبتدأ
يشبه أداة الشرط نحو (زيدٌ فقام) . فإذا دخلت (إِنَّ) على اسم يشبه أداة
الشرط . فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر (زيد)
وشبهه ، وثبت هذا عن الأخفش مستبعد ، وقد ظفرت له في كتابه (في معاني
القرآن) بأنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول (إِنَّ) وذلك أنه قال :
وَأَمَّا ﴿ وَالَّذِينَ يَأْتِيَنَهَا مِنْكُمْ فَتَأْذُوهُمْ ﴾^(٣) فقد يجوز أن يكون هذا خبر
المبتدأ ... »^(٤) .

فأما من أجاز بقاء الفاء في الخبر بعد دخول (إِنَّ) ، و (أَنَّ) ، و (لَكِنَّ)
على المبتدأ المتضمن معنى الشرط فقد استدل بما يلي :

(١) انظر : رأي الأخفش في سر الصناعة ٢٦٧/١ ، المقتصد ٢٢٤/١ ، شرح المفصل ١٠١/١ ، شرح
الرضي ١٠٢/١ ، والهمع ٦٠/٢ .

(٢) المقتصد ٣٢٤/١ .

(٣) النساء : ١٦ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣٧٨/١ .

أولاً : ورود السماع القرآني والشعري :

فمن ورود السماع القرآني قوله تعالى في دخول الفاء على خبر إن
المكسورة : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ كَفَرُوا فَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ
وَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ (١).

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَمُوا فَالْخَوْفُ عَلَيْهِمْ ﴾ (٢).
وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ
مِلٌّ أَرْضَ ذَهَبًا ﴾ (٣).

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ
الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (٤).

وقوله تعالى في دخول الفاء على خبر أن المفتوحة : (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي
تَفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَكٌ بِكُمْ) (٥).

وقوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ (٦).

ومن ورود السماع الشعري في دخول الفاء على خبر لكن قول الشاعر :

بكلِّ داهية ألقى العداوة وقد

يُظَنُّ أَنِّي فِي مَكْرِي بِهِمْ فَرِغُ

كلا ولكنَّ ما أُبْديهِ مِنْ فَرْقٍ

فكي يُغَرُّوا فيَغْرِبِهِمْ بِي الطَّمَعُ (٧)

(١) الزمر : ٧٣ .

(٢) الأحقاف : ١٣ .

(٣) آل عمران : ٩١ .

(٤) آل عمران : ٢١ .

(٥) الجمعة : ٨ .

(٦) الأنفال : ٤١ .

(٧) انظر الشاهد في شرح الكافية الشافية ٢٧٦/١ ، وشرح التسهيل ٣٢٢/١ .

وقول الآخر :

فوالله ما فارقْتُكُمْ قَالِيًا لَكُمْ

ولكنَّ ما يُقْضَى فسوف يكون^(١)

ثانيًا : ضعف عمل (إنَّ)، و(أَنَّ)، و(لكنَّ) :

وعلى ذلك يجوز بقاء الفاء في الخبر بعد دخولها ، قال ابن مالك : « وإذا دخل بعض نواسخ الابتداء على مبتدأ دخلت الفاء على خبره أزال شبهه بأداة الشرط ، فامتنع دخول الفاء على الخبر ، ما لم يكن الناسخ (إنَّ) ، أو (أَنَّ) ، أو (لكنَّ) ، فإنها ضعيفة العمل ، وإذا لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء ، ولم يعمل في الحال . بخلاف (كأنَّ) ، و (ليت) ، و (لعل) ، فإنها قوية العمل ، مغيرة بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ، مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء ، صالحة للعمل في الحال ، فقوي شبهها بالأفعال فساوتها في المنع من الفاء المذكورة »^(٢) .

وأما من منع بقاءها في الخبر بعد دخول (إنَّ) ، أو (أَنَّ) ، أو (لكنَّ) على المبتدأ المتضمن معنى الشرط فقد استدل بزوال شبه الشرط في المبتدأ الذي دخلت عليه (إنَّ) ، أو (أَنَّ) ، أو (لكنَّ) ، لذلك لا تدخل الفاء في خبره ؛ لأن ما قبله عمل فيه و « لأنها - أي الفاء - تحقق الخبر والشرط فيه توقف ، فبعد عن الشبه »^(٣) .

وتأول المانعون السماع الذي جاء به المجيزون على زيادة الفاء . قال

(١) انظر الشاهد في شرح الكافية الشافية ٣٧٦/١ ، شرح التسهيل ٣٣٢/١ ، والهمع ٦٠/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣٣١/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٣١/١ ، الهمع ٦٠/٢ .

ابن يعيش : « وقال الأخفش : لا يجوز دخول الفاء مع إن لأنها عاملة كأخواتها ... فالأخفش يحمل الفاء في ذلك كله على الزيادة »^(١) .

ورد المجيزون على ذلك بأن الفاء ليست زائدة فهي تحمل معنى الشرط وبأن من قال بزياتها فقد خرج عن الأصل ، قال ابن جني : « فأما قوله عز وجل : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ »^(٢) فليست الفاء في (فَإِنَّهُ) زائدة ، ولكنها دخلت في الكلام من معنى الشرط ، فكأنه - والله أعلم - إن فررتم منه لاقاكم »^(٣) .

وقال ابن يعيش : « والأول - أي رأي الجمهور - أظهر لأن الزيادة على خلاف الأصل »^(٤) .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك من أجاز بقاء الفاء . واستدل على ذلك بالسماع ، فهو يرى أن وجود الفاء في الخبر بعد (إِنَّ) ، و (أَنَّ) ، و (لَكَنَّ) ما دام معنى الجزاء باقياً أولى وأسهل مما ذكره الأخفش من جواز بقاء الفاء في خبر المبتدأ الخالي من معنى الجزاء .

ومن حججه أيضاً ضعف عمل (إِنَّ) ، و (أَنَّ) ، و (لَكَنَّ) وقد ذكر ذلك في (شرح التسهيل) وهو ما سبق شرحه .

ومن الجدير بالذكر أن ابن مالك حقق رأي الأخفش في كتابه (معاني القرآن) ، وخرج من ذلك بأن الأخفش قد أجاز بقاء الفاء . وهذا يدل على

(١) شرح المفصل ١٠١/١ .

(٢) الجمعة : ٨ .

(٣) سر الصناعة ٢٦٧/١ .

(٤) شرح المفصل ١٠١/١ .

أن ابن مالك لا يحقق ولا يرجح رأياً إلا بدليل قوي وحجة معضدة يعتمد عليها
في بناء أحكامه ، أضف إلى ذلك دقة نقل ابن مالك كلام الأخفش حيث نقل
نص المعاني دون تغيير .

ولعل الصواب ما ذهب إليه المجيزون ؛ لورود السماع بذلك . قال ابن
يعيش : « والأول أقرب إلى الصحة وقد ورد به التنزيل »^(١) .

وقال السيوطي : « وقيل : يمنع الفاء مع إنَّ وأنَّ ولكنَّ أيضاً ؛ لأنها
تحقق الخبر . والشرط فيه توقف ، فبعد عن الشبه وردَّ - يعني : المنع -
بالسماع »^(٢) .

* * *

٦ - (غدا) و (راح) بمعنى (صار) .

إليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب بعض النحاة إلى أن (غدا) و (راح) تأتي بمعنى صار .
وممن ذهب هذا المذهب الزمخشري^(٣) ، والجزولي^(٤) ، وأبو البقاء العكبري^(٥) ،

(١) شرح المفصل ١٠١/١ .

(٢) الهمع ٦٠/٢ .

(٣) المفصل ص : ٢٦٢ .

(٤) انظر رأي الجزولي في الارتشاف ١١٤٧/٣ .

(٥) انظر رأي أبي البقاء في الارتشاف ١١٤٧/٣ ، والمساعد ٣٦٠/١ .

وابن يعيش^(١) ، وابن عصفور^(٢) ، والأشمونى^(٣) ، وغيرهم .

وذهب آخرون إلى أنهما ليسا من باب (كان) . وممن ذهب هذا المذهب ابن مالك^(٤) ، وابن عقيل^(٥) ، وغيرهما .

فأما من ذهب إلى أن (غدا) ، و (راح) بمعنى صار فقد استدل بالسماع ، كقوله - عليه السلام - : « لرزقتم كما ترزق الطير ، تغو خماصاً وتروح بطانا »^(٦) .

وقوله - عليه السلام - أيضاً : « أغد عالماً أو متعلماً ولا تكن إمعة »^(٧) .

وقول الشاعر :

إِنْ يَبْخُلُوا أَوْ يَجْبُنُوا أَوْ يَغْدِرُوا لَا يَحْفَلُوا
يَغْلُوا عَلَيْكَ مَرْجَلَايَا مِنْ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا^(٨)

وأما من ذهب إلى أنهما ليسا من هذا الباب فقد استدل بأن المعرفة لم تجئ في موقع المنصوب بعدهما وعلى ذلك فقد وُجِّه السماع في المنصوب بعدهما على الحال إذ لم يوجد إلا نكرة فلو وجد معرفة لصح كونه خبراً^(٩) .

(١) شرح المفصل ٩٠/٧ .

(٢) شرح الجمل ٤٠٧/١ ، المقرب ص : ١٤٢ ، مُثُلُ المقرب ص : ١٤٢ .

(٣) شرح الأشمونى ٢٢٢/١ .

(٤) التسهيل ص : ٥٤ ، شرح التسهيل ٢٤٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٩٢/١ .

(٥) المساعد ٢٦٠/١ .

(٦) أخرجه الترمذي : ٣٣ في باب الزهد وتماه : « لو أنكم توكلتم على الله حق توكله لرزقتم ... » .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٢٤٨/١ .

(٨) انظر : مُثُلُ المقرب ص : ١٤٢ .

(٩) انظر : شرح التسهيل ٢٤٨/١ ، والمساعد ٢٦٠/١ .

رأي ابن مالك :

ذهب ابن مالك مذهب من منع أن تكون (غدا) و (راح) بمعنى صار ،
وخرَّج الأدلة على أن المنصوب بعدهما حال ، قال : « والصحيح أنهما ليسا
من الباب ، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة »^(١) .

ويلاحظ في استدلالات ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : اجتهاده في البحث عن الشواهد قال : « إلا أنني لم أجد لذلك
شاهدًا من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحاً »^(٢) .

ثانيًا : حمل السماع على خلاف ما يراه غيره .

ثالثًا : متابعة الخالفين ابن مالك في توجيهه السماع ، قال ابن عقيل:
« فالمنصوب بعدهما حال لا خبر ، لالتزام تنكيره »^(٣) .

ولعل الصواب ما ذهب إليه من قال : إن (غدا) و (راح) بمعنى صار؛
لورود السماع ، ولأن المنصوب بعدهما وقع معرفة ، قال ابن يعيش : « والذي
يدل أن المنصوب بهما في مذهب الخبر وليس بحال وقوع المعرفة فيه نحو
قولك : غدا زيد أخاك وراح محمد صديقك كما تقول : كان زيد أخاك »^(٤) .

* * *

(١) شرح التسهيل ١/٣٤٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٣٩٢ .

(٣) المساعد ١/٣٦٠ .

(٤) شرح المفصل ٧/٩٠ .

٧ - جواز العطف على خبر ليس المجرور من غير إعادة الجار .

قال ابن مالك : « يجوز جر الخبر الثاني إذا جر الأول عند الأخفش ، لا عند سيبويه . والقول في ذلك قول الأخفش ، لاستعمال العرب إيّاه كقول الشاعر :

وليس بمعروفٍ لنا أن نردّها

صحاحاً ولا مُسْتَنْكَرٍ أن تُعَقِّرَا ^(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهبت طائفة من النحاة إلى منع جر المعطوف (أي : الخبر الثاني فيه) على خبر (ليس) المجرور بباء زائدة ، وحذف حرف الجر من ذلك المعطوف لدلالة مثله عليه فلا تقول : ليس زيدٌ بذهابٍ ولا قائمٌ عمرو .

وممن ذهب هذا المذهب سيبويه ^(٢) ، والأخفش ^(٣) ، والفراء ^(٤) ، والمبرد ^(٥) ، وابن السراج ^(٦) ، وابن ولّاد ^(٧) ، وابن عصفور ^(٨) فيكون ذلك عندهم من قبيل العطف على عاملين ^(٩) .

(١) شرح الكافية الشافية ٤٢٧/١ .

(٢) الكتاب ٦٤/١ .

(٣) المساعد ٤٧١/٢ .

(٤) شرح الرضي ٢٤٧/٢ .

(٥) المقتضب ١٩٥/٤ .

(٦) الأصول في النحو ٦٩/٢ .

(٧) الانتصار م ٧ ، ص ٥٦ .

(٨) شرح الجمل ٢٢٠/١ .

(٩) معنى العطف على عاملين هو : « أن تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع ، أو متفقين كالنصوبين أو المرفوعين على معمولي عاملين مختلفين نحو : إن زيدا ضرب عمراً ، ويكرأ خالداً » انظر شرح الرضي ٢٤٤/٢ .

وذهبت طائفة أخرى إلى جواز ذلك فيجوز أن تقول على مذهبه : ليس زيد بذاهب ولا قائم عمرو .

ونُسِبَ هذا المذهب إلى الأخفش^(١) ، وتابعه فيه ابن مالك^(٢) .

واستدل المانعون بدليل واحد فقط هو : أن العطف على خبر ليس المجرور من غير إعادة الجار من قبيل العطف على عاملين ، وهو لا يجوز ؛ لأن حرف العطف ينوب عن عامل واحد فقط ، نحو : قام زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمرا ، ومررت بزيد وعمري ، فلا يجوز أن ينوب حرف العطف عن عاملين^(٣) ، أضف إلى ذلك نيابة حرف العطف عن العامل فهو يقوم مقامه ، وما قام مقام غيره يعد أضعف منه ، لذلك لا يجوز أن يعمل النائب في الإعراب شيئا لم يعمله المنوب عنه ، كأن ينوب الواو عن الفعل ، فلا يجوز في الواو أن يكون جاراً ؛ لأن الفعل لا يجر ، فالأحرى بالواو ألا يجر كذلك ، فلهذه العلة لم يجر العطف على عاملين^(٤) .

واستدل المجيزون بالسماع الوارد عن العرب ، على النحو التالي :

قال الشاعر :

وليس بمعروفٍ لنا أن نردّها

صِحاحاً ولا مُسْتَنْكَراً أن تُعَقِّرا^(٥)

وقال الآخر :

(١) انظر رأي الأخفش في شرح التسهيل ٢٨٧/١ ، المساعد ٤٧١/٢ ، وشرح الأشموني ٤٠٨/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤٢٩/١ .

(٣) الأصول في النحو ٦٩/٢ .

(٤) شرح المفصل ٢٧/٣ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٤٢٩/١ .

فليس بآتيك مَنهِيَّها ولا قاصرٍ عنك مأمورُها ^(١)
وقال الآخر :

وليس بمُدنٍ حَتَفَه نو تَقدم

لحرب ولا مُسْتَنَسِي العُمَر مُحْجِمُ ^(٢)

وما قاله المانعون يحتاج إلى مناقشة على النحو التالي :

أولاً : أن الذي ذكره الأخفش ليس من باب العطف على عاملين ، بل من قبيل حذف حرف الجر لدلالة مثله عليه ، قال ابن مالك : « إذا استسهل بقاء الجر بمضاف حذف لدلالة مثله عليه ، كان بقاء الجر بحرف الجر المحنوف لدلالة مثله عليه أحق وأولى ؛ لأن حرف الجر في عمل الجر أمكن من الاسم المضاف » ^(٣) .

ثانياً : أن القول : إن ما نسب إلى الأخفش من باب العطف على عاملين قول مردود بالسماع الفصيح الوارد عن العرب ، ويتقدير حرف جر زائد حذف لدلالة مثله عليه .

قال ابن مالك : « القول في ذلك قول الأخفش ؛ لاستعمال العرب إياه » ^(٤) .

وقال السيوطي : « قيل : لا يجوز الجر في الثانية حذراً من العطف على عاملين . وردَّ بأنه بياء مقدرة ، مدلول عليها بالمقدمة ، وبالسماع قال :

فليس بآتيك مَنهِيَّها ولا صارفٍ عنك مأمورُها ^(٥) .

(١) شرح التسهيل ١/٣٨٧ .

(٢) المصدر نفسه ١/٣٨٧ .

(٣) المصدر نفسه ١/٣٨٨ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١/٤٢٩ .

(٥) الهمع ١/٤٠٧ .

ثالثاً : أن الباء الداخلة على خبر (ليس) تعد من العوامل اللفظية المؤثرة لفظاً لا معنى ؛ لذلك لا يعد ما نسب إلى الأخفش من قبيل العطف على عاملين ، قال ابن الطراوة : « العطف على عاملين إنما يكون في ما كان العاملان فيه من العوامل اللفظية المؤثرة لفظاً ومعنى ، فإذا انخرم شرط من هذه لم يكن من هذا الباب ... كأن يكون العامل لفظياً لا معنوياً ، كالباء الداخلة في خبر (ليس) »^(١) .

رأي ابن مالك :

لقد أشار ابن مالك إلى رأي سيبويه والأخفش ، ثم رجح رأي الأخير ؛ اعتماداً على الاستعمال العربي الفصيح^(٢) .

ويلحظ في استدلال ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : أن من درجات قبول السماع عند ابن مالك كثرته ، قال : « وهو كثير في الكلام »^(٣) .

ثانياً : إخراج ابن مالك هذه المسألة من باب (العطف على عاملين) وجعلها من قبيل حذف حرف الجر لدلالة مثله عليه .

ثالثاً : استعماله أدلة سماعية وقياسية تؤيد ما ذهب إليه. أما السماعية فقد سبق ذكرها ، وأما القياسية فقد ذكر أن تأويل حذف حرف الجر أقوى وأمكن من تأويل حذف المضاف ، وقد كثر حذف المضاف في كلام العرب كقول الشاعر :

أكل امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل نارا^(٤)

أي : وكل نار . فكان حذف حرف الجر أولى منه .

ولعل الصواب ما ذهب إليه الأخفش وتابعه فيه ابن مالك ؛ للأسباب السابقة ذكرها عند مناقشة دليل المانعين .

(١) ارتشاف الضرب ٢٠١٦/٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤٢٨/١ .

(٣) شرح التسهيل ٢٨٧/١ .

(٤) المصدر نفسه ٣٨٨/١ .

٨ - دخول الباء الزائدة على خبر (ما) التميمية .

قال ابن مالك : « زعم أبو علي أن دخول الباء الجارة على الخبر - أي : خبر (ما) - مخصوص بلغة أهل الحجاز وتبعه في ذلك الزمخشري : والأمر بخلاف ما زعماه لوجه : أحدهما : أن أشعار بني تميم تتضمن دخول الباء على الخبر كثيراً ، منه قول الفرزدق :

لَعْمَرُكَ مَا مَعْنُ بِتَارِكٍ حَقُّهُ

وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنُ وَلَا مُتَيَسِّرُ ^(١) ...

إلى آخر ما قال ^(٢) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب ابن السراج ^(٣) ، والفارسي ^(٤) في أحد قوليه ، وتبعهما الزمخشري ^(٥) إلى منع دخول الباء الجارة على الخبر المنفي بعد (ما) التميمية .

وذهب كثير من النحاة منهم سيبويه ^(٦) ، والفراء ^(٧) ، وأبو علي ^(٨) في قوله الآخر ، وابن يعيش ^(٩) ، وابن مالك ^(١٠) ، وأبو حيان ^(١١) إلى جواز ذلك .

(١) انظر الشاهد في ديوان الفرزدق ٣١٠/١ ، وانظر الكتاب ٦٢/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤٢٥/١ .

(٣) الأصول ٩٣/١ .

(٤) البغداديات ص : ٢٨٤ .

(٥) الفصل ص : ٨٢ .

(٦) الكتاب ٣١٦/٢ .

(٧) معاني الفراء ٤٢/٢ .

(٨) الإيضاح ص : ١٢١ .

(٩) شرح المفصل ١١٦/٢ .

(١٠) شرح الكافية الشافية ٤٢٦/١ ، وشرح التسهيل ٢٨٢/١ .

(١١) الارتشاف ١٢٢٠/٢ .

واستدل المانعون بعدم دخول الباء على خبر المبتدأ ، فكذلك لا تدخل بعد (ما) التيممية ؛ لأن ما بعدها مبتدأ وخبر .

قال ابن يعيش : « الكوفيون يقولون إنما دخلت الباء للتمييز بين المذهبين يريدون أن الذي يرتفع بعد (ما) إنما ارتفاعه على المبتدأ والخبر والباء لا تقع في خبر المبتدأ فلا يقال : ما زيدٌ بقائم وأنت تريد قائم كما لا تقول : زيد بقائم وإنما يستعمل الباء من ينصب الخبر »^(١) .

ويلحظ في كلام ابن يعيش أن الكوفيين يعللون لعدم دخول الباء بعلّة الفرق بين المذهبين الحجازي والتيمي .
واستدل المجيزون بما يلي :

أولاً : ورود السماع بدخول الباء على الخبر بعد (ما) في أشعار بني تميم كثير ، ومن ذلك قول الفرزدق أنشدته سيبويه :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَتَارِكِ حَقِّهِ

وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنُ وَلَا مُتَيَسِّرُ^(٢)

« ولو كان دخولها على الخبر مخصوصاً بلغة أهل الحجاز ما وجد في لغة غيرهم »^(٣) .

ثانياً : أن المسوغ لدخول الباء على الخبر هو النفي لا النصب ، فلا فرق بين المنفي المنصوب الموضع والمنفي المرفوع الموضع .

قال ابن يعيش: «لأن الباء إن كان أصل دخولها على (ليس) و(ما) محمولة

(١) شرح المفصل ١١٦/٢ .

(٢) الشاهد سبق تخريجه .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤٣٦/١ .

عليها لاشتراكهما في النفي فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك «^(١) .

وقال ابن مالك : « إن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفياً ، لا لكونه خبراً منصوباً . يدل على ذلك دخولها في نحو : (لم أكن بقائم) ، وامتناع دخولها في نحو : (كنت قائماً) «^(٢) .

ثالثاً : إمكان دخول الباء على الخبر بعد (ما) التميمية لإمكانه بعد عدة أدوات منها (إن) ، و (هل) ، و (لكن) ، و (أن) .

قال ابن مالك : « إن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بـ (إن) كقول الشاعر :

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بَوَاهٍ وَلَا بَضْعِيفٍ قُـوَاهِ

فكما دخلت على الخبر المرفوع بعد (إن) لكونه منفياً كذلك تدخل على الخبر المرفوع دون وجود (إن) وهو ما أردناه . وقد دخلت - أيضاً - على الخبر المرفوع بعد (هل) كقوله :

تَقُولُ إِذَا أَقْلَوَلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ

أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِسٍ

وإذا دخلت على الخبر بعد (هل) لكون (هل) تشبه النافي فلأن تدخل على الخبر بعد النافي نفسه أحق وأولى . بل قد دخلت على الخبر المرفوع بعد (لكن) كقول الشاعر :

وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ

وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

(١) شرح المفصل ١١٦/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤٣٦/١ .

ويعد (إن) كقول امرئ القيس :

فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها

فإنك - مما أحدثت - بالمجرب

ويعد (أن) المفتوحة كقوله - تعالى - : ﴿ أَوَلَمْ نَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِ يَخْلِقْهُنَّ بِقَدْرِ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتُ ﴾ (١) « (٢) .

رأي ابن مالك :

ذهب ابن مالك في هذه المسألة مذهب من أجاز دخول الباء على خبر (ما) التيمية مستدلاً بما ذكر سابقاً .

وذكر بعض العلماء منهم ابن مالك قضية استعمال الفرد للغة أخرى غير لغته كاستعمال التيمي اللغة الحجازية والعكس .

قال الفراء : « وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء فإذا أسقطوها رفعوا » (٣) .

وقال ابن مالك : « وإن كان المتكلم به حجازياً ، فإن الحجازي قد يتكلم بلغة غيره ، وغيره قد يتكلم بلغته ، ... وإذا جاز للحجازي أن يتكلم باللغة التيمية ، جاز للتيمي أن يتكلم باللغة الحجازية ، بل التيمي بذلك أولى لوجهين : أحدهما : أن الحجازية أفصح ، وانقياد الفصح لموافقة الأفصح أكثر وقوعاً من العكس . الثاني : أن معظم القرآن حجازي ، والتيميون يتعبدون بتلاوته كما أنزل ، ولذلك لا يقرأ أحد منهم : ﴿ مَا هَذَا بِإِنشَاءٍ ﴾ (٤) »

(١) الأحقاف : ٢٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤٣٧/١ .

(٣) معاني الفراء ٤٢/٢ .

(٤) يوسف : ٣١ .

بالرفع إلا من جهل كونه منزلاً بالنصب» (١).

ولعل الصواب ههنا ذهب إليه المجيزون وتابعهم فيه ابن مالك ؛ لورود السماع الكثير شعراً ونثراً .

قال أبو حيان : « والصحيح جواز ذلك ، وهو كثير جداً في نثرهم ، ونظمهم » (٢) .

* * *

٩ - إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة .

ظاهر كلام ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) أنه منع إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة وتأوّل السماع الذي يدل على إعمالها بتأويلات نحوية وذكر نظيراً سماعياً يعضد ذلك التأويل ، قال : « ذكر الشجري أنها - أي : لا - عملت في معرفة ، وأنشد للناطقة الجعدي :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا

سِوَاهَا وَلَا فِي حَبِهَا مَتْرَاحِيًا

ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمّر ناصب (باغياً) على الحال تقديره : لا أرى باغياً ، فلمّا أضمر الفعل برز الضمير وانفصل . ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خيراً ناصباً (باغياً) على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه . ونظائره كثيرة ، منها قولهم : (حكمك مسمطاً) أي : حكمك لك مسمطاً أي : مثبتاً . فجعل (مسمطاً) - وهو حال - مغنياً عن عامله مع كونه غير فعل ،

(١) شرح التسهيل ٢٨٤/١ .

(٢) الارتشاف ١٢٢٠/٣ .

فأن يعامل (باغياً بذلك وعامله فعلٌ أحقُّ وأولى »^(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب جمهور النحاة إلى أن (لا) لا تعمل عمل (ليس) في المعرفة إلا شذوذاً فلا تقول : لا زيدٌ أفضل منك ؛ لأن (لا) ضعيفة في العمل فهي فرع على (ليس) في العمل .

وممن ذهب هذا المذهب سيبويه^(٢) ، والمبرد^(٣) ، والزمخشري^(٤) ، وابن يعيش^(٥) ، وهو ظاهر كلام ابن مالك^(٦) في (شرح الكافية الشافية) ، والرضي^(٧) ، وأبو حيان^(٨) ، والمرادي^(٩) ، وابن هشام^(١٠) ، وابن عقيل^(١١) ، والسلسلي^(١٢) ، والأشعموني^(١٣) ، والأزهري^(١٤) ، والسيوطي^(١٥) ، والبغدادى^(١٦) ، وغيرهم .

(١) شرح الكافية الشافية ٤٤٠/١ .

(٢) الكتاب ٢٩٦/٢ - ٢٩٨ .

(٣) المقتضب ٣٨٢/٤ .

(٤) المفصل ص : ٣٠ .

(٥) شرح المفصل ١٠٩/١ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٤٤١/١ .

(٧) شرح الرضي ١٩٦/٢ .

(٨) التذييل والتكميل ٢٨٥/٤ ، والارتشاف ١٢٠٩/٣ .

(٩) الجنى الداني ص : ٢٩٣ .

(١٠) أوضح المسالك ١٤٨/١ ، ومغني اللبيب ٣٩٧/١ .

(١١) المساعد ٢٨٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٣١٥/١ .

(١٢) شفاء العليل ٣٣١/١ .

(١٣) شرح الأشعموني ١ ، ٣٦٤ .

(١٤) شرح التصريح ١٩٩/١ .

(١٥) الهمع ١٢٠/٢ .

(١٦) الخزائن ٣١٦/٣ .

وهذه طائفة من النحاة إلى جواز إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة،
فتقول على مذهبه : لا زيدٌ أفضل منك .

وهذا مذهب ابن جني^(١) ، وابن الشجري^(٢) ، واختاره ابن مالك في
(شرح التسهيل)^(٣) .

ومن الجدير بالذكر أن (لا) لا تعمل عمل (ليس) عند التميميين وتعمل
عملها عند الحجازيين بشروط^(٤) وهي كالتالي :

الشرط الأول : أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، فتقول : لا رجلٌ قائماً ،
ولا تقول : لا زيدٌ قائماً .
ومنه قول الشاعر :

تَعَزَّ فلا شيءٍ على الأرض باقياً

ولا وزرٌ مما قضى الله واقياً^(٥)

وقول الآخر :

نصرتك إذ لا صاحبٌ غير خاذلٍ

فَبُوِّتَ حصناً بالكمأة حصيناً^(٦)

(١) انظر : رأي ابن جني في أمالي ابن الشجري ٤٣١/١ ، التذييل والتكميل ٢٨٦/٤ ، الجنى الداني ص : ٢٩٣ ، مغني اللبيب ٣٩٧/١ ، والهمع ١٢٠/٢ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٤٣٠/١ .

(٣) شرح التسهيل ٣٧٧/١ .

(٤) شرح المفصل ١٠٩/١ ، التذييل والتكميل ٢٨٥/٤ ، الارتشاف ١٢٠٩/٣ ، أوضح المسالك ١٤٨/١ ، شرح ابن عقيل ٣١٢/١ ، شرح الأشموني ٢٦٤/١ ، شرح التصريح ١٩٩/١ ، والهمع ١٢٠/٢ .

(٥) شرح التسهيل ٣٧٦/١ ، شرح العمدة ٢١٦/١ ، أوضح المسالك ١٤٩/١ ، المساعد ٢٨٢/١ ، شرح ابن عقيل ٣١٣/١ ، شفاء العليل ٣٣١/١ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ .

(٦) شرح التسهيل ٣٧٦/١ ، المساعد ٢٨٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٣١٤/١ .

الشرط الثاني : ألا يتقدم خبرها على اسمها فلا تقول : لا قائماً رجلاً .

الشرط الثالث : ألا ينتقض النفي بـ (إلا) فلا تقول : لا رجلاً إلا أفضل منك .

الشرط الرابع : ألا يفصل بينها وبين اسمها بفواصل ، فتقول : لا رجلاً منطلقاً .

أما من أجاز إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة فقد استدل بالسماع ، كقول النابغة الجعدي - رضي الله عنه - :

وحلّت سواد القلب لا أنا باغياً

سواها ولا في حبها متراخياً^(١)

وقاس المتنبي على هذا البيت فأعمل (لا) في المعرفة ، قال :

إذا الجود لم يُرزق خلاصاً من الأذى

فلا الحمْدُ مكسوّياً ولا المالُ باقياً^(٢)

وقال أيضاً :

أنكرتها بعد أعوامٍ مضين لها

لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيراناً^(٣)

(١) أمالي ابن الشجري ٤٣٢/١ ، شرح الكافية الشافية ٤٤١/١ ، شرح التسهيل ٣٧٧/١ ، التذييل والتكميل ٢٨٦/٤ ، الارتشاف ١٢٠٩/٢ ، الجنى الداني من : ٢٩٣ ، مغني اللبيب ٣٩٧/١ ، المساعد ٢٨٢/١ ، شرح ابن عقيل ٣١٥/١ ، شفاء الغليل ٣٣١/١ ، شرح الاشموني ٢٦٥/١ ، شرح التصريح ١٩٩/١ ، الهمع ١٢٠/٢ ، والخزانة ٣١٦/٣ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٤٣١/١ ، شرح التسهيل ٣٧٧/١ ، الجنى الداني من : ٢٩٤ ، وشرح التصريح ١٩٩/١ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٨٦/٤ ، الارتشاف ١٢١٠/٣ ، مغني اللبيب ٣٩٨/١ .

وقال الشاعر :

يُوَلِّلُ عَصَاً لَا بُنَاهُنَّ هَيْئَةً

ضِعَافاً وَلَا أَطْرَافُهُنَّ نَوَاطِيَا ^(١)

وأما من منع ذلك فقد استدل بأن (لا) ضعيفة في العمل « لأنها إنما تعمل بحكم الشبه ، لا بحكم الأصل في العمل ، والنكرة ضعيفة جداً فلذلك لم يعمل العامل الضعيف إلا في النكرات ، كقولك : عشرون رجلاً ، ولي مثله فرساً ، وزيد أحسنهم أدباً ، فلما كانت (لا) أضعف العاملين ، والنكرة أضعف المعمولين ، خصوا الأضعف بالأضعف » ^(٢).

وتؤل المانعون ما استدل به المجيزون من السماع الوارد في البيت الأول على النحو التالي ^(٣) :

أولاً : أن الأصل : لا أَرَى باغياً ، فلما حذف الفعل برز مرفوعه - وهو الضمير أنا - وانفصل عنه ، فـ (أنا) مفعول لم يسم فاعله ، وباغياً حال .

ثانياً : أن (أنا) مبتدأ ، والفعل المقدر خبره ناصباً باغياً على الحال.

أما البيت الثاني والثالث فهو لأبي الطيب المتنبي وهو ممن لا يحتج بشعرهم ، وأما البيت الرابع فلرومي ولا يعتد بشعر غير العرب .

رأي ابن مالك :

لابن مالك رأيان في هذه المسألة حيث أجاز في (شرح التسهيل) إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة قياساً على بيت النابغة السابق قائلاً :

(١) أمالي ابن الشجري ٤٣٠/١ . والأل : الإسراع ، العَصَل : الالتواء في المشي ، انظر اللسان مادتي (أل) و (عصل) .

(٢) المصدر ٤٢٠/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤٤١/١ ، التذييل والتكميل ٢٨٦/٤ ، الهمع ١٢٠/٢ ، والخزانة ٣١٦/٣ .

« والقياس على هذا شائع عندي »^(١) .

وتأول هذا البيت في (شرح الكافية الشافية)^(٢) على النحو السابق .

ويلحظ في استدلال ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : أنه أجاز القياس في ظل السماع السابق - وهو بيت النابغة الجعدي - فلا يخرج القياس عنده عن دائرة السماع .

ثانياً : قبوله في (شرح الكافية الشافية) السماع باستحضار نظائر سماعية عن العرب مماثلة له في ذلك التأويل

ثالثاً : أن التأويل الذي جاء به لم يسبق إليه وذلك فيما بحثت .

ولعل الصواب ما ذهب إليه المانعون من منع إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة ؛ لأن (لا) فرع على (ليس) في العمل ، والفروع تنحط درجة عن الأصول ، فلا تعمل إلا بشروط - قد سبق ذكرها - ففقدتها أي شرط من هذه الشروط يجعلها غير عاملة .

* * *

(١) شرح التسهيل ٣٧٧/٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤٤١/٨ .

١٠ - حكم (أَنْ) و (أَنْ) بعد دخول الجار .

حكم موضع (أَنْ) و (أَنْ) عند حذف حرف الجر المطرد حذفه بعد دخول الفعل اللازم عليه الجر عند قوم والنصب عند آخرين نحو قولك : (عجبتُ أنكَ ذاهبٌ) و (أَنْ قامَ زيدٌ) ، قال ابن مالك : « ومذهب الخليل والكسائي في (أَنْ) و (أَنْ) أنهما في محل جر بعد حذف حرف الجر ، ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب ، ويؤيد قول الخليل قول الشاعر أنشدته الأخفش :

وما زرتُ ليلَى أَنْ تكونَ حبيبةً

إليَّ ولا دَيِّنَ بها أنا طالِبُهُ^(١)

فجر المعطوف على (أَنْ) فعلم أنَّ (أَنْ) و (أَنْ) في محل جر «^(٢)» .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ (أَنْ) و (أَنْ) في محل نصب عند حذف حرف الجر المطرد حذفه بعد دخول الفعل اللازم عليه .

وممن ذهب هذا المذهب الخليل^(٣) ، والفراء^(٤) ، والمبرد^(٥) ، وابن مالك^(٦) ،

(١) شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢ ، شرح التسهيل ١٥٠/٢ ، المساعد ٤٢٩/١ ، شرح الأشموني ٤٤٣/١ ،

وحاشية الخضري ٤٠٩/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢ .

(٣) الكتاب ١٢٦/٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢ ، شرح التسهيل ١٥٠/٢ ، الارتشاف ٢٠٩٠/٤ ، المساعد ٤٢٩/١ ،

وشرح الأشموني ٤٤٤/١ .

(٥) المقتضب ٣٤٧/٢ .

(٦) شرح التسهيل ١٥٠/٢ .

في (شرح التسهيل) ، والرضي^(١) ، وابن القوأس^(٢) ، وابن عقيل^(٣) ، والأشموني^(٤) ، وغيرهم .

وذكر ابن مالك أن مذهب الخليل أنهما في محل جر وما في كتاب سيبويه خلاف ذلك ، قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : ﴿ أَنْ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ »^(٥) ، فقال : إنما هو على حذف اللام ، ... فإن حذفت اللام من أن فهو نصب ، كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً . هذا قول الخليل »^(٦) .

وذهب بعض النحاة إلى أنهما في موضع جر .

وممن ذهب هذا المذهب الكسائي^(٧) ، وسيبويه^(٨) ، والأخفش^(٩) ، وابن مالك^(١٠) في (شرح الكافية الشافية) ، والخضري^(١١) ، وغيرهم .

وذهب آخرون إلى تجويز الأمرين^(١٢) .

وذكر ابن مالك أن مذهب سيبويه النصب وما في كتاب سيبويه خلاف

(١) شرح الرضي ١٣٧/٤ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٤٨٦/١ .

(٣) المساعد ٤٣٠/١ .

(٤) شرح الأشموني ٤٤٤/١ .

(٥) الأنبياء : ٩٢ . والمراد قراءة ابن عامر قرأها بفتح أن . انظر اتحاف فضلاء البشر ص : ٣١٢ .

(٦) الكتاب ١٢٦/٣ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢ ، التسهيل ص : ٨٢ ، شرح التسهيل ١٥٠/٢ ، شرح الرضي

١٣٧/٤ ، الارتشاف ٢٠٩٠/٤ ، وشرح الأشموني ٤٤٣/١ .

(٨) الكتاب ١٢٨/٣ .

(٩) شرح ابن عقيل ٢٦٥/١ .

(١٠) شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢ .

(١١) حاشية الخضري ٤٠٩/١ .

(١٢) شرح ابن عقيل ٢٦٥/١ ، وحاشية الصبيان ١٣٣/٢ .

ذلك ، قال سيبويه : « لو قال إنسان : إِنَّ (أَنْ) في موضع جر في هذه الأشياء ، ... لكان قولاً قوياً . وله نظائر نحو قوله : لاه أبوك »^(١) .

وأوضح صاحب الارتشاف وهم ابن مالك في أن مذهب الخليل الجر ، وسيبويه النصب قائلاً : « وهم ابن مالك ، وصاحب البسيط ، فنقل أن مذهب الخليل أنه في موضع جر ، وهم ابن مالك فنقل أن مذهب سيبويه أنه في موضع نصب كالقراء »^(٢) .

وقال الخصري : « أما نسبة الجر إلى الخليل ، والنصب إلى سيبويه كما في الأشموني تبعاً للتسهيل ، وكذا في البيضاوي عند ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي ﴾^(٣) فسهو »^(٤) .

أما الذين قالوا بالنصب فقد استدلو بالقياس وقواعد التوجيه ، أما القياس فالأن عمل حرف الجر المحذوف ضعيف لغير (أَنْ) و (أَنَّ) فينتصب المجرور ، وما ورد من كلام العرب من هذا القبيل عد شاذاً ، نحو قول رؤية : خير . أضف إلى ذلك أن حرف الجر لمّا حذف تعدى الفعل إلى (أَنْ) و (أَنَّ) ونصبهما مباشرة^(٥) .

وأما قواعد التوجيه فـ « لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل والنصب كثير ، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل »^(٦) .

(١) الكتاب ١٢٨/٣ .

(٢) الارتشاف ٢٠٩٠/٤ .

(٣) البقرة : ٢٦ .

(٤) حاشية الخصري ٤٠٩/١ .

(٥) شرح الرضي ١٣٧/٤ ، شرح ألفية ابن معطي ٤٨٦/١ ، شرح الأشموني ٤٤٤/١ ، حاشية الصبان ١٣٤/٢ ، وحاشية الخصري ٤٠٩/١ .

(٦) شرح التسهيل ١٥٠/٢ .

ويلحظ فيما سبق أن هذه قاعدة من قواعد التوجيه الاستدلالية الدالة على الكثرة والقلّة .

وأما الذين قالوا بالجر فقد استدلوا بالسماع والقياس .

أما السماع فنحو قول الشاعر :

وما زرتُ ليلى أن تكونَ حبيبةً

إلى ولا دينٍ بها أنا طالبُ^(١)

وأما القياس فقد حمل أصحابُ هذا المذهب حذفَ حرف الجر مع بقاء عمله على ربّ الجارّة المحذوفة مع بقاء عملها^(٢) .

وردّ الذين قالوا بالنصب على أدلة القائلين بالجر على النحو التالي :

أولاً : تأويل السماع في البيت السابق وذلك بجر (دين) على توهم اللام^(٣) .

ثانياً : ردّ بعض النحاة القياس إذ جعلوا الجر عند حذف ربّ بواو ربّ لا برب^(٤) .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك الذين قالوا بالجر ويلحظ ذلك في ظاهر كلامه في كتابه (شرح الكافية الشافية) وإليك نصه : « يؤيد قول الخليل قول الشاعر أنشدّه الأخفش :

(١) سبق تخريجه .

(٢) المقتضب ٣/٣٤٨ .

(٣) المساعد ١/٤٣٠ ، وحاشية الصبان ٢/١٣٤ .

(٤) المقتضب ٢/٣٤٨ ، وحاشية الصبان ٢/١٣٤ .

وما زرتُ ليلي أن تكونَ حبيبةً

إليَّ ولا دَيِّنَ بها أنا طالبُهِ^(١)

فَجَرُّ المعطوف على (أنْ) فَعُلِمَ أنْ (أنْ) في محل جر «^(٢)» .

أما في (التسهيل) و (شرح التسهيل) فقد أيد النصب ، قال في (التسهيل) : « محكوماً على موضعهما بالنصب لا بالجر »^(٣) .

وقال في (شرح التسهيل) : « مذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب وهو الأصح »^(٤) .

واستدل في (شرح الكافية) بالسمع السابق ، وأضاف إليه في (شرح التسهيل) استدلاله بقاعدة توجيهية ، وقد سبق ذكرها .

ويلحظ فيما سبق أن السماع الذي استدل به ابن مالك لم يسبق أن اسْتُشْهِد به في كتب النحو المتقدمة - وذلك فيما بحثت - وهذا يدل على معرفته بالشواهد ويتبعه لها وحرصه عليها .

ولعل الصواب ما ذهب إليه القائلون بالنصب ؛ للأسباب التالية :
١ - قلة السماع الذي أتي به من قال بالجر حيث أتوا بشاهد شعري واحد ،
٢ - إمكان تأويل هذا الشاهد كما سبق ، ٣ - أن الذين قالوا بالنصب أقوى قياساً من الذين قالوا بالجر .

قال الصبان : « (وهو الأقيس) أي الأقوى قياساً لأن قائله قاس على ما

(١) سبق تخريجه .

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢ .

(٣) التسهيل ص : ٨٣ .

(٤) شرح التسهيل ١٥٠/٢ .

إذا كان المجزور غير (أن) و (أن) فإنه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محنوقاً ، وقائل القول الأول قاس على مجزور ربّ مع أن من النحاة من يجعل الجر عند حذف ربّ بواو ربّ لا بربّ^(١) .

* * *

١١ - (سوى) متصرفة ولا تكون ظرفاً .

(سوى) متصرفة ولا تكون ظرفاً ؛ فهي اسم محض مساوية لـ (غير) في الاستثناء وغيره ، فلا تكون ظرفاً كما زعم البصريون ؛ لأن « الواقع في كلام العرب نثراً ، ونظماً خلاف ذلك ، فإنها قد أضيف إليها وابتدئ بها ، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية . فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم - : (سألت ربي ألا يسלט على أمتي عدواً من سوى أنفسهم) ... ومن ذلك قول الشاعر :

وكلُّ من ظن أن الموت مخطئُهُ

معللٌ بسواء الحق مكنوبٌ ... »^(٢) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

في المسألة ثلاثة مذاهب على النحو التالي :

المذهب الأول :

يرى أصحاب هذا المذهب أن (سوى) اسم ملازم للظرفية المكانية لا ينفك عنها إلا في ضرورة الشعر ؛ لأنها بمعنى مكانك ، أي : بذلك وعوضك ؛ فإذا قلت : (قام القوم سواك وسواك وسواك) فكأنك قلت : قام القوم

(١) حاشية الصبان ١٣٤/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٧١٧/٢ .

مكانك ويدلك .

هذا مذهب البصريين^(١) ، وبه صرح سيبويه قائلاً : « جعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء ، وذلك قول المرار بن سلامة العجلي :

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم

إذا جلسوا مأً ولا من سوائنا

وقال الأعشى :

* وما قصدت من أهلها لسوائكا *

وقال خطام المجاشعي :

* وصالياتٍ كما يُؤثِّقُنَّ *

فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير ، ومعنى الكاف معنى مثل . وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها . وما يجوز في الشعر أكثر من أن أنكره لك ههنا^(٢) .

والى هذا المذهب ذهب جمهور النحاة ، كأبي الحسن الأخفش^(٣) ، وأبي العباس المبرد^(٤) ، وابن السراج^(٥) ، وابن جني^(٦) ، والصيمري^(٧) ،

(١) شرح المفصل ٨٢/٢ - ٨٤ ، شرح الكافية للرضي ٢٤٨/١ ، أوضح المسالك ٣٠٧/١ ، وشرح التصريح ٣٦٢/١ .

(٢) الكتاب ٣١/١ - ٣٢ .

(٣) انظر رأي الأخفش في : شرح الرضي ٢٤٨/١ .

(٤) المقتضب ٣٤٩/٤ .

(٥) الأصول ٢٨٧/١ .

(٦) اللع ص : ١٢٥ .

(٧) التبصرة والتذكرة ٣١٣/١ .

وابن الأنباري^(١) ، والشلوطين^(٢) ، وابن يعيش^(٣) ، وابن عصفور^(٤) ، وابن أبي الربيع^(٥) ، ونُسب للفراء^(٦) .

المذهب الثاني :

يرى أصحاب هذا المذهب أن (سوى) اسم محض مساوٍ لـ (غير) في الاستثناء ونحوه ، ولا يلزم فيه النصب بل يعرب تقديرًا بحسب موقعه الإعرابي ، فيأتي مضافًا ، أو مبتدأ ، ويعمل فيه النواسخ اللفظية ونحوه .

نُسب هذا المذهب إلى الكوفيين^(٧) ، واختاره أبو القاسم الزجاجي^(٨) ، وابن مالك^(٩) ، وعليه ظاهر كلام الصبان^(١٠) .

المذهب الثالث :

يرى أصحاب هذا المذهب أن (سوى) تستعمل ظرفًا كثيرًا ، وتخرج عن الظرفية فتستعمل كـ (غير) قليلًا .

ونُسب هذا المذهب للرماني^(١١) ، والعكبري^(١٢) ، واختاره ابن هشام^(١٣) ،

(١) الإنصاف ٢٩٧/١ .

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٢٤/٢ .

(٣) شرح المفصل ٨٤/٢ .

(٤) شرح الجمل ٣٩١/٢ .

(٥) البسيط ٨٨٢/٢ .

(٦) المساعد ٥٩٤/١ .

(٧) الإنصاف ٢٩٤/١ ، شرح المفصل ٨٤/٢ ، شرح الكافية للرضي ٢٤٨/١ ، وشرح التصريح ٣٦٢/١ .

(٨) الجمل : ٢٣٠ .

(٩) شرح الكافية الشافية ٧١٦/٢ ، وشرح التسهيل ٣١٤/٢ - ٣١٧ .

(١٠) حاشية الصبان ٣٣٤/٢ .

(١١) انظر رأي الرماني في : أوضح المسالك ٣٠٨/١ ، المساعد ٥٩٤/١ ، شرح التصريح ٣٦٢/١ ،

وشرح الأشموني ٥٢١/١ .

(١٢) أوضح المسالك ٣٠٨/١ .

(١٣) اللباب ٣٠٩/١ .

والأشْمُونِي^(١) . وهو مذهب وسط بين المذهبين السابقين .

أما أصحاب المذهب الأول فقد استدلوا بوقوع (سوى) صلة الموصول في قول من قال : جاعني مَنْ سِوَاكَ ، وهذا الموضع لا يحسن أن تقع فيه غير صلة الموصول ، فوقوع (سوى) صلة الموصول دليل على ظرفيتها بخلاف (غير) ، قال سيبويه : « يدلك على أن سِوَاكَ وكزَيْدٍ بمنزلة الظروف ، أنك تقول : مررت بمن سِوَاكَ وعلى من سِوَاكَ ، والذي كزَيْدٍ ، فَحَسُنَ هذا كَحَسُنَ (مَنْ) فيها و (الذي) فيها ، ولا تحسن الأسماء ههنا ولا تكثر في الكلام . لو قلت : مررتُ بِمَنْ فاضلٌ ، أو الذي صالحٌ كان قبيحاً . فهكذا مَجْرَى كزَيْدٍ وَسِوَاكَ »^(٢) .

وأما أصحاب المذهب الثاني فقد استدلوا بفصيح الكلام نثراً ونظماً ، وجاعوا بجملة من الشواهد تبين فيها تأثر (سوى) بالعوامل المختلفة .

فمثال النثر :

١ - قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « سألت ربي ألا يسلب علي أمتي عدواً من سوى أنفسهم »^(٣) .

٢ - وقوله - عليه السلام - : « ما أنتم في سِوَاكُمْ من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود »^(٤) .

٣ - وروى عن بعض العرب أنه قال : « أتاني سِوَاؤُكَ »^(٥) .

(١) شرح الأشْمُونِي ٥٢١/١ .

(٢) الكتاب ٤٠٩/١ .

(٣) أخرجه مسلم في ١٩ - باب الفتن ، وابن ماجه في ٩ - الفتن . وانظر هامش شرح الكافية ٧١٧/٢ .

(٤) أخرجه البخاري في ٤٥ - الرقاق ، ومسلم في ٢٤٢ - باب الإيمان . وانظر هامش شرح الكافية ٧١٧/٢ .

(٥) الإنصاف ٢٩٦/١ ، وشرح التسهيل ٣١٥/٢ .

ومثال الشعر :

١ - دخول حرف الجر على (سوى) كقول الشاعر :

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مَخْطُئُهُ

مَعْلَلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ^(١)

٢ - مجيؤها في موضع ابتداء كقول الشاعر :

وَإِذَا تُبَاعَ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى

فَسَوَاكَ بِائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى^(٢)

٣ - دخول النواسخ عليها كقول الشاعر :

أَتْرَكَ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا

سَوَى لَيْلَةٍ إِنِّي إِذَا لَصَبُورٌ^(٣)

وقول الآخر :

فَاخِرَ لِحَالِ السَّلَامِ إِنْ شِئْتَ وَعَلِمَنْ

بِأَنَّ سَوَى مَوْلَاكَ فِي الْحَرْبِ أَجْنَبٌ^(٤)

٤ - وقوعها فاعلاً كقول الشاعر :

(١) الإنصاف ٢٩٥/١ ، شرح الكافية الشافية ٧١٧/٢ ، شرح التسهيل ٣١٥/٢ ، الهمع ١٦٢/٣ ، شرح

الأشعموني ٥١٨/١ ، حاشية الصبان ٢٢٤/٢ ، والخزانة ٤٠٥/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٧١٨/٢ ، شرح التسهيل ٣١٥/٢ ، شرح الأشعموني ٥١٩/١ ، وحاشية الصبان

٢٣٥/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٧١٨/٢ ، شرح التسهيل ٣١٥/٢ ، الهمع ١٦١/٢ ، شرح الأشعموني ٥١٩/١ ،

وحاشية الصبان ٢٣٥/٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٧١٨/٢ .

فَأَمْسَى وَهُوَ عَرِيَانُ فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ
لَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَدُوِّ لَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَدُوِّ
نِ دَنَاهُمْ كَمَا دَانُوا (١)

٥ - وقوعها مجرورة بالإضافة كقول الشاعر :

فَإِنَّنِي وَالَّذِي يَحِجُّ لَهُ الْـ نَاسٌ بِجِدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَثِقِ (٢)
وقول الآخر :

يَا أَسْمُ لَا يَحِلُّ بَعِينِي أَبَدًا
مَرَأَى سِوَاكَ مِنْذُ مَرَّاتٍ بَدَا (٣)
ورد ابن مالك دليل المانعين ؛ لوجهين :

الوجه الأول : أن سوى وإن عوملت معاملة الظرف بجعلها صلة ، لا يلزم من ذلك جعلها ظرفاً « فإن حرف الجر يعامل معاملة الظرف ولم يكن بذلك ظرفاً ، وإن سمي ظرفاً فمجاز » (٤) .

الوجه الثاني : أن (سوى) بعد الموصول محتمل أن تقع خبراً لمبتدأ محذوف في موضع رفع ، أو حالاً معموله (ثبت) مضمراً في موضع نصب ، قال ابن مالك مقولاً الاحتمال الأخير : « ويقوي هذا الوجه قول من قال : رأيت الذي سواك ، بالتصب ، ونظيره أيضاً قولهم : (كُلُّ شَيْءٍ مِثْلُهُ مَا لِلنِّسَاءِ وَذَكَرَهُنَّ) » (٥) .

ورد الأشموني على الأدلة التي أتى بها ابن مالك ، قال : « ولا ينهض ما استدل به ابن مالك حجة ؛ لأن كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم ، وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل » (٦) .

وعلق الصبان على قوله : « قابل للتأويل » : « أي بكونه شاذاً أو ضرورة » (٧) .

(١) شرح الكافية الشافعية ٧١٩/٢ ، شرح التسهيل ٣١٥/٢ ، أوضح المسالك ٣٠٨/١ ، شرح الأشموني ٥٢٠/١ ، وحاشية الصبان ٢٢٥/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافعية ٧١٩/٢ ، شرح الأشموني ٥١٨/١ ، وحاشية الصبان ٢٢٥/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافعية ٧٢٠/٢ .

(٤) المصدر نفسه ٧٢٠/٢ . (٥) شرح التسهيل ٣١٦/٢ .

(٦) شرح الأشموني ٥٢١/١ . (٧) حاشية الصبان ٢٢٦/٢ .

ومن الجدير بالذكر القول : إنَّ أبا نزار النحوي خطأ أصحاب المذهب الثاني الذين يرون أن (سوى) متصرفة بمعنى (غير) قائلًا : « وأما (سوى) ، فقد نص على أنها لا تأتي إلا ظرف مكان ، وأن استعمالها اسمًا متصرفًا بوجه الإعراب ، بمعنى (غير) خطأ »^(١) .

وعجب ابن الشجري من تخطئة أبي نزار القائلين بهذا الرأي بغير دليل قائلًا : « ومن العجب أن هذا الجاهل يقدم على تخطئة سلف النحويين وخلفهم ، وتخطئة الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، فيعترض على أقوال هؤلاء وأشعار هؤلاء ، بكلام ليس له محصول ، ولا يؤثر عنه أنه قرأ مصنفًا في النحو إلا مقدمة من تأليف عبد القاهر الجرجاني ، قيل : إنها تبلغ أن تكون في عشر أوراق »^(٢) .

ويبدو أن ما جاء في الشعر من تصرف (سوى) ، وأنها بمعنى (غير) عادة لهجية قد جُبِلَ عليها بعض الشعراء ؛ لذا ينبغي قبولها ولا يجوز ردُّها ، قال ابن الشجري : « وعلى تشبيهها بـ (غير) - أي : (سوى) - قال أبو الطيب :

أرض لها شرفٌ سواها مثلاً

لو كان مثلك في سواها يُوجدُ

رفع (سوى) الأولى بالابتداء ، وخفض الثانية بـ (في) ، فأخرجهما عن الظرفية ، فمنَّ خطأه فقد خطأ الأعشى في قوله : (لسوائكا) ومن خطأ الأعشى في لغته التي جُبِلَ عليها ، وشعره يستشهد به في كتاب الله تعالى ، فقد شهد على نفسه بأنَّه مدخول العقل ضارب في غمرة الجهل »^(٣) .

(١) أمالي ابن الشجري ٣٦٤/٢ .

(٢) المصدر نفسه ٣٧٣/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٣٧٢/٢ .

رأي ابن مالك :

ذهب ابن مالك مذهب الكوفيين من أن (سوى) اسم محض مساوٍ لـ (غير) في الاستثناء ، ولا يلزم فيه النصب بل يعرب تقديرًا بحسب العوامل الداخلة عليه سواء كانت رافعة أو ناصبة أو جارة . واستدل ابن مالك على ذلك بعدة أمور على النحو التالي :

أولاً : نَقُلُ ابن مالك اتفاق العرب على أن معنى قولهم : أتانى سواك ، وأتانى غيرك واحد .

ثانيًا : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك ، وهذا ينفيه المسموع من كلام العرب شعراً ونثراً^(١) .

ثالثاً : أن ما ذهب إليه ابن مالك يؤيده السماع المتنوع شعراً ونثراً . قال ابن مالك :

فإن إسناداً إليها كثراً وجرها نثراً ونظماً شهراً^(٢)

ولعل الصواب ما ذهب إليه الكوفيون ، واختاره ابن مالك من أن (سوى) متصرفة بمعنى (غير) ؛ لورود السماع بذلك ؛ ولأن دليل البصريين تطرق إليه الاحتمال ، ومن المعلوم أن ما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ولعل هذا منه .

* * *

(١) شرح الكافية الشافية ٧١٦/٢ .

(٢) المصدر نفسه ٧٢٠/٢ .

١٢ - تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي .

قال ابن مالك : « أجاز ذلك أبو علي في كلامه في « المبسوط » ، ويقول في ذلك أقول وأخذ ؛ لأن المجرور بحرف مفعول به في المعنى : فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به . وقد جاء ذلك مسموعاً في أشعار العرب الموثوق بعربيته . فمن ذلك ما أنشده يعقوب :

فإن تك أزواد^(١) أُصْبِنَ ونِسْوَ

فلن تذهبوا فرغاً بقتلِ حِبَالٍ ... »^(٢) .

واليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب جمهور النحاة إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ، فلا تقول في : (مررت بهندٍ جالسةً) ، (مررت جالسةً بهندٍ) .

وممن ذهب إلى ذلك سيبويه^(٣) ، والمبرد^(٤) ، وابن السراج^(٥) ، وابن يعيش^(٦) ، وألرضي^(٧) ، وابن عقيل^(٨) ، والأشْمُونِي^(٩) ، وغيرهم .

(١) هكذا في شرح الكافية ولعلها أنواد . انظر : شرح التسهيل ٢/٢٢٨ ، شرح العمدة ١/٤٢٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٤ .

(٣) الكتاب ٢/١٢٤ .

(٤) المقتضب ٤/١٧١ .

(٥) الأصول في النحو ٨/٢١٥ .

(٦) شرح المفصل ٢/٥٩ .

(٧) شرح الرضي ١/٢٠٥ .

(٨) شرح ابن عقيل ٢/٢٦٣ .

(٩) شرح الأشْمُونِي ٢/١٤ .

واستدل المانعون بالقياس المتمثل في التعليقات المنطقية على النحو التالي :

أولاً : أن تعلق العامل بصاحبه يأتي أولاً ، ثم يأتي بعد ذلك تعلقه بالحال ، فإذا تعدى لصاحبه بواسطة فحقه أن يتعدى إليه بتلك الوسطة ، لكن منع من ذلك أمران أولهما : خوف التباس الحال بالبدل . والآخر : أن الفعل الواحد لا يتعدى إلى شيئين بحرف واحد ، فالتزم التأخير عوضاً من الاشتراك في الوسطة^(١) .

قال ابن يعيش : « فإن سيويوه وأبا بكر بن السراج ومن تبعهما منعاً من جواز ذلك ؛ لأن العامل وإن كان الفعل لكنه لما لم يصل إلى ذي الحال الذي هو زيد إلا بواسطة حرف الجر لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر ذلك الحرف وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه »^(١) .

يلحظ هنا أن ابن يعيش قاس عدم جواز تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي على عدم جواز تقديم صاحب الحال على حرف الجر .

وقال ابن مالك : « ودليلهم في منع ذلك ، أن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه ، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوسطة ، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل ، وأن فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين ، فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الوسطة التزام التأخير »^(٢) .

ثانياً : منع أكثر النحويين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف

(١) شرح المفصل ٥٩/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢٣٦/٢ .

جرُّ أصلي قياساً على إجماعهم على منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة .

قال ابن مالك : « وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة فيلحقه به في امتناع تقدُّم حاله عليه . فلا يجيزون في نحو : (مررت بهندٍ جالسةً) : (مررت جالسةً بهندٍ) » (١) .

ثالثاً : منعوا من تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرِّ أصلي؛ لأنهم شبهوها بالحال التي عمل فيها حرف جرٍّ ضمَّن معنى الاستقرار .

قال ابن مالك : « وبعضهم يعلل بأن حال المجرور شبيه بحالٍ عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو : (زيد في الدار متكئاً) ، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله ، لا يتقدم عليه نحو : (مررت بهندٍ جالسةً) » (٢) .

واعتماداً على هذه الأدلة خطأ المانعون من أجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحر جرِّ أصلي .

قال الزمخشري - نقلاً عن الزجاج - : « ومن جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ ؛ لأنَّ تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار ، وكَم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى ؛ لأنه لا يستوي له الخطأ الأول إلا بالخطأ الثاني ، فلا بد له من ارتكاب الخطأين » (٣) .

(١) شرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣٣٦/٢ .

(٣) الكشف ٥٦٥/٣ .

وممن أجاز تقديم حال المجرور عليه الفارسي^(١) ، وابن كيسان ،
وابن برهان^(٢) ، وتابعهم ابن مالك^(٣) .

واستدل المجيزون على تقديم حال المجرور عليه بالسماح والقياس على
النحو التالي :

أما السماع فكان إما سماعاً قرآنياً ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا
كَآفَّةً لِلنَّاسِ ﴾^(٤) . وإما سماعاً شعرياً كقول يعقوب :

فإن تك أنوادُ أُصْبِنَ ونِسْوَةٌ

فلن تذهبوا فرغاً بقتلِ حِبَالٍ^(٥)

ومن ذلك قول الآخر :

إذا المرءُ أُعِيَتْهُ المروءَةُ ناشئاً

فمطلبها كَهْلًا عليه شديدٌ^(٦)

وقول الآخر

لئن كان بردُ الماءِ هيمانَ صادياً

إلَيَّ حبيباً إنَّها لحبيبٌ^(٧)

(١) انظر رأي الفارسي في شرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٤/٢ .

(٢) انظر رأيهما في : شرح ابن عقيل ٢٦٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٥/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢ ، وشرح التسهيل ٣٣٦/٢ .

(٤) سبأ : ٢٨ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٧٤٥/٢ .

(٦) المصدر نفسه ٧٤٦/٢ .

(٧) المصدر نفسه ٧٤٥/٢ .

وقال الآخر :

غافلاً تُعَرِّضُ المنيةَ للمرءِ فَيُدْعَى ولاتَ حينَ إِبَاءٍ ^(١)

قد جاء هنا تقديم حال المجرور عليه وعلى العامل معاً .

وقال الآخر :

تَسْلَيْتُ طُرّاً عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ

بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي ^(٢)

ومثله :

مَشْغُوفَةٌ بِكَ قَدْ شَغَفْتُ وَإِنَّمَا

حَتَمُ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ ^(٣)

ومن الملاحظ أن الشواهد في هذه المسألة كثيرة عند ابن مالك ، وعلى ذلك قائلاً : « إنما كُثِرَت الشواهد في هذه المسألة ؛ لأن المخالفين كثيرون » ^(٤) .

وأما القياس فقد أجازوا تقديم حال المجرور بحرف تشبيهاً له بجواز تقديم حال المفعول ، وذلك أن الحال الأولى هي مفعول به في المعنى ، ولأن العامل فيهما فعل متصرف لا يفتقر في نصبه إلى واسطة .

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) : « لأنَّ المجرور بحرفٍ مفعول به في المعنى : فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به » ^(٥) .

(١) شرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣٢٨/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٣٣٩/٢ .

(٤) شرح العمدة ٤٢٩/١ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢ .

وأضاف في (شرح العمدة) قائلاً : « فأما القياس : فإن (جالسةً) من قولنا : (مررت بهند جالسةً) منصوب بـ (مررت) وهو فعل متصرف لا يفتقر في نصبه الحال إلى واسطة ، كما لا يفتقر إليها في نصب ظرف أو مفعول له أو مفعول مطلق »^(١) .

وتمثل موقف المانعين من السماع الذي جاء به المجيزون في أمرين هما : إما تأويل ذلك السماع كما في الآية القرآنية وسيأتي ذكره ، وإما رده إلى الضرورة دون تأويل كما في الشعر .

أ - فمن تأويل السماع :

كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾^(٢) .

وفيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أن كافة صفة لإرسالة وحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه . قال الزمخشري : « (إلا كافة للناس) إلا إرساله عامة لهم محيطة بهم ؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم »^(٣) .

وقال ابن مالك : « أن كافة صفة لإرساله فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وهو قول الزمخشري »^(٤) .

والقول الثاني هو : أن كافة حال من الكاف والتاء فيها للمبالغة كطاء راوية وعلامة ، قال الزمخشري : « قال الزجاج : المعنى أرسلناك جامعاً للناس في الإنذار والإبلاغ ، فجعله حالاً من الكاف وحق التاء على هذا أن تكون

(١) شرح العمدة ٤٢٦/١ .

(٢) سبأ : ٢٨ .

(٣) الكشف ٥٦٥/٣ .

(٤) شرح التسهيل ٣٢٧/٣ .

للمبالغة كتاء الراوية والعلامة «(١)» .

وأما القول الثالث فهو : أن كافة حال من الناس متقدم عليه ، وقد حكى ابن برهان هذا القول اعتماداً على استعمال العرب للكلمة (كافة) حالاً دائماً . قال ابن مالك : « إن كافة حال من الناس ، والأصل للناس كافة ، أي جميعاً ، وهذا هو الصحيح ، وهو مذهب أبي علي وابن كيسان ، أعني تقديم حال المجرور بحرف ، حكاه ابن برهان وقال : " وإليه نذهب كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ » وقد تقدم على المجرور باللام وما استعملت العرب كافة قط إلا حالاً " «(٢)» .

وتابع ابن مالك قول ابن برهان في ذلك ، راداً على القولين الأولين على النحو التالي :

أما القول الأول فقد رده اعتماداً على استعمال العرب والقياس معاً قال : « ولا يلتفت إلى قول الزمخشري والزجاج ؛ أما الزمخشري فلأنه جعل كافة صفة ولم تستعمله العرب إلا حالاً ، ... وليته إذ أخرج كافة عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس ، بل جعله صفة موصوف محذوف ، ولم تستعمله العرب مفرداً ولا مقروناً بالصفة أعني : إرساله ، وحق الموصوف المستغني بصفته أن يعاد ذكره مع صفته قبل الحذف ، وإلا تصلح الصفة لغيره ، والمشار إليه بخلاف ذلك فوجب الإعراض عما أفضى إليه «(٣)» .

وأما القول الثاني فأبطله ؛ لأمرين :

أولهما : أن الزجاج جعل كافة حالاً مفرداً .

(١) الكشف ٥٦٥/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢٣٧/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٢٣٧/٢ .

والآخر : أنه جعل صاحب الحال وهو (الكاف) مذكراً ، مع أن الحال مؤنث ، إذ لم يراع التوافق في التذكير والتأنيث بين الحال وصاحبه .

قال ابن مالك : « وأما الزجاج فبطلان قوله بين أيضاً ؛ لأنه جعل كافة حالاً مفرداً ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع ، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثاً ، ولا يتأتى ذلك إلا بجعل تائه للمبالغة وبابه مقصور على السماع ، ولا يتأتى غالباً ما هي فيه إلا على أحد أمثلة المبالغة كنسابة وفروقة ومهذارة ، وكافة بخلاف ذلك ، فبطل أن تكون منها ، لكونها على فاعلة . فإن حملت على راوية حملت على شاذ الشاذ ؛ لأن لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ ولما لا مبالغة فيه أشد فيعبر عنه بشاذ الشاذ ؛ والحمل على الشاذ مكروه فكيف على شاذ الشاذ »^(١) .

ووصف الرضي هذا القول بالتعسف قائلاً : « وبعضهم يجعل كافة حالاً عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف »^(٢) .

ولعل ابن مالك استعمل الدليل الجدلي المسمى بـ (الدليل الباقي) ، في نقض التأويلات السابقة وإبطالها إلى أن بقي التأويل الذي ارتضاه فقط . وفي ذلك يقول : « وإذا بطل القولان تعين الحكم بصحة القول الثالث »^(٣) .

ب - ومن المانعين من رد السماع إلى الضرورة ، دون تأويل .

قال صاحب الخزانة : « حتّى إن بعضهم مع عدم التأويل يقول : لا حجة فيه ، لأن الشعر محل الضرورة »^(٤) .

(١) شرح السهيل ٣٣٧/٢ .

(٢) شرح الرضي ٢٠٧/١ .

(٣) شرح السهيل ٣٣٨/٢ .

(٤) الخزانة ٢٠٣/٣ .

وضَعَّف ابن مالك أدلة المانعين السابق ذكرها ووصفها بأنها « شُبَّه وتخييلات لا تستميل إلاَّ نفس من لا تثبت له ، بل الصحيح جواز التقديم في نحو : (مررت بهندٍ جالسةً) ، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً ، ولضعف دليل المنع »^(١) . .

ولضعف أدلة المانعين سعى ابن مالك في نقضها والقدرح فيها على النحو التالي :

أولاً : ردَّ دليلهم الأول الذي يقول: إن تعلق العامل بصاحبه يأتي أولاً، ثم يأتي بعد ذلك تعلقه بالحال ، فحق الحال إذا عدِّي العامل لصاحبه بواسطة أن يعدِّي إليه بتلك الوسطة .

قال ابن مالك : « لا نسلم هذا الحق حتى يترتب عليه التزام التأخير تعويضاً ، بل حق الحال لشبهه بالظرف أن يستغني عن واسطة ، على أن الحال أشد استغناء عن الوسطة ، ولذلك يعمل فيها ما لا يعدى بحرف الجر كاسم الإشارة وحرف التثنية والتشبيه والتمني »^(٢) .

ثانياً : وردَّ دليلهم الثاني الذي يقول : منع تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي قياساً على حال المجرور بالإضافة . « فيقال لصاحب هذه الشبهة المجرور بحرف كالأصل للمجرور بالإضافة ، فلا يصلح أن يحمل المجرور بحرف عليه لئلا يكون الأصل تابعاً والفرع متبوعاً ، وأيضاً فالمضاف بمنزلة موصول والمضاف إليه بمنزلة صلة ، والحال منه بمنزلة جزء صلة فوجب تأخيرها ، كما يجب تأخير أجزاء الصلة ، وحال المجرور بحرف لا يشبه جزء صلة فأجيز تقديمه إذ لا محذور في ذلك »^(٣) .

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦ .

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٣٣٩ .

(٣) المصدر نفسه ٢/ ٣٣٩ .

ثالثاً : ورد دليلهم الثالث الذي يقول : منع تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي تشبيهاً له بالحال التي عمل فيها حرف جرٍّ ضمَّن معنى الاستقرار . واعتمد رده في هذا التعليل على قوة العامل في نحو : (مررت بهندٍ جالسةً) ، وضعفه في نحو : (زيدٌ في الدار متكئاً) .

قال : « فيقال للمعتمد على هذا : بين البناعين بون بعيد ، وتفاوت شديد ؛ فإن (جالسةً) من قولنا : (مررت بهندٍ جالسةً) منصوب بـ (مررت) وهو فعل متصرف لا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة ، كما لا يفتقر إليها في نصب ظرف أو مفعول له أو مفعول مطلق ، وحرف الجر الذي عداه لا عمل له إلا الجر ولا جيء به إلا لتعدية (مررت) ، والمجرور به بمنزلة منصوب فيتقدم حاله ، كما يتقدم حال المنصوب ، ولكونه بمنزلة المنصوب أجري في اختيار النصب (أزيداً مررت به) مجرى (أزيداً لقيته) . وأما (متكئاً) في المسألة الثانية فمنصوب بـ (في) لتضمنها معنى الاستقرار ، وهي أيضاً رافعة ضميراً عائداً على زيد وهو صاحب الحال فلم يجز لنا أن نقدم (متكئاً) على (في) لأن العمل لها وهي عامل ضعيف متضمن معنى الفعل دون حروفه ، فمانع التقديم في نحو : (زيد في الدار متكئاً) غير موجود في نحو : (مررت بهندٍ جالسةً) . وربما قدم الحال في نحو : (زيد في الدار متكئاً) »^(١) .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك الذين أجازوا تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي عليه فيجوز عنده : (مررت جالسةً بهندٍ) ، ومنع الجمهور ذلك ، واستدلوا في المنع بالقياس القائم على تعليقات منطقية - سبق ذكرها - . لكن ابن مالك ردها ؛ لسببين هامين :

(١) المصدر نفسه ٢/ ٣٢٩ .

أولهما : ثبوت السماع ، والآخر : ضعف القياس الذي اعتمد عليه المانعون ، قال : « وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً ، ولضعف دليل المنع »^(١).

فمن الملاحظ أن ابن مالك قدّم السماع الثابت الفصيح عن العرب على قياس المانعين ، بل ضعف قياسهم . أي أنه : يقدم السماع على القياس ، والسماع درجات يجب أن تتوفر فيه حتى يمكن قبوله منها صحة السماع وفصاحته . قال : « جاء ذلك مسموعاً في أشعار العرب الموثوق بعربيتهم »^(٢).

ومنها أيضاً كثرة السماع حيث استدل في كتبه بالسماع الكثير ، إضافة إلى القياس . وقد سبق ذكرهما .

واجتهد ابن مالك في تتبع الشواهد الفصيحة الكثيرة والحرص على الإتيان بها ، فقال في (شرح العمدة) : « وإنما كثرت الشواهد في هذه المسألة؛ لأن المخالفين كثيرون »^(٣).

ولعل الصواب ما ذهب إليه المجيزون وتابعهم فيه ابن مالك ؛ للأسباب التالية :

- ١ - اعتمد من أجاز ذلك على السماع الفصيح والقياس القوي .
- ٢ - ضعف قياس المانعين ، وكما هو معلوم ، أنه إذا تعارض سماع وقياس وجب الأخذ بالسماع وطرح القياس ، فكيف وهذا السماع معضد بالقياس ؟ .
- ٣ - تأويل المانعين الشواهد بما فيه تكلف لا معوز له ولا يجدي فتيلاً.

(١) المصدر نفسه ٢/٣٣٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٥ .

(٣) شرح العمدة ١/٤٢٩ .

١٣ - تقديم حال المنصوب .

قال ابن مالك : « منع الكوفيون تقديم حال المنصوب كقولك : (أبصرت زيداً ركباً) لا يجيزون : (أبصرتُ ركباً زيداً) ؛ لأنه يوهم أن (ركباً) مفعول به ، و (زيداً) : بدل .. ولم يلتفت البصريون لذلك الموهم لبعده ، فأجازوا التقديم مطلقاً ، ويؤيد قولهم قول الشاعر :

وَصَلْتُ وَلَمْ أَصِرْ مُسَيِّئِينَ أُسْرَتِي

وَأَعْتَبْتُهُمْ حَتَّى يُلَاقُوا وَلَايَا .. «^(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

منع الكوفيون تقديم الحال على صاحبها المنصوب نحو : (لقيتُ زيداً ركباً) لا يجوز عندهم : (لقيت ركباً زيداً) ، بالرغم من أن بعضهم يجيز ذلك إن كانت الحال جملة فعلية ، أو كان صاحبها ضميراً .

وأجاز البصريون تقديم الحال على صاحبها المنصوب ، وذلك إذا كان العامل فيها فعلاً .

قال المبرد : « اعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير ... تقول : (قائماً زيداً رأيت) : كما تقول : (الدرهم زيداً أعطيت) ، و (ضربت قائماً زيداً) «^(٢) .

وقال ابن السراج : « البصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول ، والمكثي والظاهر إذا كان العامل فعلاً ، يقولون : (جاعني ركباً أخوك) ، و (ركباً جاعني أخوك) ، و (ضربت زيداً ركباً ، و (ركباً ضربت زيداً) «^(٣) .

(١) شرح الكافية الشافعية ٧٤٧/٢ .

(٢) المقتضب ١٦٨/٤ .

(٣) الأصول في النحو ٢١٥/١ .

أما الكوفيون فقد استدلووا على منعهم تقديم الحال على صاحبها المنصوب بدليلين :

أولهما : أن تقدم الحال على صاحبها المظهر يؤدي إلى تقدم الضمير على الاسم الظاهر ؛ « لأن في الحال ضميراً يعود على ذي الحال المتأخر »^(١) .

أما إن كان صاحبها ضميراً فيجوز تقديمها ؛ لأن « الضميرين يشتركان في عودهما على مفسر لهما »^(٢) .

وثانيهما : أن تقدم الحال على صاحبها يؤدي إلى توهم أن تكون الحال مفعولاً به وصاحبها بدلاً نحو : « أبصرت راكباً زيداً » ؛ لأنه يوهم أن (راكباً) : مفعول به ، و (زيداً) : بدل . فلو كان موضع (راكباً) (يركب) لم يمتنع عند بعضهم لزوال الموهم »^(٣) .

وأما البصريون فقد استدلووا على الجواز بالسماع الشعري وهو كالآتي :

قال الشاعر :

وَصَلْتُ وَلَمْ أَصْرِمْ مُسَيِّئِينَ أُسْرَتِي

وَأَعْتَبْتُهُمْ حَتَّى يُلَاقُوا وَلَئِيَّا^(٤)

موطن الشاهد : (مسيئين أسرتي) حيث قدم الحال (مسيئين) على صاحبها المنصوب (أسرتي) .

ومثله قول الحارث بن ظالم :

(١) شرح الرضي ٢٠٦/١ .

(٢) المصدر نفسه ٢٠٦/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٧٤٧/٢ .

(٤) المصدر نفسه ٧٤٧/٢ .

وَقَطَعَ وَصَلَهَا سَيْفِي وَإِنِّي

فَجَعَلْتُ بِخَالِدٍ طُرّاً كِلَابَا (١)

موطن الشاهد : (طُرّاً كِلَابَا) حيث قدم الحال على صاحبها المنصوب.

وقول الشاعر :

لَنْ يَرَانِي حَتَّى يَرَى صَاحِبُ لِي

أَجْتَنِي سَخَطَهُ يَشِيبُ الْغُرَابَا (٢)

موطن الشاهد : (يشيب الغرابا) حيث قدم الحال وهي فعل على المفعول

به المنصوب .

ورد البصريون ما استدل به الكوفيون على النحو التالي :

أولاً : أجاز البصريون تقديم الحال على صاحبه المنصوب « سواء كان

مظهراً أو مضمراً ؛ لأن النية في الحال التأخير عن صاحبه فلا يكون إضماراً

قبل الذكر » (٣) .

ثانياً : أن التباس الحال بالمفعولية وصاحبها بالبدلية بعيد لا يعبأ به

؛ لأن المتبادر إلى الذهن الحالية لا المفعولية .

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) : « لم يلتفت البصريون لذلك

الموهم بعده ، فأجازوا التقديم مطلقاً » (٤) .

(١) شرح التسهيل ٢/٢٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ٢/٢٤٠ .

(٣) شرح الرضي ١/٢٠٦ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٧ .

وأضاف في (شرح التسهيل) قائلاً : « والصحيح جواز التقديم مطلقاً ؛ لأن (راكبة) من قولنا : (لقيتُ راكبةً هندياً) ، يتبادر الذهن إلى حاليتها ، فلا يلتفت إلى عارض توهم المفعولية »^(١) .

رأي ابن مالك :

ذهب ابن مالك مذهب البصريين في مسألة جواز تقديم الحال على صاحبها المنصوب قال : « والصحيح جواز التقديم مطلقاً »^(٢) .

وذكر في (شرح الكافية الشافية) رأي الفريقين ثم ذكر دليل البصريين السماعي وهو بيت من الشعر وقد سبق ذكره ، وأضاف في (شرح التسهيل) بيتين آخرين وقد سبق ذكرهما .

ولعل الصواب ما ذهب إليه البصريون وتابعهم فيه ابن مالك ؛ لأنهم استدلوا بالسماع ، بينما استدل الكوفيون بالقياس^(٣) ، ومن المعلوم ، أنه إذا تعارض السماع والقياس وجب طرح القياس والأخذ بما جاء به السماع .

* * *

(١) شرح التسهيل ٢/٢٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ٢/٣٤٠ .

(٣) ذكر السيوطي أن الكوفيين استدلوا بالتعليل في منعهم التقديم ، ولا شك أن العلة أحد أركان القياس ، لذا فدليلهم قائم عليه . قال السيوطي : « وعلوه بأنه يؤهم كون الاسم مفعولاً ، وما بعده بدلاً منه » انظر : الهمع ٢/٢٣٦ .

١٤ - تقديم الحال على الفعل العامل فيها .

قال ابن مالك : « بعض النقلة يزعم أن الكوفيين لم يمنعوا تقديم حال المرفوع عليه إلا إذا تأخر هو وورافعه عن الحال نحو : (راجباً جاء زيدٌ) ... وعلى كل حال قولهم مردود بقول العرب : (شَتَّى تَوُوبُ الحلبَةُ) أي متفرقين يرجع الحالون ... »^(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت أقوال العلماء في هذه المسألة على النحو التالي^(٢) :

أولاً : المنع مطلقاً : تشبيهاً لها بالتمييز ، ومن أصحاب هذا المذهب الجرمي .

ثانياً : الجواز مطلقاً إلا ما استثناه النحاة^(٣) ، وهو مذهب الجمهور وتبعهم فيه ابن مالك .

ثالثاً : منع تقديم الحال ؛ لبعدها عن العامل وهو مذهب الأخفش .

رابعاً : إذا كان صاحب الحال اسماً ظاهراً فلا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها ، أما إذا كان ضميراً فإنه يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها ، وهو مذهب الكوفيين^(٤) .

وتدور المسألة حول مذهبين هما الثاني والرابع .

أما المجيزون فقد عللوا ذلك الجواز بتصريف العامل .

(١) شرح الكافية الشافية ٧٤٩/٢ .

(٢) انظر : الهمع ٢٣٧/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٢٣٨/٢ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢٥٠/١ .

قال المبرد : « فإذا كان العامل في الحال فعلاً - صلح تقديمها وتأخيرها ؛
لتصرف العامل فيها ، فقلت : (جاء زيدٌ ركباً) ، و (ركباً جاء زيدٌ) ،
و (جاء ركباً زيدٌ) . قال الله عز وجل : ﴿ خُشِعَا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ
الْأَجْدَاثِ ۖ ﴾ (١) « (٢) .

وقال صاحب الأصول : « وتقول : (جاء ركباً زيدٌ) ، كما تقول : (ضرب
عمرًا زيدٌ) ، و (ركباً جاء زيدٌ) ، كما تقول : (عمرًا ضرب زيدٌ) « (٣) .

واستدلوا على جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها بالسمع
والقياس . أما السماع فقوله تعالى : ﴿ خُشِعَا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ
الْأَجْدَاثِ ۖ ﴾ (٤) ومثله قولهم في المثل : « شَتَّى تَوُوبُ الحُبَّةُ » (٥) .

ومثله قول الشاعر :

سريعاً يَهْوَنُ الصَّعْبُ عِنْدَ أُولِي النُّهَى

إِذَا بَرَجَاءِ صَادِقٍ قَابَلُوا الْيَأْسَا (٦)

وأخبر ابن مالك عن هذا السماع قائلاً : « وهذا الكلام مرويٌّ عن
الفصحاء ، وقد تضمن جواز ما حكموا بمنعه فتعينت مخالفتهم في ذلك » (٧) .

وأما القياس فتشبيهاً للحال بالمفعول به في جواز التقدم على الفعل

(١) القمر : ٧ .

(٢) المقتضب ٤/٣٠٠ .

(٣) الأصول في النحو ١/٢١٧ .

(٤) القمر : ٧ .

(٥) انظر : الإنصاف ١/٢٥١ .

(٦) شرح التسهيل ٢/٣٤٢ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٩ .

العامل فيها ، قال ابن الأنباري : « وأما القياس فلأن العامل فيها متصرف ، وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً ، وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه ، كقولهم : (عمراً ضرب زيد) ، فالذي يدل عليه أن الحال تُشَبَّهُ بالمفعول ، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل ، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه »^(١) .

وأما المانعون « فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر ، ألا ترى أنك إذا قلت : (ركباً جاء زيد) كان في (ركباً) ضمير زيد ، وقد تقدم عليه ، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز »^(٢) .

وعلى هذا تكون الحال عندهم في معنى الشرط^(٣) .

ورد المجيزون^(٤) دلائل المانعين بأن الحال على نية التأخير ؛ لذلك يجوز فيها التقديم ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةُ مُوسَى ﴾^(٥) . حيث قدم (الهاء) التي في (نفسه) العائدة على (موسى) وجاز ذلك ؛ لأن الحال في تقدير التأخير .

وهذا كثير في كلام العرب ومنه قول زهير :

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَزِمًا

يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا^(٦)

(١) الإنصاف ٢٥١/١ .

(٢) المصدر نفسه ٢٥١/١ .

(٣) الهمع ٢٣٧/٢ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢٥٢/٢ ، الأسرار ص : ١٩٢ ، والتبيين ص : ٣٨٥ .

(٥) طه : ٦٧ .

(٦) الإنصاف ٢٥٢/١ ، والتبيين ص : ٣٨٥ .

موطن الشاهد : (علاته هرمًا) ؛ لأن الهاء في (علاته) عائدة على (هرم) .

ومن كلام العرب : « في أكفانه لُفَّ الميت »^(١) ، ومن أمثالهم : « في بيته يُؤْتَى الحكم »^(٢) .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك مسلك البصريين في جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مطلقاً ، إذ ردَّ في كتابه (شرح الكافية الشافية) كلام المانعين قائلاً : « وعلى كل حال قولهم مربود بقول العرب : (شتَّى تؤوب الحلبة) »^(٣) .

واستدل في هذا الكتاب فقط بكلام العرب ، أما في (شرح التسهيل) فقد أضاف بيتاً شعرياً جديداً لم يسبق أن استشهد به أحدٌ قبله - وذلك فيما بحثت - وهذا يدل على اجتهاده في جمع الشواهد وحرصه على تتبعها .

وابن مالك يقبل السماع المروي عن الفصحاء ويوجب دائماً مخالفة من يخالفه ويظهر ذلك في قوله : « وهذا كلام مروى عن الفصحاء ، وقد تضمن جواز ما حكموا بمنعه فتعينت مخالفتهم في ذلك »^(٤) .

ولعل الصواب ما ذهب إليه المجيزون - وهم البصريون - وتابعهم فيه ابن مالك ؛ لسببين هما :

١ - أن رأي المجيزين مؤيدٌ بالسماع الفصيح والقياس معاً ، فالسماع الفصيح يتوجب قبوله^(٥) ؛ لأنه يُعد من أقوى الأدلة بل أقواها على الإطلاق ، فكيف بهذا السماع وهو معضد بالقياس ؟ !

٢ - أن المجيزين قد ردُّوا دليل المانعين وقد سبق ذكره .

(١) الإنصاف ٢٥٢/١ ، والتبيين ص : ٣٨٥ .

(٢) الإنصاف ٢٥٢/١ ، التبيين ص : ٣٨٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٧٤٩/٢ .

(٤) المصدر نفسه ٧٤٩/٢ .

(٥) قال ابن مالك : « لا عدول عن الإتيان عند صحة السماع » . انظر : شواهد التوضيح والتصحيح ص : ٩٠ .

١٥ - تقديم التمييز على عامله المتصرف (*).

قال ابن مالك : « فإن كان الفعل متصرفاً ؛ فمذهب سيبويه منع التقديم أيضاً نظراً إلى أنه في الأصل فاعل وقد أوهن بزوال رفعه وإحاقه لفظاً بالفضلات ، فلا يزداد وهناً بتقديمه على الفعل ... ولو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقدم لعمِلَ بمقتضى ذلك في نحو : (أَذْهَبْتُ زَيْدًا) . فكان لا يجوز أن يقال : (زَيْدًا أَذْهَبْتُ) : لأنَّ أصله : ذهب زيد ولا خلاف في أن ذلك جائز ، فكذلك ينبغي أن يحكم بجواز (صدرًا ضاقَ زيدٌ) وما أشبهه . ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

وَلَسْتُ إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ

ولا يائس عند التَّعَسَّرِ مِنْ يُسَّرِ ... (١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى منع تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً ، وأجاز الكوفيون والمأزني والمبرد والجرمي من البصريين ذلك ، وتبعهم ابن مالك (٢) .

وسيبويه لا يجيز تقديم التمييز إذا كان عامله فعلاً ؛ لأنه يراه كقولك :

(*) الكتاب ٢٠٤/١ ، المقتضب ٣٦/٣ ، الأصول في النحو ٢٢٣/١ ، الإيضاح ص : ١٧٤ ، الخصائص ٣٨٤/٢ ، المقتصد ٤٧١/٢ ، الإنصاف ٨٢٨/٢ م ١٢٠ ، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٣٩٤ م ٦٥ ، شرح المفصل ٧٤/٢ ، شرح الرضي ٢٢٣/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢٦/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧٧٤/٢ ، شرح التسهيل ٢٧٩/٢ ، ارتشاف الضرب ١٦٢٤/٤ ، اتئلاف النصرة ص : ٣٨ ، شرح الأشموني ٥٢/٢ ، والهمع ٢٦٨/٢ .

(١) شرح الكافية الشافية ٧٧٥/٢ .

(٢) انظر : الإنصاف ١٢٨/٢ م ١٢٠ ، اتئلاف النصرة ص : ٣٨ ، وشرح الأشموني ٥٤/٢ .

عشرون درهماً ، وهذا أفرهم عبداً . قال سيبويه : « وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقوَ قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماءً وتفقأت شحماً ، ولا تقول : امتلأته ولا تفقأته ، ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه فتقول : ماءً امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة ، ولا في هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل . وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال ، لا يتعدى إلى مفعول ، نحو : كسرتة فانكسر ، ودفعته فاندفع » (١) .

واستدل البصريون بدليلين هما :

أولاً : أن المُمَيَّنَّ فاعل في المعنى ، وتقديم الفاعل على الفعل غير جائز فقولك : (نفساً طاب زيد) تقديره : طابت نفسُ زيد .

قال أبو البركات الأنباري : « أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وذلك لأنه هو الفاعل في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : (تَصَبَّيْ زَيْدٌ عَرَقًا ، وَتَفَقَّأَ الْكَبِشُ شَحْمًا) أن المتصعب هو العرق والمتفقأ هو الشحم ، وكذلك لو قلت : (حَسَنَ زَيْدٌ غَلَامًا ، وَدَابَّةٌ) لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى ، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة ؛ فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجوز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً » (٢) .

ثانياً : أن التمييز لفظ مميز ؛ فلا يجوز تقديمه على عامله سواء كان هذا العامل متصرفاً أم غير متصرف . قال العُكْبَرِيُّ : « إنه لفظ مميز فلم يجوز تقديمه على العامل فيه ، كما لو كان غير متصرف ، ألا ترى أنك لو قلت : عندي درهماً عشرون لم يجوز ، فكذلك إذا قلت : نفساً طاب زيد » (٣) .

(١) الكتاب ٢٠٤/١ .

(٢) الإنصاف ٨٣٠/٢ م ١٢٠ .

(٣) التبيين ص : ٣٩٥ م ٦٥ .

وعلة منع تقديم التمييز عند العُكْبَرِي هي إخراج هذا الباب عن حقيقة التمييز « لأن قولك : نفساً طاب زيدٌ يمنع من الاحتمال فلا يبقى عليه اسم التمييز ، بخلاف ما إذا تأخر فإن الاحتمال يكون موجوداً فيحاول بالتمييز رفعه بعد وقوعه »^(١) .

أما الكوفيون والمازني والمبرد والجرمي من البصريين ، فقد أجازوا تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً وتبعهم في ذلك ابن مالك .

قال المبرد : « اعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه ؛ لتصرف الفعل . فقلت : تَفَقَّأْتُ شَحْماً ، وَتَصَبَّيْتُ عَرَقاً ، فإن شئت قدمت ، فقلت : شَحْماً تَفَقَّأْتُ ، وَعَرَقاً تَصَبَّيْتُ »^(٢) .

وقال ابن السراج : « إذا كان العامل في الاسم المميز فعلاً ، جاز تقديمه عند المازني وأبي العباس ، وكان سيبيويه لا يجيزه »^(٣) .

وقال ابن يعيش : « وقد ذهب أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد وجماعة من الكوفيين إلى جوازه »^(٤) .

واستدل الكوفيون ومن والاهم من نحاة البصرة بالنقل والقياس .

أما النقل فمثاله قول ربيعة بن مقروم الضبي :

وَوَارِدَةٌ كَأَنَّهَا عَصَبُ الْقَطَا

تُثِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبَا

(١) المصدر نفسه ص : ٣٩٥ م ٦٥ .

(٢) المقتضب ٣/٣٦ .

(٣) الأصول في النحو ١/٢٢٢ .

(٤) شرح المفصل ٢/٧٤ .

رددتُ بمثلِ السيدِ نَهْدٍ مقلَصٍ
كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءٌ تَحَلِبًا^(١)
وقول الآخر :

أَتَهْجُرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا
وما كانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
وقول الآخر :

ضَيِّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأُمَلَا
وما ارعويتُ ورأسي شَيْبًا اشْتِعَلَا
ومثله :

ولستُ إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ
ولا يَأْسُ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ
ومثله :

أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى
وداعي المنون يُنَادِي جِهَارًا^(٢)
وأما القياس فمن وجهين :

أولهما : أن العامل هنا فعل متصرف ، فله ما للأفعال المتصرفة من العمل في معموله ، سواء كان متقدماً عليه أم متأخراً عنه ، فكما جاز أن تقول : ضربتُ زيداً ، وزيداً ضربتُ ، كذلك يجوز أن تقول : تفقأتُ شحمًا ، وشحمًا تفقأتُ^(٣) .

(١) الشاهد في ماء حيث قدمه على عامله تحلباً أي سال قال الأشموني : « وهو سهو منه ، لأن 'عطفاه' مرفوع بمحذوف يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف » . انظر شرح الأشموني ٥٥/٢ . مقال الصبان هو : « ولا يصبحان للاستدلال » . انظر حاشية الصبان ٣٠٠/٢ .

(٢) انظر تخريج الشواهد السابقة في شرح التسهيل ٣٨٩/٢ .

(٣) الإنصاف ٨٣٠/٢ م ١٢٠ .

ثانيهما : أنه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف قياساً على جواز تقديم الحال على صاحبها . فكما تقول : راكباً جاء زيدٌ ، فـ (زيد) هو الراكب في المعنى ، فكذاك الأمر في : شحماً تَفَقَّأْتُ .

قال المبرد : « وتقول : راكباً جاء زيدٌ ؛ لأنَّ العاملَ فِعْلٌ ، فلذلك أُجِزْنَا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً »^(١) .

وقال ابن مالك: « قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف »^(٢) . وردَّ البصريون ما استدل به الكوفيون من سماع وقياس على النحو التالي :

أما السماع فقد ردوه على النحو التالي :

١ - أن الرواية الصحيحة هي :

* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ *

قال عبد القاهر : « وأما البيت الذي أنشده فقد ذكر أن الرواية :

* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ * »^(٣) .

٢ - أن (نَفْساً) في البيت السابق ، منصوب بفعل محذوف تقديره : أعني . وليس منصوباً على التمييز . قال ابن الأثيري : « نُصِبَ (نَفْساً) بفعل مقدر ، كأنه قال : أعني نفساً ، لا على التمييز »^(٤) .

٣ - أن هذا البيت من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، قال أبو البقاء

(١) المقتضب ٣/٣٦ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٨٩ .

(٣) المقتصد ٢/٦٩٥ .

(٤) الإنصاف ٢/٨٣١ م ١٢٠ .

العُكْبَرِي : « هو تمييز ، ولكن هذا من ضرورة الشعر الشاذ عن القياس والاستعمال ، ومثل ذلك لا يجعل أصلاً ؛ ألا ترى أن قول الشاعر :

* قَدْ بَلَغَتْ سَوَاءَتُهُمْ هَجْرُ *

وقول الآخر :

* تُوَاهِقُ رِجَالَهَا يَدَاهَا *

لا يقاس عليه ، كذلك ها هنا « (١) .

وأما القياس فقد ردّ البصريون القياس الذي جاء به الكوفيون عندما قاسوا جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف على جواز تقديم الحال على عاملها وذكر البصريون أن الكوفيين لم تكن لهم حجة في هذا القياس ؛ للأسباب التالية :

أولها : أن الحال لم تكن هي الفاعلة كالتمييز ، بل هي مفعول فيها « ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل : جاء راكبي ، كما أن أصل طِبْتُ به نفساً ، طابت به نفسي ، وإنما الحال مفعول فيها ، كالظرف ، ولم تكن قط فاعله ، فنقل الفعل عنها » (٢) .

ثانيها : أنهم لا يقولون بجواز تقديم الحال على عاملها ، لذا لا يجوز أن يستدلوا بما لا يعتقدون صحته (٣) .

ثالثها : أنهم تركوا جواز تقديم الحال على عاملها لدليل دل عليه ، وهو ألا يتقدم المضممر على المظهر « وكذلك نقول ها هنا : كان القياس يقتضي أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ،

(١) التبيين ص : ٣٩٧ م ٦٥ .

(٢) الخصائص ٢/ ٣٨٤ .

(٣) الإنصاف ٢/ ٨٣٢ م ١٢٠ .

وهو أن التمييز في المعنى هو الفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل «(١)» .

أما ما استدل به البصريون من أن التمييز فاعل في المعنى ، والفاعل لا يتقدم على فعله فيحتاج إلى مناقشة من وجوه :

أولاً : أن ما ذهب إليه البصريون من المنع يؤدي إلى رد الفصيح من كلام العرب : « هذا الاحتجاج مردود بوجوه : أحدها : أنه دفع روايات برأي لا دليل عليه ، لا يلتفت إليه »(٢) .

ثانياً : أن الغرض من إلحاق التمييز بالفضلات المبالغة لضرب من التقوية لا التوهين .

ثالثاً : لو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة ؛ لصح العكس، فكان يجوز لنائب الفاعل أن يتقدم على رافعه كما جاز له قبل أن يصبح نائب فاعل . والأمر بخلاف ذلك .

رابعاً : أن اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك ، قال ابن مالك : « لو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقدم لعمل بمقتضى ذلك في نحو : (أَذْهَبْتُ زَيْدًا) فكان لا يجوز أن يُقال : (زَيْدًا أَذْهَبْتُ) : لأن أصله : (ذهب زيدٌ) فلا خلاف في أن ذلك جائز ، فكذلك ينبغي أن يحكم بجواز : (صدرًا ضاقَ زيدٌ) وما أشبهه »(٣) .

خامساً : أن منع تقديم التمييز قائم على أنه فاعل في الأصل ، وهذا إنما يكون في بعض الصور فقط ، قال ابن عصفور : « أما أن التمييز منقول

(١) المصدر نفسه ٨٣٢/٢ م ١٢٠ .

(٢) شرح التسهيل ٣٩٠/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٧٧٧/٢ .

من الفاعل ، فقد يكون منقولاً من المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ وَفَجَرْنَا الْأَرْضَ عَيْنُونًا ﴾ (١) « (٢) .

ويطالعنا ابن عصفور برأي جديد وهو إن الناصب للتمييز ليس الفعل ، وإنما الجملة كلها (٣) . قال ابن عصفور : « والصحيح أن المانع من تقديمه كون العامل فيه لا يكون فعلاً ، فإذا كان فعلاً فإنما العامل فيه تمام الكلام ، فكما جاز عشرين أن تنصبه ، فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام » (٤) .

رأي ابن مالك :

ذهب ابن مالك في هذه المسألة مذهب الكوفيين وهو جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً ، ونقل في كتابه (شرح الكافية الشافية) آراء المانعين ودليلاً من أدلتهم ، ونقل كذلك آراء المجيزين ودليلاً من أدلتهم وقد سبق ذكرها ، ورد دليل المانعين كما سبق وأن مرّ .

واستدل في هذا الكتاب بالنقل الصحيح فأورد أربعة (٥) أبيات قد سبق ذكر ثلاثة منها .

(١) القمر : ١٢ .

(٢) شرح الجمل ٤٢٧/٢ .

(٣) قال السيوطي : « أما تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور جزئياً ، بناءً على أن الناصب له ليس هو الفعل ، وإنما هو الجملة بأسرها » . انظر : الهمع ٢٦٨/٢ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ٤٢٨/٢ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٧٧٧/٢ .

أما البيت الرابع فقد استدل به على جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً . والبيت هو :

ونارُنَا لم يُرَ ناراً مثْلُهَا
قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ مَعَدُّ كُلِّهَا

ولعله سها حين استشهد بهذا البيت في هذا الموضع ، أو قد يكون من فعل النساخ وقد سبق ذلك^(١) لكنه ذكر في (شرح التسهيل) أن هذا البيت يستشهد به على تقديم التمييز في الضرورة إذا كان عامله غير فعل أو فعلاً غير متصرف . قال ابن مالك : « فإذا كان عامل التمييز غير فعل أو فعلاً غير متصرف فلم يجز التقديم بإجماع ، فإن استجيز في ضرورة عداً نادراً ، كقول الراجز :

ونارُنَا لم يُرَ ناراً مثْلُهَا

قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ مَعَدُّ كُلِّهَا »^(٢) .

موطن الشاهد : ناراً مثْلُهَا ، إذ قدّم التمييز على عامله (مثْلُهَا) والرؤية قلبية وناراً مفعول ثانٍ ونائب الفاعل (مثْلُهَا) هو المفعول الأول . وكان موقف ابن مالك من السماع منصفاً حين قال : « ويقولهم أقول : قياساً على سائر الفضلات المنصوية بفعل متصرف ، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصح بالنقل الصحيح »^(٣) .

فهو يقبل السماع برواياته المتعددة ولا يدفع إحداها بالأخرى ، قال : « قلت : وهذا الاحتجاج مردود بوجوه : أحدها : أنه دفع روايات برأي لا دلائل عليه ، فلا يلتفت إليه »^(٤) .

(١) انظر ص : ٥١ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٩٠ .

(٣) المصدر نفسه ٢/٣٨٩ .

(٤) المصدر نفسه ٢/٣٩٠ .

وتابع أبو حيان ابن مالك في هذا الاختيار قائلاً: « وهو اختيار ابن مالك ، وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك »^(١) .

ولعل الصواب ما ذهب إليه الكوفيون وتابعهم فيه ابن مالك وأبو حيان ؛ لأن السماع يعضده ، بخلاف ما ذهب إليه سيبويه وأكثر البصريين فإنه يعتمد على القياس ، ومن المعلوم ، أن القياس إذا عارضه سماع وجب تركه والأخذ بما جاء به السماع . قال ابن جني : « وأعلم أنك إذا أدرك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، إلى ما هم عليه »^(٢) .

* * *

١٦ - الضمير الواقع بعد (لولا) الامتناعية (*) .

الأولى أن يجيء الضمير بعد (لولا) الامتناعية مرفوعاً منفصلاً نحو : لولا أنت ، وقد يجيء الضمير بعدها مشتركاً بين النصب والجر متصلاً نحو : لولائي ، ولولاك ، وأجازه ابن مالك ، قال : « أما (لولا) فإذا وليها مضممر فالمشهور كونه أحد المضممرات المرفوعة المنفصلة ؛ لأنه في موضع ابتداء . قال الله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾^(٣) . ومن العرب من يقول : (لولائي) و (لولانا) ... إلى (لولاهن) . وزعم المبرد أنه لا يوجد ذلك في كلام من يحتج بكلامه ، وما زعمه مخالف لقول سيبويه ، وأقوال الكوفيين .

(١) ارتشاف الضرب ١٦٣٥/٤ .

(٢) الخصائص ١٢٥/١ .

(*) الكتاب ٣٧٢/٢ ، المقتضب ٧٣/٣ ، الكامل ١٢٧٧/٢ ، الأصول في النحو ١٢٤/٢ ، الأزمعي ص :

١٧١ ، الإنصاف ٦٨٧/٢ ، شرح المفصل ١١٨/٣ ، شرح الكافية الشافية ٧٨٤/٢ ، شرح التسهيل

١٨٥/٣ ، شرح الرضي ٤٤٤/٢ ، المساعد ٢٩٢/٢ ، شرح الأشموني ٦٣/٢ .

(٣) سبأ : ٣١ .

وَأُنْشِدْ سَيَبُويه :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَمَحَتْ كَمَا هَوَى

بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى ^(١)

... وَإِلَى هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ وَأَمْثَالَهُمَا أَشْرَتْ بِقَوْلِي :

* وَلِلْمَجِيزِ حَجٌّ لَا تُجْحَدُ * « ^(٢) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

اتَّفَقَ أئِمَّةُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ كَالْخَلِيلِ، وَسَيَبُويه ^(٣)، وَالْكَسَائِيُّ ^(٤)،
وَالْفَرَاءُ ^(٥) عَلَى جَوَازِ مَجِيءِ الضَّمِيرِ الْمَشْتَرَكِ بَيْنَ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ بَعْدَ (لَوْلَا)
الامتناعية ، فَيَقُولُ : لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ ... الْخ .

وَلَكِنْ الْأَوَّلَى وَالْأَشْهَرُ وَالْأَقْصَحُ أَنْ يَجِيءَ الضَّمِيرُ بَعْدَهَا مَرْفُوعاً مُنْفَصِلاً،
فَيَقُولُ : لَوْلَا أَنْتَ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا مُبْتَدَأٌ أَوْ فَاعِلُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ أَوْ مَرْتَفَعٌ بِ (لَوْلَا) ^(٦) .

وخطأ المبرد تركيب (لَوْلَايَ) قَائِلاً : « الَّذِي أَقُولُهُ : أَنْ هَذَا خَطَأٌ ،
لَا يَصْلِحُ أَنْ تَقُولَ إِلَّا (لَوْلَا أَنْتَ) ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا
مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٧) . وَمَنْ خَالَفَنَا فَهُوَ لَا يَدَّ يَزْعُمُ أَنَّ الَّذِي قُلْنَا هُجُودٌ ، وَيَدَّعِي الْوَجْهَ

(١) الْكِتَابُ ٢/٢٧٤ ، مَعَانِي الْفَرَاءِ ٢/٨٥ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢/٧٨٦ .

(٢) شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢/٧٨٤ .

(٣) الْكِتَابُ ٢/٣٧٣ .

(٤) انْظُرْ رَأْيَ الْكَسَائِيِّ فِي : الْجَنَى الدَّانِي ص : ٦٠٥ ، وَالْمُسَاعَدُ ٢/٢٩٣ .

(٥) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/٨٥ .

(٦) شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢/٤٤٤ .

(٧) سَبَأٌ : ٣٦ .

الآخر فيجيزه على بعد «(١)» .

أما من أجاز تركيب (لولاي) فقد استدل بالسماع الذي حكاه النحاة أنه من لغة العرب .

١ - أنشد سيبويه :

كم موطنٍ لولايٍ طحت كما هوى

بأجرامه من قلّة النّيقِ مُنْهَوِي (٢)

٢ - وقال الثّقفي أنشده الفراء :

أُتْطَمِعُ فِينَا مِنْ أَرَاقٍ دِمَاءَنَا

ولولاكَ لَمْ يَغْرِضْ لِحَسَابِنَا حَسَن (٣)

٣ - وقال عمر بن أبي ربيعة أنشده الفراء :

أَوَمَتْ بَعِينِيهَا مِنَ الْهُودَجِ

لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أُحْجَج (٤)

٤ - وقال رؤبة :

* لَوْلَاكُمَا لَخَرَجْتَ نَفْسَاكُمَا * (٥)

وإعتماداً على هذا السماع المروي عن الثقات ردّ النحاة إنكار

(١) الكامل ١٢٧٨/٣ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) الإنصاف ٦٩٢/٢ ، شرح الجمل ٤٨٥/١ ، شرح التسهيل ١٨٥/٣ .

(٤) الفصل ص : ١٣٦ ، شرح الفصل ١١٩/٣ ، والهمع ٢٠٩/٤ .

(٥) المساعد ٢٩٣/٢ .

أبي العباس المبرد هذا التركيب .

قال ابن الأنباري : « أما إنكار أبي العباس المبرد جوازه فلا وجه له ؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم ، وأشعارهم »^(١) .

وقال ابن يعيش : « إنكار مثل هذا لا يحسن إذ الثقافي من أعيان شعراء العرب وقد روى شعره الثقافات فلا سبيل إلى منع الأخذ به مع أنه قد جاء من غير جهة الثقافي نحو بيت عمر »^(٢) .

ونقل المرادي عن الشلوطين قوله : « اتفق أئمة البصريين والكوفيين ، كالخليل ، وسيبويه ، والكسائي ، والفراء ، على رواية (لولاك) عن العرب ، فإنكار المبرد له هذيان »^(٣) .

وأما من منع هذا التركيب واقتصر على تركيب (لولا أنت) ، فقد استدل بالسماع والقياس .

أما السماع فقوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(٤) .

وقول عامر بن الأكوع :

لا هُمَّ لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدَّقنا ولا صلينا^(٥)

وهذا التركيب هو الأكثر استعمالاً ، والأفصح قياساً .

أما القياس ؛ فلأن الاسم الواقع بعد (لولا) ينبغي أن يكون مرفوعاً

(١) الإنصاف ٦٩٠/٢ .

(٢) شرح المفصل ١٢٠/٣ .

(٣) الجنى الداني ص : ٦٠٥ ، وانظر المساعد ٢٩٢/٣ .

(٤) سبأ : ٣١ .

(٥) شرح المفصل ١١٨/٣ .

دائماً ، إما بالابتداء كما قال البصريون ، أو بالفاعلية كما قال الكسائي ، أو يرتفع بـ (لولا) كما قال الكوفيون ، فإذا حل محله ضمير فحقه أن يكون من ضمائر الرفع المنفصلة « هذا هو القياس وعليه أكثر الاستعمال »^(١) .

رأي ابن مالك:

ذهب ابن مالك في هذه المسألة مذهب أئمة النحاة في جواز مجيء الضمير المشترك بين النصب والجر بعد (لولا) فتقول: لولاي، ولولاك ... الخ .

واستدل بالسماع المروي عن ثقات النحاة كسيبويه ، والفراء . قال في (شرح الكافية الشافية) : « وزعم المبرد أنه لا يوجد ذلك في كلام من يحتج بكلامه . وما زعمه مخالف لقول سيبويه ، وأقوال الكوفيين »^(٢) .

وقال في (شرح التسهيل) : « وما زعمه مردود برواية سيبويه والكوفيين »^(٣) .

ويلحظ أن ابن مالك أجاز هذا التركيب مستدلاً بالسماع المروي عن الثقات - على الرغم من شذوذه قياساً^(٤) ، وهذا يدل على أهمية الرواية الصادرة عن ثقة عنده وأثرها في بناء آرائه ، أضف إلى ذلك قبوله الرأي المؤيد بالسماع ، قال : « وللمجيز حجج لا تجحد » .

والصواب ما اتفق عليه أئمة النحاة من جواز تركيب (لولاي) و (لولاك) وتابعهم فيه ابن مالك ؛ للأسباب التالية :

أولاً : لورود السماع المحكي عن الثقات بأنه لغة العرب فلا عدول

(١) المصدر نفسه ١١٨/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٧٨٥/٢ .

(٣) شرح التسهيل ١٨٥/٣ .

(٤) الأصول في النحو ١٢٤/٢ .

عن الإتياع عند صحة السماع .

ثانياً : عدم مجيء هذا التركيب في السماع القرآني لا يدل على عدم جوازه وفصاحته ، فهناك الكثير من التراكيب لم ترد في القرآن الكريم وكانت جائزة فصيحة ، منها إهمال (ما) التيمية نحو : (ما زيد قائم ، وما عمرو منطلق) .

* * *

١٧ - (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان (*) .

قال ابن مالك : « المشهور من قول البصريين إلا الأخفش أن (مِنْ) لا تكون لابتداء الغاية في الزمان ؛ بل يخصونها بالمكان .

ومذهب الكوفيين والأخفش جواز استعمالها في ابتداء الغاية - مطلقاً - وهو الصحيح ، لصحة السماع بذلك » (١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب أكثر البصريين إلا الأخفش إلى أن (مِنْ) تستعمل لابتداء الغاية في المكان . نحو : (خرجت من البصرة إلى الكوفة) ، وأن (مُذ) تستعمل لابتداء الغاية في الزمان نحو : (ما رأيته مُذ يوم الجمعة) ، ولا يمكن استعمال إحدهما مكان الأخرى . فلا تقول : (خرجت مذ البصرة إلى

(*) الكتاب ١/٢٦٤ ، ٤/٢٢٤ ، معاني الأخفش ٢/٥٦٠ ، المقتضب ٤/١٣٦ ، الأصول في النحو ١/٤٠٩ ، الخصائص ١/١٨٩ ، المقتصد ٢/٨٥٤ ، الإصناف ١/٣٧٠ م ٥٤ ، شرح المفصل ٨/١٠ ، شرح جمل الزجاجي ١/٥٠٥ ، شرح الكافية الشافية ٢/٧٩٥ ، شرح التسهيل ٢/١٣٠ ، شواهد التوضيح والتصحيح ص : ١٢٩ ، الارتشاف ٤/١٧١٨ ، الجنى الداني ص : ٣٠٩ ، مغني اللبيب ١/٥١٤ ، شرح الأشموني ٢/٧٠ ، والهمع ٢/٣٧٦ .

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٧٩٧ .

الكوفة) . ولا تقول : (صمت من اليوم إلى يوم الخميس) . وأجاز الكوفيون والمبرد وابن درستويه والأخفش من البصريين استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان وتبعهم ابن مالك في ذلك ^(١) .

ولأهمية رأي سيبويه في هذه المسألة فإننا نعرضه بالتفصيل : لقد ذهب النحاة السابقون إلى أن سيبويه منع استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان فهي مختصة بالمكان فقط .

وصرح بذلك ابن السراج وابن يعيش ، قال ابن السراج : « وفي الكتاب : (من فلان إلى فلان) . إنما يريد : ابتداءه فلان . وسيبويه يذهب إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الأماكن » ^(٢) .

وقال ابن يعيش : « ولا تكون من عند سيبويه إلا في المكان » ^(٣) لذلك منع أكثر البصريين استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان تقليداً لسيبويه - رحمه الله - حين قال : « وأما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولك : من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا » ^(٤) .

وقال في موضع آخر : « وأما (مُذْ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان ، كما كانت (مِنْ) فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبيتها . وذلك قولك : ما لقيته مُذْ يوم الجمعة إلى اليوم ، ومُذْ غوة إلى الساعة ، وما لقيته مُذْ اليوم إلى ساعتك هذه ؛ فجعلت اليوم أول غايته ، فأجريت في بابها كما جرت (مِنْ) حيث قلت : من مكان كذا إلى مكان كذا » ^(٥) .

(١) انظر: الإنصاف ٢٧٠/١ م ٥٤ ، شرح المفصل ١٠/٨ ، شرح الرضي ٢٢٠/٢ ، والارتشاف ١٧١٨/٤ .

(٢) الأصول في النحو ٤٠٩/١ .

(٣) شرح المفصل ١٠/٨ .

(٤) الكتاب ٢٢٤/٤ .

(٥) المصدر نفسه ٢٢٦/٤ .

وعبدُ عبد القاهر الجرجاني (مِنْ) إذا جاءت لابتداء الغاية في الزمان نوعاً من الاستعارة . حيث قال : « الذي دعاهم إلى هذا أن صاحب الكتاب قال : " إنَّ (مِنْ) للأمكنة " وهذا صحيح ؛ لأن الأكثر ذلك فكأنه أراد أن (مِنْ) موضوع المكان وأنه إن دخل على الزمان فعلى ضرب من الاستعارة »^(١) .

وأجاز عبد القاهر دخول (مِنْ) على الأزمنة قليلاً . قال : « وقد تدخل على الأزمنة قليلاً كقوله :

* أَقْوِينَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ شَهْرٍ * »^(٢) .

ويلحظ في كلامه السابق تأثير رأي سيبويه على كثير من النحاة الذين جاءوا بعده .

ولله در ابن مالك حين اجتهد في تحقيق رأي سيبويه وذكر أن لسيبويه - رحمه الله - قولين في هذه المسألة . قال : « فله في المسألة قولان »^(٣) . وهذان القولان هما : جواز أن تكون (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان والمكان . وذكر في (شرح التسهيل) أن سيبويه قد أجاز أن تكون (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان والمكان معاً . وأتى بنصين صريحين من كتاب سيبويه : نص يفيد أن تستعمل (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان وقد ذكر سابقاً ، والآخر يفيد أن تستعمل (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان . قال ابن مالك : « وفي كلام سيبويه تصريح بجوازه وتصريح بمنعه . فأما التصريح بجوازه ، فقوله في باب ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف : « ومن ذلك

(١) المقتصد ٨٥٥/٢ .

(٢) المصدر نفسه ٨٥٤/٢ .

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ١٢١ .

قول العرب :

* مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلَائِهَا *

نصب لأنه أراد زماناً . والشوال لا يكون زماناً ولا مكاناً فيجوز فيها الجر كقولك من لدن صلاة العصر إلى وقت كذا ، وكذا من لد الحائط إلى مكان كذا ، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زماناً إذا عمل في الشول ، كترك قلت من لد أن كانت شولا إلى إتلائها ^(١) . هذا نصه في هذا الباب . وفيه تصريح بمجيء (مِنْ) لابتداء غاية الزمان ولابتداء غاية المكان ^(٢) .

ويبين ابن مالك أن ابتداء الغاية في (مِنْ) أمر خفي على أكثر النحاة ؛ لأنهم قلّسوا سيبويه في رأيه الذي يقول : إن (مِنْ) تأتي لابتداء الغاية في الأمكنة . قال ابن مالك : « وهو ما خفي على أكثر النحويين فمنعوه تقليداً لسيبويه في قوله : وأما (مِنْ) فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان . ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتهما » ^(٣) .

ويلحظ أن ابن مالك اجتهد في تحقيق رأي سيبويه ولا سيما أن رأي سيبويه يُعد رائداً لآراء النحاة الذين أتوا بعده وتأثروا به .

واستدل البصريون بدليل واحد ، وهو إجماع سائر النحاة على أن (مِنْ) (لالابتداء في الأمكنة ، و (مُذْ) للابتداء في الأزمنة ؛ لذلك لا تدخل واحدة منهما على الأخرى ، قال ابن الأنباري : « وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن (مِنْ) في المكان نظير (مُذْ) في الزمان ؛ لأن (مِنْ)

(١) الكتاب ١/٣٦٤ .

(٢) شرح التسهيل ٣/١٣٠ .

(٣) المصدر نفسه ٣/١٣٠ .

وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان ، كما أن (مُذُ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان ، ألا ترى أنك تقول : (ما رأيتهُ مُذُ يوم الجمعة) فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة ، كما تقول : (ما سرتُ مِنْ بغدادَ) فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان ، فكما لا يجوز أن تقول : (ما سرتُ مُذُ بغدادَ) فكذا لا يجوز أن تقول : (ما رأيتهُ مِنْ يوم الجمعة) « (١) .

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان ، وتبعهم في ذلك سيبويه والأخفش والمبرد وابن درستويه - وهم من كبار البصريين .

قال ابن الأنباري : « ذهب الكوفيون إلى أنَّ (مِنْ) يجوز استعمالها في الزمان والمكان » (٢) .

وقال ابن يعيش : « أبو العباس المبرد - من البصريين - يجعلها - أي مِنْ - ابتداء كل غاية وإليه يذهب ابن درستويه وغيره من البصريين » (٣) .

واستدل الكوفيون بالسماع القرآني والشعري :

أما السماع القرآني فقوله تعالى : ﴿ لَمَسَّجِدًا أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ (٤) .

وقوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ (٥) .

(١) الإنصاف ١/٣٧١ م ٥٤ .

(٢) المصدر نفسه ١/٣٧٠ م ٥٤ .

(٣) شرح المفصل ١٠/٨ .

(٤) التوبة : ١٠٨ .

(٥) الروم : ٤ .

وأما السماع الشعري فمثاله قول زهير بن أبي سلمى :

لَمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ

أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ ^(١)

وقول الآخر :

مِنَ الصَّبْحِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ لَا تَرَى

مِنَ الْقَوْمِ إِلَّا خَارِجِيًّا مَسْوُومًا ^(٢)

وقول الآخر :

أَتَعْرِفُ أَمْ لَا رَسَمَ دَارٍ مَعْطَلًا

مِنَ الْعَامِ تَلَقَّاهُ وَمِنَ عَامٍ أَوَّلًا ^(٣)

وقول الآخر :

كَأَنَّهُمَا مِلَأْنِ لَمْ يَتَغَيَّرَا

وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ دَارِنَا عُصْرٌ ^(٤)

ومن الجدير بالذكر أن ابن مالك قد أفاض في الاستشهاد من الأحاديث النبوية الصحيحة والأشعار الفصيحة ، التي تدعم رأي الكوفيين ، حيث قال :
« أما الأحاديث فمنها قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عملاً فقال : مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ

(١) المقتصد ٨٥٤/٢ ، الإنصاف ٣٧١/١ م ٥٤ ، شرح المفصل ١١/٨ ، وشرح الجمل ٥٠٧/١ .

(٢) شرح الجمل ٥٠٥/١ .

(٣) المصدر نفسه ٥٠٦/١ .

(٤) شرح الجمل ٥٠٦/١ ، والخصائص ٣١٠/١ .

على قيراط قيراط ؟ فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط ، ثم قال : مَنْ يعمل لي من نصف النهار على قيراط قيراط ؟ فعملت النصارى من نصف النهار إلى العصر على قيراط قيراط ، ثم قال : وَمَنْ يعملُ لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين ؟ ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس ، ألا لكم الأجر مرتين) . فقد استعملت (مِنْ) في هذا الحديث لابتداء غاية الزمان أربع مرات . ومن الأحاديث على ذلك قول من روى حديث الاستسقاء (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة) . وقول عائشة - رضي الله عنها - : (فجلس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ولم يجلس عندي من يوم قيل فيَّ ما قيل) . وقول أنس - رضي الله عنه - : (فلم أزل أحبَّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمُنْذِ) ، وهذه الأحاديث كلها في صحيح البخاري . وفي جامع المسانيد أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال لفاطمة - رضي الله عنها - : (هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام) .

وأما الأشعار فمِنْهَا قول النابغة الذبياني :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم

بهنَّ فُلُولٍ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

تُخَيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ

إلى اليوم قد جُرِّينَ كُلَّ التَّجَارِبِ

ومِنْهَا قول جبل بن جوال :

وكل حسام أخلصته قِيُونُهُ

تُخَيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانٍ عَادٍ وَجُرْهُمُ

ومِنْهَا قول الراجز :

تنتهز الرعدة في ظهيري

من لدن الظهر إلى العصور

وقول الآخر :

إني زعيمٌ يا نو يقّة إن أمنت من الرّزّاح

ونجوت من عرّض المنو ن من الغدو إلى السّراح

ومنها قول بعض الطائيين :

من الآن قد أزمعتُ حلماً فلن أرى

أعازلَ خَوْداً أو أنوقُ مداما

ومنه :

ألقت الهوى من حين ألفتُ يافعا

إلى الآن ممّنوّاً بواشٍ وعاذلٍ

ومثله :

ما زلت من يوم بنّتم والهأ دنفأ

ذا لوعةٍ ، عيشٌ من يُبلى بها عجبٌ»^(١) .

وتأول البصريون ما استدل به الكوفيون من آيات قرآنية وأبيات شعرية

(١) شرح التسهيل ١٣١/٢ .

إما على تقدير مصدر محنوف قبل الظرف ، فقالوا في قوله تعالى : ﴿ لَمَسِيْدُ آيَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ (١) إن التقدير فيه : من تأسيس أول يوم ، فحُذِفَ المضاف (تأسيس) وأقيم المضاف إليه (أول) مقامه . وكذلك الحال في قول زهير :

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجرِ

أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ (٢)

وإما على وجود رواية أخرى تُسْتَبَعَدُ منها (مِنْ) . قال ابن الأنباري : « وأما قول زهير :

* أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ *

فالرواية الصحيحة * مَذَّ حِجَجٍ وَمَذَّ دَهْرٍ * (٣) .

وإما على القول : إنَّ (مِنْ) زائدة . قال ابن الأنباري : « وقيل : إنَّ (مِنْ) ها هنا زائدة ، وهو قول أبي الحسن الأخفش ، فإنه يُجَوِّزُ أن تزداد في الإيجاب ، كما يُجَوِّزُ أن تزداد في النفي ، ويحتج بقوله تعالى : ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ (٤) أي : (يغفر لكم ذنوبكم) » (٥) .

وتأويلهم بأن هناك (مصدراً) مضافاً محنوقاً فيه نظر ؛ لأن المصدر يُكْتَسَبُ مما بعده إذا كان ما بعده ظرفاً . فتقديره لا يفيد شيئاً ، قال السهيلي : « وليس يحتاج في قوله : (من أول يوم) إلى إضمار ، كما قدره

(١) التوبة : ١٠٨ .

(٢) الإنصاف ١/٣٧٥ م ٥٤ .

(٣) الإنصاف ١/٣٧٥ م ٥٤ .

(٤) آل عمران : ٣١ .

(٥) الإنصاف ١/٣٧٦ م ٥٤ .

بعض النحاة : من تأسيس أول يوم ، فراراً من دخول (من) على الزمان ، ولو لفظ بالتأسيس لكان معناه : من وقت تأسيس أول يوم ، فأضماره للتأسيس لا يفيد شيئاً « (١) .

إضافة إلى أن هناك تشابهاً بين المصادر والظروف يجعل تقدير المضاف بالمصدر لا فائدة منه . قال ابن يعيش : « وإن كانت المصادر تضارع الأزمنة من حيث هي منقضية مثلها » (٢) .

ودليل البصريين حين قالوا : « أجمعنا على أن (مِنْ) في المكان نظير (مُذْ) في الزمان » يحتاج إلى مناقشة ، فهم إما يقصدون بالإجماع : إجماع أهل البصرة فقط وهو الأرجح ، وإما يقصدون إجماع أهل البلدين الكوفة والبصرة .

فإن قصدوا الأول ففيه نظر ؛ لأن إجماعهم ليس حجة على الكوفيين ؛ إذ إن الإجماع يراد به إجماع أهل البلدين الكوفة والبصرة .

إضافة إلى أنه إذا تعارض سماع وإجماع قُدِّمَ السماع . قال ابن جني : « أعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص . والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه . وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جاء النص عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من قوله : (أمتي لا تجتمع على ضلالة) وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة . فكل من فرق له عن علة صحيحة ، وطريق نهج كان

(١) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي : الدكتور محمد البنا ، دار البيان العربي ، جدة ، ط ١ ،

١٤٠٥ هـ ، ص : ٣٧٢ .

(٢) شرح المفصل ١٢/٨ .

خليل نفسه وأبا عمرو فكره»^(١).

وإن قصدوا الثاني ، ففيه نظر أيضاً ؛ لأنه من الواضح فيما سبق أن الكوفيين يرون أن (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان والمكان .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك الكوفيين في جواز أن تكون (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان والمكان ، لكنه استشهد بأية واحدة وببيت شعري واحد في (شرح الكافية الشافية) - وهو الأول من استشهاده كما سبق وأن مرّ لكنه أكثر في (شرح التسهيل) من الاستشهاد بكثير من الأبيات الشعرية واستشهد أيضاً بآيات قرآنية كريمة وأحاديث نبوية شريفة . وقد ذُكرت سابقاً .

وأفاض في (شواهد التوضيح) في الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة .

وقد تتبعت كتب النحاة قبل ابن مالك من حيث الاحتجاج فوجدت أن ابن مالك قد أتى بسماع نثري - حديث نبوي - وشعري لم يسبق إليه وقد بينته فيما سبق .

ولعل السر في كثرة استشهاده بالسماع - على اختلاف مستوياته - هو صحة ذلك السماع وفصاحته ؛ لذا فهو يعتد به ويدافع عنه ويعد ذلك من درجات قبول السماع عنده . قال في (شرح الكافية الشافية) : « وهو الصحيح لصحة السماع بذلك »^(٢) . وقال في (شرح التسهيل) :

(١) الخصائص ١/١٨٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٧٩٧ .

« بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة »^(١). وقال في (شواهد التوضيح والتصحيح) : « وهو ما خفي على أكثر النحويين تقليداً لسيبويه .. الخ »^(٢).

وتابع الرضي وابن عقيل وأبو حيان ابن مالك والكوفيين في أن (مِنْ) يجوز استعمالها لابتداء في الزمان ، قال الرضي : « والظاهر مذهب الكوفيين ، إذ لا منع من مثل قولك : (نمت من أول الليل إلى آخره) و (صمت من أول الشهر إلى آخره) وهو كثير في الاستعمال »^(٣). وقال ابن عقيل : « وهو كثير في لسان العرب نثراً ونظماً ، فالوجه اقتياسه »^(٤).

وقال أبو حيان : « وهو الصحيح ، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد »^(٥). ويلحظ في كلام أبي حيان قاعدة توجيهية مهمة وهي (تأويل ما كثر وجوده ليس بجيد) .

ولعل الصواب ما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك والحجة في ذلك هي صحة السماع وكثرته وتنوع مستوياته التي تؤيد رأي الكوفيين فقد وردت (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان في القرآن الكريم ، وهو أعلى مراتب الكلام وأجلها ، ووردت أيضاً في كلام الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، وهو أفصح من نطق بالضاد ، وترددت أيضاً في أشعار العرب الفصيحة كثيراً ، فإن هذا جائز في العربية ، وتؤكد أقوال النحاة الذين

(١) شرح التسهيل ١٣١/٢ .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ١٣٠ .

(٣) شرح الرضي ٣٢١/٢ .

(٤) المساعد ٢٤٦/٢ .

(٥) الارتشاف ١٧١٨/٤ .

يعتد بهم في النحو العربي . بالإضافة إلى أن الذين قالوا إن (مِنْ) لا ابتداء الغاية في المكان فقط ، تأولوا الشواهد التي جاء بها من أجاز أن تكون (مِنْ) لا ابتداء الغاية في الزمان ، وهذا فيه تكلف ؛ لأن (تأويل ما كثر وجوده ليس بجيد) .

* * *

١٨ - الباء أصل حروف القسم .

قال ابن مالك : « والباء أصل ... ولكونها أصلاً فضلت بثلاثة أمور : أحدها : التعلق بفعل ظاهر ، أو مضمّر . والثاني : دخولها على كل محلوف به . والثالث : استعمالها في الطلب وغيره ... ومن دخول الباء على ضمير المحلوف به والفعل به ظاهر قول الشاعر :

بِكَ رَبِّ أَقْسَمُ لَا بَغْيَرِكَ لَا أَرَى

أَبْدَأُ مَوَالِي غَيْرَ مَنْ وَالِاكَا (١)

ومن دخولها على الضمير ، والفعل مضمّر قوله :

رَأَى بَرَقًا ، فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ

بَلَايِكَ مَا أَسْأَلُ وَلَا أَعَامَا (٢) ... (٣) .

(١) شرح الكافية الشافعية ٨٦٢/٢ .

(٢) شرح المفصل ٣٤/٨ ، ١٠١/٩ ، البسيط ٩٢٥/٢ ، شرح جمل الزجاجي ٥٤٩/١ ، شرح الكافية

الشافعية ٨٦٢/٢ ، ووصف الباني ص : ١٤٦ .

(٣) شرح الكافية الشافعية ٨٦٢/٢ .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

أجمع جمهور البصريين والكوفيين على أن الباء أصل حروف القسم ،
والواو بدل من الباء ، والتاء بدل من الواو .

وممن ذهب هذا المذهب المبرد^(١) ، وابن السراج^(٢) ، وأبو البركات
الأنباري^(٣) ، والزمخشري^(٤) ، والصيمري^(٥) ، وابن يعيش^(٦) ، وابن عصفور
الإشبيلي^(٧) ، وابن مالك^(٨) ، والرضي^(٩) ، وابن أبي الربيع^(١٠) ، والمالقي^(١١) ،
والمرادي^(١٢) ، وابن هشام^(١٣) ، والسيوطي^(١٤) ، والأشموني^(١٥) ، وغيرهم . ولا
أعلم أن أحداً خالفهم في ذلك .

وتستبد الباء بالأصالة دون غيرها من حروف القسم ؛ لأن فعل القسم
الحنوف فعل لازم ، ولا بد أن يصل هذا الفعل إلى المقسم به ولا سبيل إلى

(١) المقتضب ٣١٩/٢ .

(٢) الأصول في النحو ٤٢٠/١ .

(٣) أسرار العربية ص : ٢٧٥ .

(٤) الفصل ص : ٣٤٦ .

(٥) التبصرة والتنكرة ٤٤٥/١ .

(٦) شرح الفصل ٣٣/٨ .

(٧) شرح جمل الزجاجي ٥٥١/١ .

(٨) شرح الكافية الشافية ٨٦٢/٢ .

(٩) شرح الرضي ٣٠٠/٤ .

(١٠) البسيط ٩٢٤/٢ .

(١١) رصف المجاني ص : ١٤٦ .

(١٢) الجنى الداني ص : ٤٥ .

(١٣) مغني اللبيب ١٧٩/١ .

(١٤) الهمع ٢٣٢/٤ .

(١٥) شرح الأشموني ٩٠/٢ .

ذلك إلا بالباء ؛ لأن معناها الإلصاق فتقول : (بالله لأفعلن) فيكون التقدير : أقسم بالله لأفعلن^(١) .

واستدل النحاة على أصالتها بثلاثة أمور وقد سبق ذكرها .

فمن دخولها على ضمير المحلوف به والفعل ظاهر قول الشاعر :

بِكَ رَبِّ أَقْسِمُ لَا بَغِيرِكَ لَا أَرَى

أبدًا مُؤَالِي غَيْرَ مَنْ وَالَاكَ^(٢)

ومن دخولها على الضمير والفعل مضمَر قول الشاعر :

رَأَى بَرْقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرِ

بَلَا بِكَ مَا أَسْأَلُ وَلَا أَغَامَا^(٣)

ومن دخولها على الظاهر والفعل ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا ﴾^(٤) وهذا كثير .

ومن تعلقها بفعل مضمَر قوله تعالى : ﴿ فَعِزِّكَ لِأَعْوَيْنَهُمْ جَمِيعِينَ ﴾^(٥) .

ومن استعمالها في القسم الطلبي قول الشاعر :

رُقِيَّ بِعَمْرِكُمْ لَا تَهْجُرِينَا وَمَنْنَا الْمُنَى ثُمَّ امْطُلِينَا^(٦)

وبهذا تتميز الباء عن سائر أخواتها من حروف القسم ، فيجوز ظهور فعل

(١) التبصرة والتذكرة ٤٤٧/١ ، أسرار العربية ص : ٢٧٥ ، شرح المفصل ٩٩/٩ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) النور : ٥٢ .

(٥) سورة ص : ٨٢ .

(٦) شرح جمل الزجاجي ٨٦٣/٢ .

القسم معها نحو : (أقسم بالله) ، ولا يجوز ذلك في الواو ، فالواو تدخل على الظاهر فقط ، وأجاز ابن كيسان^(١) ظهور الفعل مع الواو فتقول : (أقسم والله لأفعلن كذا) .

ورد على ابن كيسان ذلك بالتأويل ، قال ابن عصفور : « وهذا لا ينبغي أن يجوز كما لم يجز مع سائر حروف القسم التي ليس استعمالها بحق الأصالة ، ولا يحفظه أحد من البصريين ، فإن جاء شيء من ذلك فينبغي أن يتأول على أن يكون (أقسم) كلاماً تاماً ثم أتى بعد ذلك بالقسم ولا يجعل (والله) متعلقاً به (أقسم) »^(٢) .

ويجوز دخول الباء على الضمير من نحو : (بك لأفعلن) ، ولا تدخل الواو إلا على الظاهر كما سبق ، وتختص التاء من الظاهر بلفظ الجلالة فقط فتقول : (تالله لأفعلن) .

ولا تدخل سائر حروف القسم على القسم الطلبي الاستعطا في إلا الباء ، فتقول : (بالله هل قام زيد) أي : أسألك بالله مستحلفاً .

ومن الجدير بالذكر أن الباء على الرغم من أصالتها في حروف القسم إلا أن الواو أكثر منها استعمالاً .

قال سيبويه : « وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر ، وأكثرها الواو »^(٣) .

ويلحظ فيما سبق أن من ظواهر استعمال السماع عند ابن مالك تأكيد أصالة ما هو أصل بالسماع .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٢/١ ، الارتشاف ١٧٦٦/٤ ، والهمع ٢٣٦/٤ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٥٥٢/١ .

(٣) الكتاب ٤٩٦/٣ .

١٩ - تقدير معنى الحرف في الإضافة .

وسَّع ابن مالك تقدير معنى الحرف في الإضافة في هذه المسألة ، فجعل الإضافة تكون بمعنى (في) إضافة إلى كونها بمعنى (من) و (اللام) قال : « وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح فمن شواهدا قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ ^(١) ... ومنها قول الأعشى ميمون :

مَهَادِي النَّهَارِ لِحَارَاتِهِمْ وَيَالْلَّيْلَ هُنَّ عَلَيْهِمْ حُرْمٌ ... ^(٢) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت مذاهب القول في هذه المسألة على أربعة مذاهب على النحو التالي :

المذهب الأول :

يرى بعض النحاة أن الإضافة ليست على تقدير الحرف أصلاً ، لا اللام ولا غيرها ، وإنما الإضافة تفيد الاختصاص ، وجهاته متعددة ، بين الاستعمال جهة كل منها . فإذا قلت : (كتاب زيد ، وقلم عمرو) فالإضافة للملك ، وإذا قلت : (سَرَجُ الدابة ، وسترة النافذة) فالإضافة للاستحقاق ، وإذا قلت : (معلم أخيك ، وصاحب أهلك) فالإضافة لمطلق الاختصاص ^(٣) .

وهذا مذهب ابن درستويه ^(٤) ، وتابعه فيه أبو حيان ^(٥) .

(١) البقرة : ٢٢٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٩٠٦/٢ .

(٣) الهمع ٢٦٨/٤ ، شرح الأشموني ١٢٢/٢ ، وحاشية الصبان ٣٥٦/٢ .

(٤) المساعد ٣٣٠/٢ ، وحاشية الخضري ٣/٢ .

(٥) شرح التصريح ٢٦/٢ ، الهمع ٢٦٨/٤ ، حاشية الخضري ٤/٢ .

المذهب الثاني :

يرى بعض النحاة أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال ، فتقول : (دارُ زيدٍ ، ويدُ زيدٍ ورجله) ، فمعنى اللام هو الأصل « ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها وامتناع تقدير غيرها نحو : (دار زيدٍ) . ومع صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو : (يد زيد ورجله) وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو : (عنده ومعه) » (١) .

وممن ذهب هذا المذهب المبرد (٢) ، والزجاج (٣) ، وابن الضائع (٤) ، وعليه ظاهر كلام ابن عقيل (٥) .

المذهب الثالث :

يرى جمهور النحاة (٦) أن الإضافة لا تعدوا أن تكون بمعنى (اللام) أو (من) ، وموهم الإضافة بمعنى (في) محمول على أنها فيه بمعنى (اللام) توسعاً .

فمعنى : ضرب اليوم ، ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه ، وكذا مكر الليل .

(١) شرح الكافية الشافية ٩٠٢/٢ .

(٢) المقتضب ٢٠/٤ ، ١٤٣ .

(٣) شفاء العليل ٧٠١/٢ ، شرح التصريح ٢٥/٢ .

(٤) المساعد ٢٣٠/٢ ، شرح التصريح ٢٦/٢ .

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية ٤٢/٢ ، والمساعد ٢٣٠/٢ .

(٦) شرح الأشموني ١٢٣/٢ ، شرح التصريح ٢٦/٢ ، وحاشية الخصري ٤/٢ .

وممن ذهب هذا المذهب الجرمي^(١)، وابن السراج^(٢)، وابن كيسان^(٣)،
والسيرافي^(٤)، والفراسي^(٥)، وابن جني^(٦)، وعبد القاهر الجرجاني^(٧)،
والصيمري^(٨)، والزمخشري^(٩)، وابن الشجري^(١٠)، وابن الخشاب^(١١)،
والعكبري^(١٢)، وابن معطي^(١٣)، وابن يعيش^(١٤)، والشلوين^(١٥)، وابن
عصفور^(١٦)، وابن أبي الربيع^(١٧)، وغيرهم .

ونسب بعض النحاة^(١٨) إلى سيبويه هذا المذهب ، ولم أجد له في ذلك
نصاً ، بل ظاهر مذهبه أنه لا يقدر الإضافة بمعنى الحرف .

(١) المساعد ٣٢٠/٢ .

(٢) الأصول ٥/٢ .

(٣) ، (٤) شرح الكافية الشافية ٩٠٥/٣ ، وشرح التسهيل ٢٢٢/٣ .

(٥) الإيضاح ص : ٢١١ .

(٦) اللع ص : ١٢٦ ، والخصائص ٢٦/٢ .

(٧) المقتصد ٨٧١/٢ .

(٨) التبصرة والتذكرة ٢٩٥/١ .

(٩) المفصل ص : ٨٢ .

(١٠) أمالي ابن الشجري ٢٥٦/١ ، ٩٧/٣ .

(١١) المرتجل ص : ٢٦٠ .

(١٢) الباب ٢٨٨/١ .

(١٣) شرح ألفية ابن معطي ٧٢٩/١ .

(١٤) شرح المفصل ١١٩/٢ .

(١٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٤٢/٢ ، ٨٤٢ .

(١٦) شرح الجمل ١٧٠/٢ .

(١٧) البسيط ٨٩٧/٢ .

(١٨) شرح الأشموني ١٢٣/٢ ، وحاشية الخصري ٤/٢ .

المذهب الرابع :

يرى أصحاب هذا المذهب أن الإضافة تكون بمعنى (اللام) في الأكثر ، وبمعنى (من) كثيراً ، وأضافوا إليها معنى (في) قليلاً ؛ لورود السماع الفصيح بذلك .

وممن ذهب هذا المذهب ابن الحاجب ^(١) ، وابن مالك ^(٢) ، والرضي ^(٣) ، وابن القواس ^(٤) ، وابن هشام ^(٥) ، والأشموني ^(٦) ، والأزهري ^(٧) .

ومن الجدير بالذكر أن لكل من هذه الخروف ضابطاً حال الإضافة . فضابط الإضافة بمعنى (في) أن يكون المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف إما مكاناً كقوله تعالى : ﴿ يَصْنَعِ الْجَنَّ ﴾ ^(٨) ، وقول العرب : (شهيد الدار) ، و (قتيل كربلاء) .

أو زماناً ، كقوله تعالى : ﴿ يَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ ^(٩) ، وقوله تعالى : ﴿ تربص أربعة أشهر ﴾ ^(١٠) .

وضابط الإضافة بمعنى (من) شيئان :

(١) شرح الرضي ٢/٢٠٦ ، والهمع ٤/٢٦٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٩٠٤ ، وشرح التسهيل ٣/٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٣) شرح الرضي ٢/٢٠٧ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ١/٧٣١ .

(٥) أوضح المسالك ١/٣٦٣ .

(٦) شرح الأشموني ٢/١٢٢ .

(٧) شرح التصريح ٢/٢٥٥ .

(٨) يوسف : ٢٩ ، ٤١ .

(٩) سبأ : ٢٣ .

(١٠) البقرة : ٢٢٦ .

الأول : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كثوب خز ، وخاتم فضة .

الثاني : أن يكون المضاف إليه صالحاً للإخبار به عن المضاف ، كالمثالين السابقين ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات ، والمقادير إلى المقدرات ، فمثال الأول قولك : (ثلاثة كتب ، وأربعة أقلام)^(١) ، ومثال الثاني : (رطل عسل ، ومنوا سمن)^(٢) .

وضابط الإضافة بمعنى (اللام) هو كل ما انتفى فيه معنى (في) ومعنى (من) فالإضافة فيه بمعنى اللام ، وإن لم يحسن تقدير لفظها كقولك : (زيد عند عمرو) ، و (عمرو عند خالد) ، « فلا يخفى أن لفظ (اللام) لا يحسن تقديره هنا ، ومع ذلك يحكم بأن معناها مراد ، كما حكم بأن معنى (من) في التمييز مراد ، وإن لم يحسن تقدير لفظها »^(٣) .

أما أصحاب المذهب الأول الذين قالوا بأن الإضافة ليست على تقدير معنى الحرف فقد استدلوا بأن تقديرها بالحرف يلزم منه جعل كل مضاف نكرة ، والأصل على هذا : (ثوبٌ من خز و غلامٌ لزيد) .

« ورد بأنه إنما يلزم لو قلنا : إن الحرف مقدر ، وإنما قلنا : هي على معنى كذا »^(٤) ولا يلزم تقدير الحرف في اللفظ .

وأما أصحاب المذهب الثاني الذين قالوا : إن الإضافة لا تكون إلا بمعنى (اللام) فقط فقد اعتمدوا على استصحاب الحال ، فالأصل في الإضافة أن

(١) هذا رأي لابن مالك وهو تابع لابن السراج ، والرأي الثاني للفارسي وهو أن هذه الإضافة على معنى اللام . انظر شرح الأشموني ١٢٣/٢ .

(٢) الباب ٢٨٨/١ ، شرح المفصل ١١٩/٢ ، شرح التسهيل ٢٢١/٣ - ٢٢٣ ، شرح الكافية الشافية ٩٠٤/٢ - ٩٠٩ ، أوضح المسالك ٣٦٣/١ ، المساعد ٣٢٩/٢ - ٣٣٠ ، الأشموني ١٢٣/٢ ، شرح التصريح ٢٥/٢ ، والهمع ٢٦٥/٤ - ٣٦٨ .

(٣) شرح التسهيل ٢٢٣/٢ .

(٤) المساعد ٣٣٠/٢ .

تكون للملك والاستحقاق والاختصاص ، وهذه بعض معاني (اللام) ، ثم استصحب الأصل فيما لم يظهر فيه معنى (اللام) .

وأما أصحاب المذهب الثالث الذين قالوا : إن الإضافة تكون بمعنى (اللام) و (من) فقط فقد اعتمدوا على السماع : فقد اطرء مجيء الإضافة بمعنى (اللام) في الأكثر ، وبمعنى (من) كثيراً .

وأما أصحاب المذهب الرابع الذين توسعوا في الإضافة فجعلوها بمعنى (في) إضافة إلى معنى (اللام) ، و (من) فقد استدلوا بالنقل الثابت الصحيح في القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب ثراً وشعراً .

أما استدلالهم بالقرآن الكريم فقولته تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَصَّاهُ ۝ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ۝ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ يَصْنَعُ الْجِنَّ ۝ (٣) ، وقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرٌ آتِلٍ وَالنَّهَارِ ۝ (٤) .

وأما استدلالهم بالحديث فقولته - صلى الله عليه وسلم - : « فلا يجدون أعلم من عالم المدينة » (٥) .

وأما استدلالهم بقول العرب فمنه قولهم : (شهيد الدار وقتيل كربلاء) (٦) .

(١) البقرة : ٢٠٤ .

(٢) البقرة : ٢٢٦ .

(٣) يوسف : ٤١ .

(٤) سبا : ٣٣ .

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٢١ .

(٦) المصدر نفسه ٢/٢٢١ .

وأما استدلالهم بالأشعار فمنها قول الشاعر :

لهم سَلَفٌ شَمُّ طَوَالٍ رَمَاحُهُم

يسبيرون لا مِثْلَ الرُّكُوبِ ولا عَزْلًا (١)

وقول الأعشى :

مُهَادِي النِّهَارِ لِحَارَاتِهِم

وبالليلِ هُنَّ عَلَيْهِم حَرَامٌ (٢)

وقول عمر بن أبي ربيعة :

وغيثٍ تَبَطَّنَتْ قُرْيَانُهُ

بأَجْرَدِ ذِي مِيعَةٍ مِنْهُمْ مِرْ

مُسِحِ الْفَضَاءِ كَسِيدِ الْإِيَا

ءِ جَمِيمِ الْجِرَاءِ شَدِيدِ الْخُضْرِ (٣)

وقوله أيضاً :

من الحورِ مَيْسَانُ الضُّحَى بُخْتَرِيَّةٌ

نَقَالَ مَتَى تَنْهَضُ إِلَى الشَّيْءِ تَفْتَرِ (٤)

وقوله أيضاً :

طُفْلَةٌ بَارِدَةُ الصَّيْفِ إِذَا

مَعْمَعَانُ الْقَيْظِ أَضْحَى يَتَّقِدُ

(١) المصدر نفسه ٢٢١/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافعية ٩٠٧/٢ ، شرح التسهيل ٢٢٢/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافعية ٩٠٧/٢ ، شرح التسهيل ٢٢٢/٢ .

(٤) شرح الكافية الشافعية ٩٠٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٢٢/٢ .

سُخْنَةُ الْمَسْرِ لِحَافٍ لِّلْفَتَى

تحت ليلٍ حين يَغشاه الصُّرْدُ (١)

وقول حسان بن ثابت - رضي الله عنه - :

تَسَائِلُ عَنْ قَرْمٍ هَجَانٍ سَمِيذَعٍ

لدى البأس مغوار الصَّبَّاحِ جَسُودٍ (٢)

ومثله قول الشاعر :

وَمَا كُنَّا عَشِيَّةَ ذِي طُلَيْحٍ

لِئَامِ الرُّوعِ إِذْ أَزَمَتْ أَرْأَمُ (٣)

رأي ابن مالك :

لقد جعل ابن مالك الإضافة بمعنى (اللام) في الأكثر ، وبمعنى (من) كثيراً ، وبمعنى (في) قليلاً ، ولم يكن متفرداً بهذا المذهب كما زعم أبو حيان بل سبقه بعض النحاة إليه كابن الحاجب كما مر (٤) .

ويلحظ في استدلال ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : تعد صحة النقل وفصاحة السماع من درجات قبول السماع عنده قال في (شرح الكافية) : « وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح » (٥) .

(١) شرح التسهيل ٢٢٢/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٩٠٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٢٢/٣ .

(٣) شرح التسهيل ٢٢٢/٣ .

(٤) الهمع ٢٦٧/٤ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٩٠٦/٢ .

وقال في (شرح التسهيل) : « وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح » (١).

فقد أخذ بظاهر السماع تجنباً للتكلف فيه قال : « فلا يخفى أن معنى (في) في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره . وأن اعتبار معنى غيره ممتنع ، أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه » (٢) .

ثانياً : سبق ابن مالك إلى الاستشهاد بشواهد لم ترد عند غيره . ولعل الصواب ما ذهب إليه أصحاب المذهب الرابع : لتأييد السماع لهم .



٢٠ - كسرة (حينئذ) كسرة إعراب أم بناء ؟

ورد تساؤل عن كسرة حينئذٍ هل هي كسرة بناء فتكون عوضاً من المضاف إليه (الجملة المحذوفة) لذلك أشبهت (إذ) الموصول فبنيت ، أم كسرة إعراب وأنّ (إذ) لما أضيفت إلى الجملة بنيت فلما حذفت الجملة عاد إليها الإعراب ؟ ! قال ابن مالك مرجحاً أن الكسرة للبناء راداً على الأخفش بالسماع : « ويبطل رأيه (٣) أن ذلك الكسر يوجد دون إضافة إلى (إذ) فإنه قد

(١) شرح التسهيل ٢٢١/٢ .

(٢) المصدر نفسه ٢٢٢/٢ .

(٣) أي رأي الأخفش القائل : إن كسرة ذال (حينئذٍ) كسرة إعراب .

روي عن العرب موضع - يعني (بدل) - (كان ذلك حينئذٍ) : (كان ذلك إذ)
وهذا بين والله أعلم .

ومنه قول الشاعر :

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو

بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَاحِبُ^(١) ... «^(٢) .

واليك تفصيل القول في هذه المسألة :

إن تنوين العوض عن جملة هو التنوين اللاحق لـ (إذ) في نحو :
(يومئذٍ) و (حينئذٍ) فالتنوين فيهما عوض عن جملة محذوفة ، والتقدير :
يوم إذ كان كذا .

وأجمع جمهور النحاة إلا الأخفش على أن كسرة ذال (إذٍ) كسرة بناء ؛
لأن (إذٍ) من الأسماء المبنية على الوقف كـ (كَمْ) و (مَنْ) وكُسِرَتْ ذال
(إذ) لالتقاء الساكنين ، واستحقت البناء ؛ لأنها أشبهت الموصول في
افتقارها إلى جملة بعدها .

وذهب الأخفش^(٣) إلى أن كسرة ذال (حينئذٍ) كسرة إعراب ، وأن سبب
بناء (أذ) إضافتها إلى الجملة بعدها فلما حذفت الجملة عاد إليها الإعراب ؛

(١) انظر : معاني الأخفش ٤٨٤/٢ ، سر صناعة الإعراب ٥٠٤/٢ ، شرح المفصل ٢٩/٢ ، شرح الكافية
الشافية ٩٤٠/٢ ، شرح التسهيل ٢٥١/٢ ، وصف المباني ص : ٣٤٧ ، الجنى الداني ص : ١٨٧ ،
مغني اللبيب ١٥٢/١ ، شرح الأشموني ٣٢/١ ، والخزانة ٤٩٠/٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٩٤٠/٢ .

(٣) انظر : سر صناعة الإعراب ٥٠٥/٢ .

(٤) معاني الأخفش ٢٨٤/٢ .

إذ إنه الأصل فيها وحذف المضاف (حين) منها وبقيت (إذ) مجرورة بالإضافة .

وأبطل النحاة رأي الأخفش بما يلي^(١) :

أولاً : أن سبب البناء هو افتقار (إذ) إلى جملة ، وليس إضافتها إلى الجملة فيكون الافتقار عند حذف الجملة أبلغ ، وعليه فالبناء أولى .

ثانياً : أن من العرب من يفتح الذال ، ولو كانت كسرة (إذ) كسرة إعراب لم تغن عنها الفتحة .

ثالثاً : أن (إذ) عندما تضاف إلى الجمل تبني ، وتكون في موضع نصب كما في قوله تعالى : ﴿ إِذِ الْأَغْلُلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ وَإِذْ رَفَعُوا بُرُوجَهُمُ الْقَوَاعِدِ مِنَ الْبَيْتِ ﴾^(٣) ، وقوله عز وجل : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴾^(٤) .

ولا تُعد الإضافة إلى الجمل إضافة ؛ إذ من شرط الإضافة الإفراد ، وعليه يكون بناؤها إذا لم تصف لفظاً أحق وأولى .

رابعاً : أن المضاف إلى (إذ) قد يبني على الفتح في محل جر أو رفع فمثال بنائه في محل الجر قراءة نافع : ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ ﴾^(٥) ،

(١) انظر : سر صناعة الإعراب ٥-٦/٢ ، شرح المفصل ٢٩/٢ ، شرح الكافية الشافية ٩٤٠/٢ ، شرح التسهيل ٢٥١/٢ ، وصف الباني ص : ٢٤٧ ، الجنى الداني ص : ١٨٦ ، الأشموني ٢١/١ .

(٢) غافر : ٧١ .

(٣) البقرة : ١٢٧ .

(٤) الأحزاب : ٣٧ .

(٥) هود : ٦٦ ، انظر : سر صناعة الإعراب ٥-٦/٢ .

و ﴿ من فزع يومئذ ﴾ ^(١) ، و ﴿ من عذاب يومئذ ﴾ ^(٢) ، وقول الشاعر :

رَدَدْنَا لشعثاء الرسول ولا أرى

ليومئذ شيئاً تُردُّ رسائله ^(٣)

ومثال بنائه في محل الرفع قول العرب من رواية الفراء : (المضي يومئذ بما فيه) ^(٤) .

وسبب بناء المضاف إلى (إذ) هنا ؛ أنه أضيف إلى مبني وهو (إذ) فلو كانت كسرة (إذ) كسرة إعراب لما بني المضاف إلى (إذ) .

خامساً : أن العرب تنطق بكسر (إذ) دون إضافة إليه كقولهم : (كان ذلك إذ) وهم يريون (حينئذ) .

وكقول الشاعر :

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَالِكَ أَمْ عَمْرٍو

بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَاحِحٌ ^(٥)

فلو كانت كسرة (إذ) إعرابية لما ثبتت عند تجردها عن الإضافة .

وردَّ الأخفش هذا البيت بأنه مما حذف فيه المضاف وأبقي عمله ، قال : « يقول (حينئذ) فألقى (حين) وأضمها » ^(٦) .

(١) النمل : ٨٩ . انظر المصدر نفسه ٥٠٦/٢ .

(٢) المعارج : ١١ . انظر المصدر نفسه ٥٠٦/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢٥١/٣ .

(٤) المصدر نفسه ٢٥١/٣ .

(٥) سيق تخريجه .

(٦) معاني القرآن ٤٨٤/٢ .

واستبعد ابن مالك هذا التخريج قائلاً : « وبعُد من حيث أن (حيثاً) بمعنى (وقت) ، و (إن) معناها : (وقت) ومثل هذه الإضافة في تقدير الاطراح فلا ينوي مع الحذف »^(١) .

وأضاف أيضاً أن المضاف لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا كان معطوفاً على مثله ، قال : « وهذا منه غير مرضي لأن المضاف لا يحذف ويبقى الجر به إلا إذا كان المحذوف معطوفاً على مثله كقولهم : (ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك) و (ما كل بيضاء شحمة ، ولا سوداء ثمرة) »^(٢) (٣) .

ويلحظ في هذه المسألة أن ابن مالك ردَّ على الأخفش بما وجه به السماع القرآني والسماع العربي الفصيح شعراً ونثراً ، مع إيراد السماع المؤيد لذلك التوجيه من مثل ما وردت فيه (إن) مبنية مع حذف المضاف إلى (إن) مما يدل على بنائها هي .

ولعل الصواب بناء كسرة (إن) ؛ لما وجد من الأدلة السماعية الفصيحة التي تدل على بنائه ، إضافة إلى إجماع النحاة على ذلك البناء .

قال ابن جني : « ألا ترى أن الجماعة قد أجمعت على أن (إن) ، و (كم) ، و (من) من الأسماء المبنية على الوقف »^(٤) .

* * *

(١) شرح الكافية الشافية ٩٤٠/٢ .

(٢) انظر هذا المثل في الميداني ٢٨١/٢ رقم ٣٨٦٨ .

(٣) شرح التسهيل ٢٠٧/٢ .

(٤) سر صناعة الإعراب ٥٠٥/٢ .

٢١ - الجملة المستقبلية عند إضافتها إلى اسم الزمان .

ورد تساؤل عن الجملة المستقبلية عند إضافتها إلى اسم الزمان هل يجوز أن تكون هذه الجملة اسمية أو فعلية كقولك : (جئتك يوم جاء زيد ، ويوم زيد قادم) ، أم يجب أن تكون هذه الجملة فعلية فلا نقول : (جئتك يوم زيد قادم) .

قال ابن مالك : «إذا أضيف اسم زمانٍ إلى جملة مستقبلية المعنى وجب عند سيبويه منع كونها اسمية ، كما يمنع ذلك بعد (إذا) ، ... وهذا الذي اعتبره سيبويه بديعٌ لولا أن المسموع ما جاء بخلافه كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ ۚ ﴾ ^(١) . وكقول سواد بن قارب - رضي الله عنه - :

وكن لي شفيعاً يوم لا نوح شفاعاً

بمعنى فنيلاً عن سواد بن قارب ^(٢) « ^(٣) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب سيبويه ^(٤) إلى أن اسم الزمان إذا كان مستقبل المعنى « وجاء بعده جملة ، يجب أن يعامل معاملة (إذا) فلا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية . فنقول : (جئتك يوم قام زيد) ، ولا نقول : (أتيتك زمن زيد أمير) .
وذهب الأخفش ^(٥) إلى جواز إضافته إلى الجملة الاسمية والفعلية ، واختاره ابن مالك ^(٦) .

(١) غافر : ١٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٩٤٥ ، المساعد ٢/٢٥٦ ، شرح الأشموني ٢/١٤٧ ، والهمع ٣/٢٣١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٩٤٤ .

(٤) الكتاب ٣/١١٩ .

(٥) انظر رأي الأخفش في شرح الكافية الشافية ٢/٩٤٤ ، الارتشاف ٤/١٨٢٢ ، المساعد ٢/٢٥٧ ، والهمع ٣/٢٣٢ .

(٦) شرح التسهيل ٣/٢٥٨ .

قال سيبويه : « وجملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر ؛ لأنه في معنى (إذا) ، فأضيف إلى ما يضاف إليه (إذا) . وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال ؛ لأنه في معنى (إذا) ، و (إذا) هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال »^(١) .

فأما من منع مجيء اسم الزمان إذا كان مستقبلاً مضافاً إلى الجملة الاسمية فقد استدل بالقياس ؛ حملاً لهذه الظروف على (إذا) ، فـ (إذا) لا تضاف إلى الجملة الاسمية ؛ لأنها تحمل معنى الشرط فوجب أن يليها فعل ، أضف إلى ذلك اطراد مجيء هذه الظروف بعد الأفعال .

قال سيبويه : « (هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء) يضاف إليها أسماء الدهر . وذلك قولك : (هذا يوم يقوم زيد) ، و (أتيتك يوم يقول ذاك) . وقال الله عز وجل : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنطِقُونَ ﴾^(٢) و ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾^(٣) و جاز هذا في الأزمنة واطرد فيها »^(٤) .

وقال في موضع آخر : « وإذا كان لما لم يقم لم يضاف إلا إلى الأفعال ؛ لأنه في معنى (إذا) ، و (إذا) هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال »^(٥) .

وأما من أجاز ذلك فقد استدل بظاهر السماع كما في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفَنُّونَ ﴾^(٦) و ﴿ يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ ﴾^(٧) .

(١) الكتاب ١١٩/٣ .

(٢) الرسائل : ٣٥ .

(٣) المائدة : ١١٩ .

(٤) الكتاب ١١٧/٣ .

(٥) المصدر نفسه ١١٩/٣ .

(٦) الذاريات : ١٣ .

(٧) غافر : ١٦ .

وقول الشاعر :

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعَة

بمغن فتيلاً عن سوادِ بن قارب^(١)

وردَّ المانعون ما استدل به المجيزون على أن ذلك السماع نُزل فيه المستقبل منزلة الماضي لتحقيق وقوعه^(٢) .

رأي ابن مالك :

أجاز ابن مالك مجيء اسم الزمان إذا كان مستقبلاً مضافاً إلى الجملة الاسمية على قلة تمسكاً بظاهر السماع .

قال في (شرح الكافية الشافية) : « وهذا الذي اعتبره سيبويه بديع لولا أن المسموع ما جاء بخلافه »^(٣) .

وأضاف في (شرح التسهيل) قائلاً : « والصحيح جوازه ... لكن على قلة وقد أشرت إلى جواز ذلك في باب الظروف وذكرته لأجل صحته نثراً ونظماً »^(٤) .

ويلحظ في النصين السابقين احترام ابن مالك رأي سيبويه حتى وإن خالف السماع ، وتصحيحه رأي أبي الحسن مستدلاً بالسماع ، فهو يقبل ذلك السماع ولكن لا يقيس عليه لمخالفته الشائع في السماع ، وعليه فإنه إذا تعارض سماعان أحدهما قليل والآخر كثير قبل ابن مالك القليل ولم يقس عليه ، وقبل الكثير وقاس عليه .

(١) سبق تخريجه .

(٢) أوضح المسالك ١/ ٢٨٠ ، شرح الأشموني ٢/ ١٤٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٤٥ .

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٥٨ .

قال ابن مالك : « وإلى الآية والبيت أشرت بقولي : وغير هذا عن قياسٍ
انعزل ... » (١) .

ولعل هذا هو الفرق بين رأي أبي الحسن وابن مالك .
ويلحظ أيضاً أن من درجة قبول السماع عنده هو الصحة .
ولعل الصواب ما ذهب إليه الأخفش ، وصححه ابن مالك لمناصرة
السماع له .

* * *

٢٢ - المضاف إلى (الال) (*) .

قال ابن مالك : « وإذا كان - أي الال - بمعنى الأهل ندر استعماله غير
مضاف ولا يضاف إلى غير علم قليلاً ، وذكر أبو بكر الزبيدي أن إضافته
إلى ضمير من لحن العامة والصحيح أنه من كلام العرب لكنه قليل ومنه
قول الشاعر :

أنا الفارس الحامي حقيقة والدي

وآلي فما تحمي حقيقة آلكا (٢)

... وزعم بعض النحويين أنه لا يضاف إلا إلى علم من يعقل ، وقد أضيف

(١) شرح الكافية الشافية ٩٤٥/٢ .

(*) انظر المسألة في لحن العامة ص : ٤١ ، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي ،
دار الجيل - بيروت ، لبنان ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ص : ٦ ، شرح المفصل ٧/١ ، المتع في
التصريف ٣٤٩/١ ، شرح الكافية الشافية ٩٥٢/٢ ، التسهيل ص : ١٥٧ ، شرح التسهيل ٢٤٣/٣ ،
الارتشاف ١٨١٨/٤ ، المساعد ٢٤٧/٢ ، شرح الأشموني ١٨/١ ، والهمع ٢٨٥/٤ .

(٢) انظر الشاهد في الاقتضاب ص : ٨ ، المتع في التصريف ٢٤٩/١ ، شرح الكافية الشافية ٩٥٤/٢ ،
شرح التسهيل ٢٤٤/٣ ، والمساعد ٢٤٧/٢ .

إلى علم فرس في قول الشاعر :

نجوتَ ولم يَمُنْ عليك طلاقَةٌ

سوى رَيْدِ التَّقْرِيبِ من آلِ أَعُوْجَا (١) « (٢) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب الكسائي (٣) ، وأبو جعفر النحاس (٤) ، وأبو بكر الزبيدي (٥) إلى أن (الآل) إذا كان بمعنى (أهل) أضيف إلى علم من نوي العلم ، ومنعوا إضافته إلى ضمير أو علم من لا يعقل ، وعدوا ذلك من لحن العامة ، فتقول على مذهبهم : آل محمد ، وآل الله ، ولا تقول : آلك ولا آل لاحق .

قال الزبيدي : « ويقولون : اللهم صل على محمد وآله ... قال محمد : والصواب : اللهم صل على محمد وآل محمد » (٦) .

ونسب ابن السيد البطليوسي أولية هذا المذهب إلى الكسائي ، قائلاً : « وهذا مذهب الكسائي وهو أول من قاله » (٧) .

وشرط أصحاب هذا المذهب في العلم المضاف إلى (الآل) ألا يستعمل إلا فيما له مكانة ، فلا تقول : آل الإسكاف ، ولا آل الخياط (٨) . وأجاز كثير من

(١) انظر الشاهد في شرح الكافية الشافية ٩٥٥/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٩٥٢/٢ .

(٣) انظر رأي الكسائي في الاقتضاب ص : ٦ ، شرح الأشموني ١٨/١ ، الهمع ٢٨٦/٤ .

(٤) انظر رأي النحاس في لحن العامة ص : ٤١ ، الاقتضاب ص : ٦ ، شرح الأشموني ١٨/١ ، والهمع ٢٨٦/٤ .

(٥) لحن العامة ص : ٤١ .

(٦) لحن العامة ص : ٤١ .

(٧) الاقتضاب ص : ٦ .

(٨) انظر : شرح الفصل ٧/١ ، المساعد ٢٤٧/٢ ، وشرح الأشموني ١٨/١ .

النحاة ذلك ، ومنهم ابن مالك على قلة تمسكاً بالسمع مع اعترافهم بأن الاستعمال الغالب هو للعلم العالم .

قال ابن مالك : « والصحيح أنه من كلام العرب لكنه قليل »^(١) .

وقال الأشموني : « زعم أبو بكر الزبيدي أنه من لحن العوام ، والصحيح جوازه »^(٢) .

فأما المانعون إضافة آل إلى ضمير أو علم ما لا يعقل فذكر ابن السيد البطليوسي أنهم لم يعتمدوا على قياس معضد ولا سماع مؤيد ، قال : « وليس بصحيح لأنه لا قياس له يعضده ولا سماع يؤيده »^(٣) .

وبالرجوع إلى (لحن العامة) للزبيدي وجد أنه اعتمد على السماع النبوي الشريف في إضافته الآل إلى المظهر فقط ، قال : « قال محمد : والصواب : اللهم صل على محمد وآل محمد .

وفي الحديث أن بشير بن سعد قال : « يا رسول الله : إن الله أمرنا أن نصلي عليك ، فكيف نصلي عليك ؟ فسكت رسول الله حتى تمنوا أنه لم يسأله . ثم قال : قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم . إنك حميد مجيد »^(٤) .

وأما المجيزون فقد استدلوا بالسمع الوارد عن العرب شعراً ونثراً ، وهو كالتالي :

(١) شرح الكافية الشافية ٩٥٤/٢ .

(٢) شرح الأشموني ١٨/١ .

(٣) الاقتضاب ص : ٦ .

(٤) لحن العامة ص : ٤١ .

إضافة (الال) إلى ضمير كقول الشاعر :

أنا الفارس الحامي حقيقة والدي

وآلي فما تحمي حقيقة آلكا (١)

وفي الحديث : « اللهم صل على محمد وآله » (٢).

وقول الكناني : « رجل من آلك وليس منك » (٣).

وإضافة (الال) إلى ما لا يعقل كقول الشاعر :

نَجَوْتُ وَلَمْ يَمْنُنْ عَلَيْكَ طَلَاقَةً

سِوَى رَبِّذِ التَّقْرِيبِ مِنْ آلِ أَعْوَجَا (٤)

وقول الآخر :

مَنْ الْجُرْدُ مِنْ آلِ الْوَجِيهِ وَلاَحِقِ

تَذَكَّرْنَا أَوْتَارَنَا حِينَ تَصْهَلِ (٥)

ويلحظ في استدلالات ابن مالك ما يلي :

أولاً : يجيز ابن مالك نادر الاستعمال متى وجد سماعاً من كلام العرب

يعضده .

قال : « وإذا كان بمعنى الأهل ندر استعماله غير مضاف ... والصحيح

أنه من كلام العرب لكنه قليل » (٦).

(١) سبق تخريجه .

(٢) شرح الأشموني ١٩/١ .

(٣) الممتع في التصريف ٢٥٠/١ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) انظر الشاهد في شرح التسهيل ٢٤٤/٢ ، الارتشاف ١٨١٨/٤ ، المساعد ٣٤٨/٢ ، والهمع ٢٨٦/٤ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٩٥٣/٢ .

ثانياً : سبق ابن مالك إلى الاستشهاد بشواهد لم ترد عند غيره كما في البيتين الثاني والثالث في هذه المسألة - وذلك فيما بحثت - .

ولعل الصواب ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني من جواز هذا التركيب لصحة ورود هذه الإضافة سماعاً ، وعدم اعتراض كبار النحويين واللغويين عليها كابن خالويه ، وابن جني ، قال ابن السيد البطليوسي : « وقد قال أبو الطيب المتنبّي وإن لم يكن حجة في اللغة :

والله يسعد كل يوم جدّه
ويزيد من أعدائه في آله

وأبو الطيب وإن كان ممن لا يحتج به في اللغة فإن في بيته هذا حجة من جهة أخرى وذلك أن الناس عنوا بانتقاد شعره وكان في عصره جماعة من اللغويين والنحويين كابن خالويه وابن جني وغيرهما وما رأيت منهم أحداً أنكر عليه إضافة (آل) إلى المضمر وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتّاب والشعراء كالواحدي وابن عباد والحامّي وابن وكيع لا أعلم لأحد منهم اعتراضاً في هذا البيت فدل هذا على أن هذا لم يكن له أصل عندهم فلذلك لم يتكفوا فيه » (١) .

* * *

٢٣ - الفصل بين المتضايفين .

فرق ابن مالك في الفصل بين المتضايفين بين نوعين من الفواصل : فواصل أجنبية لا تعلق لها بالمضاف أو المضاف إليه معنوياً أو لفظياً ، وأخرى لها تعلق بالمضاف أو المضاف إليه معنوياً أو لفظياً ، فما كان من النوع الأول عنده فمخصوص بالضرورة الشعرية ، وما كان من النوع الثاني فجائز في سعة الكلام والشعر ، فمن النوع الثاني قراءة ابن عامر ، قال ابن مالك

(١) الاقتضاب ص : ٨ .

- مدافعاً عنها - : « إن قراءة ابن عامر - رحمه الله - غير منافية لقياس العربية . على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها ، كما قبلت أشياء تنافي القياس بالنقل ، وإن لم تساو صحتها صحة القراءة المذكورة ولا قاربتهأ كقولهم (استحوذ) وقياسه : (استحاذ) ... ومثل ما تضمنته قراءة ابن عامر قول الطرماح :

يُطْفَنُ بِحُوزِي المراتع لم تُرَعْ

بواديه من قرع - القسي - الكنائن

وأنشد الأخفش :

فـنـجـجـتـه بـمـزجـة زج - القلوص - أبي مَزَادَة ... » (٧) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت مذاهب القول في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب على النحو التالي :

المذهب الأول :

يمنع أصحاب هذا المذهب الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقاً إلا في ضرورة الشعر ، سواء كان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غيرهما ، وسواء كان الفصل بأجنبي ، أم بغير أجنبي ، فلا تقول : (كتبت الرسالة بأنامل اليوم زيد) ، ولا تقول : (أعجبتني كتابة الكتاب عمرو) ، قال سيبويه موضعاً هذا المذهب : « لا يجوز : (يا سارق الليلة أهل الدار) إلا في

(١) قراءة ابن عامر من قوله تعالى : ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾ الانعام: ١٢٧. انظر : الحجة لابن خالويه ص : ١٥١ ، الحجة للفارسي ٤٠٩/٣ ، الكشف ٧٠/٢ ، البحر المحيط ٢٣١/٤ ، والنشر في القراءات العشر ٢٦٣/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٩٨١/٢ .

شعر ، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور . فإذا كان منوناً فهو بمنزلة
الفعل الناصب ، تكون الأسماء فيه منفصلة . قال الشاعر ، وهو الشماخ :

رُبُّ ابْنِ عِمِّ لِسَلِيمِي مُشْتَمَعِلٌ

طَبَّاخُ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِيلُ

هذا على : (يا سارق الليلة أهل الدار) . وقال الأخطل :

وَكِرَّارٍ خَلْفِ الْمُجْحَرِينَ جَوَادُهُ

إِذَا لَمْ يُحَامِ دُونَ أَنْثَى حَلِيلُهَا

فإن قلت : كرَّارٍ وطَبَّاخٍ ، صار بمنزلة طَبَخْتُ وكررتُ ، تُجْرِيهَا مجرى
السَّارِقِ حين نونتَ ، على سعة الكلام ...

ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قَمِيئَةَ :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبِرْتُ لَلَّهِ دُرُّ الْيَوْمِ مِنْ زَارِهَا

وقال أبو حِيَّةِ النُّمَيْرِيُّ :

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

وهذا لا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنه ليس في معنى فعل ولا اسم الفاعل الذي
جرى مجرى الفعل .

ومما جاء مفصولاً بينه وبين المجرور قول الأعشى :

وَلَا نَقَاتِلُ بِالْعَصِ سِيٍّ وَلَا نُرَامِي بِالْحَجَارَةِ

إِلَّا عُلَاكَةً أَوْ بُدَا هَةً قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ

وقال ذو الرِّمَّةِ :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِهُنَّ بِنَا

أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ

فهذا قبيح «^(١) .

أما في النثر فمنعوه مطلقاً ، ووقفوا من قراءة ابن عامر : ﴿ وكذلك زَيْنُ
لكثير من المشركين قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ ^(٢) ، وقراءة بعض السلف :
﴿ فلا تحسبن اللهَ مخلفَ وعده رُسُلِهِ ﴾ ^(٣) موقفاً غير منصف ، وإليك
بعضاً مما قالوه في ذلك :

قال الفراء : « وليس قول من قال : (مخلفَ وعده رُسُلِهِ) ولا (زين
لكثير من المشركين قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ) بشيء » ^(٤) .

وقال أبو جعفر النحاس : « فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل
الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر وإنما أجاز التحوين التفريق بين المضاف
والمضاف إليه في الشعر بالظرف لأنه لا يفصل فأما بالأسماء غير الظروف
فلحن » ^(٥) .

وقال ابن خالويه : « والحجة لمن قرأه بضم الزاي : أنه دلَّ بذلك على بناء
الفعل لما لم يسم فاعله . ورفع به القتل ، وأضافه إلى شركائهم فخفضهم

(١) الكتاب ١/ ١٧٦ .

(٢) الأنعام : ١٢٧ .

سبق تخريج هذه القراءة .

(٣) إبراهيم : ٤٧ .

الكشاف ٢/ ٥٤٤ ، البحر المحيط ٥/ ٤٢٥ ، والمحبر ٨/ ٢٦٦ .

(٤) معاني الفراء ١/ ٨١ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٩٨ .

ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم . وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه ، وهو قبيح في القرآن ، وإنما يجوز في الشعر ... وإنما عمل القارئ بهذا عليه : أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فأتبع الخط «^(١) .

وقال أبو علي الفارسي : « هذا قبيح قليل في الاستعمال ، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى ، ألا ترى أنه لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام وحال السعة ، ... ، وإنما جاز - أي الفصل - في الشعر »^(٢) .

وقال مكي بن أبي طالب : « هذه القراءة فيها ضعف ، للتفريق بين المضاف والمضاف إليه لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر ، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف ، لاتساعهم في الظروف ، وهو في المفعول به في الشعر بعيد . فإجازته في القرآن أبعد »^(٣) .

وقال الزمخشري : « وأما قراءة ابن عامر : (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف ، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر ، لكان سمجاً مردوداً . كما سَمُجَ وَرَدَّ :

* زَجَّ القُلُوصَ أَبِي مَزَادَه *

فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته . والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء «^(٤) .

(١) الحجة لابن خالويه ص : ٨١ .

(٢) الحجة لأبي علي الفارسي ٤١١/٢ .

(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٥٤/١ .

(٤) الكشف ٦٧/٢ .

وقال أبو البركات الأنباري: «هذه القراءة ضعيفة في القياس والإجماع»^(١).

وقال ابن عطية: «هذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف القتل إلى الفاعل وهو الشركاء، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل في مثل هذا إلا في الشعر... فكيف بالمفعول في أفصح الكلام»^(٢).

وقال الرضي: «فقراءة ابن عامر ليست بذاك، ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين»^(٣).

وقال القرطبي: «قال أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي: قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية، وهي زلة عالم، وإذا زل العالم لم يجز اتباعه، وردّ قوله إلى الإجماع، وكذلك يجب أن يُرد من زلّ منهم أو سها إلى الإجماع، فهو أولى من الإصرار على غير الصواب»^(٤).

هذه بعض أقوالهم وسيأتي الرد عليها.

وممن ذهب هذا المذهب في رد الفصل بين المتضايين: البصريون، كسيبويه^(٥)، والمبرد^(٦)، وابن السراج^(٧)، والنحاس^(٨)، والسيراقي^(٩)،

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٢/١.

(٢) المحرر الوجيز ١٥٨/٦.

(٣) شرح الرضي ٢٦١/٢.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٩٣/٧.

(٥) الكتاب ١٧٨/١.

(٦) المقتضب ٣٧٦/٤.

(٧) الأصول في النحو ٢٢٦/٢.

(٨) إعراب القرآن للنحاس ٩٨/٢.

(٩) شرح الكتاب ٢١٩/٢.

والفارسي^(١) ، وابن جني^(٢) ، وتبعهم في هذا من الكوفيين : الفراء^(٣) ، وثعلب^(٤) ، واختار هذا المذهب الزمخشري^(٥) ، والرضي^(٦) ، وابن أبي الربيع^(٧) .

المذهب الثاني :

يرى أصحاب هذا المذهب جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقاً سواء كان ذلك الفصل بالظرف أو الجار والمجرور أو غيرهما ، وسواء كان الفاصل أجنبياً أو غير أجنبي ، فيجوز أن تقول : (كُتِبَتِ الرسالةُ بِأَتمَلِ أَمْسٍ زَيْدٍ) ، و (أُعْجِبَنِي كِتَابَةً فِي الْمَدْرَسَةِ عَمْرٍو) ، كما يجوز أن تقول : سَقَى أَحْوَاصَ الْمَطَرِ الْبِسْتَانَ) ، و (أَصْلَحَ سَيَارَةَ الْمِيكَانِيكِيِّ الرَّجُلِ) .

ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين عامة^(٨) ، وفيه نظر ؛ لأن الفراء^(٩) وثعلب^(١٠) قد منعنا ذلك وخصاً ما وقع منه بالشعر فقط .

المذهب الثالث :

فرّق أصحاب هذا المذهب بين نوعين من الفواصل : فواصل أجنبية عن المضاف والمضاف إليه ، أي : لا تعلق لها بهما لفظياً أو معنوياً ، وأخرى غير

(١) البغداديات ص : ٥٦١ - ٥٦٢ .

(٢) الخصائص ٤٠٤/٢ - ٤٠٦ .

(٣) معاني الفراء ٨١/١ .

(٤) مجالس ثعلب ١٢٥/١ - ١٢٦ .

(٥) الكشف ٦٧/٢ ، والمفصل ص : ٩٩ - ١٠٢ .

(٦) شرح الرضي ٢٦١/٢ .

(٧) البسيط ٨٨٩/٢ .

(٨) الارتشاف ١٨٤٦/٤ ، الهمع ٢٩٤/٤ ، وحاشية الخصري ٤١/٢ .

(٩) معاني الفراء ٨١/١ .

(١٠) مجالس ثعلب ١٢٥/١ - ١٢٦ .

أجنبية عنهما أي لها تعلق بهما لفظياً أو معنوياً ، فما كان من النوع الأول فغير جائز في سعة الكلام ، بل هو مختص بالضرورة الشعرية فقط ، وما كان من النوع الثاني فجائز في سعة الكلام والشعر .

وابتكر هذا المذهب إمام المتأخرين ابن مالك^(١) - رحمه الله - ، وتبعه من جاء بعده كآبي حيان^(٢) ، والسلسلي^(٣) ، وابن هشام^(٤) ، وابن عقيل^(٥) ، والأشموني^(٦) ، والأزهري^(٧) ، والسيوطي^(٨) ، والصبان^(٩) ، والخضري^(١٠) ، وغيرهم .

أما أصحاب المذهب الأول فقد استدلوا بدليلين هما :

الأول : السماع : فقد اطردهم عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه : لأن الأصل في التركيب الإضافي أن يلي المضاف إليه المضاف مباشرة ويدون فاصل لأنه جزء منه بل هو من تمام معناه .

والثاني : قاعدة توجيهية وهي قاعدة التضام والتلازم فالمضاف إليه ملازم للمضاف ومتمم لمعناه وكذلك المضاف ، فهما بمنزلة الاسم الواحد « لأنه يعرفه ويفصله من غيره ويخصصه من بين سائر جنسه ، فنزلت الإضافة لذلك

(١) شرح الكافية الشافية ٩٨١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٢/٢ .

(٢) الارتشاف ١٨٤٣/٤ .

(٣) شفاء العليل ٧٢٤/٢ .

(٤) أوضح المسالك ٣٩٦/١ .

(٥) المساعد ٣٦٧/٢ .

(٦) شرح الأشموني ١٧٩/٢ .

(٧) شرح التصريح ٥٧/٢ .

(٨) الهمع ٢٩٤/٤ .

(٩) حاشية الصبان ٤١٧/٢ .

(١٠) حاشية الخضري ٤١/٢ .

منزلة الألف واللام ، فكما أن الألف واللام مع الاسم كالشيء الواحد فالاسمان المضاف أحدهما إلى الآخر كالشيء الواحد ، ولذلك لا يفصل بينهما «^(١)» .

وأما أصحاب المذهب الثاني فقد اعتمدوا على السماع ؛ لأنه ورد الفصل بين المضاف والمضاف إليه في النثر والشعر .

فمن وروده في النثر قراءة ابن عامر السابقة ، وقراءة بعض السلف : ﴿ فلا تحسبن الله مخلفاً وعده رسله ﴾^(٢) .

وحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « هل أنتم تاركولي صاحبي »^(٣) .

وروى أبو عبيدة : « إن الشاة لتجتر فتسمع صوت - والله - ربها - » .

ومن وروده في كلام العرب قول بعضهم : « ترك يوماً نفسك وهواها ، سعى لها في رداها »^(٤) .

أما الشعر فكثير ، وستذكره الباحثة عند ذكرها استدلال أصحاب المذهب الثالث . وأما أصحاب المذهب الثالث فقد اعتمدوا على السماع بمستوياته المختلفة : من قراءات قرآنية ، وأحاديث نبوية ، وكلام العرب شعراً ونثراً .

فمثال النوع الأول غير الجائز في سعة الكلام بل هو مختص بالضرورة الشعرية ما يلي :

١ - أن يكون الفاصل أجنبياً لا تعلق له بمعمول المضاف سواء كان ظرفاً كقول أبي حية النميري :

(١) البسيط ٨٨٩/٢ .

(٢) إبراهيم : ٤٧ .

(٣) أخرجه البخاري ٦٧/٥ ، ٦٨ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٩٨١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٤/٢ .

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يومًا يهوديٌّ يقارب أو يزيل^(١)

ففصل بـ (يومًا) بين المضاف (كف) والمضاف إليه (يهودي) ، وهو - أي : الظرف (يومًا) - أجنبي عن المضاف .

أو كان فاعل الأجنبي كقول الأعشى :

أنجب أيام والداه به إذ بخلاه فنعم ما بخلا^(٢)

الأصل : أنجب والداه به أيام إذ بخلاه ، ففصل بفاعل أنجب وهو والداه بين المضاف (أيام) والمضاف إليه (إذ بخلاه) وهو أجنبي عنهما .

أو كان مفعولاً به كقول جرير :

تسقى امتيأحاً ندى المسواك ريقته

كما تضمّن ماء المزنّة الرّصفُ^(٣)

أي : تسقى ندى ريقته المسواك .

٢ - أن يكون الفاعل المصدر المضاف إلى مفعوله كقول الشاعر:

ما إن رأينا للهوى من طبٍّ ولا عدمنّا قهرَ وجدٌ صبَّ^(٤)

والأصل : ولا عدمنّا قهر صب وجد .

ففصل بين المضاف (قهر) والمضاف إليه (صب) بفاعل المضاف

(وجد) - وهو مصدر - .

(١) الكتاب ١٧٩/١ ، المقتضب ٣٧٧/٤ ، الخصائص ٤٠٥/٢ ، الإنصاف ٤٢٢/٢ ، وشرح المفصل ١٠٣/١ .

(٢) شرح التسهيل ٢٧٤/٣ ، أوضح المسالك ٣٩٨/٢ ، وشرح التصريح ٥٨/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢٧٤/٣ ، أوضح المسالك: ٣٩٩/٢ ، وشرح التصريح ٥٨/٢ .

(٤) شرح التسهيل ٢٧٤/٣ ، أوضح المسالك ٤٠٠/٢ ، المساعد ٣٧٠/٢ ، والأشْمُونِي ١٨٧/٢ .

٣ - أن يكون الفاصل نعتاً للمضاف كقول معاوية - رضي الله عنه - :

نجوت وقد بلّ المرادي سيفه

من ابن أبي شَيْخِ الأباطحِ طالب^(١)

والأصل : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح ففصل بـ (شيخ الأباطح)
وهو نعت المضاف بين المضاف (أبي) والمضاف إليه (طالب) .

٤ - أن يكون الفاصل نداءً ، ومنه قول الراجز :

كأن برزون أبا عصام زيدٍ حمارٌ دُقُّ بالجام^(٢)

أي : كأن برزون زيدٍ يا أبا عصام ففصل بـ (أبا عصام) وهو نداء بين
المضاف (برزون) والمضاف إليه (زيدٍ) .

ومثال النوع الثاني الجائز في سعة الكلام والشعر :

١ - أن يكون المضاف مصدرًا ، والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إما
مفعوله كقراءة ابن عامر : ﴿ قتلُ أولادهم شركائهم ﴾^(٣) ، وكقول أبي جندل
الطَّهوي - يصف جراداً - :

يَفْرُكُ حَبَّ السُّنْبُلِ الْكُنَافِجِ بالقاعِ فَرَكَ الْقُطْنِ الْمَحَالِجِ^(٤)

ففصل بـ (القطن) وهو مفعول المصدر (فرك) بين المضاف (فرك)
والمضاف إليه (المحالج) الذي هو فاعل للمصدر .

(١) شرح التسهيل ٢٧٥/٣ ، أوضح المسالك ٤٠١/٢ ، الأشموني ١٨٥/٢ ، والهمع ٢٩٦/٤ .

(٢) الخصائص ٤٠٤/٢ ، شرح التسهيل ٢٧٥/٣ ، أوضح المسالك ٤٠٢/٢ ، الأشموني ١٨٦/٢ ، الهمع

٢٩٦/٤ ، وشرح التصريح ٦٠/٢ .

(٣) الأنعام : ١٢٧ .

(٤) شرح التسهيل ٢٧٨/٣ ، شرح الكافية الشافية ٩٨٦/٢ .

وإما ظرفه ، كقول بعضهم : « ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها في رداها » .

٢ - أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم : ﴿ فلا تحسبن اللهَ مخلفاً وعدهَ رُسُلِهِ ﴾ (١) أو ظرفاً كقوله عليه السلام : « هل أنتم تاركو لي صاحبي » .

وقول الشاعر :

فَرِشْنِي بخير لا أكونُ ومِدْحَتِي

كناحتِ يوماً صخرةً بِعَسِيلٍ (٢)

٣ - أن يكون الفاصل قسماً ، ومنه ما رواه الكسائي عن بعض العرب : هذا غلامٌ - والله - زيدٌ ، وكقول بعضهم فيما رواه أبو عبيدة : « إن الشاة لتجتز فتسمعُ صوتَ - والله - ربِّها » .

وهكذا ترى أصحاب هذا المذهب وعلى رأسهم ابن مالك قد اعتمدوا على خصائص التراكيب والعلاقات التي تربط بين أجزائها ، ذلك أن التراكيب النحوية تتكون من كلمات وعلائق لفظية ومعنوية تربط بعضها ببعض بحيث يكون التركيب متماسكاً وكأنه سلسلة تأخذ كل حلقة فيها بحجز الأخرى فبهذا أجازوا الفصل - مثلاً - بين المضاف والمضاف إليه بشرط أن يكون الفاصل غير أجنبي عن المضاف ويكون المضاف غير محض كأن يكون مصدرًا أو اسم فاعل أو اسم مفعول ونحوه . فإن أضيف هذا المضاف إلى فاعله أو مفعوله وفصل بينهما بفاصل وهو أحد معمولات ذلك المضاف ، فبذلك يكون هذا

(١) إبراهيم : ٤٧ .

(٢) شرح التنزيل ٢/٢٧٢ ، أوضح المسالك ٢/٣٩٧ ، المساعد ٢/٣٦٨ ، والأشمونى ٢/١٨٢ .

التركيب متعلقاً بعلائق معنوية ولفظية ، ومن هنا فرّق ابن مالك - رحمه الله - في حكمه على السماع فأجاز السماع في السعة إن كانت بين تراكيبه علائق معنوية أو لفظية أما إن كان الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبيّاً فخصه بالضرورة الشعرية .

وفرّق ابن مالك في حكمه بين ما كثر وشاع في لسان العرب كالتقسم مثلاً وبين ما قل فالأول أجازاه في سعة الكلام والشعر ، أما الثاني فقصره على الضرورة الشعرية .

وكان مبتكراً في هذه المسألة إذ أتى برأي جديد لم يسبق إليه - وذلك فيما بحثت - وتابعه الخالفون من بعده فيه .

ولعل الصواب ما ذهب إليه ابن مالك وتابعه الخالفون من بعده من قبول السماع ومراعاة خصائص التراكيب .

ومن الجدير بالذكر أن ابن مالك دافع عن قراءة ابن عامر قائلاً :

وعمدتي قراءة ابن عامر وكم لها من عاضد وناصر (١)

وقال أيضاً : « وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر - رضي الله عنه - : ﴿ وكذلك زُينَ لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم ﴾ (٢) لأنها ثابتة بالتواتر ، ومعزوة إلى موثوق بعربيته ، قبل العلم بأنه من كبار التابعين ، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة ، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن ، ويكفيه شاهداً على ما

(١) شرح الكافية الشافعية ٩٧٩/٢ .

(٢) الأنعام : ١٢٧ .

وصفته به ، أن أحد شيوخه الذين عوّل عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ، وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قوي ، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل ، فحسن ذلك ثلاثة أمور :

أحدها : كون الفاصل فضلة ، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتماد به .

الثاني : كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف .

الثالث : كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه ، مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه ، لاقتضى القياس استعماله ، لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً ، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية ، فحكم بجوازه . وأيضاً فقد فصل في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (هل أنتم تاركو لي صاحبي) بالجار والمجرور ، والمضاف إليه اسم فاعل ، مع أنه مفصول بما فيه من الضمير المنوي ، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أحق بالجواز ، ولذلك قلت نظائر : (هل أنتم تاركو لي صاحبي) وكثرت نظائر : (قتل أولادهم شركائهم) ، فمنها قول الطرمّاح :

يَطْفَنَ بِحَوْزِي الْمَرَاتِعَ لَمْ تُسْرَعْ

بواديه من قرع القسي الكنائن ... (١)

* * *

٢٤ - إعمال المصدر المحدود والمجموع .

قال ابن مالك : « وكذا لا يعمل المصدر إذا حد بالتاء ، ... فلا يقال :
(عجبت من ضريتك زيداً) . فإن سمع ذلك قبل ولم يقس عليه ، وكذا المجموع
حقه ألا يعمل ، ... فإن ظفر بإعماله مجموعاً قبل ولم يقس عليه وأنشد أبو علي
في التذكرة شاهداً على إعمال المحدود قول الشاعر :

يحايي به الجلد الذي هو حازمٌ

بضرية كفيه الملا نفس راكبٍ

ومن كلام العرب : (تركته بملاحس البقر أولادها) ، فأعمل (ملاحس)
وهو جمع ملحس بمعنى : لحس ، ومثله قول الشاعر :

قد جرّوه فما زادت تجاربهم

أبا قدامة إلا المجد والفنعا ...^(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب جماعة من النحاة إلى قبول ما سمع من إعمال المصدر المحدود
والمجموع مع عدم القياس عليه .

وممن ذهب هذا المذهب ابن عصفور^(٢) ، واختاره ابن مالك^(٣) .

وذهب آخرون إلى منع ذلك ، وأولوا ما ظاهره يقتضي ذلك الإعمال .

(١) شرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢ .

(٢) المقرب ص : ١٩٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢ ، ١٠١٦ ، وشرح التسهيل ١٠٧/٢ ، ١٠٨ .

وممن ذهب هذا المذهب أبو الحسن بن سيده^(١) ، واختاره أبو حيان^(٢) .

ومن الجدير بالذكر أن لإعمال المصدر شروطاً وهي كالتالي :

أولاً : أن يكون مظهرًا فإن أضمر لم يعمل ، فلا تقول : (ضربي زيداً قبيح و هو عمرًا حسن) على أن يكون (عمرو) متعلقًا بـ (هو) .

ثانيًا : أن يكون مفردًا فإن ثني أو جمع لم يعمل ، فلا تقول : (عجبت من ضربك زيداً) . وفي الجمع خلاف بينته المسألة .

ثالثًا : ألا يكون مصغرًا ، فلا تقول : (عجبت من ضربك زيداً) .

رابعًا : ألا يكون محدودًا بالتاء فلا تقول : (عجبت من ضربك زيداً) وفيه خلاف بينته المسألة .

خامسًا : ألا يعقب بتابع قبل أن يستوفي متعلقاته فلا تقول : (عجبت من ضربك الشديد زيداً) .

سادسًا : ألا يكون مفصولاً عن معموله ، ولهذا ردُّ على من قال في : ﴿ يوم تبلى السرائر ﴾^(٣) : إنه معمول لرجعه ؛ لأنه قد فصل بينهما بالخبر .

سابعًا : ألا يكون مؤخرًا عنه فلا تقول : (أعجبني زيداً ضربك) .

ثامنًا : ألا يكون محنوفًا ، وبهذا ردوا على من قال في : (مالك وزيداً) إن التقدير : وملايستك زيداً .

(١) انظر رأي أبي الحسن في : الارتشاف ٢٢٥٨/هـ .

(٢) المصدر نفسه ٢٢٥٨/هـ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١٠٨/٣ ، الارتشاف ٢٢٥٨/هـ ، شرح شذور الذهب ص : ٢٨١ ، وشرح قطر

الندى ص : ٢٨٤ .

(٤) الطارق : ٩ .

تاسعاً : أن يصح أن يحل محله فعل مع (أن) أو فعل مع (ما) ،
فمثال الأول : (أعجبنى ضربك زيداً) ، ومثال الثاني : (يعجبني ضربك
عمراً) .

أما من منع إعمال المصدر المحدود والمجموع فقد استدل على منع إعمال
الأول بأن دخول التاء عليه ، التي تدل على المرة ، يجعله بمنزلة أسماء الأجناس
التي لا تناسب الأفعال ، وتغيره عن صيغته التي اشتق الفعل منها^(١) ، واستدل
على منع إعمال الثاني بأن لفظه ، وهو مجموع ، يغير لفظ المصدر الذي هو
أصل الفعل والفعل مشتق عنه .

وأما من أجاز ذلك فقد استدل بالسماح الفصيح الوارد عن العرب شعراً
وثنراً ، فمن إعمال المحدود قول الشاعر :

يحايي به الجلد الذي هو حازمٌ

بضربة كفيهِ الملا نفسَ راكِبٍ^(٢)

ومن إعمال المجموع قول العرب : (تركته بملاحس العرب أولادها)^(٣) .
ومنه قول الشاعر :

قد جربوه فما زادت تجاربهم

أباً قدامة إلا المجد والفنعا^(٤)

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٠٠٨/٢ .

(٢) انظر الشاهد في : شرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢ ، شرح التسهيل ١٠٠٨/٢ ، المساعد ٢٢٨/٢ ،
شرح الأشموني ٢٠٢/٢ ، الهمع ٥٦/٥ .

(٣) انظر الشاهد في : مجمع الأمثال للميداني ١٨٤/١ .

(٤) انظر الشاهد في : الخصائص ٢٠٨/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٠١٦/٢ ، شرح التسهيل ١٠٠٧/٢ ،
وشرح الأشموني ٢٠٣/٢ .

ومثله قول الآخر :

إِنَّ عِدَاتَكَ إِيَّانَا لَأَتِيَةٌ حَقًّا وَطَيِّبَةٌ مَا نَفْسُ بِمَوْعِدٍ^(١)

واجتمع الإعمال فيهما في قول الشاعر :

كَأَنَّكَ لَمْ تُنْبَأْ وَلَمْ تُكْ شَاهِدًا

بلائي وكراأتي الصنيعَ ببيطرا^(٢)

وردَّ المانعون هذا السماع لشنوده^(٣) ، وأولوا ما ظاهره يقتضي ذلك على
النصب بمضمر ، والتقدير : (لحست أولادها) ..

قال أبو حيان : « ويؤول ما ورد مما يقتضي ظاهره أنه يعمل مجموعاً »^(٤).

وردَّ ابن مالك دليل المانعين المتضمن زوال صيغة المصدر الأصلية عند
الجمع قائلاً : « بخلاف الجمع فإن صيغته وإن زال معها الصيغة الأصلية فإن
المعنى معها باق ومتضاعف بالجمعية ؛ لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرراً
يعطف »^(٥) .

ويلحظ في استدلالات ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : قبوله السماع الوارد عن العرب - وإن كان شاذاً - ، ومنع
القياس عليه . قال :

ورب محدود ومجموع عمل ويسماع لا قياس قد قبل^(٦)

(١) شرح التسهيل ١٠٧/٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٠٧/٣ .

(٣) انظر : شرح الأشموني ٢٠٢/٢ ، والهمع ٦٥/٥ .

(٤) الارتشاف ٢٢٥٨/٥ .

(٥) شرح التسهيل ١٠٦/٣ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٠١١/٢ .

وقوله في إعمال المحدود : « فإن سمع ذلك قبل ولم يقس عليه »^(١) .

وقوله في إعمال المجموع : « فإن ظفر بإعماله مجموعاً قبل ولم يقس عليه »^(٢) .

ثانياً : إذا كان الحكم شاذاً ، لكنه معضدٌ بسماع فصيح فإن ابن مالك يقبله مراعاة للسماع المروي عن ثقات العرب .

قال ابن مالك : « فإن روي مثله عمن يوثق بعربيته حكم بشنوده ولم يقس عليه »^(٣) .

ثالثاً : تقصيه الشواهد الشعرية من كتب النحاة الذين سبقوه فمن ذلك قوله : « وأنشد أبو علي في التذكرة شاهداً على إعمال المحدود »^(٤) .

ولعل الصواب ما ذهب إليه المجيزون من قبول السماع مع قلته مما كان فيه إعمال المصدر المجموع والمحدود بالتاء ، بالإضافة إلى احتياج المانعين إلى تأويل السماع المعارض لقواعدهم ، ولا شك أن عدم تأويل السماع أولى من تأويله .

* * *

(١) المصدر نفسه ١٠١٥/٢ .

(٢) المصدر نفسه ١٠١٥/٣ .

(٣) شرح التسهيل ١٠٨/٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢ .

٢٥ - إعمال اسم الفاعل الماضي المضاف المقتضي أكثر من

مفعول .

قال ابن مالك : « إذا كان اسم الفاعل من فعل يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة فأضيف إلى واحد نُصِبَ ما سواه ، فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي فالنصب بفعل محذوف ، وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل مع كونه بمعنى الماضي ؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهةً بمصحوب الألف واللام وبالمنون ويقوي ما ذهب إليه السيرافي قولهم : (هو ظان زيد أمس فاضلاً) . فإن (فاضلاً) يتعين نصبه بـ (ظان) لأنه إن أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه ، وثاني مفعولي : (ظان) وذلك لا يجوز ؛ لأن الاقتصار على أحد مفعولي (ظن) لا يجوز »^(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

اختلف النحاة في إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي واقتضى أكثر من مفعول وأضيف إلى أحدهما نحو قولك : (هذا ظان زيد أمس قائماً) فذهب الجرمي^(٢) ، وأبو علي الفارسي^(٣) ، والجمهور^(٤) ، واختاره ابن مالك^(٥) إلى أن (قائماً) منصوب بفعل مضمر دل عليه اسم الفاعل الماضي المذكور ، والتقدير : ظَنَّهُ قائماً .

وذهب السيرافي ، والأعلم ، وابن أبي العافية ، وأبو جعفر بن مضاء^(٦) ،

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٤٥/٢ .

(٢) انظر رأي الجرمي في : الارتشاف ٢٢٧٢/٥ ، والمساعد ١٩٨/٢ .

(٣) الإيضاح ص : ١٢٥ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٧٨/٣ ، الارتشاف ٢٢٧٢/٥ ، والمساعد ١٩٨/٢ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٠٤٤/٢ ، شرح التسهيل ٧٨/٣ .

(٦) انظر رأي السيرافي ، والأعلم ، وابن أبي العافية ، وابن مضاء في : الارتشاف ٢٢٧٢/٥ ، شرح

الجزوئية الكبير ٨٧٩/٢ ، والمساعد ١٩٨/٢ .

والأستاذ أبو علي الشلوين^(١) ، واختاره ابن عصفور^(٢) إلى أن قائماً منصوب
باسم الفاعل المذكور نفسه وإن كان ماضياً .

أما من منع إعمال اسم الفاعل الماضي المضاف المقتضي أكثر من مفعول
فقد استدل بأن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان بمعنى الفعل المضارع وشابها
لفظاً في حركاته وسكناته ، قال ابن أبي الربيع : « ... وإنما عمل بأمرين :
أحدهما : المعنى ، والآخر : الشبه من جهة اللفظ ؛ لأنه جارٍ على الفعل في
الحركات والسكنات ، ... ، وكذلك قولهم : هذا ضاربٌ زيدٌ غداً ، هو بمنزلة :
هذا يضرب زيداً غداً في المعنى »^(٣).

وأما من أجاز ذلك فقد استدل بما يلي :

أولاً : أن المنصوب بعد اسم الفاعل لو أضمر له ناصب للزم حذف أول
المفعولين وثاني مفعولي اسم الفاعل (ظان) ، وذلك ممتنع ؛ إذ لا يجوز
الاقتصار على أحد مفعولي (ظن) .

قال الأستاذ أبو علي الشلوين : « ولا يتصور هنا ما ذكره الفارسي من
الانتصاب بإضمار فعل ، لما يؤدي إليه ذلك من الاقتصار على أحد المفعولين
في الظن إذ لا يجوز أن يقال في (ظان) : إنه متعد إلى مفعول آخر غير هذا
الذي نصبه المضمرة مع الامتناع مع نصب المفعول الثاني باسم الفاعل الذي
بمعنى المضى ؛ لأن ذلك رجوع عن الامتناع من نصبه ، فلم يبق للممتنع من
النصب به إلا الاقتصار على أحد مفعولي الظن وذلك غير جائز »^(٤) .

(١) شرح الجزولية الكبير ٨٧٩/٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٥/٢ .

(٣) البسيط ١٠١٢/٢ .

(٤) شرح المقدمة الجزولية ٨٧٩/٢ .

ثانياً : شبه اسم الفاعل الماضي المضاف بالمحلى بال والمنون ، قال ابن مالك : « أجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل مع كونه بمعنى المضي لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهاً بمصحوب الألف واللام والمنون »^(١) .

ثالثاً : أن إعمال اسم الفاعل معضد بقول العرب : (هو ظانٌ زيدٍ أمسٍ فاضلاً) .

وضعف المانعون ما استدلل به المجيزون من تشبيه اسم الفاعل المحلى بال أو المنون ، قال ابن مالك : « والتعليل بشبهه المضاف بذى الألف واللام ضعيف ؛ لأن عمل ذى الألف واللام إنما يصح لوقوعه صلة ، ووجوب تأوله لذلك بفعل ، والمضاف بضد ذلك »^(٢) .

إضافة إلى أن هذه الإضافة ستكون كإضافة الاسم الجامد . قال ابن مالك أيضاً : « وأما (ظان) فليست إضافته على نية العمل ، فيطلب مفعولاً ثانياً ولكن إضافته كإضافة اسم جامد »^(٣) .

ويلحظ في استدلال ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : أن من ظواهر استعمال السماع عند ابن مالك تقوية السماع بالقياس .

ثانياً : أن ابن مالك يقوي بعض الآراء بالسماع ومع هذا فهو يذهب إلى خلاف ما يقويه .

ولعل الصواب ما ذهب إليه المجيزون من جواز إعمال اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى المضي ؛ للأسباب التالية :

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٤٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٧٨/٣ .

(٣) المصدر نفسه ٧٨/٣ .

أولاً : أن السماع يعضده ، قال ابن مالك : « ويقوي ما ذهب إليه السيرافي قولهم : (هو ظانٌ زيدٌ أمس فاضلاً) »^(١) .

ثانياً : أن القول : إن ناصب المفعول الثاني هو اسم الفاعل المذكور لا يؤدي إلى تقدير ، بخلاف القول : إن ناصبه فعل مضمر فإنه يؤدي إلى تقدير ، ومن المعلوم ، أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

ثالثاً : أن الفعل الماضي فيه بعض المضارعة ، فجاز عمله بتلك المضارعة ، لذلك يجوز عمل الاسم الذي في معناه بها ، قال ابن يعيش : « والجيد أن يكون منصوباً بهذا الاسم ؛ وذلك لأن الفعل الماضي فيه بعض المضارعة ... ولذلك بني على حركة فكما ميز الفعل الماضي بتلك المضارعة بأن بني على حركة كذلك أعمل الاسم الذي في معناه عملاً دون عمل الاسم الجاري على الفعل المضارع فكما أعطوا الفعل الماضي حظاً بالشبه وهو بناؤه على حركة كذلك أعطوا الاسم الذي في معناه حظاً من العمل وذلك بأن أعملوه في المفعول الثاني »^(٢) .

* * *

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٤٥/٢ .

(٢) شرح المفصل ٧٧/٨ .

٢٦ - جر معمول الصفة المشبهة .

جر معمول الصفة المشبهة ، إن أضيف إلى ضمير الموصوف ، والصفة غير مقرونة بـ (أل) نحو : (هو حسنٌ وجهه) صحيحٌ ، قال ابن مالك : « وهو الصحيح لأن مثله قد ورد في الحديث كقوله في حديث أم زرع : (صفر وشاحها) ... ومع جوازه ففيه ضعف »^(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

أجاز سيبويه^(٢) ، وجميع البصريين^(٣) جر معمول الصفة المجردة من (أل) ، إن أضيف إلى ضمير الموصوف على قبح في ضرورة الشعر فقط ، وأجازه الكوفيون^(٤) في السعة بلا قبح ، ومنعه المبرد^(٥) وابن بابشاذ^(٦) مطلقاً في الشعر وغيره ، وتأولاً ما جاء في الشعر ، واختار ابن مالك^(٧) الجواز في الشعر والنثر على ضعف ، ووافقه أبو حيان^(٨) ، وابن عقيل^(٩) ، والأشموني^(١٠) ، وخالد الأزهرى^(١١) ، وغيرهم .

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٢ .

(٢) الكتاب ١٩٩/١ .

(٣) شرح الرضي ٤٣٦/٣ .

(٤) انظر رأي الكوفيين في : شرح الرضي ٤٣٦/٣ ، الارتشاف ٢٣٥٢/٥ ، والهمع ٩٨/٥ .

(٥) المقتضب ١٦١/٤ .

(٦) انظر رأي ابن بابشاذ في : شرح الرضي ٤٣٧/٢ .

(٧) شرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٢ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ .

(٨) الارتشاف ٢٣٥٤/٥ .

(٩) المساعد ٢١٨/٢ .

(١٠) شرح الأشموني ٢٥٤/٢ .

(١١) شرح التصريح ٨٤/٢ .

فأما من أجاز : (هو حسن وجهه) فقد استدل بالسماع الشعري والنثري الفصيح .

فمن وروده شعراً قول الشاعر :

أقامت على ربّعيهما جارتا صفّاً

كَمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا ^(١)

ومن وروده في فصيح النثر : قول النبي - صلى الله عليه وسلم - في حديث أم زرع : « صفرٌ وشاحها » ^(٢) .

وفي حديث الدجال : « أعورٌ عينه اليمنى » ^(٣) .

وفي وصف النبي - صلى الله عليه وسلم - : « شثنٌ أصابعه » ^(٤) .

وأما من منع : (هو حسن وجهه) فقد استدل بأن ذلك من باب إضافة الشيء إلى نفسه ، أضاف إلى ذلك ما يؤدي إليه هذا التركيب من اجتماع ضميرين .

قال الرضي : « ومنعها ابن بابشاذ ، مستدلاً بنسج العنكبوت ^(٥) ، وهو أنه إضافة الشيء إلى نفسه » ^(٦) .

وقال أبو حيان : « ومنع المبرد الجر ، وتلقفنا عن شيوخن أن ما تكرر فيه

(١) انظر في : الكتاب ١/١٩٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٦٨ .

(٢) حديث أم زرع أخرجه مسلم ٢١٢/١٥ . قال ابن برهان ١٢/٣ : « صفر وشاحها يكسر الصاد المهملة والمعنى أنها ضامرة البطن فكان وشاحها خال » .

(٣) أخرجه البخاري في اللباس : ٦٨ ، ومسلم في الفتن : ١٠٠ .

(٤) أخرجه البخاري في اللباس : ٦٨ . وشثنٌ أصابعه : أي غليظها ، انظر مادة « شثن » في اللسان .

(٥) إشارة إلى ضعف ما استدل به ابن بابشاذ . وقال بهذا الرأي المبرد قبل ابن بابشاذ . انظر شرح الأشموني .

(٦) شرح الرضي ٣/٤٣٧ .

الضمير من المسائل أو عري منه فهو ضعيف»^(١) .

وردَّ المانعون ما استدلل به المجيزون من سماع شعري ، وأوله المبرد^(٢) بعود الضمير في مصطلهما في البيت الشعري السابق على الأعالي باعتبار أنها مثناة في المعنى .

وردَّ المجيزون هذا التأويل بأن الأخذ بالظاهر أولى من التأويل ، إضافة إلى ضعف ذلك التأويل لفظاً ومعنى ، قال ابن يعيش : « مذهب سيبويه واستدلالة صواب لأنه الظاهر وما ذكرناه تأويل على خلاف الظاهر والأخذ بالظاهر هو الوجه »^(٣) .

وقال ابن عصفور : « والذي يبطل ما ذهب إليه المبرد فساد المعنى وضعف اللفظ ، أما ضعف اللفظ فإن عود الضمير على الظاهر ينبغي أن يكون على حسبه في اللفظ ، وحمله على المعنى قليل ، وأما فساد المعنى فإنه يكون المعنى إذ ذاك : جونتنا مصطلى الأعالي ، والمصطلى في الحقيقة إنما هو للجارين لا للأعالي »^(٤) .

ولعل الصواب ما ذهب إليه الكوفيون ، وتابعهم فيه ابن مالك واللاحقون من بعده ؛ لصحة وروده في فصيح الكلام .

(١) الارتشاف ٢٣٥٣/٥ .

(٢) المقتضب ١٦١/٤ .

(٣) شرح المفصل ٨٧/٦ .

(٤) شرح الجمل ٣٤/٢ .

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) : « وهو الصحيح ؛ لأن مثله قد ورد في الحديث »^(١) .

وأضاف قائلاً في (شرح التسهيل) : « فهذه أربعة شواهد من أفصح الكلام الذي لا ضرورة فيه تدل على صحة استعمال : (مررت برجل حسن وجهه) . وقد أجاز ذلك الكوفيون في الكلام نثره ونظمه ، ... ، والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقاً »^(٢) .

وقال أبو حيان : « وقد نظمت هذا الذي تلقناه في أرجوزتي المسماة (غاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب) ولم تكمل فقلت :

ونحو داجي شعره قد وردا نثرا ونظما فاترك المبردا ... »^(٣) .

وقال ابن عقيل : « والصحيح جوازه على قلة كما ذهب إليه المصنف »^(٤) .

وقال الأشموني : « وأجازه الكوفيون في السعة ، وهو الصحيح »^(٥) .

وقال خالد الأزهرى : « وأجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده في الحديث »^(٦) .

ويلحظ في استدلالات ابن مالك السابقة ، ورأيه فيها ما يلي :

أولاً : تعد الفصاحة من درجات قبول السماع عند ابن مالك .

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٩٥/٢ .

(٣) الارتشاف ٢٣٥٣/٥ .

(٤) المساعد ٢١٨/٢ .

(٥) شرح الأشموني ٢٥٤/٢ .

(٦) شرح التصريح ٨٤/٢ .

ثانياً : سبقه إلى سماع لم أجده عند غيره في هذه المسألة .

ثالثاً : تأثر الخالفين برأيه واستدلالة السماعي وبناء آرائهم بمقتضى ذلك السماع .

رابعاً : ظهور الفرق بين ابن مالك والكوفيين في استعمال السماع ، حيث إن الكوفيين يقبلون السماع وإن خالف القاعدة النحوية وقيسون عليه ، أما ابن مالك فإنه يقبل السماع المخالف للقاعدة النحوية ولا يقيس عليه ؛ لضعفه إذ يرى أن هذا السماع لم يصل إلى مستوى من الكثرة يعتمد عليه ، قال : « ومع جوازه ففيه ضعف »^(١) .

خامساً : احتجاجة بالحديث النبوي الشريف وأثره في بناء آرائه حتى وإن خالف القاعدة النحوية على عكس النحاة الذين وقفوا من الاحتجاج بالحديث موقفاً سليماً .

* * *

٢٧ - الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه بالظرف أو الجار

والمجرور (*) .

قال ابن مالك : « وفي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف ، والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب كقول الشاعر :

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٧٠/٢ .

(*) الكتاب ٧٢/١ ، المقترض ١٧٨/٤ ، الأصول في النحو ١٠٧/١ ، البغداديات ص : ٢٠٣ ، الفصل ص : ٢١٧ ، التيسرة والتذكرة ٢٦٨/١ ، شرح الفصل ١٥٠/٧ ، شرح جمل الزجاجي ٤٩/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢ ، شرح التسهيل ٤٠/٣ ، شرح عمدة الحافظ ٧٤٧/٢ ، شرح الرضي ٣٠٩/٢ ، ارتشاف الضرب ٢٠٧١/٤ ، شرح ابن عقيل ١٥٧/٣ ، شرح الأشموني ٢٧١/٢ ، الهمع ٤٠/٣ ، وحاشية الصبان ٣٤/٣ .

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا

وَأُحْبِبُّ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمَقْدَمَا ... «^(١)» .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب جمهور البصريين ، وسيبويه ، والأخفش في أحد قوليه ، وابن السراج ، والزمخشري إلى منع الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه بالظرف وعديله الجار والمجرور إذا تعلقا بهما ولا خلاف في المنع إذا لم يتعلقا بهما^(٢) .

قال سيبويه - رحمه الله - : « وذلك قولك : ما أحسن عبدالله . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبدالله ، ودخله معنى التعجب . وهذا تمثيل ولم يتكلم به . لا يجوز أن تقدم عبدالله وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئاً عن موضعه ، ولا تقول فيه : (ما يحسن) ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا «^(٣)» .

ويلحظ في هذا النص أن سيبويه لم يصرح في منع الفصل بشيء ، وإنما صرح بمنع تقديم المتعجب منه على (ما) قال ابن يعيش : « فظاهر اللفظ أنه أراد تقديم (ما) في أول الكلام وإيلاء الفعل وتأخير المتعجب منه بعد الفعل ولم يتعرض للفصل بالظرف «^(٤)» .

وقال ابن مالك : « وقال السيرافي في قول سيبويه : (ولا تزيل شيئاً عن موضعه) : إنما أراد أنك تقدم (ما) وتوليها الفعل ، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل ، ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه «^(٥)» .

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢ .

(٢) انظر : شرح عمدة الحفاظ ٧٥٢/٢ ، وشرح الرضي ٣٠٩/٢ .

(٣) الكتاب ٧٢/١ .

(٤) شرح المفصل ١٥٠/٧ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٠٩٨/٢ .

ونقل الصيمري المنع عن سيبويه^(١) .

وقال أبو علي الفارسي : « ليس لسيبويه فيه نص »^(٢) .

وقال المبرد : « ولو قلت : (ما أحسن عندك زيداً) ، و (ما أجمل اليوم عبد الله) - لم يجز ، وكذلك لو قلت : (ما أحسن اليوم وجه زيد ، و (ما أحسن أمس ثوب زيد) ، لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة . وصار حكمه كحكم الأسماء »^(٣) .

ويظهر في هذا النص المنع ، لكن الباحثة عثرت على نص آخر للمبرد في نفس كتابه (المقتضب) وفيه ما يفيد أنه قد أجاز هذا الفصل . قال المبرد : « وتقول : (ما أحسن إنساناً قام إليه زيد) ، و (ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا) فالرجل الآن شائع ، وليس التعجب منه ، وإنما التعجب من قولك : أن يفعل كذا كنحو : ما أقبح الرجل أن يشتم للناس تقديره : ما أقبح شتم الناس بمن فعله من الرجال »^(٤) .

ونقل عنه المنع كثير من العلماء منهم ابن يعيش^(٥) وأبو حيان^(٦) .

فالظاهر أن له قولين في هذه المسألة .

وقال ابن السراج : « لا يجوز أن تقول : (ما أحسن في الدار زيداً) ، و (ما أقبح عندك زيداً) ، لأن فعل التعجب لا يتصرف »^(٧) .

(١) التبصرة والتذكرة ٢٦٨/١ .

(٢) البغداديات ص : ٢٥٦ .

(٣) المقتضب ١٧٨/٤ .

(٤) المصدر نفسه ١٨٧/٤ .

(٥) شرح المفصل ١٥٠/٧ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢٠٧٢/٤ .

(٧) الأصول في النحو ١٠٧/١ .

واستدل جمهور البصريين على منع الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه بالظرف والجار والمجرور المتعلقان بهما بدليل واحد وهو : ضعف فعلي التعجب وشبههما بالحروف في عدم التصرف . قال المبرد : « لأنَّ هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة ، وصار حكمه كحكم الأسماء »^(١) .

وقال الصيمري : « لأن فعل التعجب لا يتصرف وقد لزم طريقة واحدة فضعف عن الفصل »^(٢) .

ولهذا الضعف وقلة التصرف من قبل جملة التعجب . قال عنها ابن يعيش : إنها جملة مسكوكة جرت مجرى المثل « والتعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة والأمثال والألفاظ فيها مقصورة على السماع نحو قولهم : (الصيف ضيعت اللين) »^(٣) .

أما الكوفيون والفراء والجري والمازني والزجاج وابن خروف والأستاذ أبو علي الشلوبين فقد أجازوا ذلك بشرط أن يتعلقا بفعل التعجب .

واختار مذهبهم ابن مالك وتبعه أبو حيان .

قال ابن مالك : « وجواز الفصل بالظرف وعدليه المتعلقين بفعل التعجب هو مذهب الجري والفراء وأبي علي الفارسي وهو اختيار ابن خروف والشلوبين »^(٤) .

وقال أبو حيان : « فذهب الجري ، والفراء ، والأخفش في أحد قوليه ، والمازني ، والزجاج ، والفارسي ، وابن خروف ، والأستاذ أبو علي الشلوبين إلى جواز الفصل ، وهو الصحيح المنصور »^(٥) .

(١) المقتضب ١٧٨/٤ .

(٢) التبصرة والتذكرة ٢٦٨/١ .

(٣) شرح المفصل ١٥٠/٧ .

(٤) شرح العمدة ٧٥١/٢ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢٠٧١/٤ .

واستدل الكوفيون ومن والاهم من نحاة البصرة على مثل عذا الفصل بالأدلة التالية :

أولاً : القياس وجاء من طريقين على النحو التالي :

١ - أن الفصل بين (نعم) و (بئس) ومعمولهما بالجار والمجرور يجيزه القياس كقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُ الظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ ^(١) فجواز الفصل هنا أحق وأولى ؛ لأن فعل التعجب أكثر تصرفاً في معموله من (نعم) و (بئس) . قال أبو علي الفارسي : « ولا أرى القياس إلا مجيزاً له ، لأن الفصل قد جاء في باب (نعم) و (بئس) كقوله تعالى : ﴿ بئس للظالمين بدلا ﴾ فإذا جاز الفصل في هذا كان في التعجب أجوز ؛ لأنه أشد تصرفاً في معموله من (نعم) . ألا ترى : أنه يعمل في المعرفة والنكرة ، والمضمر والمظهر ، ومعمول (نِعَم) على ضرب واحد ، إنما هو اسم منكور ، فهو لذلك أشبه بـ (عشرين) وما يبعد عن مشابهة الفعل ، فإذا جاز في (نِعَم) كان في التعجب أجوز ^(٢) .

٢ - أن الفصل بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور مغتفر ، مع أنهما كالشيء الواحد ، فالفصل هنا أحق وأولى مع أن فعلي التعجب والمتعجب منه ليسا كالشيء الواحد . قال ابن مالك : « وأما صحة هذا الفصل قياساً فمن قِيلَ أن الظرف والجار والمجرور مغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد ، فاعتبار الفصل بهما بين فعلي التعجب والمتعجب منه وليسا كالشيء الواحد أحق وأولى ^(٣) .

ثانياً : النقل الثابت عن العرب نثراً ونظماً . فمن النثر قول عمر بن معديكرب - رحمه الله - : « لَلَّه دُرُّ بني سليم ، ما أحسن في - الهيجاء

(١) الكهف : ٥٠ .

(٢) البغداديات ص : ٢٥٦ .

(٣) شرح التسهيل ٤١/٢ .

لِقَاءِهَا - ، وَأَكْرَم - فِي اللَّزِيَّاتِ - عَطَاءُهَا ، وَأُثْبِتَ - فِي الْمَكْرَمَاتِ - بِقَاعِهَا .
وَرَوَى أَنْ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَرَّ بِعِمَارٍ فَمَسَحَ التُّرَابَ عَنْ وَجْهِهِ ، وَقَالَ :
« أَعَزَّ عَلَيَّ - أبا اليَقْظَانِ - أَنْ أُرَاكَ صَرِيحًا مُجَدِّلاً » ، فَفَصَلَ بَيْنَ أَعَزَّ
وَأَنْ أُرَاكَ بَعْلِيٍّ وَ « أبا اليَقْظَانِ » . وَهَذَا مَصْحَحُ الْفَصْلِ بِالْندَاءِ . وَمِنْ النِّظْمِ
قَوْلُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - :

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا

وَأُحِبِّبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخَرِ :

أُقِيمْ بَدَارَ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا

وَأَحْرَ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا

وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخَرِ :

فَصَدَّتْ وَقَالَتْ بَلْ تُرِيدُ فَضِيحَتِي

وَأُحِبِّبْ إِلَيَّ قَلْبِي بِهَا مُتَقَضِّبَا

وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخَرِ :

حَلِيلِي مَا أَحْرَى بِنَدَى اللَّبِّ أَنْ يُرَى

صَبُورًا وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

حُلِمْتُ وَمَا أَشْفَى لِمَنْ غِيْظَ حِلْمَهُ

فَأَضَ الَّذِي عَادَاكَ خِلَاً مُوَالِيَا ^(١)

(١) انظر تخريج الشواهد السابقة في : شرح التسهيل ٤١/٢ .

ثالثاً : مجيء هذا الفصل في الحرف ، وهو أضعف من الفعل ، نحو : (إن بك زيداً مأخوذاً) فالأولى أن يجوز ذلك مع الفعل . قال ابن يعيش : « واحتجوا بأن فعل التعجب ، وإن كان ضعيفاً ، فلا ينحط عن درجة (إن) في الحروف وأنت تجيز الفصل في (إن) بالظرف من نحو : (إن في الدار زيداً) ، و (ليت لي مثلك صديقاً) ، وإذا جاز ذلك في الحروف كان في الفعل أجوز »^(١) .

واعتُرضَ على هذا الدليل بأن الحرف بذلك الفصل قد خرج من الباب الأضعف إلى الباب الأقوى ؛ لشبهه بالفعل وحدث العكس بالنسبة إلى فعل التعجب .

ورد ابن عصفور هذا الاعتراض قائلاً : « فالجواب : أن فعل التعجب قوياً الأصل لأنه فعل ، و (إن) ضعيفة الأصل لأنها حرف ، فلا أقل من أن يكونا في رتبة واحدة »^(٢) .

رأي ابن مالك :

اختار ابن مالك مذهب الكوفيين في جواز الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه بالظرف والجار والمجرور المتعلقان بهما .

وإذا فصل بغيرهما فلا يجيز ابن مالك ذلك الفصل قال : « وأجاز ابن كيسان الفصل بين أفعل والمتعجب منه بلولا الامتناعية ومصحوبها ، كقولك : ما أحسن لولا عبوسه زيدا . ولا حجة علا ذلك »^(٣) .

ولا يؤيد ابن مالك رأياً بغير دليل ؛ لذلك استدل بكلام العرب نظماً ونثراً واستدل أيضاً بالقياس .

قال ابن مالك : « والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب ... »^(٤) .

وقال أيضاً : « فلو فصل بينهما وبين المتعجب منه بما يتعلق بهما من

(١) شرح المفصل ١٥٠/٧ . (٢) شرح جمل الزجاجي ٤٩/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٤٣/٣ . (٤) شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢ .

ظرف وجار ومجرور لم يمتنع ولم يضعف ؛ لثبوت ذلك نثراً ونظماً وقياساً»^(١).

أما النظم فقد ذكر أربعة أبيات في (شرح الكافية الشافية) وزاد خامساً في (شرح التسهيل) وقد سبق ذكرها جميعاً ، وأضاف في (شرح العمدة) ثلاثة أبيات وجميع الأبيات التي جاء بها لم يسبقه أحد في الاستشهاد بها ، وذلك فيما بحثت ، وهاك الأبيات الثلاثة التي ذكرها في (شرح العمدة) :

قال ابن مالك : « ومنها قول الآخر :

عَاتَبْتَنِي وَمَا أَلَدُّ لَدَى الصَّبِّ

عَتَابَ الحَبِيبِ يَوْمَ التَّلَاقِ

... ومنها قول عبدالله بن سبرة حين قطعت يده في الغزو فعبر عنها

بالجار :

وَيَ لِمَ جَارٍ غَدَاةَ الرُّوعِ فَارَقَنِي

أَهْوُونُ عَلَيَّ بِهِ إِذْ بَانَ فَاثْقَطَعَا

ومثله قول الآخر :

يَا صَاحِرَ مَا أَحَقُّ بِاللَّبِيبِ

تَجَنَّبَ اللَّهُ وَلَدَى المَشِيبِ »^(٢).

أما النثر فقد تنوع استدلال ابن مالك به حيث استدلل بالحديث وأقوال

العرب وكلام العلماء .

(١) شرح التسهيل ٤٠/٣ .

(٢) شرح العمدة ٧٤٨/٢ .

فمن استدلاله بالحديث قوله : « وفي الحديث أن علياً مرَّ بعمار - رضي الله عنهما - فمسح التراب عن وجهه ، وقال : (أُعْزِزْ عَلِيَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً) » (١) .

موطن الشاهد [عليّ] ففصل بين أعزز وأن أراك لعليّ .

وأما استدلاله بكلام العرب فقد وردت أمثلة له فيما سبق .

وأما استدلاله بقول العلماء فقد استدل بقول الأستاذ أبي علي الشلوبين - رحمه الله - ، وهو المنتهى في العلم نقلاً وفقهاً .

قال ابن مالك : « قال الشيخ أبو علي الشلوبين - رحمه الله - : (حكى الصيمري أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله . والصواب أن ذلك جائز ، وهو المشهور المنصور) هكذا قال الأستاذ أبو علي ، وهو المنتهى في المعرفة بهذا الفن نقلاً وفهماً » (٢) .

أما القياس فقد كان ابن مالك المنتهى فيه سواء نقله عن سابقين ، أم اجتهد في الإتيان بقياس جديد وقد سبق ذكره .

وتعجب ابن مالك من الزمخشري حين منع هذا الفصل فنذكر أدلة المجيزين ثم خالفهم بغير دليل ، وهذا يدل على أهمية الدليل عند ابن مالك ، قال ابن مالك : « وقال الزمخشري بعد أن حكم بمنع الفصل : (وقد أجاز الجرمي وغيره من أصحابنا الفصل ، وينصرهم قول القائل : ما أحسن بالرجل أن يصدق) ومن العجب اعترافه بنصرهم ، والتنبيه على بعض حججهم بعد أن خالفهم بلا دليل » (٣) .

(١) المصدر نفسه ٧٥٠/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٩٧/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٠٩٨/٢ .

ولعل الصواب ما ذهب إليه الكوفيون وتابعهم فيه ابن مالك من جواز الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بهما ؛ لما ذكر من الأدلة ولأنه يتوسع في الظرف وعديله الجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما ، قال ابن هشام : « أنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما ، فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو : (كان - في الدار أو عندك - زيدٌ جالساً) ، وفعل التعجب والمتعجب منه نحو : (ما أحسن في الهيجاء لقاء زيدٍ) ، و (ما أثبت عند الحرب زيداً) »^(١) .

* * *

٢٨ - نِعَمَ وَبِئْسَ بين الفعلية والاسمية (*) .

ذهب ابن مالك إلى أن (نِعَمَ) و (بِئْسَ) فعلان خلافاً لمن زعم أنهما اسمان ، قال : « ويدل على فعليتهما اتصال تاء التانيث الساكنة بهما في كل اللغات ... وزعم الفراء ، وأكثر الكوفيين أنهما اسمان ، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما كقول بعض العرب لمن بشره ببنت : (والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاءً ، وبرها سرقة)^(٢) ... ولا حجة في هذا ؛ لأنَّ حرف الجر قد يدخل على ما لا خلاف في فعليته كقول القائل :

(١) مغني اللبيب لابن هشام ٤٥٥/٢ .

(*) انظر : الكتاب ٢٦٦/٢ ، المقتضب ١٤٠/٢ ، الأصول ١١١/١ ، الإنصاف ٩٧/١ م ١٤ ، التبيين ٢٧٤ م ٤٠ ، اللباب ١٨٠/١ ، شرح المفصل ١٢٧/٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦١/٢ ، شرح الكافية الشافعية ١١٠٢/٢ ، شرح التسهيل ٥/٢ ، شرح الرضي ٢٢٨/٤ ، البسيط ٥٨٠/١ ، الارتشاف ٢٠٤١/٤ ، شرح الأشموني ٢٧٥/٢ ، شرح التصريح ٩٤/٢ ، والهمع ٢٥/٥ .

(٢) انظر : الإنصاف ١١٢/١ ، أسرار العربية ص : ٩٩ ، التبيين ص : ٢٧٩ ، شرح المفصل ١٢٨/٧ ، شرح الجمل ٦٢،١ ، شرح الكافية الشافعية ١١٠٢/٢ .

عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهُ

وَلَا مُخَالِطَ اللَّيَّانِ جَانِبُهُ ^(١)

فَيَتَأَوَّلُ ذَلِكَ بِمَا يَتَأَوَّلُ هَذَا « ^(٢) .

ويلحظ أن ابن مالك أبطل الحجة في سماع ببطلانها في سماع مماثل .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

اختلف النحاة في هذه المسألة فذهب البصريون والكسائي إلى أن (نعم) و (يُس) فعلان جامدان، وذهب الفراء وكثير من الكوفيين إلى أنهما اسمان ^(٣) .

أما البصريون فقد استدلوا على فعلية نَعَمْ وَيُسْ بما يلي ^(٤) :

أولاً : اتصال الضمير بهما كما يتصل بالأفعال فتقول : نعماً رجلين ، ونعموا رجالاً ، كما تقول : قاما ، وقاموا .

ثانياً : اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما التي لم تقلبها العرب هاءً في الوقف كما تتصل بالأفعال ، فتقول : نعمت المرأة هند ، ويُسست المرأة دعد .

ثالثاً : بناؤهما على الفتح كالأفعال الماضية .

وأما الكوفيون فقد استدلوا على اسميتهما بما يلي ^(٥) :

(١) الإنصاف ١١٢/١ ، أسرار العربية ص : ١٠٠ ، التبيين ص : ٢٧٩ ، اللباب ١٨١/١ ، شرح الجمل ١٢٨/٧ ، وشرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ .

(٣) معاني الفراء ٢٦٨/١ ، الإنصاف ١١٢/١ ، التبيين ص : ٢٧٤ ، شرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٧٥/٢ .

(٤) انظر : الإنصاف ١٠٤/١ ، التبيين ص : ٢٧٤ ، شرح المفصل ١٢٧/٧ ، شرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٧٥/٢ .

(٥) انظر : الإنصاف ٩٧/١ ، التبيين ص : ٢٧٦ ، شرح المفصل ١٢٧/٧ ، شرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٧٥/٢ .

أولاً : دخول حرف الجر عليهما ، وحروف الجر تختص بالأسماء نحو قول الشاعر :

أَلَسْتُ بِنِعْمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْتُهُ

أَخَا قَلَّةٍ أَوْ مُعْدِمِ الْمَالِ مُصْرِمًا ^(١)

وحكي عن بعض العرب أنه لما بشر بمولودة قال : « واللّه ما هي بنعم المولودة ، نصرتها بكاء وبرها سرقة » ^(٢) .

ثانياً : دخول حرف النداء عليهما ، والنداء من خصائص الأسماء ، فتقول : يا نعم المولى ونعم النصير .

ثالثاً : عدم اقتران الزمان بهما ، فلا تقول : « نعم الرجل أمس » ، ولا « بنس الرجل غداً » .

رابعاً : جمودهما وعدم تصرفهما دليل على اسميتهما ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال .

خامساً : دخول اللام عليهما إذا وقعا خبراً لـ (إن) فتقول : إن زيدا لنعم الرجل ، وإن عمراً لبئس الرجل .

سادساً : جاء عن العرب قولهم : نعيم الرجل زيد ، وليس في أمثلة الأفعال شيء على وزن فَعِل .

ورد البصريون ما استدل به الكوفيون على النحو التالي ^(٣) :

(١) أسرار العربية ص : ٩٧ ، وشرح المفصل ١٢٧/٧ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) أسرار العربية ص : ٩٨ ، الباب ١/١٨٠ ، وشرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ .

أولاً : أن قولهم : إنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما مردود ؛
لتقدير الحكاية ولأن حرف الجر يدخل على الفعل في الحقيقة . كقول الشاعر :
* والله ما ليّلي بنام صاحبه * (١)

والتقدير في قوله : « ألسنت بنعم الجار يؤلف بيته » « ألسنت بجار مقول فيه : نعم الجار » وكذلك في قول بعض العرب : « والله ما هي بنعم المولودة »
« والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة » .

ثانياً : أن قولهم : إنهما اسمان لدخول حرف النداء عليهما مردود ؛
لأن المنادى إما أن يكون محنوقاً وبذلك يكون حرف النداء قد دخل على المنادى
المحنوف لا على نَعَمْ و بئس .
والتقدير : يا الله نعم المولى ونعم النصير .

أو أن تكون « يا » دخلت للتنبيه فلا يحتاج إلى منادى .

ثالثاً : أن قولهم : إنهما اسمان لجمودهما وعدم اقتران الزمان بهما
مردود ؛ إذ إن نعم وبئس موضوعتان لغاية المدح والذم فدلتاهما على الزمان
مقصورة على الآن لا بما كان فزال ، ولا بما سيكون في المستقبل .

رابعاً : أن قولهم : إنهما اسمان لدخول اللام عليهما إذا وقعاً خبراً
ل(إن) مردود ؛ لأن هذه اللام واقعة في جواب القسم .

خامساً : أن قولهم : إنهما اسمان لورود مثال فاعل فيهما مردود ؛ إما
بالشنوذ أو أن أصل نَعَمْ ، نَعِم بفتح فكسر ثم أشبعت الكسرة ياءً فنتج عنها
هذا الوزن .

ورُدَّ على أدلة البصريين من عدة جوانب هي :

(١) سبق تخريجه .

أولاً : افتتار نعم وبئس إلى الحدث والزمن وهما من أهم عناصر الفعل . قال ابن أبي الربيع : « فأما نعم وبئس فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث »^(١) .

ثانياً : عدم تصرفهما إلى مضارع وأمر، والتصرف من أهم خصائص الأفعال .

ثالثاً : عدم قبولهما كثيراً من خصائص الأفعال نحو : تاء فعلت ، وياء فعلي ، ونون أقبلن ، قال ابن مالك :

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونونُ أقبلنُ فعلٌ ينجلي^(٢)

ونكر صاحب البسيط أنهما حرفان من حروف المعاني ، قال : « فأما (نعم) و (بئس) فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث وإنما جئ بهما تعظيماً أو تحقيراً للاسم الذي بعدهما ، وليست الأفعال مأخوذة من المصادر لذلك . هذا إنما هو للحروف وهو الدلالة على معنى في الغير »^(٣) .

وأخذ الدكتور خليل عمايره بهذا الرأي قائلاً : « ولما أراد المتكلم مزيداً من المدح والثناء أو التعظيم أو الإشادة بالمتحدث عنه في موضوع معين ... أدخل عنصراً جديداً من عناصر التحويل وهو الأداة التي تفيد ذلك وهي (نعم) بكسر وسكون أو حبذا ، فليست الأولى مأخوذة من (نعم) بفتح وكسر ، ولا لغات فيها تصل إلى ثمان كما يرى ابن جني وابن عصفور وغيرهما ... فكل منها كلمة قائمة بذاتها لها دورها في المعنى ولا أثر لها في المبني ، وهي عنصر

(١) البسيط ٨/٥٨٠ .

(٢) انظر : ألفية ابن مالك .

(٣) البسيط ٨/٥٨٠ .

تحويل بالزيادة»^(١) .

ورفض الدكتور تمام حسن أن تكون (نَعَمْ) و (بَيْس) اسمين أو فعلين ؛ لأنهما لا تقبلان كل علامات الاسمية والفعلية قال : « وغفل الأولون عن أن هذين اللفظين لا يقبلان من علامات الأفعال إلا هذه التاء الساكنة أما تاء فعلت وياء افعلي ونون أقبلان والتصرف إلى مضارع وأمر بل التصرف في داخل الإسناد فيما عدا قبول تلك التاء فلا يقبل شيئاً منه وكل ذلك يطعن في فعليتهما . وغفل الآخرون عن أن حرف الجر يدخل على الجملة المحكية حين يقصد لفظها فليس في دخول الباء على نعم في : (والله ما هي بنعم الولد) ما يؤكد اسميتها ولا سيما إذ نظرنا إلى إباطها قبول بقية علامات الأسماء»^(٢) .

وعدهما من الأساليب الإنشائية الدالة على المدح والذم ، وفيهما كثير من المبالغة ، قال : « وإنما معناهما الإفصاح عن تأثر وانفعال دعا إلى المدح أو الذم بل إن ابن جني في (اللمع) يقول إن معناهما (المبالغة) في المدح والذم وتعبيره بالمبالغة يتجه اتجاه تعبيره بالإفصاح وفي كلا التعبيرين إشارة إلى ما هو أكثر من مجرد المدح أو الذم »^(٣) .

ولعل الصواب ما ذهب إليه صاحب البسيط وتبعه فيه الدكتور خليل عمائير والدكتور تمام حسن ؛ لعدم قبول (نَعَمْ) و (بَيْس) كثيراً من علامات الأفعال والأسماء ، إضافة إلى أن القول بحرفيتهما يختم المعنى كثيراً ، فهما عنصران يدلان على المدح والذم وقد أضيفا إلى الجملة الاسمية لإفادة المبالغة في المدح والذم ولا علاقة لهما بالاسمية أو الفعلية .

* * *

(١) في نحو اللغة وتراكيبها ص : ١١٢ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص : ١١٥ .

(٣) المصدر نفسه ص : ١١٥ .

٢٩ - الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب: نِعْمَ و بِنَسْ.

أجاز ابن مالك الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب (نِعْمَ) و (بِنَسْ) نحو : (نعم الرجل رجلاً زيدٌ) خلافاً لسيبويه ، قال : « منع سيبويه الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل . وأجاز المبرد ذلك . وإجازته أولى كقول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادٍ أُبَيْكَ فِينَا

فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أُبَيْكَ زَادًا (١) ... » (٢) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

يرى فريق من النحاة أن الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب (نِعْمَ) و (بِنَسْ) ، لا يجوز ، فلا تقول : نعم الرجل رجلاً زيد ، ولا تقول : بنس الرجل رجلاً عمرو ؛ لأن في هذه الحالة لا يوجد إبهام يرفعه التمييز .
وممن ذهب هذا المذهب سيبويه (٣) - رحمه الله - ، والسيرافي (٤) ، وابن جني (٥) في أحد قوليه ، وعبد القاهر الجرجاني (٦) ، والعكبري (٧) ،

(١) المقتضب ١٥٠/٢ ، الإيضاح ص : ١١٤ ، شرح المفصل ١٣٢/٧ ، شرح التسهيل ١٥/٢ ، والمغني ١٣١/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١١٠٦/٢ .

(٣) الكتاب ١٧٥/٢ .

(٤) شرح المفصل ١٣٢/٧ .

(٥) الخصائص ٣٩٥/١ ، ٣٩٦ .

(٦) المقتصد ٣٧٢/١ .

(٧) اللباب ١٨٤/١ . لعل من الواضح أن العكبري منع هذا الجمع ولعل ما جاء في نصه سقطاً ، بين (أن) و (يجمع) والأصل - والله أعلم - : أن لا يجمع ، وإلا ناقض آخر الكلام أوله . وهناك النص : « والاختيار أن يجمع بين الفاعل والتمييز ؛ لأن التمييز ههنا مفسر للمضمر ، وإن جاء منه شيء في الشعر فشان يذكر على وجه التوكيد ، وجعله أبو العباس قياساً » .

وابن يعيش^(١) ، وابن عصفور^(٢) في أحد قوليه ، وابن هشام^(٣) ، وغيرهم .

ونسب ابن يعيش^(٤) لابن السراج المنع ، وما في الأصول خلاف ذلك ، قال ابن السراج : « وإذا قلت : نعم الرجل رجلاً زيد ، فقوك : (رجلاً) تأكيد ؛ لأنه مستغني عنه بذكر الرجل أولاً ، وهو بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهماً »^(٥) .

ويرى فريق آخر من النحاة أنه يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في هذا الباب ، ولا يمنع منه زوال الإبهام ؛ لأن التمييز قد يجاء به على سبيل التوكيد . فنقول : نعم الفتاة فتاة هند ، ويش الرجل رجلاً عمرو .

وممن ذهب هذا المذهب جمهور النحاة كالمبرد^(٦) ، وابن السراج^(٧) ، والفارسي^(٨) ، وابن جني^(٩) في قوله الآخر ، والزمخشري^(١٠) ، والخوارزمي^(١١) ، وابن الحاجب^(١٢) ، وابن مالك^(١٣) ، وابن القوّاس^(١٤) ، والأشْموني^(١٥) ، وغيرهم .

(١) شرح المفصل ١٣٢/٧ .

(٢) شرح الجمل ٧١/٢ .

(٣) المغني ١٣١/٢ .

(٤) شرح المفصل ١٣٢/٧ .

(٥) الاصول في النحو ١١٧/١ .

(٦) المقتضب ١٥٠/٢ .

(٧) الاصول في النحو ١١٧/١ .

(٨) الإيضاح ص : ١١٢ ، ١١٤ .

(٩) الخصائص ٨٣/١ .

(١٠) المفصل ص : ٢٧٢ .

(١١) التخمير ٣١٦/٣ .

(١٢) الإيضاح في شرح المفصل ١٠٠/٢ .

(١٣) شرح الكافية الشافية ١١٠٦/٢ ، و : شرح التسهيل ١٥/٣ .

(١٤) شرح ألفية ابن معطي ٩٧٠/٢ .

(١٥) شرح الأشْموني ٢٨٥/٢ .

وفصل ابن عصفور^(١) في قوله الآخر بأن قال : إنه يجوز هذا الجمع إن أفاد التمييز معنى زائداً على معنى الفاعل ، ولا يجوز إن لم يفد ذلك . فمثال الأول قوله : (نعم الرجل رجلاً فارساً) ، وقوله :

* فَنَعَمْ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي *^(٢)

ومثال الثاني ما تقدم من الامثلة .

فأما أصحاب الرأي الأول فقد استدلوا بأن الغرض من التمييز والفاعل رفع الإبهام وبيان الجنس فوجود أحدهما كافٍ عن وجود الآخر .

قال ابن يعيش : « واحتج في ذلك سيبويه بأن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس وأحدهما كافٍ عن الآخر وأيضاً فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل وإذا نصبت النكرة بعد ذلك أذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك »^(٣) .

ولعل من الواضح أن أصحاب هذا الرأي اعتمدوا على قاعدة من قواعد التوجيه وهي : الاستغناء .

وأما أصحاب الرأي الثاني فقد استدلوا بالسمع والقياس .

أما السماع فقد ورد الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر شعراً ونثراً .

ومما جاء في النثر قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « نعم المنيحة

(١) المقرب ص : ١٠٣ .

(٢) المقرب ص : ١٠٤ ، أوضح المسالك ٤٣٩/١ ، شرح الأشموني ٢٨٧/٢ ، التصريح ٣٩٩/١ ، والهمع ٣٥/٥ .

(٣) شرح المفصل ١٣٢/٧ ، وانظر شرح التسهيل ١٥/٣ .

الْلَّقْحَةَ الصَّفِيَّ مَنَحَةَ ^(١) .

وقول امرأة عبدالله بن عمرو ، تعنيه : « نعم الرجل من رجل لم يطاء لنا فراشاً ولم يفتش لنا كنفا ، منذ أتيناها » ^(٢) .

وقول الملك : « ولنعم المجيء جاء » ^(٣) .

ومن النثر أيضاً ما حكى من كلامهم : « نعم القتيلُ قتيلاً أصلحَ بين بكرٍ وتَغْلِبَ » ^(٤) .

ومن الشعر :

قول جرير :

تَزَوَّدَ مثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا

فنعم الزادُ زادُ أَبِيكَ زادا ^(٥)

قول جرير أيضاً :

والتَّغْلِبِيُّونَ بئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ

فحلاً وأُمُّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطَرِيقُ ^(٦)

وقول الآخر :

(١) أخرجه البخاري في : ٢٥ - باب فضل المنيحة .

(٢) أخرجه البخاري في : ٦٦ - كتاب فضائل القرآن .

(٣) أخرجه البخاري في : ٦ - باب ذكر الملائكة .

(٤) شرح الأشموني ٢/٢٨٦ .

(٥) سبق تخريجه .

(٦) المقرب ص : ١٠٤ ، شرح الكافية الشافعية ٢/١١٠٧ ، شرح التسهيل ٣/١٥ ، والمساعد ٢/١٣٠ .

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت

ردّ التحيّة نطقاً أو بإيماء^(١)

وأما القياس فقد بيّنه ابن مالك قائلاً : « وحامل سيبويه على المنع كون التمييز في الأصل مسوقاً لرفع الإبهام ، والإبهام إذا ظهر الفاعل زال فلا حاجة إلى التمييز ، وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كل ما لا إبهام فيه كقوله له من الدراهم عشرون درهما ، ومثل هذا جائز بلا خلاف .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ (٢)

وقوله تعالى : ﴿ وَأَخَذَ مِنْهُ مِائَتَ مِائَةٍ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ (٣)

وقوله تعالى : ﴿ فَتَمَيِّزْ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَرَبًّا لَيْلَةً ﴾ (٤)

وقوله تعالى : ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ (٥)

فكما حكم بالجواز في مثل هذا وجعل سبب الجواز التوكيد لا رفع الإبهام ، فكذلك يفعل في نحو نعم الرجل رجلاً ، ولا يمنع ؛ لأن تخصيصه بالمنع تحكم بلا دليل « (٦) .

وتأول أصحاب الرأي الأول ما جاء به أصحاب الرأي الثاني من الشواهد فقالوا في (زاداً) من البيت الأول : إنه مفعول به^(٧) لتزود تقديره : تزود زاداً

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ١١٠ ، أوضح المسالك ١/٤٣٨ ، والهمع ٥/٣٥ .

(٢) التوبة : ٣٦ .

(٣) الأعراف : ١٥٥ .

(٤) الأعراف : ١٤٢ .

(٥) البقرة : ٧٤ .

(٦) شرح التسهيل ١٤/٣ ، ١٥ .

(٧) شرح المفصل ١٢٢/٧ ، المقرب ص : ١٠٤ ، والمغني ١٢٢/٢ .

مثل زاد أبيك فينا ، أو مصدرًا مؤكدًا^(١) محذوف الزوائد والمراد: تزود تزودًا ، أو تمييزًا : لقوله : مثل زاد أبيك فينا كما يقال لي مثله رجلاً ، أو يجعل هذا من قبيل الضرورة ، والضرورة لا يقاس عليها^(٢) .

وقالوا أيضًا في (فحلاً) من البيت الثاني إنه منصوب على أنه حال مؤكدة^(٣) .

رأي ابن مالك:

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك أصحاب الرأي الثاني الذين أجازوا الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب (نِعْم) و (بئس) .

واستدل على الجواز بالسماع والقياس وقد سبق ذكرهما . ولعل من المفيد توضيح طريقة ابن مالك في استعماله هذه الاستدلالات واعتماده عليها في بناء أحكامه ، وردّه على آراء مخالفيه ، على النحو التالي :

أولاً : يعد السماع عند ابن مالك من أعلى الاستدلالات التي يعول عليها في بناء أحكامه .

قال في (شرح تسهيله) : « هذا لو لم تستعمله العرب ، فكيف وقد استعملته العرب »^(٤) .

وقال في (شواهد التوضيح) : « فكيف ؟ وقد صبح نقله ، وقرر فرعه وأصله »^(٥) .

(١) شرح المفصل ١٢٢/٧ ، والمغني ١٢١/٢ .

(٢) شرح المفصل ١٢٢/٧ ، والمغني ١٢١/٢ .

(٣) شرح الجمل ٧١/٢ ، المغني ١٢٢/٢ ، والمساعد ١٣٠/٢ .

(٤) شرح التسهيل ١٥/٢ .

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ١٠٩ .

ثانياً : يعد القياس عنده دليلاً قوياً في بناء أحكامه ، وردده على آراء مخالفيه بناء عليه ، وخصوصاً إذا كان معضداً بسماع عربي فصيح .

قال في (شرح العمدة) : « فلو لم يرد عن العرب تمييز مؤكد في باب نعم لحكم بجوازه قياساً على وروده في غير باب نعم »^(١) .

وقال في (شواهد التوضيح والتصحيح) : « وهذا الكلام - أي دليل المانعين - تلفيق عارٍ من التحقيق ، فإن التمييز بعد الفاعل الظاهر ، وإن لم يرفع إبهاماً ، فإن التوكيد به حاصل فيسوغ استعمالاً ، كما ساغ استعمال الحال مؤكدة ، نحو : ﴿ وَلَىٰ مُدِيرٌ ﴾^(٢) و ﴿ وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا ﴾^(٣) »^(٤) .

ثالثاً : قبوله السماع الصحيح وبناء آرائه عليه ويعده عن التكلف في التأويل ، قال : « ومثله قول الآخر على الأظهر الأبعد عن التكلف »^(٥) .

ولعل الصواب ما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني وتابعهم فيه ابن مالك من جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب (نِعْمَ) و (بئسَ) ؛ للأسباب التالية :

أولاً : ورود هذا التركيب في الشعر في أكثر من بيت .

ثانياً : أن هذا التركيب له وجه من القياس ، وهو : التوكيد ، وقد جاء التوكيد بالتمييز في السماع المتنوع من قرآنٍ ، وشعرٍ ، ونثرٍ ، فلا مانع من

(١) شرح العمدة ٧٨٧/٢ .

(٢) النمل : ١٠ .

(٣) مريم : ٢٣ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ١٠٨ .

(٥) شرح التسهيل ١٥/٣ .

جواز استعمال هذا التركيب .

ثالثاً : أن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى ؛ لذا ينبغي قبول هذا التركيب ؛ لأنه يفيد التوكيد ، فليس في كلام العرب تكراراً لا فائدة منه ، وليس سواء قولك : (عبدالله قادم) ، و (إنَّ عبدالله قادم) ، و (إنَّ عبد الله لقادم) ، فكل واحد من هذه الأمثلة أفاد معنى يزيد على المعنى الذي أفاده سابقه .

* * *

٣٠ - (جميع) من أفاض التوكيد المعنوي (*) .

قال ابن مالك : « ثم بينت أن المؤكد به في قصد الشمول : (كل) و (جمع) و (كلا) و (كلتا) مضافات إلى ضمير المؤكد نحو : (جاء الجيش كله أو جميعه) ، و (القبيلة كلها ، أو جميعها) ، و (القوم كلهم ، أو جميعهم) ، و (النساء كلهن ، أو جميعهن) ... وأغفل أكثر النحويين (جميع) . ونبه سيبويه على أنها بمنزلة (كل) معنى واستعمالاً ، ولم يذكر شاهداً من كلام العرب . وقد ظفرت بشاهد له وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها :

فذاك حيٌّ خَوْلَانُ
جميعُهُم وهَمْدَانُ
وكلُّ آلٍ قَحْطَانُ

(*) الكتاب ١١٦/٢ ، المختضب ٢٨٠/٣ ، الأصول ٢١/٢ ، اللباب ٤٠٢/١ ، شرح المفصل ٤٠/٣ ، المقرب لابن عصفور ص : ٢١٦ ، شرح الكافية الشافية ١١٧٠/٣ ، شرح التسهيل ٢٩١/٣ ، شرح الرضي ٦٨٦/٢ ، أوضح المسالك ٤٦٠/١ ، الارتشاف ١٩٥٠/٤ ، المساعد ٢٨٦/٢ ، شرح الأشموني ٢٣٦/٢ ، ومعجم الهوامع ١٩٩/٥ .

والأَكْرَمُونَ عَدَنَان (١) « (٢).

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعد (جميع) من ألفاظ التوكيد وهي بمعنى (كل) نحو : (قام القوم جميعهم) ، ذكر ذلك سيبويه وتابعه ابن مالك وأغفله أكثر النحاة .

قال سيبويه : « وأما جميعهم فقد يكون على وجهين : يوصف به المضممر والمظهر كما يوصف بكلهم ، ويجري في الوصف مجراه ، ويكون في سائر ذلك بمنزلة عامتهم وجماعتهم ... والذي ذكرت لك قولُ الخليل ، ورأينا العرب توافقه بعدما سمعناه منه « (٣) .

وجاء ابن مالك بسماع استدلل به على أن (جميع) من ألفاظ التوكيد المعنوي ، وهي بمعنى كل ، وقد سبق ذكر ذلك السماع .

ولعل الصواب ما نبه إليه سيبويه ، وتابعه فيه ابن مالك لورود السماع بذلك .

* * *

(١) شرح الكافية الشافية ١١٧١/٣ ، والجمع ١٩٩/٥ .

(٢) المصدر نفسه ١١٧٠/٣ .

(٣) الكتاب ١١٦/٢ .

٣١ - تأكيد النكرة المحدودة تأكيداً معنوياً .

قال ابن مالك : « أما النكرة المحدودة فاختلف في تأكيدها : فمنعه البصريون ، وأجازوه الكوفيون . وإجازته أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ، ... فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديراً بأن يستعمل قياساً فكيف به واستعماله ثابت كقول الراجز :

* قد صرّت البكرة يوماً أجمعا ... »^(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت مذاهب النحاة في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب على النحو التالي :

المذهب الأول :

منع أصحاب هذا المذهب تأكيد النكرة المحدودة تأكيداً معنوياً مطلقاً سواءً أفادت كقولهم : (صمت شهراً كله) ، و (قمت ليلة كلها) ، و (هذا أسد نفسه) ، و (عندي درهم عيئه) ، أو لم تفد كقولك : (اعتكفت وقتاً كله) ، و (رأيت شيئاً نفسه) . وهذا مذهب سائر البصريين^(٢) - إلا الأخفش - .

وممن ذهب هذا المذهب : سيبويه^(٣) ، والمبرد^(٤) ، وابن السراج^(٥) ،

(١) شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣ .

(٢) الإنصاف ٤٥١/٢ م ٦٣ ، شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣ ، شرح التسهيل ٢٩٦/٣ وارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤ .

(٣) الكتاب ٣٩٦/٢ .

(٤) المقتضب ٣٤٢/٣ .

(٥) الأصول في النحو ٢١/٢ .

وابن الأنباري^(١) ، والعكبري^(٢) ، وابن يعيش^(٣) ، وابن عصفور^(٤) ،
وأبو حيان^(٥) ، والبغدادى^(٦) ، وغيرهم .

المذهب الثاني :

يجيز أصحاب هذا المذهب تأكيد النكرة المحدودة تأكيداً معنوياً مطلقاً
سواء أفادت أو لم تفد .

ونسب هذا المذهب إلى بعض الكوفيين^(٧) .

المذهب الثالث :

يفرق أصحاب هذا المذهب في الحكم في هذه المسألة بحسب المعنى
فيجيزون تأكيد النكرة المحدودة إن أفادت ، ويمنعون ذلك إن لم تفد .

ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين^(٨) ، والأخفش^(٩) ، واختاره ابن مالك^(١٠) .
وتنور المسألة حول المذهبين الأول والثالث .

(١) الإنصاف ٤٥٥/٢ م ٦٣ ، وأسرار العربية ص : ٢٩٠ .

(٢) الباب ٣٩٥/١ .

(٣) شرح المفصل ٤٤/٣ .

(٤) شرح الجمل ٢٢٨/١ ، والمقرب ص : ٣١٨ .

(٥) الارتشاف ١٩٥٣/٤ .

(٦) الخزانة ١٦٨/٥ .

(٧) شرح التسهيل ٢٩٦/٣ ، والمساعد ٣٩٢/٢ .

(٨) الإنصاف ٤٥١/٣ م ٦٣ ، الباب ٣٥٩/١ ، شرح التسهيل ٢٩٦/٣ ، شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣ ،
الارتشاف ١٩٥٣/٤ .

(٩) شرح التسهيل ٢٩٦/٣ ، الارتشاف ١٩٥٣/٤ ، والمساعد ٣٩٢/٢ .

(١٠) شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣ ، وشرح التسهيل ٢٩٦/٣ .

من الجدير بالذكر أن جميع النحاة قد اتفقوا على جواز تأكيد النكرة المحدودة تأكيداً لفظياً^(١) .

أما من منع تأكيد النكرة المحدودة تأكيداً معنوياً فقد استدل بما يلي :

أولاً : « أن التوكيد كالوصف ، وألفاظه معارف ، والنكرة لا توصف بالمعرفة »^(٢) . قاله العكبري .

ثانياً : شيوع النكرة بحيث لا تثبت لها في النفس عينٌ بخلاف المعرفة .

قال العكبري : « إنَّ النكرة لا تثبت لها في النفس عين ، تحتمل الحقيقة والمجاز ، فيفرّق بالتوكيد بينهما بخلاف المعرفة . ألا ترى أنك لو قلت : جاعني رجل لم يحتمل أن تفسره بكتاب رجل ، لأن المجاز في هذا الاستعمال لا يغلب حتى يدفع بالتوكيد بخلاف لفظة « القوم » ، فإنه يغلب استعمالها في الأكثر ، فإذا أردت الجميع أكدت لرفع المجاز الغالب . ومثل ذلك الاستثناء ، فإنه دخل الكلام ليرفع حمل لفظ العموم على الاستغراق ؛ لأنه يستعمل فيه غالباً »^(٣) .

وقال ابن الأنباري : « إن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ، فينبغي أن لا تقتصر إلى تأكيد ؛ لأن تأكيد ما لا يعرف

(١) الإنصاف ٤٥١/٢ م ٦٣ ، وشرح المفصل ٤٤/٣ .

(٢) اللباب ٣٩٥/١ .

(٣) المصدر نفسه ٣٩٥/١ .

لا فائدة فيه»^(١) .

ثالثاً : التضاد الذي بين المؤكّد والمؤكّد ، قال ابن الأنباري : « إن النكرة تدل على الشياخ والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضد صاحبه ؛ فلا يصلح أن يكون مؤكداً له ، ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائخ مخصصاً ، وهذا ليس بتأكيد ، بل هو ضد ما وضع له ؛ لأن التأكيد تقرير ، وهذا تغيير ، ولهذا المعنى امتنع أن يجوز وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة ؛ لأن كل واحد منهما ضد صاحبه ؛ لأن النكرة شائعة ، والمعرفة مخصصة ، والصفة في المعنى هي الموصوف ، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعاً مخصوصاً في حال واحدة وكذلك ها هنا »^(٢) .

سبب المنع عند المانعين :

ذكر ابن عصفور سبب منع توكيد النكرة قائلاً : « والصحيح أنه لا يجوز توكيد النكرة أصلاً لا بالنفس ولا بالعين ... ؛ لأن أسماء التأكيد كلها معارف إما بالإضافة نحو : نفسه وعينه وكله وإما بالعلمية نحو : أجمع وأكتع ، أو بنية الإضافة تريد أجمعه ، وأكتعه »^(٣) .

وأما من أجاز ذلك فقد استدل بالسماع والقياس .

أما السماع فجميعه شعري كقول الشاعر :

أرمني عليها وهي فرعُ أجمعُ

وهي ثلاثُ أذرُعٍ وإصْبَعُ^(٤)

(١) الإنصاف ٤٥٥/٢ م ٦٣ .

(٢) المصدر نفسه ٤٥٥/٢ م ٦٣ .

(٣) شرح الجمل ٢٦٩/٢ .

(٤) اللباب ٣٩٦/١ ، وشرح الجمل ٢٣٧/١ .

وقول الآخر :

إذا القعودُ كَرُّ فيها حَفْدًا يوماً جديداً كُلُّهُ مَطْرَدًا (١)

وقول الآخر :

* قد صرَّتِ البكرةُ يوماً أجمعا * (٢)

وقول الآخر :

لكنه شاقُّهُ أن قيل ذا رجب يا ليت عدَّةَ حولٍ كُلُّهُ رجبٌ (٣)

وقول الآخر :

يا ليتني كنت صبيّاً مرضعاً تحملني الذلفاءُ حولاً أكتعا (٤)

وقول الآخر :

أولاك بنو خيرٍ وشرٍ كليهما جميعاً ومعروفٍ أَلَمٌ وَمُنْكَرٌ (٥)

وقول الآخر :

ساعةٌ قدرٍ احتجّايكِ فيها سنةٌ دامَ ضرُّها جمعا دامٌ (٦)

وأما القياس : « فالآن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه ، واللييلة

(١) أسرار العربية ص : ٢٩٠ ، اللباب ١/٢٩٦ ، وشرح المفصل ٤٤/٣ .

(٢) الإنصاف ٢/٤٥٤ م ٦٣ ، شرح الجمل ١/٢٣٧ ، المقرب ص : ٣١٨ ، شرح الكافية الشافية

١١٧٧/٣ ، وشرح التسهيل ٢٩٧/٣ .

(٣) أسرار العربية ص : ٢٩٠ ، شرح المفصل ٣/٤٤ ، والخزانة ٥/١٦٨ .

(٤) شرح الجمل ١/٢٣٨ ، المقرب ص : ٣١٨ ، شرح الكافية الشافية ٣/١١٧٨ ، شرح التسهيل

٢٩٧/٣ ، والخزانة ٥/١٦٥ .

(٥) شرح التسهيل ٢٩٧/٣ .

(٦) المصدر نفسه ٢٩٧/٣ .

مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها ، فإذا قلت : (قعدت يوماً كله) ، و (قمت ليلةً كلها) ، صح معنى التوكيد «^(١) .

ورد البصريون ما استدل به الكوفيون بالتأويلات التالية :

أولاً : أن التوكيد للمعرفة لا للنكرة كما قال العكبري : « إن التوكيد فيها للمعرفة لا للنكرة . فقله أجمع توكيد لـ (هي) ، ولكنه اضطر ، ففصل بالخبر بين المؤكّد والمؤكّد كما في الصفة . وقيل : في (فرع) ضمير ، والتوكيد له ، وهذا بعيد . وأما قوله (جديداً كله) ، فهو مرفوع على أنه تأكيد للضمير في (جديد) »^(٢) .

ثانياً : الاضطراب والشنوذ :

قال العكبري - أيضاً - : « إن هذه الأبيات شاذة ، فيها اضطراب ، فلا تجعل أصلاً »^(٣) .

وقال ابن يعيش : « ولا حجة في هذه الأبيات لقلتها وشنوذها في القياس »^(٤) .

وقال ابن عصفور : « وكذلك قول الآخر :

* تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا *

ففيه ضرورتان : تأكيد النكرة ، واستعمال أكتع غير تابع لأجمع »^(٥) .

(١) الإنصاف ٢/٤٥٤ .

(٢) الباب ١/٣٩٧ .

(٣) المصدر نفسه ١/٣٩٧ .

(٤) شرح المفصل ٣/٤٥ .

(٥) المقرب ص : ٣١٨ .

ثالثاً : تعدد الرواية :

أي إن هناك روايتان إحداهما يوجد بها شاهد على تأكيد النكرة المحسودة تأكيداً معنوياً ، والأخرى يكون المؤكّد بها معرفة ، كأن يكون مضافاً فعندها يرد البصريون الروايات الأخرى التي يكون المؤكّد فيها نكرة اعتماداً على الروايات التي تخالفها . قال ابن الأنباري : « أما ما استشهدوا به - أي : الكوفيون - من الأبيات فلا حجة فيه ؛ أما قول الشاعر :

* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٌ *

فنقول الرواية الصحيحة :

* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِي كُلِّهِ رَجَبٌ *

بالإضافة ، وهو معرفة لا نكرة «^(١)» .

ونذكر ابن يعيش أن (حول) مضاف إلى (كل) حيث قال : « ولا حجة في هذه الأبيات ؛ نقلتها وشنوذاها في القياس مع أن الرواية :

* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٌ *

بالإضافة ، وإذا أضيف كان معرفة «^(٢)» .

ويلحظ أن ابن يعيش كان أبعد تأويلاً من ابن الأنباري حيث أبقى (حول) بالكسر من غير تنوين مضافة إلى (كله) .

ورد صاحب الخزانة على كلام ابن الأنباري قائلاً : « هذا كلامه ، وهو مبني على الطعن في رواياتهم ، وهذا لا يجوز ؛ لأنهم ثقات «^(٣)» .

(١) الإنصاف ٤٥٥/٢ .

(٢) شرح المفصل ٤٥/٢ .

(٣) الخزانة ١٦٨/٥ .

رابعاً : الجهل بالقائل :

رد المانعون الكثير من الروايات اعتماداً على الجهل بقائلها ، فقال ابن الأنباري : « وأما قول الآخر :

* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْماً أُجْمَعَا *

فنقول : هذا البيت مجهول لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به «^(١) .

وقال ابن يعيش في هذا البيت نفسه : « فلا يعرف قائله مع شنوده »^(٢) .

ورد السيوطي على ابن الأنباري عندما منع في إنصافه الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله حيث قال : « ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين مجهولة القائلين »^(٣) .

خامساً : التأويل بالحمل على البديل :

قال ابن الأنباري : « على أن هذه المواضع كلها محمولة على البديل ، لا على التأكيد »^(٤) .

وقال ابن عصفور : « وينبغي أن يحمل على البديل لا على التأكيد لما ذكرنا من امتناع تأكيد النكرة بهذه الأسماء ، فإذا خرجت إلى البديل شاع إبدال المعرفة من النكرة »^(٥) .

(١) الإنصاف ٢/ ٤٥٥ .

(٢) شرح المفصل ٣/ ٤٥ .

(٣) الاقتراح ص : ٢٨ .

(٤) الإنصاف ٢/ ٤٥٦ م ٦٣ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٣٨ .

ومن الجدير بالذكر أن المانعين مثلما ربّوا السماع وأولّوه ، ربّوا كذلك القياس الذي جاء به الكوفيون . حيث قال ابن الأثيري : « قلنا : هذا لا يستقيم ؛ فإن اليوم وإن كان مؤقتاً ، إلا أنه لم يخرج عن كونه نكرة شائعة ، وتأكيد الشائع المنكور بالمعرفة لا يجوز كالصفة ؛ ولأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه على ما بينا » (١) .

لذا نادى بعدم اطراد هذا القياس وإلا أدى إلى اختلاط الأصول وفساد الصناعة . حيث قال : « إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها ، وأن يُجعل ما ليس بأصل أصلاً ، وذلك يفسد الصناعة بأسرها ، وذلك لا يجوز » (٢) .

وردَّ البغدادي ذلك بأن هناك فرقاً في التأكيد بين أجزاء اليوم واللييلة وجنسهما ، لذلك يسوغ التوكيد قال : « أقول : ادعائه عدم الاستقامة ممنوع ، والفرق ظاهر ، فإن التأكيد باعتبار أجزاء اليوم ، واللييلة يشمل جميعها ، والشئوع باعتبار جنس اليوم واللييلة ، فأين هذا من ذاك » (٣) .

رأي ابن مالك :

لم يذهب ابن مالك مذهب الذين منعوا توكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً مطلقاً ، وكذلك لم يذهب مذهب الذين أجازوا ذلك مطلقاً ، وإنما اتخذ مذهباً وسطاً بين المذهبين - وهو مذهب بعض الكوفيين . الذين أجازوا توكيد النكرة المحدودة إن أفاد ، ومنعوا التوكيد إن لم يفد .

(١) الإنتصاف ٤٥٦/٢ .

(٢) المصدر نفسه ٤٥٦/٢ .

(٣) الخزانة ١٦٩/٥ .

وعرض ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) أدلة المجيزين فقط ولم يعرض أدلة المانعين .

وذكر دليلي السماع والقياس وقد سبق ذكرهما - وهما من أدلة المجيزين-.

ومن الجدير بالذكر أن هذا السماع قليل مع صحته .

ويلحظ إتيان ابن مالك بسماع لم يسبقه إليه غيره ، وذلك في البيتين الأخيرين من جملة الأبيات السابقة - وذلك فيما بحثت .

ثم تعقبه على أهمية القياس في هذه المسألة بقوله: «فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديراً بأن يستعمل قياساً فكيف به واستعماله ثابت»^(١) .

ووردت عن العرب أبيات شعرية ظاهرها أن فيها تأكيد النكرة المحدودة تأكيداً غير مفيد . فلو أنها ابن مالك بتأويلاتٍ إعرابيةٍ أخرى غير التوكيد حيث قال : « وأما ما لا فائدة فيه : نحو : اعتكفت وقتاً كله ، ورأيت شيئاً نفسه ، فغير جائز ، فمن حكم بالجواز مطلقاً ، أو بالمنع مطلقاً ، فليس بمصيب ، وإن حاز من الشهرة أوفر نصيب .

وقول الشاعر :

عَدَانِي أَنْ أُرْوِكَ أَنْ بَهْمِي عَجَايَا كُلُّهَا إِلَّا قَلِيلاً

توكيد عند الكوفيين ، والصحيح أنه مبتدأ مقدم الخبر ، أو تأكيد لضمير مرفوع بـ (عجايا) ؛ لأنه جمع عَجِيٍّ ، وهو السوء الغداء»^(٢) .

(١) شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣ .

(٢) شرح التسهيل ٢٩٧/٣ .

ولعل الصواب ما ذهب إليه ابن مالك ؛ لورود السماع بذلك ، ولأن أدلة المجيزين تقوم على سماع وقياس ، أما أدلة المانعين فتقوم على أقيسة أقل قوة من أقيسة المجيزين . ومن المعلوم أنه إذا تعارض قياسان يعضد أحدهما السماع دون الآخر فإنه يكون الذي عضده السماع أرجح من الآخر ^(١) .

فكيف إذا كان هذا القياس المعضد بالسماع هو الأقوى ؟ !

* * *

٣٢ - معنى (الواو) العاطفة .

ورد تساؤل عن الواو العاطفة هل تفيد الجمع المطلق من غير اعتبار لترتيب سابق على لاحق أم تفيد الترتيب فيكون ما بعدها لاحقاً لما قبلها ، واختار ابن مالك الرأي الأول ودعمه بالسماع القرآني والشعري ، قال ابن مالك : « فأما الواو فإنها تعطف ما بعدها على ما قبلها جامعة بينهما في الحكم دون تعرض لتقدم أو تأخر ، أو مصاحبة . فذلك يصح أن يقال : (جاء زيد وعمرو بعده ، وخالد قبله ، وبشر معه) . ولو دلت على الترتيب لم يجز أن يقال (قبله) ، ولا (معه) كما لا يقالان مع المعطوف بالفاء أو ثم ومن عطف السابق على اللاحق بالواو قوله تعالى : ﴿ وعيسى وأيوب ﴾ ^(٢) ... ومنه قول الشاعر :

أُعْلِي السُّبَاءَ بِكُلِّ أَدْنَى فَاحِصٍ

أَوْ جَوْنَةٍ قُبِحَتْ وَقُضِّ خِتَامُهَا ^(٣) « ^(٤) .

(١) الأصول للدكتور تمام حسان ص : ٢١٢ .

(٢) المائة : ١٦٢ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٩٢/٨ ، شرح الكافية الشافعية ١٢٠٥/٢ ، وشرح الرضي ٣٧٢/٤ .

(٤) شرح الكافية الشافعية ١٢٠٢/٣ .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب جمهور البصريين وأئمة الكوفيين إلى أن واو العطف تفيد مطلق الجمع فعندما تقول : (جاء زيدٌ وعمروُ) يجوز أن يكون المجئ حصل من زيد أولاً ، أو من عمرو أولاً ، أو أن يكون قد حصل من كليهما في وقت واحد .
وممن ذهب هذا المذهب : سيبويه^(١) - رحمه الله - ، والقراء^(٢) ، والمبرد^(٣) ، وابن السراج^(٤) ، وأبو علي الفارسي^(٥) ، وعبد القاهر الجرجاني^(٦) ، والعكبري^(٧) ، وابن يعيش^(٨) ، وابن عصفور^(٩) ، وابن مالك^(١٠) ، والرضي^(١١) ، والمالقي^(١٢) ، وأبو حيان^(١٣) ، والمرادي^(١٤) ، وابن هشام^(١٥) ، وابن عقيل^(١٦) ، والأشموني^(١٧) ، وخالد الأزهرى^(١٨) ، والسيوطي^(١٩) ، وغيرهم .

-
- (١) الكتاب ٤٢٧/١ .
 - (٢) معاني القرآن ٣٩٦/١ .
 - (٣) المقتضب ١٠/١ .
 - (٤) الأصول في النحو ٥٥/٢ .
 - (٥) الإيضاح ص : ٢٢١ .
 - (٦) المقتصد ٩٣٧/٢ .
 - (٧) اللباب ٤١٧/١ .
 - (٨) شرح المفصل ٩١/٨ .
 - (٩) شرح جمل الزجاجي ١٧٩/١ .
 - (١٠) شرح الكافية الشافية ١٢٠٣/٣ ، وشرح التسهيل ٣٤٨/٣ .
 - (١١) شرح الرضي ٢٨٢/٤ .
 - (١٢) رصف المياني ص : ٤١٢ .
 - (١٣) الارتشاف ١٩٨١/٤ .
 - (١٤) الجنى الداني ص : ١٦٠ .
 - (١٥) مغني اللبيب ٥٦٩/١ .
 - (١٦) المساعد ٤٤٤/٢ .
 - (١٧) شرح الأشموني ٣٦٣/٢ .
 - (١٨) شرح التصريح ١٢٥/٢ .
 - (١٩) الهمع ٢٢٣/٥ .

وذهب جماعة من النحويين إلى أن الواو العاطفة تفيد الترتيب .

قال الرضي : « ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربيعي ، وابن درستويه ، وبه قال بعض الفقهاء : أنها للترتيب »^(١) .

وقال أبو حيان : « وما ذكرناه عن هشام ، والدينوري من أن (الواو) التي ليست لمعنى الاجتماع تُرتَّب ، هو منقول عن قطرب ، وثعلب ، وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب »^(٢) .

وقال ابن هشام : « قال بإفادتها إياه قطرب والربيعي والفراء وثعلب وأبو عمر الزاهد وهشام والشافعي »^(٣) .

وأوضحت هذه النصوص أن الفراء قال بالترتيب ، ولكن بالرجوع إلى كتابه (معاني القرآن) وجد خلاف ذلك .

قال الفراء : « فأما الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأول والأول الآخر . فإذا قلت : زرت عبدالله وزيداً فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة ، وإذا قلت : (زرت عبدالله ثم زيدا) ، أو (زرت عبدالله فزيداً) كان الأول قبل الآخر ، إلا أن تريد بالآخر أن يكون مردوداً على خبر المخبر فتجعله أولاً »^(٤) .

وحقق ابن مالك رأي الفراء قائلاً : « ونسب قوم إلى الفراء أن الواو مرتبة ، ولا يصح ذلك ، فإنه قال في معاني سورة الأعراف (فأما الواو

(١) شرح الرضي ٣٨٢/٤ .

(٢) الارتشاف ١٩٨٢/٤ .

(٣) مغني اللبيب ٥٦٩/١ .

(٤) معاني الفراء ٣٩٦/١ .

فإن شئت جعلت الآخر هو الأول ...) وهذا نصه ، وهو موافق لكلام
سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين « (١) .

فأما من قال : إن الواو تفيد مطلق الجمع من غير ترتيب فقد استدل
بالسمع والقياس .

أما السماع فقوله تعالى : ﴿ وَعِيسَى وَإِيُوبَ ﴾ (٢) .

هنا عطف السابق على اللاحق .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ
بِمُعْزِيْنَ ﴾ (٣) .

وهذا من كلام منكري البعث فهم لا يرون البعث بعد الموت .

وقول الشاعر :

أُغْلِي السَّبَاءَ بِكُلِّ أَدْكَنَ فَاجِصٍ

أَوْ جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وَقُضَّ خِتَامُهَا (٤)

وقول الآخر :

حَتَّى إِذَا رَجَبٌ تَوَلَّى وَانْقَضَى

وَجُمَادِيَانِ وَجَاءَ شَهْرٌ مُقْبِلٌ (٥)

(١) شرح التسهيل ٣/٢٤٩ .

(٢) المائدة : ١٦٢ .

(٣) المؤمنون : ٢٧ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) شرح الكافية، الشافعية ٣/١٢٠٥ ، وشرح التسهيل ٣/٢٤٩ .

وقول الآخر :

فمَلُّنَا اُنَّآ الْمُسْلِمُونَ على دينِ صِدِّيقِنَا وَالنَّبِيِّ (١)

وقول الآخر :

فقلتُ له لما تمطى بِجَوْرِهِ

وَأُرْدَفَ أَعْجَارًا وَنَاءَ بِكَ لَكِلِ (٢)

ومنه قول ابن أبي الصلت :

سُدَّتْ عَثْمَانُ يَافِعًا وَوَلِيدَا

ثُمَّ سُدَّتْ الْمُلُوكَ قَبْلَ الْمَشِيبِ (٣)

وقول الآخر :

وَبِالنَّظَرَةِ الْعَجَلَى وَبِالْحَوْلِ تَنْقُضِي

أَوَاخِرُهُ لَا نَلْتَقِي وَأَوَائِلُهُ (٤)

فهذه الأبيات جميعها لا تدل على الترتيب .

وأما القياس فهو استعمال الواو في مواضع لا يصح فيها الترتيب ،
ومنعها في مواضع يجب فيها الترتيب .

فمن الأول قولك : اختصم زيد وعمر ، فلو أن الواو تقتضي الترتيب
لاقتصر على الاسم الأول فتقول : اختصم زيد ، وذلك لا يجوز؛ لأن (اختصم)

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٠٥/٢ ، وشرح جمل الزجاجي ١٨٠/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٠٥/٢ ، وشرح جمل الزجاجي ١٧٩/١ .

(٣) شرح التسهيل ٢٤٩/٢ ، وشرح العمدة ٦٠٩/٢ .

(٤) شرح التسهيل ٢٤٩/٣ ، وشرح العمدة ٦٠٩/٢ .

تقتضي أكثر من فاعل .

ومن الثاني يتمتع دخول الواو على جواب الشرط ؛ لأن الجواب مرتب على الشرط ، فيتعين دخول الفاء هنا نقول : إذا نطقت فأفصح ، ولا تقول : إذا نطقت وأفصح^(١) .

وأما من قال : إن الواو تقتضي الترتيب فقد استدل بشواهد سماعية^(٢) منها ما يلي :

أولاً : قال تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۖ وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْقَالَهَا ۖ ﴾^(٣) .

فزلزال الأرض يكون قبل إخراج أنقالها ، وذلك مستفاد من الواو .

ثانياً : روي عن ابن عباس أنه أمر بتقديم العمرة فسأله الصحابة عن سر هذا التقديم ، وفي القرآن قد قُدم الحج على العمرة ، قال تعالى : ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ ۖ ﴾^(٤) ، ففهم من إنكارهم على ابن عباس أن الواو تفيد الترتيب .

ثالثاً : لما نزل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّامَاتِ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ۖ ﴾^(٥) قال الصحابة : بِمَ نبدأ يا رسول الله ؟ فقال : ابدأوا بما بدأ الله بذكره ، فدل ذلك على الترتيب .

رابعاً : وروي عن بعض الأعراب أنه قام خطيباً عند رسول الله

(١) الباب ٤١٧/١ ، شرح المفصل ٩١/٨ ، شرح الكافية الشافية ١٢٠٤/٣ ، شرح الرضي ٣٨٢/٤ ، والهمع ٢٢٤/٥ .

(٢) شرح المفصل ٩٠/٨ ، وشرح جمل الزجاجي ١٧٩/١ .

(٣) الزلزلة : ١ - ٢ .

(٤) البقرة : ١٩٦ .

(٥) البقرة : ١٥٨ .

-صلى الله عليه وسلم- فقال : من أطاع الله ورسوله فقد رشد ومن عصاهما فقد غوى فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - : « بئس خطيب القوم أنت هلا قلت : ومن عصى الله ورسوله » قالوا : فلو كانت الواو للجمع المطلق ما افترق الحال بين ما علمه الرسول - صلى الله عليه وسلم - وبين ما قاله .

خامساً : وروي أن سُحَيْمًا عبد بني الحسحاس أنشد عند عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - :

عُمَيْرَةٌ وَدُعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيًا

كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ نَاهِيَا ^(١)

فقال عمر : لو كنت قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك فدل إنكاره على أن التأخير في اللفظ يدل على التأخير في المرتبة .

وردَّ جمهور النحاة هذه الأدلة معتمدين على السياق ، إذ قالوا : إن الواو قد تأتي في نصوص مرتبة اللفظ ، لكن ذلك لا يستفاد من الواو العاطفة ذاتها وإنما يفهم من السياق .

« وليس في هذا رد على البصريين لأنهم لا يلزمون عدم الترتيب في الواو فيلزمهم الرد بهذا ، ولكن الترتيب فيها يقع بحكم اللفظ من غير قصد له في المعنى ، ولو كانت للترتيب موضوعة لم تكن أبداً إلا مرتبة ، فظهور عدم الترتيب في بعض الكلام عاطفة يشهد أنها ليست موضوعة له ، ولكن المتكلم يقدم في كلامه الذي هو به أعنى وبيانه أهم استحصاناً لا إيجاباً » ^(٢) .

لذا ردَّ ابن يعيش هذه الأدلة قائلاً : « وما ذكروه لا دلالة فيه قاطعة أما

(١) الكتاب ٢٦/٢ ، ٢٢٥/٤ .

(٢) رصف المبانى ص : ٤١٢ .

الآية^(١) فنقول إن إنكار الجماعة معارض بأمر ابن عباس فإنه مع فضله أمر بتقديم العمرة ولو كانت الواو ترتب لما خالف قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ ﴾^(٢) فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يأمر بتقديم الصفا لأن اللفظ كان يقتضي ذلك وإنما بيّن - عليه الصلاة والسلام - المراد لما في الواو من الإجمال ويدل على ذلك سؤال الجماعة بم نبدأ ؟ ولو كانت الواو للترتيب لفهموا ذلك من غير سؤال ؛ لأنهم كانوا عرباً فصحاء وبلغتهم نزل القرآن فدل أنها للجمع من غير ترتيب . وأما رد النبي - صلى الله عليه وسلم - على الخطيب فما كان إلا لأن فيه ترك الأدب بترك إفراد اسم الله بالذكر وكذلك إنكار عمر - رضي الله عنه - لترك تقديم الإسلام في الذكر وإن كان لا فرق بينهما^(٣) .

ولعل الصواب ما ذهب إليه جمهور النحاة وتابعهم فيه ابن مالك من أن الواو تنفيذ الجمع المطلق ؛ لثبوته بالسماع الشعري والنثري ، ولأن اللغات من أئمة العربية نقلوا أن الواو العاطفة لا تفيد الترتيب بل تأتي للجمع المطلق .

قال ابن يعيش : « ولا نعلم أحداً يوثق بعربيته يذهب إلى أن الواو تفيد الترتيب »^(٤) .

وقال ابن عقيل : « والوجه الاعتماد على نقل الحذاق من أئمة اللغة ، أنها لا تفيده بعينه ، بل بواسطة الاستقراء ، وقالوا ذلك أعلم وأثبت من المخالفين ، وليس لمن خالفه ما فيه روح »^(٥) .

(١) الآية المقصودة هي : ﴿ وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ، البقرة : ١٩٦ .

(٢) البقرة : ١٥٨ .

(٣) شرح المفصل ٩٣/٨ .

(٤) المصدر نفسه ٩١/٨ .

(٥) المساعد ٧٦٩/٢ .

٣٣ - إفادة (حتى) العاطفة للترتيب .

قال ابن مالك : « وهي بالنسبة إلى الترتيب كالواو ... ومن زعم أنها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه . وفي الحديث : (كل شيء بقضاء وقدر ، حتى العَجْزُ والكَيْسُ)^(١) . وليس في القضاء ترتيب ، وإنما الترتيب في ظهور المقضيات .

قال الشاعر :

رَجَالِي حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَالَأُوا

على كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدُ^(٢) »^(٣) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب جمهور النحاة إلى أن حتى العاطفة لا تفيد الترتيب مثل الواو فيجوز أن يعطف بها سابق كقولك : (قدم الحجاج حتى المشاة متقدمين) ، أو لاحق كقولك : (قدم الحجاج حتى المشاة المتأخرين) ، أو مصاحب كقولك : (قدم الحجاج حتى المشاة في يوم كذا أو ساعة كذا) .

وممن ذهب هذا المذهب سيبويه^(٤) - رحمه الله - والمبرد^(٥) ، وابن السراج^(٦) .

(١) شرح الكافية الشافية ١٢١١/٣ ، شرح التسهيل ٣٥٩/٢ ، شرح العمدة ٦١٦/٢ ، المساعد ٤٥٤/٢ ،

والهمع ٢٥٨/٥ . والكيس : الخفة والتوقد ، ومن معانيه العاقل . انظر اللسان مادة (كيس) .

(٢) أخرجه مسلم في باب القدر ١٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية

(٤) الكتاب ٩٦/١ .

(٥) المقتضب ٣٩/٢ .

(٦) الأصول في النحو ٤٢٧/١ .

والهروي^(١) ، وعبد القاهر الجرجاني^(٢) ، وابن عصفور^(٣) ، وابن مالك^(٤) ،
والرضي^(٥) ، وابن أبي الربيع^(٦) ، وأبو حيان^(٧) ، والمرادي^(٨) ، وابن عقيل^(٩) ،
والأشموني^(١٠) ، والسيوطي^(١١) ، وغيرهم .

وذهب الزمخشري ، وابن يعيش إلى أن حتى العاطفة تفيد الترتيب ، فهي
بمنزلة الفاء وثم .

قال الزمخشري : « الفاء وثم وحتى تقتضي الترتيب »^(١٢) .

وقال ابن يعيش : « وأما المخالفة فمن جهة الترتيب فالواو لا ترتب وهذه
الثلاثة أي الفاء وثم وحتى ترتب وتوجب أن الثاني بعد الأول »^(١٣) .

فأما من قال : إن حتى تفيد الترتيب فقد جعلها بمنزلة متوسطة بين
الفاء وثم .

قال الرضي : « وقال الجزولي : المهلة في (حتى) أقل منها في (ثم)

(١) الأزهية ص : ٢١٤ .

(٢) المقتصد ٩٥٦/٢ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ١٨١/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٢١١/٣ ، شرح التسهيل ٣٥٩/٣ ، وشرح العمدة ٦١٧/٢ .

(٥) شرح الرضي ٣٩٤/٤ .

(٦) البسيط ٣٣٣/١ .

(٧) الارتشاف ٢٠٠٢/٤ .

(٨) الجني الداني ص : ٥٥٠ .

(٩) المساعد ٤٥٣/٢ .

(١٠) شرح الأشموني ٣٧٠/٢ .

(١١) الهمع ٢٥٨/٥ .

(١٢) الفصل ص : ٣٠٤ .

(١٣) شرح المفصل ٩٤/٨ .

فهي متوسطة بين الناء التي لا مهلة فيها ، وبين (ثم) المفيدة للمهلة ^(١) .
وأما من قال : إن حتى تفيد مطلق الجمع من غير ترتيب كالواو فقد
استدل بالسماع ، في قوله - صلى الله عليه وسلم - : « كل شيء بقضاء وقدر
حتى العجز والكيس » ^(٢) .

فلو كانت تفيد الترتيب لكان المعنى أن التعلق للقضاء والقدر يتأخر عن
تعلقه بغيرهما وهذا معنى فاسد « إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن
غيرهما » ^(٣) .

وقول الشاعر :

رَجَالِي حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَالُّوا

على كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدَ ^(٤)

وجه الشاهد هو : أن الأقدمين معطوف بحتى على رجالي مع كونهم
يقيناً متقدمين ^(٥) .

ويلاحظ إتيان ابن مالك بسماع لم يسبقه إليه غيره - وذلك فيما بحثت -
ولا دليل لمن قال بإفادتها الترتيب ، قال ابن مالك : « ومن زعم أنها
تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه » ^(٦) .

ومن الجدير بالذكر أن حتى العاطفة تختلف عن الواو العاطفة لذلك
اشتراط العلماء في مجيء حتى عاطفة ثلاثة شروط ^(٧) وهي كالتالي :

أولاً : أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها فلا تقول : ضربت القوم
حتى حماراً .

ثانياً : أن يكون في العطف تعظيم أو تحقير فتقول : مات الناس
حتى الأنبياء ، وقدم الحجاج حتى المشاة .

(١) شرح الرضي ٢٩٤/٤ . (٢) سبق تخريجه .

(٣) حاشية الخصري ١٤٧/٢ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) شرح التسهيل ٣٥٩/٣ .

(٦) شرح الكافية الشافعية ١٢١١/٣ ، وإنظر : الارتشاف ٢٠٠٢/٤ ، الهمع ٢٥٨/٥ .

(٧) انظر : المقتصد ٩٥٦/٢ ، شرح التسهيل ٢٥٨/٣ ، وشرح الأشموني ٣٦٨/٢ .

ثالثاً : أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها ، فتقول : أكلت السمكة حتى رأسها ، ومات الناس حتى خيارهم .

ولعل الصواب ما ذهب إليه جمهور النحاة وتابعهم فيه ابن مالك من عدم الترتيب بها ؛ للأسباب التالية :

أولاً : أن رأي القائلين : إن حتى تفيد مطلق الجمع من غير ترتيب معضد بالسماع النثري والشعري والسماع سيد الأدلة .

ثانياً : أن الذين قالوا بإفادتها الترتيب لا حجة لهم وذلك فيما بحثتـ.

ثالثاً : أن حتى تفيد الترتيب الذهني لا الخارجي .

قال الرضي : « فالمقصود : أن الترتيب الخارجي ، لا يعتبر فيها ، أيضاً ، كما لا يعتبر فيها المهلة ، بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ، ذهنياً ، من الأضعف إلى الأقوى ، كما في : (مات الناس حتى الأثبياء) ، أو من الأقوى إلى الأضعف ، كما في : (قدم الحجاج حتى المشاة) » (١) .

ولس ابن مالك هذا المعنى عندما نظر في معنى الحديث النبوي الشريف السابق ذكره ، فأردف قائلاً : « وليس في القضاء ترتيب ، وإنما الترتيب في ظهور المقضييات » (٢) .

وهذا يدل على اهتمام ابن مالك بالمعنى عند النظر في السماع وبناء رأيه عليه .

* * *

(١) شرح الرضي ٣٩٥/٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢١١/٣ .

٣٤ - حذف همزة الاستفهام .

قال ابن مالك : « قد أجاز الأخفش حذف الهمزة في الاختيار وإن لم يكن بعدها (أم) وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وتلك نعمة تمنها عليّ ﴾ (١) ،

ومنه قول الشاعر :

أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكَرَامَ وَأَنْ أُورَثَ ذُوْدًا شَصَائِصًا بَلَا ؟ (٢)

وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قولُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لجبريل - عليه السلام - : (وإن زنى ، وإن سرق) ؟ فقال : (وإن زنى وإن سرق) ؟ أراد : أو إن زنى وإن سرق ؟ لأنه من هذا التقدير (٣) « (٤) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

اختلف النحاة في حذف همزة الاستفهام ، فذهب قوم إلى منع حذف همزة الاستفهام وإن كان قبل (أم) المتصلة؛ لأمن اللبس وما جاء من السماع الشعري مخالفاً لمذهبهم جعلوه من قبيل الضرورة الشعرية .

وذهب سيبويه إلى هذا المذهب وذلك في ظاهر كلامه ، حيث قال : عند قول الشاعر :

كذبتك عينك ، أم رأيت بواسط غلس الظلام من الريب خيالا

: « ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف. قال

(١) الشعراء : ٢٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ١٢١٦/٣ .

(٣) أخرجه البخاري في الجنائز ١ ، ومسلم في باب الإيمان ١٥٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٢١٦/٣ .

التميمي، وهو الأسود بن يعفر :

لعمرك ما أدري وإن كنتُ دارياً

شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ ^(١)

وقال عمر بن أبي ربيعة :

لعمرك ما أدري وإن كنتُ دارياً

بسبع رمين الجمر أم بثمانٍ ^(٢) « ^(٣) .

وذهب جماعة إلى جواز حذفها إن كانت مع (أم) وإلا فلا ^(٤) . وعمم ابن عصفور ^(٥) المنع سواء أكانت مع (أم) أم لا .

وذهب الأخفش ^(٦) وتبعه طائفة من العلماء منهم ابن جني ^(٧) إلى جواز حذفها مطلقاً وهو ظاهر كلام ابن مالك ^(٨) .

فأما من أجاز حذف همزة الاستفهام في الاختيار وإن لم يكن بعدها (أم)

(١) انظر الشاهد في : الكتاب ١٧٥/٣ ، المقتضب ٢٩٤/٣ ، المحتسب ١٢٩/١ ، شرح الرضي ٤٠٤/٤ ، الخزانة ١٢٨/١١ .

(٢) انظر الشاهد في : الكتاب ١٧٥/٣ ، المقتضب ٢٩٤/٣ ، المحتسب ١٣٠/١ ، شرح الجمل ١٩٦/١ ، شرح الرضي ٤٠/٤ ، رصف المباني ص : ٤٥ ، الجنى الداني ص : ٣٥ ، مغني اللبيب ٢٢/١ ، الخزانة ١٢٨/١١ .

(٣) الكتاب ١٧٤/٣ .

(٤) انظر : الخزانة ١٢٩/١١ .

(٥) انظر رأي ابن عصفور في : الخزانة ١٢٩/١١ .

(٦) معاني الاخفش ٦٤٥/٢ .

(٧) المحتسب ١٢٩/١ .

(٨) شرح الكافية الشافية ١٢١٧/٣ ، شواهد التوضيح ص : ٨٧ .

المتصلة فقد استدل بالسمع الكثير المطرد شعراً ونثراً .

فمن الحذف في السماع مع عدم وجود (أم) ، بعد الهمزة قوله تعالى :
﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ (١).

موطن الشاهد : وتلك ، والتقدير : أو تلك .

ومنه أن الحسن أو الحسين أخذ ثمرة من تمر الصدقة ، فجعلها في فيه ،
فنظر إليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأخرجها من فيه ، وقال : « أما
علمت » وفي نسخة : « ما علمت » (٢) .

ومنه أيضاً قوله - صلى الله عليه وسلم - : « يا أبا ذر ! عيرته بأمه » (٣) .

ومنه قول النبي - صلى الله عليه وسلم : « آتاني آتٍ من ربي فبشرني أنه
من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة » .

قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : « وإن زنى وإن سرق » . أي : « أو إن
زنى وإن سرق » (٤) .

ومنه حديث ابن عباس : « أن رجلاً قال : إن أُمِّي ماتت وعليها صوم
شهر فأقضيه ؟ » (٥) .

أي : « أفأقضيه ؟ » .

ومن الحذف مع وجود (أم) بعد الهمزة قراءة ابن محيصن : (سواء
عليهم أنذرتهم) (٦) بهمزة واحدة .

(١) الشعراء : ٢٢ .

(٢) والإشكال بحذف الهمزة يقع في هذه الرواية . أخرجه البخاري في ٢٤ - كتاب الزكاة .

(٣) انظر الشواهد ص : ٨٩ ، الخزائن ١١/١٢٠ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) أخرجه البخاري في ٣٠ - كتاب الصوم .

(٦) البقرة : ٦ .

ومثله قراءة ابن جعفر : (سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم) ^(١) بهمزة وصل .

ومن الحذف في السماع الشعري مع وجود (أم) بعدها قول التميمي وهو الأسود بن يعفر :

لعمرك ما أدري وإن كنتُ دارياً

شُعَيْثُ بن سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بنُ مَنقَرٍ ^(٢)

وقول عمر بن أبي ربيعة :

لعمرك ما أدري وإن كنتُ دارياً

بسبع رمين الجمر أم بثمانٍ ^(٣)

ومثله قول الآخر :

فأصبحت فيهم أمنا لا كمعشر

أتوني فقالوا : من ربيعة أم مُضَر ؟ ^(٤)

ومن الحذف في السماع الشعري مع عدم وجود (أم) بعدها : لظهور المعنى قول الكميت :

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب

ولا لعباً مني ، وذو الشيب يلعب ؟ ^(٥)

(١) المنافقون : ٦ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) الشواهد ص : ٨٨ .

(٥) انظر الشاهد في : المحتسب ١/١٢٩ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٢١٧ ، شواهد التوضيح ص : ٨٨ ،

مغني اللبيب ١/٢٢ ، الهمع ٤/٣٦٠ ، الخزائن ٤/٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ١٢٩/١١ .

أراد : أو ذو الشيب يلعب ؟ .

وأما من منع حذفها فقد استدل بالقياس؛ لأن الهمزة تنوب عن (أستفهم) فلو حذفت لكان اختصاراً ، واختصار المختصر إجحاف به .

قال ابن جني : « وعلى كل حال فأخبرنا أبو علي . قال : قال أبو بكر : حذف الحرف ليس بقياس ؛ وذلك أن الحرف نائب عن الفعل وفاعله . ألا ترى أنك إذا قلت : ما قام زيد ، فقد نابت (ما) عن (أنفي) ، كما نابت (إلا) عن (استثنى) ، وكما نابت الهمزة وهل عن (أستفهم) ، وكما نابت حروف العطف عن (أعطف) ، ونحو ذلك .

فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصاراً ، واختصار المختصر إجحاف به ، إلا أنه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة عليه » (١).

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك في هذه المسألة في ظاهر كلامه في كتابيه (شرح الكافية الشافية) و (شواهد التوضيح) مسلك من أجاز حذف همزة الاستفهام سواء أكانت بعدها (أم) المتصلة أم لا .

قال في (شرح الكافية الشافية) : « وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لجبريل - عليه السلام - و (إن زنى وإن سرق) ؟ فقال : (وإن زنى وإن سرق) » (٢) .

وأضاف في (شواهد التوضيح) قائلاً : « وقد كثر حذف الهمزة إذا كان

(١) المحاسب ١٣٠/١ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٢١٧/٣ .

معنى ما حذفته منه ، لا يستقيم إلا بتقديرها كقوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ نِعْمَ
تَنبِيْهُ عَلَى ١١﴾ (١) .

ويلحظ في استدلالات ابن مالك ما يلي :

أولاً : قبول ابن مالك السماع الفصيح ، واعتباره حجة قوية سواء
أكان قراءة أم حديثاً نبوياً شريعاً .

ثانياً : اهتمامه بالكثرة والاعتداد بها في بناء آرائه ، وأنها من درجات
قبول السماع عنده .

ثالثاً : استعراضه آراء العلماء وتحليلها ومناقشتها وتدعيمها بالأدلة ،
وإن كانت هذه الأدلة سماعية فصيحة فإنه يقبلها دون أن يجعلها قاعدة
أساسية ، وما قام به يعد سمة بارزة من سمات منهجه في كتابه (شرح
الكافية الشافية) .

رابعاً : أن ابن مالك قوى رأي الأخفش بورود السماع الفصيح
معضداً له ، لكنه لم يصرح بالقياس عليه ، كما قاس الأخفش ، ولعل هذا هو
الفرق بينهما - على ما أظن - .

قال ابن هشام : « والأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس » (٢) .
فابن مالك يقر هذا السماع ، لكنه لا يصرح بالقياس عليه .

(١) الشعراء : ٢٢ .

(٢) شواهد التوضيح ص : ٨٧ .

(٣) المغني ١/ ٣٦ .

ولعل الصواب ما ذهب إليه من أجاز حذف همزة الاستفهام سواء وجدت بعدها (أم) أم لا ؛ للأسباب التالية :

أولاً : أن حذف هذه الهمزة قد ورد في السماع الفصيح من قراءة أو حديث نبوي شريف ، وعليه يكون حذفها قد خرج من ضيق الضرورة .

ثانياً : أن همزة الاستفهام هي أم حروف الاستفهام والأصل فيها ، وكما هو معلوم ، أن أمهات الحروف لهن من الخصائص والمميزات ما لا يوجد في غيرهن من بقية حروف الباب ، فمن خصائصها دخولها على النفي والإثبات نحو : ألم يقم زيد ؟ ، وأقام زيد ؟ ، ومن خصائصها أيضاً دخولها على العاطف نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(١) ، ولعل من خصائصها جواز حذفها في الكلام الفصيح .

ثالثاً : أن قرينة المعنى والسياق تبيح حذف هذه الهمزة ؛ لأنها تدل عليها حال الحذف ، وعليه يكون لا إشكال في حذفها ، أضف إلى ذلك أن الاستفهام يفهم معناه من خلال النطق أكثر من الكتابة .

* * *

٣٥ - نقل (بل) حكم النفي وشبهه لها بعدها .

قال ابن مالك عن (بل) : « إن كان قبل المفرد نفي أو نهي آذنت - أي : بل - بتقرير حكمه ، ويجعل ضده لما بعده فـ (زيدٌ) من قواك : (ما قام زيدٌ بل عمرٌ) قد قرر نفي قيامه ، و (عمرو) قد أثبت قيامه ، و (خالدٌ) من قواك : (لا تضربُ خالدًا بل بشرًا) قد قرر النهي عن ضربه و (بشر) قد أمر بضربه ، هذا هو الصحيح ... ويجوز - أي : المبرد - مع ذلك أن تكون (بل)

ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها وما جوزه مخالف لاستعمال العرب كقول الشاعر :

لو اعتصمت بنا لم تعتصم بعدي

بل أولياء كفافة غير أوغاد ... «^(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

اتفق جمهور النحاة^(٢) على أن (بل) إن جاء قبلها نفي أو نهي ووليها مفرد فمعناها : إضرابٌ عن الأول وإيجابٌ للثاني ، فهي بمنزلة (لكن) ، فتقول ما جاء زيدٌ بل عمروٌ .

وممن ذهب هذا المذهب سيبويه^(٣) ، وابن السراج^(٤) ، وأبو علي الفارسي^(٥) ، وعبد القاهر الجرجاني^(٦) ، والصيمري^(٧) ، والعكبري^(٨) ، وابن يعيش^(٩) ، وابن عصفور^(١٠) ، واختاره ابن مالك^(١١) ، والرضي^(١٢) ،

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٣٤/٣ .

(٢) انظر رأي الجمهور في : شرح الرضي ٣٧٨/٢ .

(٣) الكتاب ٤٢٤/١ .

(٤) الأصول في النحو ٥٧/٢ .

(٥) الإيضاح ص : ٢٢٤ .

(٦) المقتصد ٩٤٦/٢ .

(٧) التبصرة والتذكرة ١٣٦/١ .

(٨) اللباب ٤٢٦/١ .

(٩) شرح المفصل ١٠٥/٨ .

(١٠) شرح الجمل ١٩٦/١ .

(١١) شرح الكافية الشافية ١٢٣٣/٣ ، شرح التسهيل ٣٦٧/٢ ، شرح العمدة ٦٣٠/٢ .

(١٢) شرح الرضي ٣٧٨/٢ .

وابن أبي الربيع^(١) ، وأبو حيان^(٢) ، وابن هشام^(٣) ، والسيوطي^(٤) ، وغيرهم .

ومن النحاة من أجاز الرأي السابق وهو أن توجب للثاني ما نفي عن الأول ، لكنه أجاز أيضاً أن تنقل (بل) حكم النفي للثاني مثمناً كان للأول ، فيكون التقدير على ذلك في ما جاء زيدٌ بل عمروٌ : بل ما جاء عمروٌ .

ونُسب هذا المذهب إلى المبرد^(٥) ، وابن عبد الوارث^(٦) . ولم أجد في كتاب المبرد غير الرأي الأول وذلك فيما بحثت ، قال المبرد : « (بل) ومعناها : الإضراب عن الأول ، والإثبات للثاني ؛ نحو قولك : (ضربت زيداً بل عمراً ، و (جاعني عبدالله بل أخوه) ، و (ما جاعني رجلٌ بل امرأةٌ) »^(٧) .

واستدل جمهور النحاة على منعهم نقل (بل) حكم النفي وشبهه لما بعدها بدليلين هما :

أولاً : أن الرأي القائل : بجواز نقل (بل) حكم النفي وشبهه لما بعدها مخالف لاستعمال العرب ، قال ابن مالك : « وما جوّزه - أي : المبرد - مخالف لاستعمال العرب كقول الشاعر :

لو اعتصمتَ بناً لم تعصم بعدي

بل أولياء كفافة غير أوغاد

(١) البسيط ١/٣٤٠ .

(٢) الارتشاف ٤/١٩٩٤ .

(٣) مغني اللبيب ١/١٨٩ .

(٤) الهمع ٣/١٧٩ .

(٥) شرح المفصل ٨/١٠٥ ، شرح جمل الزجاجي ١/١٩٧ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٤ ، شرح الرضي ٢/٢٧٨ ، ارتشاف الضرب ٤/١٩٩٥ ، مغني اللبيب ١/١٩١ ، الهمع ٣/١٨٠ .

(٦) انظر رأي ابن عبد الوارث في : ارتشاف الضرب ٤/١٩٩٥ ، مغني اللبيب ١/١٩١ .

(٧) المقتضب ١/١٢٠ .

وكقول الآخر :

وما انْتَمَيْتَ إِلَى خُورٍ وَلَا كُشْفٍ
وَلَا لِنَامِ غِدَاةِ الرُّوعِ أَوْ ذَاعٍ
بَلْ ضَارِبِينَ حَبِيكَ الْبَيْضِ إِنْ لَحَقُوا
شُمُّ الْعَرَانِينَ عِنْدَ الْمَوْتِ لُذَاعٍ

وكقول الآخر :

لَا تَلْقَ ضَيْفًا إِذَا أُمْلَقْتَ مَعْتَذِرًا
بِعُسْرَةِ بِلْ غَنِيِّ النَّفْسِ جَذْلَانَا ^(١) .

ثانيًا : أن المعطوف بعد الخير المنفي بـ (ما) لا يجوز فيه إلا الرفع فقط نحو : ما زيد قائماً بل قاعدٌ ، ولو كان ما قاله المجيزون صحيحاً ، لتعين النصب ؛ لأن (ما) لا تعمل إلا في منفي . قال ابن مالك : « فلو كان الأمر كذلك لكان معنى ما زيد قائماً بل قاعدٌ بل ما هو قاعدًا . ولو صح ذلك لتعين النصب وامتنع الرفع في لغة أهل الحجاز ، لكن الأمر بالعكس فصح أن (بل) لا تنقل عدم الثبوت إلى ما بعدها وأن ما بعدها محقق الثبوت » ^(٢) .

وقال الرضي : « قالوا والدليل على أن الثاني مثبت حكمهم بامتناع النصب في ما زيد قائماً بل قاعدٌ ووجوب الرفع » ^(٣) .

أما الذين أجازوا نقل (بل) حكم النفي وشبهه لما بعدها إن وليها مفرد

(١) شرح الكافية الشافعية ١٢٣٤/٣ .

(٢) شرح عمدة الحافظ ٦٣١/٢ .

(٣) شرح الرضي ٣٧٩/٢ .

فلم يكن لهم دليل من كلام العرب يؤيد رأيهم ؛ لذا ناصر ابن عصفور مذهب
المانعين قائلاً : « ما انفرد به - أي : المبرد - لا يحفظ له ما يدل عليه^(١) » .

رأي ابن مالك :

ذهب ابن مالك في هذه المسألة مذهب جمهور النحاة حيث منع أن تكون
(بل) ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها .

واستدل على إثبات صحة رأيه بدليلين أحدهما سماعي وهو ثلاثة أبيات
وقد سبق ذكرها . والآخر قياسي وهو : وجوب رفع المعطوف بعد (بل)
المسبوقة بنفي أو شبهه وقد سبق شرحه .

وبناءً على السماع السابق اعترض ابن مالك على المبرد الذي أجاز أن
تكون (بل) ناقلة حكم النفي وشبهه لما بعدها ؛ لأن هذا الرأي يؤدي إلى
مخالفة السماع العربي الفصيح .

ولعله من المفيد القول : إن ابن مالك هو أول من أتى بالدليلين السابقين
- وذلك فيما بحث - فلم يسبق لأحد أن استشهد بهما غيره وهذا يدل على
اجتهاده وتحقيقه في المسائل هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يدل على أنه لا
يخالف رأياً مخالفة صريحة إلا إذا عارض هذا الرأي السماع العربي الفصيح
فإنه حينئذ ينقده ويرده بناءً على حصول هذه المخالفة . ولعل الصواب ما ذهب
إليه جمهور النحاة وتبعهم فيه ابن مالك ؛ لترجيح السماع العربي الفصيح له ،
ولعدم وجود دليل سماعي يؤيد رأي أصحاب المذهب الثاني كما ذكر ابن
عصفور .

* * *

(١) شرح جمل الزجاجي ١٩٧/١ .

٣٦ - الفصل بين العاطف والمعطوف (*) .

أجاز ابن مالك الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً، قال : « بل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائز في الاختيار إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً، وهو في القرآن كثير كقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ، وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) (١) ... » (٢) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب سيبويه ، والفراء ، والمبرد ، وابن السراج ، وابن النحاس ، وأبو علي الفارسي ، وأبو حيان إلى منع الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور في السعة ، وقصروا ذلك على الضرورة .

قال سيبويه - رحمه الله - : « ولو قلت : (مررت بزيدٍ أول من أمسٍ و أمسٍ عمرو) كان قبيحاً خبيثاً لأنك فرقت بين المجرور وما يشركه وهو الواو كما تفرق بين الجار والمجرور » (٣) .

وقال أبو علي الفارسي : « فأما قراءة من قرأ (فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب) (٤) بالفتح فلا يخلو من أن تعطفه على الباء الجارة كأنه

(*) الكتاب ٤٨/١ ، معاني القرآن للفراء ١٩٧/١ ، المقتضب ٦٢/٣ ، الأصول في النحو ٧٧/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٩٢/٢ ، المسائل العسكرية ص : ١٦٣ ، الخصائص ٣٩٥/٢ ، شرح جمل الزجاجي ٢٠٨/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص : ٢٠٦ ، شرح الكافية الشافعية ١٢٣٨/٣ ، شرح التسهيل ٢٨٤/٣ ، شرح العمدة ٦٣٦/٢ ، شرح الرضي ٣٢٤/١ ، البسيط ٣٥٨/١ ، ارتشاف الضرب ٢٠٣٣/٤ .

(١) النساء : ٥٨ .

(٢) شرح الكافية الشافعية ١٢٣٩/٣ .

(٣) الكتاب ٤٨/١ ، ٤٩ .

(٤) هود : ٧١ . الكشف ٣٩٥/٢ .

أراد أنها بشرت بهما ، أو تحمله على موضع الجار والمجرور على حد من قرأ (وحوراً عيناً) ^(١) بعد (يطاف عليهم بكأس) ^(٢).

قال العكبري : « قوله تعالى : (وحوراً عيناً) يقرأ بالرفع ، وفيه أوجه : أحدها : هو معطوف على « ولدان » أي : يطفن عليهم للتنعم لا للخدمة . والثاني : تقديره : لهم حورٌ ، أو عندهم ، أو وثم . والثالث : تقديره : ونسأؤهم حور . ويقرأ بالنصب على تقدير : يعطون أو يجازون وبالجذر عطفاً على أكوأب في اللفظ دون المعنى ، لأن الحور لا يطاف بهن » ^(٣).

والوجه الأول ليس بالسهل ؛ لأن الواو عاطفة على حرف الجر ، وقد فصل بينها وبين المعطوف بالظرف ، والآخر أيضاً كذلك وإن كان الأول أفحش ، وهذا كما أعلمتك إنما تجده في الشعر » ^(٤).

وقال أيضاً في (الإيضاح) : « ولو قلت هذا ضاربٌ زيدٍ اليوم وغداً عمراً لكان قبيحاً نصبت عمراً أو جررته ، لفصلك بين حرف العطف وما عطف به بالظرف » ^(٥).

أما من منع الفصل بين العاطف ومعطوفه بالظرف والجار والمجرور في سعة الكلام فقد استدل بما يلي :

أولاً : أن العاطف يتنزل من المعطوف منزلة الجزء من الكلمة .

قال ابن عصفور : « إن حروف العطف قد تنزلت من المعطوف منزلة جزء منه ، بدلالة قولهم ، وهو وهى - يسكنون الهاء في فصيح الكلام تشبيهاً لها بـ (عَضْد) و (كَيْد) . فكما لا يجوز الفصل بين أجزاء الكلمة ، كذلك لا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف الذي يجب له أن يكون متصلاً بحرف العطف » ^(٦).

(١) الواقعة : ٢٢ . قرأ السلمي والحسن وعمرو بن عبيد وأبو جعفر وشيبة والأعمش وطلحة والمفضل وأبان

وعصمة والكسائي بالجر والباقون بالرفع . انظر البحر المحيط ٢٠٦/٨ .

(٢) الصافات : ٤٥ . ولعل من الواضح وجود سهو في نص الفارسي فالآية الثانية لم تأت بعد الأولى ؛ لأن كلاهما في سورة مستقلة .

(٣) التبيان ١٢٠٤/٣ . (٤) المسائل العسكرية ص : ١٦٤ .

(٥) الإيضاح ص : ١٢٥ . (٦) ضرائر الشعر ص : ٢٠٦ .

ثانياً : أن العاطف ليس عاملاً ، إنما هو نائب عن العامل ، لذا لا يتسع فيه الفصل بينه وبين معطوفه ، كما يتسع الفصل بين العامل ومعطوفه ، ذكره الرضي (١) .
وأما من أجاز هذا الفصل في سعة الكلام فقد استدل بالنقل والقياس .
أما النقل فقد ورد هذا الفصل في السماع القرآني ، وهو فيه كثير ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ ﴾ (٢) .
وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ (٣) .

(إذا) ظرف متعلق بمحذوف على مذهب البصريين الذين لا يجيزون إعمال ما بعد أن المصدرية فيما قبلها والتقدير : وأن تحكموا بالعدل إذا حكمتم ، وعند الكوفيين متعلقة بالفعل الآتي : لأنهم يجيزون إعمال ما بعد أن المصدرية فيما قبلها .
وفي هذه الآية : « العامل في (إذا) وجهان : أحدهما : فعل محذوف تقديره : يأمركم أن تحكموا إذا حكمتم وجعل أن تحكموا المذكورة مفسرة للمحذوف ، فلا موضع لأن تحكموا ، لأنه مفسر للمحذوف ، والمحذوف مفعول يأمركم ؛ ولا يجوز أن يعمل في إذا أن تحكموا ؛ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه . والوجه الثاني : أن تنصب (إذا) بيامركم ، وأن تحكموا به أيضاً ، والتقدير أن يكون حرف العطف مع أن تحكموا لكن فصل بينهما بالظرف » (٤) .

وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ (٥) .
وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ (٦) .
ومثال السماع الشعري قول الأعشى :

يوماً تراها كمِثْلُ أُرْدِيَةِ الْعَصْصِ ب ويسوماً أديمها نَفِلا (٧)

(١) شرح الرضي ١/ ٣٢٤ .

(٢) البقرة : ٢٠١ .

(٣) النساء : ٥٨ .

(٤) التبيان ١/ ٣٦٦ .

(٥) يس : ٩ .

(٦) الطلاق : ١٢ . « ومنه نصب عطفه ؛ أي وخلق من الأرض مثلهن ، ومن رفع استأنفه » كذا قال العكبري

في التبيان ٢/ ١٢٢٨ .

(٧) الخصائص ٢/ ٣٩٥ .

وعدَّ كثير من النحاة هذا الفصل من قبيل الضرورة . قال ابن عصفور :
« وهو عند الفارسي والمحققين من النحويين من قبيل الضرائر لما فيه من
الفصل بين حرف العطف والمعطوف »^(١) .

وأما القياس فكما جاز الفصل بين العامل ومعموله في حالتي النصب
والرفع وامتنع ذلك في حالة الجر ، كذلك يجوز هنا الفصل بين العاطف
ومعطوفه في سعة الكلام .

قال الرضي : « وأجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرفع
والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله »^(٢) .

فالفصل بين العاطف والمعطوف أسهل من الفصل بين الجار والمجرور .
قال ابن جني : « ... * ويوماً أُنِيمُهَا نَغِلاً * لأنه عطف على الناصب الذي
هو (ترى) فكأن الواو أيضاً ناصبة ، والفصل بين الناصب ومنصوبه ليس
كالفصل بين الجار ومجروره »^(٣) .

رأي ابن مالك :

لقد انفرد ابن مالك بالجواز في مسألة الفصل بين العاطف ومعطوفه
بالظرف والجار والمجرور إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً وإن كان
كذلك فلا خلاف في المنع^(٤) .

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٦ .

(٢) شرح الرضي ٢٢٤/١ .

(٣) الخصائص ٣٩٦/٢ .

(٤) شرح التسهيل ٣٨٤/٣ .

واستشهد ابن مالك بدليل نقلي لم يسبقه إليه غيره في الاستشهاد به - فيما بحث - ، وهو أربع آيات قرآنية تؤيد هذا الفصل وقد سبق ذكرها .

وبذلك يكون قد أُخْرِجَ هذا الفصل من ضيق الضرورة إلى سعة الاختيار . قال ابن مالك : « وجعل أبو علي الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور مخصوصاً بالضرورة ، ... ، وهو جائز في أفصح الكلام المنثور إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجزراً ، وهو في القرآن كثير »^(١) .

وإن دل هذا على شيء فيدل على اجتهاده وحرصه على الإتيان بشواهد تعضد ما ذهب إليه وتخرجه من ضيق الضرورة .

ولا يفوت الباحثة أن تنبه على نقطة في غاية الأهمية وهي : أن ابن مالك حين ذكر أن هذا الفصل جائز في أفصح النثر ... وهو في القرآن كثير ، فهذه الواو تعني أن القرآن غير النثر ، وعليه يعد القرآن في مرتبة فوق مرتبة النثر عنده .

ولعل الصواب ما ذهب إليه ابن مالك ، لأن السماع يؤيده فأي شيء أيده السماع كان « لا بد من قبوله ؛ لأنك إنما تتطرق بلغتهم ، وتحثي في جميع ذلك أمثلتهم »^(٢) .

* * *

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٤ .

(٢) الخصائص لابن جني ١/ ١١٧ .

٣٧ - العطف على الضمير المخفوض (*).

قال ابن مالك: «إذا كان المعطوف على ضمير جر لزم عند جميع النحويين إلا يونس والفراء إعادة الجار كقوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾ (١) وقوله: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكِ ﴾ (٢). وقوله ﴿ نُنَجِّيْكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ﴾ (٣) ... » (٤).

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب سيبويه - رحمه الله - وأبو علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني وجمهور البصريين إلى منع العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وتبعهم في ذلك الأخفش ويونس وابن مالك وأبو حيان (٥) .

فمن آراء الماتعنين :

قول سيبويه - رحمه الله - : « ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : (مررت بك وزيد) ، و (هذا أبوك وعمري) ،

(*) انظر : الكتاب ٢/٣٨١ ، المقتصد ٢/٩٥٩ ، الإنصاف ٢/٦٣ ، الفصل ص : ١٢٤ ، شرح المفصل ٢/٧٧ ، شرح الرضي ١/٢٢٠ ، الحجة للقراء السبعة ، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام : لأبي علي الفارسي ٢/١٢١ ، اللباب ١/٤٢٢ ، معاني القرآن للزجاج ٢/٦ ، النشر في القراءات العشر ١/٩ ، الجامع لأحكام القرآن ٥/٤ ، شرح الكافية الشافية ٢/١٢٤٦ ، شرح التسهيل ٢/٣٧٦ ، البحر المحيط ٢/١٦٧ .

(١) فصلت : ١١ .

(٢) المؤمنون : ١٢ .

(٣) الأنعام : ٦٤ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/١٢٤٦ .

(٥) انظر : الإنصاف ٢/٤٦٣ م ٦٥ ، الهمع ٢/١٨٩ ، المقتصد ٢/٩٥٩ ، شرح الرضي ١/٣٢٠ .

كروهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلًا فيما قبله «^(١)» .

وقال الفارسي : « وأما جر (الأرحام) فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء ، وهذا ضعيف في القياس ، وقليل في الاستعمال ، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن «^(٢)» .

وقال عبد القاهر الجرجاني : « فأما الضمير المجرور ، فلا يجوز العطف عليه ، لو قلت : (مررت بك وزيد) ، أو (به وزيد) لم يجز ، ويجب أن تعيد الجار فتقول : بك وبزيد ، و (هذا غلامك وغلام زيد) «^(٣)» .

وجعل البصريون ما جاء به السماع من العطف على المجرور من غير إعادة الجار مختصاً بالشعر ، قال سيوييه - رحمه الله - : « وقد يجوز في الشعر :

أَبَكَ أَيُّهُ بِيَّ أَوْ مُصَدَّرٍ
مِنْ حُمُرِ الْجِلَّةِ جَابٍ حَشْوَرٍ

وقال الآخر :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا

فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ «^(٤)» .

أما نحاة البصرة فقد استدلوا على منع العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض بالأدلة التالية :

(١) الكتاب ٢/ ٣٨١ .

(٢) الحجة ٣/ ١٢١ .

(٣) المقتصد ٢/ ٩٥٩ .

(٤) الكتاب ٢/ ٣٨٢ .

أولاً : أن ضمير الجر المتصل شبيه بالتنوين ، فلا يجوز أن يعطف عليه ، كما لا يجوز أن يعطف على التنوين ، قال سيبويه - رحمه الله - : « لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها ، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم ، ولم يجز أيضاً أن يتبعوها إياء»^(١).

وبين أبو علي الفارسي وجه الشبه بين ضمير الجر والتنوين إذ قال : « وجه الشبه بينهما أنه على حرف ، كما أن التنوين كذلك ، واجتماعهما في السكون ، وأنه لا يوقف على اسم منفصلاً منه ، كما أن التنوين كذلك »^(٢).

ثانياً : أن الجار والمجرور عندما اتصلا أصبحا بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطفت عليه من غير إعادة الخافض فكأنك عطفت الاسم على الحرف وهذا لا يجوز ، قال العكبري : « إن الضمير المجرور مع الجار كشيء واحد ، ولذلك لم يكن إلا متصلاً فالعطف عليه كالعطف على بعض الكلمة »^(٣).

ثالثاً : أن المعطوف والمعطوف عليه لا يجوز عطف أحدهما على الآخر إلا إذا صلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر ، فلما لم يجز (مررت بزید وک) لم يجز (مررت بک وزید) ، قال ابن يعيش - نقلاً عن أبي عثمان المازني - : « لما صح (مرزید وأنت) صح (مررت أنت وزید) ، ولما صح (كلمت زیداً وإياک) صح (كلمتک وزیداً) ، ولما امتنع (مررت بزید وک)

(١) المصدر نفسه ٢ / ٣٨١ .

(٢) الحجة ١٢٢/٣ .

(٣) اللباب ٤٣٢/١ .

(٤) شرح المفصل ٧٨/٣ .

امتنع (مررت بك وزيد) ؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يصح في أحدهما إلا ما صح في الآخر »^(١) .

وأما نحاة الكوفة فقد استدلوا على الجواز بالسمع الذي ورد في القرآن الكريم وكلام العرب شعراً ونثراً .

فمن السماع القرآني :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَكُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقْبِلُوا لِمَا بَيْنَ يَدَيْكُمْ ﴾^(٢) .

٢ - قراءة حمزة : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(٣) .

وعقّب ابن مالك على هذه القراءة بقوله : « وهي - أيضاً - قراءة ابن عباس ، والحسن البصري ومجاهد ، وقتادة والنخعي ، والأعمش ، ويحيى بن وثّاب وأبي رزين »^(٤) .

٣ - وأجاز الفراء أن يكون من هذا قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَّسْتُمْ لَهُمْ بَرزقين ﴾^(٥) .

ومن كلام العرب :

أ - النثري : قول بعضهم : « مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ » رواه قطرب بجر (فرسه) .

(١) شرح المفصل ٧٨/٣ .

(٢) البقرة : ٢١٧ .

(٣) النساء : ١ .

(٤) شرح الكافية الشافعية ١٢٤٩/٣ .

(٥) الحجر : ٢٠ .

ب - والشعري : ١ - قول الشاعر :

- وأنشد سيبويه :

فَالْيَوْمَ قَرِيبَتْ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ ^(١)

٢ - وأنشد أيضاً :

أَبَكَ أَيُّهُ بِيَّ أَوْ مُصَدِّرٍ

مِنْ حُمُرِ الْجَلَّةِ جَابِ حَشُورٍ ^(٢)

٣ - وأنشد الفراء :

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا

وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ ^(٣)

٤ - وأنشد أيضاً :

هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الْجُمَاجِمِ عَنْهُمْ

وَأَبِي نُعَيْمَ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرِقِ ^(٤)

٥ - وقول العباس بن مرداس :

أَكْرُ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي

أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا ^(٥)

(١) الكامل في اللغة والأدب ٣٩/٢ .

(٢) الكتاب ٣٨١/٢ .

(٣) معاني الفراء ٢٥٣/١ .

(٤) الإنصاف ٤٦٦/٢ م ٦٥ ، وشرح التسهيل ٣٧٧/٢ .

(٥) شرح الكافية الشافعية ١٢٥٢/٢ .

٦ - وقول الآخر :

إِذَا أَوْقَسُوا نَارًا لِحَرْبٍ عَلَيْهِمْ

فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرَهَا (١)

٧ - وقول الآخر :

لَوْ كَانَ لِي وَزْهِيرٌ ثَالِثٌ وَرَدْتُ

مِنَ الْحِمَامِ عِدَانًا شَرًّا مَوْرُودٍ (٢)

وتأول البصريون ما استدل به الكوفيون من السماع القرآني والشعري .
ومن أوجه تأويلاتهم - على سبيل المثال لا الحصر - :

أولاً : أن الاسم الظاهر الواقع بعد حرف العطف ليس مجروراً على الضمير المخفوض ، بل مجروراً إما بالقسم أو بحذف حرف الجر ؛ لدلالة ما قبله عليه ، كما في قراءة حمزة (بجر الأرحام) . قال ابن يعيش : « ويحتمل وجهين آخرين - غير العطف على المكنى المخفوض - ، أحدها : أن تكون الواو واو قسم - وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها - وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم ، ويكون قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (٣) جواب قسم ، والوجه الثاني : أن يكون اعتقد أن قبله باء ثانية ، حتى كأنه قال : وبالأرحام ، ثم حذف الباء . لتقدم ذكرها كما حذف في نحو قولك : (بمن تمرر أمر) ، و (على من تنزل أنزل) ، ولم يقل : أمر به ، ولا أنزل عليه ؛ لأنها مثلاً في موضع نصب ، وقد كثر عنهم حذف حرف الجر ، وأنشد :

رَسُمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ

كَدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ (٤) .

(١) المصدر نفسه ١٢٥٣/٣ . (٢) سورة النساء : ١ .

(٣) المصدر نفسه ١٢٥٣/٣ . (٤) شرح المفصل ٧٩/٣ .

ثانياً : أن الاسم الظاهر الواقع بعد حرف العطف إن كان مبنياً فتأويله كالتالي :

- أ - في محل رفع ؛ لكونه معطوفاً على الاسم المرفوع السابق له .
- ب - أو في محل جر ؛ لكونه معطوفاً على الاسم المجرور السابق له .
- قال ابن الأنباري : « أما قوله تعالى : ﴿ وَبَسَّطْنَاكَ فِي الْإِنْسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(١) ، فلا حجة فيه أيضاً من وجهين : أحدها : أننا لا نسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع رفع بالعطف على الله والتقدير فيه : الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم ، وهو القرآن ، وهو أوجه الوجهين . والثاني : أننا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على (النساء) من قوله (يستفتونك في النساء) لا على الضمير المجرور في (فيهن) ^(٢) .

ثالثاً : إن كان الاسم الظاهر الواقع بعد حرف العطف معرباً بالحروف فيؤوله البصريون بأنه في موضع نصب على المدح .

قال ابن الأنباري : « أما قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ ﴾ ^(٣) فلا حجة لهم - أي : للكوفيين - فيه أيضاً من وجهين : أحدها : أننا لا نسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل ، وتقديره : أعني المقيمين ^(٤) .

(١) النساء : ١٢٧ .

(٢) الإنصاف ٤٦٧/٢ .

(٣) النساء : ١٦٢ .

(٤) الإنصاف ٤٦٨/٢ .

وهناك الكثير من التأويلات التي رَدَّ بها نحاة البصرة كثيراً من القراءات، ووصفوها بالضعف وسنورد فيما يلي طائفة من أقوالهم في قراءة حمزة ، قال ابن يعيش - نقلاً عن المبرد - : « وأما قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ^(١) بجر (الأرحام) في قراءة حمزة ، فإن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة وقال لا تحل القراءة بها » ^(٢) .

وقال الزجاج : « القراءة الجيدة نصب (الأرحام) ، المعنى : واتقوا أن تقطعوها ، فأما الجر في (الأرحام) فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر » ^(٣) .

وقال العكبري : « واحتج الآخرون بقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ^(١) ، على قراءة الجر ، وبأبيات أنشدوها ، أما الآية فقراءة الجر فيها ضعيفة والقارئ بها كوفي تنبيهاً على أصولهم » ^(٤) .

وقال عبد القاهر الجرجاني : « وأما قراءة حمزة ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾ فقد رُدَّتْ ، وأجمعوا على أنها غير متوجهة ، وإنما الصحيح النصب على حذف المضاف كأنه : واتقوا الله الذي تساءلون به وقطع الأرحام » ^(٥) .

وقال الزمخشري : « وتقول في المنصوب : (ضربتك وزيداً) ولا يقال : (مررت به وزيد) ، ولكن يعاد الجار وقراءة حمزة (والأرحام) ليست بالقوية » ^(٦) .

(١) النساء : ١ .

(٢) شرح المفصل ٧٨/٣ .

(٣) معاني القرآن ٦/٢ .

(٤) اللباب ١/٦٣٢ .

(٥) المقتصد ٢/٩٦٠ .

(٦) المفصل ص : ١٢٤ .

وقال الرضي : « والظاهر أن حمزة جَوَّزَ ذلك بناء على مذهب الكوفيين ؛ لأنه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع » (١).

ونذكر أيضاً أنه لا دليل في جميع الأشعار السابقة ؛ لأنها محمولة على الضرورة . قال : « أجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار ، ولا دليل فيها ؛ إذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها » (٢) .

ومن الجدير بالذكر أن القراءة سنة متبعة يتوارثها الخلف عن السلف ، وليس يبتدع القارئ فيها شيئاً من عنده بل يأخذها بسند متصل متواتر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وللأخذ بها شروط معروفة ذكرها ابن الجزري حيث قال : « كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة لا يجوز ردُّها ولا يحل إنكارها » (٣) .

فالتواتر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وموافقة العربية ولو بوجه وموافقة إحدى المصاحف العثمانية ولو احتمالاً تعد شروطاً موجبة صحة القراءة وقبولها ، وعدم ردِّها . قال ابن يعيش : « وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردِّها » (٤) .

وقال القرطبي نقلاً عن الإمام أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري في رده على مَنْ منع العطف على الضمير المخفوض : « ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - تواتراً يعرفه أهل الصنعة ، وإذا ثبت شيء عن

(١) شرح الرضي ١/٣٢٠ .

(٢) المصدر نفسه ١/٣٢٠ .

(٣) النشر في القراءات العشر ٩/١ .

(٤) شرح المفصل ٣/٧٨ .

النبي - صلى الله عليه وسلم - فمن ردّ ذلك فقد ردّ النبي - صلى الله عليه وسلم - ، واستقبح ما قرأ به ، وهذا مقام محذور ، ولا يقفد فيه أئمة اللغة والنحو ، فإن العربية تُتلقَى من النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ولا يشك أحد في فصاحته ^(١) .

وردّ بعض نحاة البصرة هذه الانتقادات التي وجهت إلى هذه القراءة وإلى صاحبها ، قال ابن يعيش : « وقد ردّ أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة ، وقال : لا تحلّ القراءة بها ، وهذا القول غير مرضي من أبي العباس ؛ لأنّه قد رواها إمام ثقة ، ولا سبيل إلى ردّ نقل الثقة ، مع أنّه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد ، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردّها » ^(٢) .

وقال أبو حيان : « وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية ، من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، ومن اعتلّاهم لذلك ، غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك ، وأنّه يجوز ، وقد أطلنا الاحتجاج في ذلك عند قوله تعالى : ﴿ وَكُفِّرُوا بَعْدَهُ ﴾ ^(٣) ، وذكرنا ثبوت ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها ، فأعنى ذلك عن إعادته هنا ، وأمّا قول ابن عطية : ويردّ عندي هذه القراءة من المعنى وجهان ، فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ، ولا بطهارة لسانه ، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قرأ بها سلف الأمة ، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بغير واسطة ، عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت ، وأقرأ الصحابة

(١) الجامع لأحكام القرآن ٤/٥ .

(٢) شرح المفصل ٧٨/٢ .

(٣) البقرة : ٢١٧ .

أبي بن كعب ، ... ، وحمزة - رضي الله عنه - أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش ، وحمدان بن أعين ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وجعفر بن محمد الصادق ، ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر ، وكان حمزة صالحاً ورعاً ثقة في الحديث ، وهو من الطبقة الثالثة ، ولد سنة ثمانين ، وأحكم القراءة ، وله خمس عشرة سنة ، وأم الناس سنة مائة ، وعرض عليه القرآن من نظرائه جماعة ، منهم سفيان الثوري ، والحسن ابن صالح ، ومن تلاميذه جماعة ، منهم إمام الكوفة في القراءة والعربية أبو الحسن الكسائي ، وقال الثوري وأبو حنيفة ويحيى بن آدم : غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض ، ... ، ولسنا متعبدین بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت ينقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت ينقل البصريين لم ينقله الكوفيون » (١).

وتدل مقولة صاحب البحر المحيط على أن هذه القراءة موصولة السند بالتواتر إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فلا يجوز ردّها ؛ لأنها ومثيلاتها تمثل ثروة لغوية كان من الممكن أن يستفيد منها النحاة إذا ما أخضعوا قواعدهم لها .

(١) البحر المحيط ، ط/ دار الكتب العلمية ، ت : عادل عبد الموجود ، ١٦٧/٣ .

وهكذا تجد موقف البصريين سلبياً من قراءة حمزة ، وكذلك كان موقفهم سلبياً من الأشعار التي استدلت بها الكوفيون على جواز العطف على المخفوض من غير إعادة الخافض فأولوها على حذف مضاف أو على أنها من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه ، قال ابن الأنباري : « وأما قول الآخر :

* وَمَا يَبْنِيهَا وَالْكَعْبُ غُوطٌ نَفَانِفُ *

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنه ليس مجروراً على ما ذكروا ، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير (بين) مرة أخرى ، فكأنه قال : وما بينها وبين الكعب ، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها ، كما تقول العرب : (ما كلُّ بيضاء شحمة ، ولا سوداء تمرّة) ، يرينون (ولا كل سوداء) ، فيحذفون (كل) الثانية لدلالة الأولى عليها ، ثم لو حمل ما أنشدوه من الأبيات على ما ادعوه لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه » (١) .

وقال العكبري : « وأما الأبيات فمناها ما لا يثبت في الرواية ، وما يثبت منها فهو شاذ ، وبعضها يمكن إعادة الجار معه » (٢) .

رأي ابن مالك :

ذهب ابن مالك في هذه المسألة مذهب الكوفيين في جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض .

ووقف ابن مالك من القراءات القرآنية موقف المنصف لها ، على عكس النحاة الذين سبقوه ، فكان موقفه قائماً على أدلة وبراهين حيث قام بنقض الحجج التي استدلت بها نحاة البصرة في هذه المسألة على النحو التالي :

١ - عندما قالوا : إن ضمير الجر شبيه بالتثوين ، فقد ضعف ابن مالك

(١) الإنصاف ٤٧٢/٢ م ٦٥ .

(٢) الباب ٤٣٣/١ .

هذا الدليل مبيناً وجه الضعف في « أن شبه ضمير الجر بالتثنية لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ، والإبدال منه ؛ لأنَّ التثنية لا يؤكد ولا يبدل منه ، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع قللعطف أسوة بهما »^(١) .

ولأنَّ ضمير الجر لو كان شبيهاً بالتثنية بوجه ، ما جاز العطف عليه حتى مع إعادة الجار ؛ لأنَّ التثنية لا يعطف عليه بأية حال . قال ابن مالك : « لأنَّ شبه ضمير الجر بالتثنية لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة ؛ لأنَّ التثنية لا يعطف عليه بوجه »^(٢) .

٢ - وعندما قالوا : إن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا أن يحل أحدهما محل الآخر والضمير غير صالح لأن يحل محل الاسم المعطوف . ردَّ عليهم ابن مالك بأن هذا الدليل لو كان شرطاً في صحة العطف لم يجز أن يأتي السماع بضده قال : « وأما الثانية ، فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحة العطف لم يجز : (رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ) ولا :

..... أَيَّ فِتْنَى هَيَجَا وَأَنْتَ وَجَارِهَا

ولا (كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا بِدِرْهِمٍ) ولا :

..... الْوَاهِبِ الْمِائَةَ الْهَجَانَ وَعَبْدَهَا

ولا : (لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِي الدَّارِ) .

وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقديمها وتأخير ما عطفت عليه كثيرة »^(٣) .

(١) شرح الكافية الشافعية ١٢٤٧/٣ .

(٢) شرح التسهيل ٣٧٦/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافعية ١٢٤٧/٣ .

ويلحظ في هذه المسألة أيضاً أن ابن مالك لم يكتفِ بالدليل السماعي ، بل اعتمد على الدليل الجدلي أيضاً وهو بيان العلة^(١) حيث قال : « وإذا بطل كون ما تعللوا به مانعاً وجب الاعتراف بصحة الجواز »^(٢) .

وفضّل ابن مالك عود حرف الجر مع المعطوف على عدم عوده حيث قال : « ولأجل القراءة المذكورة ، والشواهد لم أمتنع العطف على ضمير الجر ، بل نبّهت على أن عود حرف الجر مع المعطوف مُفضّل على عدم عوده »^(٣) .

ولعل الصواب ما ذهب إليه ابن مالك والكوفيون في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر ؛ لورود السماع بذلك ، ولأن ابن مالك ضعّف أدلة المانعين معتمداً على الأدلة والبراهين كما سبق وأن مر .

* * *

(١) يُستدل ببيان العلة عند الخلاف حول الحكم فيكون وجودها دليلاً على وجود الحكم وهو ما يسمى بـ (الطرد) كما يكون عدمها دليلاً على عدمه وهو ما يسمى بـ (العكس) . انظر : الأصول لتمام حسان ص ٢١٦ وقد استعمل ابن مالك العكس هنا في إثبات رأيه .

(٢) شرح الكافية الشافعية ١٢٤٨/٣ .

(٣) المصدر نفسه ١٢٥٤/٣ .

٣٨ - حذف حرف النداء (*).

منع البصريون حذف حرف النداء من اسم الجنس المفرد المعين ، واسم الإشارة ، والنكرة إذا كانت غير مقصودة ، وأجازوه الكوفيون ، وأيدهم ابن مالك في ذلك الجواز قائلاً : « و (يا هذا) و (يا رجلاً) إذا لم يتعين فإن قصدت واحداً معيناً فالأكثر ألا يحذف الحرف ، وقد يحذف في الكلام الفصيح كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - مترجماً عن موسى - عليه السلام - : « تُؤَيِّي حَجْرٌ » . وكقوله - صلى الله عليه وسلم - : « اشْتَدِّي أَرْمَةً تَنْفَرِجِي » . وفي هذين الحديثين غنى عن غيرهما من الشواهد نثراً ونظماً . والبصريون يرون هذا شاذاً لا يقاس عليه . والكوفيون يقيسون عليه - وقولهم في هذا أصح . وكذا يجوزون نداء اسم الإشارة بحذف حرف النداء ويشهد لصحة قولهم قول ذي الرمة :

إِذْ هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي

بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامٌ ... » ^(١).

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

اختطف نحاة البصرة والكوفة في حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس مفرد معين أو اسم إشارة أو نكرة غير مقصودة ، فمنع البصريون ذلك اختيئاراً ، وما جاء في الشعر علوه ضرورة وشنوذاً .

(*) الكتاب ٢/٢٣٠ ، المقتضب ٤/٢٥٨ ، الأصول في النحو ١/٣٢٩ ، الأمالي النحوية لابن الحاجب ٤/١٢٤ ، أمالي ابن الشجري ١/٤١٩ ، شرح المفصل ٢/١٥ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٨٤ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٠ ، شرح التسهيل ٣/٣٨٦ ، شرح عمدة الحفاظ ١/٣٩٤ ، شواهد التوضيح والتصحيح ص : ٢١١ ، شرح الأشموني ٢/١٨ ، الهمع ٢/٣٢٢ .

(١) شرح الكافية الشافية ٢/١٢٩٠ .

وذكر سيبويه أن أصل المنادى الذي يكون صفة لأيّ أن يستعمل بالالف واللام ، قال : « فلم يحسن أن تقول : هذا ، ولا رجل ، وأنت تريد : يا هذا ، ويا رجل ولا يجوز ذلك في المبهم ؛ لأن الحرف الذي ينبّه به لزم المبهم كأنّه صار بدلاً من أيّ حين حذفته ، فلم تقل يا أيّها الرجل ولا يا أيّها ، ولكنك تقول إن شئت : من لا يزال محسنًا افعل كذا وكذا ؛ لأنه لا يكون وصفًا لأيّ »^(١) .

وقال المبرد : « إن حذف (يا) منه غير جائز ؛ لأنه لا يجمع عليه أن يحذف منه الموصوف وعلامة النداء ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول : رجلٌ أقبل ، ولا : غلامٌ تعال ، ولا : هذا هَلُم ، وأنت تريد النداء ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول : رجلٌ أقبل ؛ لأن هذه نعوذ (أيّ) تقول : يا أيّها الرجل ، ويا أيّها الغلام ، ويا أيّها ، لأن أيّا مبهم ، والمبهمة إنما تنعت بما كان فيه الألف واللام ، أي بما كان مبهماً مثلها »^(٢) .

وقال ابن السّراج : « وإن شئت حذفتهن كلهن استغناءً ، إلا في المبهم والنكرة فلا يحسن أن تقول : هذا وأنت ، تريد : يا هذا ، ولا رجل ، وأنت تريد : يا رجل »^(٣) .

أما ما جاء في الشعر مؤيداً رأي المجيزين فقد اختلف موقف المانعين منه : فمنهم من أجازته على قلة ، ومنهم من عدّه من قبيل الضرورة .

قال سيبويه : « وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر ، قال العجاج :

(١) الكتاب ٢/٢٣٠ .

(٢) المقتضب ٤/٢٥٨ .

(٣) الأصول في النحو ١/٢٢٩ .

* جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي *

يريد : يا جارية ^(١) .

وقال المبرد : « وقال الأعشى :

أَلَا أَيُّهَذَا السَّائِلِي يَمَّمْتُ ؟ فَإِنَّ لَهَا فِي أَهْلِ يَثْرَبَ مَوْعِدًا

فهذا تقدير (يا أَيُّهَا) إلا أن يضطر شاعر ، فإن اضطر كان له أن يحذف منها علامة النداء ، وأحسن ذلك ما كانت فيه هاء التانيث ؛ لما يلزمها من التغيير ، على أن جوازه في الجميع لا يكون إلا ضرورة ^(٢) .

واستدل المانعون على ذلك بالقياس المتمثل في التعليقات المنطقية على النحو التالي :

أولاً : أن أصل المنادي الذي يكون صفة لأي أن يستعمل بالآلف واللام فتقول : يا أَيُّهَا الرجل ، فلا يجوز حذف ما كان يتعرف به وإبقائه على التعريف إلا بعوض ذكره سيبويه ^(٣) .

ثانياً : لا يجوز إسقاط حرف النداء مع النكرة والمبهم ؛ لأنَّ أياً منعوته بهما ، فتقول : يا أَيُّهَذَا أَقْبِلْ . ويا أَيُّهَا الرجل تعال . فلو قلت يا رجل ويا هذا فقد حذفت الموصوف وأقامت الصفة مقامه ، فلو أسقطت حرف النداء تكون قد حذفت الموصوف وحرف النداء معاً وهذا إجحاف ذكره المبرد ^(٤) .

ثالثاً : لا يجوز إسقاط (يا) في النداء ؛ لأنها تكون قرينة دالة على

(١) الكتاب ٢/ ٢٣١ .

(٢) المقتضب ٤/ ٢٥٩ .

(٣) الكتاب ٢/ ٢٣٠ .

(٤) المقتضب ٤/ ٢٥٨ .

التعريف في اسم الإشارة .

قال صاحب الأمالي النحوية : « إن تعريف أسماء الإشارة ليس كتعريف الأعلام فإنها لم تتعرف إلا بقريئة القصد إلى مدلولها ، و (يا) فيها ذلك المعنى المذكور فصارت معها كالقريئة المفيدة للتعريف فإذا حذفها وأنت قاصدٌ إلى التعريف كنت كالحاذف حرف التعريف »^(١) .

رابعاً : لا يجوز إسقاط حرف النداء من اسم الجنس ؛ لأن هذا اللفظ وضع للتنكير فحذف (يا) يخل بمعنى التعريف .

قال ابن الحاجب أيضاً : « إنما لم يحذف من رجل وامرأة لأن وَضَعَ هذا اللفظ للتنكير بخلاف زيد وعمرو ، فإن وَضَعَهُ للتعريف فلا يخل استعماله بغير حرف النداء عن معنى التعريف بخلاف رجل وامرأة ، فإن حذف حرف النداء مخلٌ لإيهام بقاءه على التنكير ، فلم يحذف عنه حرف النداء لذلك »^(٢) .

خامساً : لا يقبل القياس حذف هذه الحروف ؛ لأن الغرض منها الاختصار والنيابة عن أفعال ، فهي نائبة عن (أنادي) ، فلو حُذِفَتْ لأدى ذلك إلى اختصار المختصر وهذا إجحاف .

قال صاحب شرح المفصل : « وفي الجملة حذف الحروف مما يباه القياس ؛ لأن الحروف إنما جئ بها اختصاراً ونائبة عن الأفعال ... وحروف النداء نائبة عن أنادي فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو إجحاف »^(٣) .

(١) الأمالي النحوية ١٢٥/٤ .

(٢) المصدر نفسه ١٢٥/٤ .

(٣) شرح المفصل ١٥/٢ .

أما الكوفيون فقد أجازوا حذف حرف النداء في اسم الجنس واسم الإشارة والتكرة غير المقصودة وتبعهم في ذلك ابن مالك .

واستدل المجيزون بالسماع المطرد الفصيح نثرًا ونظمًا .

فمن القرآن الكريم قوله تعالى : « ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنْفُسُكُمْ » (١) .
أي : يا هؤلاء .

ومن الحديث النبوي الشريف قول المصطفى - صلى الله عليه وسلم - مترجمًا عن موسى - عليه السلام - : « تُؤَيِّي حَجْرٌ » (٢) . وقوله - صلى الله عليه وسلم - : « اشْتَدِّي - أَرْمَةٌ - تَنْفَرِجِي » (٣) .

قال ابن مالك : « وفي هذين الحديثين غنى عن غيرهما من الشواهد نثرًا ونظمًا » (٤) .

ومن الأمثال العربية قولهم : « افْتَدِ مَخْنُوقٌ » (٥) ، و « أَطْرِقْ كَرًا » (٦) .

ومن الشعر قول ذي الرمة :

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي

بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ (٧)

وقول الآخر :

(١) البقرة : ٨٥ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل ، كما أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق .

(٣) شرح الكافية الشافعية ١٢٩١/٣ .

(٤) المصدر نفسه ١٢٩١/٣ .

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨٥/٢ .

(٦) المصدر نفسه ١٨٥/٢ .

(٧) شرح الكافية الشافعية ١٢٩١/٣ .

إِنَّ الْأُولَىٰ وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ مِنْهُمْ

هَذَا اعْتَصَمَ تَلَقَّ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا ^(١)

وقول الآخر :

ذَا ارْعَوَاءٌ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الْ

رَأْسِ شَيْئًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ ^(٢)

وقول الآخر :

ذِي دَعَى اللُّؤْمَ فِي الْعَطَاءِ فَإِنَّ الْ

لُّؤْمَ يُغْزِي الْكَرَامَ بِالْإِجْزَالِ ^(٣)

وقول الآخر :

* جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي * ^(٤)

وقول الآخر :

* عَاذِلَ قَدْ أُوْلِعَتْ بِالتَّرْقِيشِ * ^(٥)

وقول الشاعر :

فَقُلْتُ لَهُ : عَطَّارُ هَلَّا أَتَيْتَنَا

بَنُورِ الْخُزَامَى أَوْ بِخُوصَةِ عَرْفَجٍ ^(٦)

(١) المصدر نفسه ١٢٩٢/٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٢٩٢/٣ .

(٣) شرح التسهيل ٢٨٦/٣ .

(٤) شرح العملة ٢٩٦/١ .

(٥) المصدر نفسه ٢٩٧/١ .

(٦) المصدر نفسه ٢٩٧/١ .

وقول الآخر :

نَوَلِي قَبْلَ نَأْيِ دَارِي جُمَانَا وَصَلِينِي كَمَا زَعَمْتَ تَلَانَا (١)

وأول المانعون ما استدل به المجيزون على النحو التالي :

أولاً : حمل المانعون ما خالف أقيستهم من السماع على الشنوذ أو الضرورة .

قال المبرد : « على أن جوازه في الجميع لا يكون إلا ضرورة » (٢) .

وقال ابن الشجري : « وحذفه - أي : حرف النداء - إذا صح أن يكون المنادى صفة لـ (أي) ، قليل لشنوذه عن القياس » (٣) .

ثانياً : حملوا الآية السابق ذكرها على إضمار فعل .

قال ابن يعيش : « ولا حجة في الآية لاحتمال أن يكون (هؤلاء) منصوباً بإضمار (أعني) بمعنى الاختصاص ويكون (أنتم) مبتدأ و (تقتلون) الخبر » (٤) .

ثالثاً : حملوا الآية أيضاً على الابتداء والخبر ولا نداء في ذلك .

قال ابن يعيش : « وقيل (أنتم) مبتدأ والخبر (هؤلاء) و (تقتلون أنفسكم) من صلة هؤلاء » (٥) .

رابعاً : ردوا الاستدلال بالحديث النبوي الشريف : « تَوْبِي حَجْرٌ » ؛ لأن هناك رواية أخرى توجد فيها (يا) .

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ٢١١ .

(٢) المقتضب ٢٥٩/٤ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٤٢٠/١ .

(٤) شرح المفصل ١٦/٢ .

(٥) المصدر نفسه ١٦/٢ .

قال السيوطي : « وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول - صلى الله عليه وسلم - كما تقرر غير مرة ، ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ (يا حَجْرُ) » (١) .

وأدلة المانعين تحتاج إلى مناقشة ؛ إذ إنهم استدلوا بالقياس والتعليقات المنطقية وأما المجيزون فقد استدلوا بالسماع الكثير الفصيح ولعله من المعلوم أنه إذا تعارض سماع وقياس وجب اطراح القياس والأخذ بما جاء به السماع .

قال أبو علي الفارسي : « فأما في السماع فهو في الفشو والكثرة بحيث يستغنى عن ذكره ، ولو لم يعاضد القياس السماع حتى يجيئ السمع بشيء خارج عن القياس ، لوجب اطراح القياس والمصير إلى ما أتى به السمع ؛ ألا ترى أن التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم ، والنطق بما هو خطأ في كلامهم ، ... فالقياس أبداً يترك للسماع ، وإنما يلجأ إليه إذا عدم في الشيء السمع ، فأما أن يترك السماع للقياس فخطأ فاحش ، وعدول عن الصواب بيّن » (٢) .

وقال ابن جنى : « اعلم أنك إذا أدّك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه » (٣) .

(أي ابن مالك :

سلك ابن مالك مسلك الكوفيين في هذه المسألة في كتابه (شرح الكافية الشافية) . حيث أجاز حذف حرف النداء من اسم الجنس المفرد المعين ومن

(١) الهمع ٣/٣٤ .

(٢) الطيبات 'ص : ٢٣٦ .

(٣) الخصائص ١/١٢٥ .

اسم الإشارة ، وأيد الكوفيين في قياسهم على اسم الجنس قائلاً : « وقولهم في هذا أصح »^(١) .

وذكر الأشموني رأي ابن مالك في ذلك قائلاً : « وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس ؛ فقال : وقولهم في هذا أصح »^(٢) .

واستشهد ابن مالك على جواز حذف حرف النداء في اسم الجنس المفرد المعين بحديثين شريفيين ذكرهما ثم عقب عليهما قائلاً : « وفي هذين الحديثين غنى عن غيرهما من الشواهد ثبوتاً ونظماً »^(٣) .

وتدل مقولته السابقة على تفضيله الاستشهاد بالحديث الشريف على الاستشهاد ببقية الشواهد الأخرى سواء أكانت مثلاً أم قولاً عربياً أم شعراً .

ثم استشهد بعد ذلك في الكتاب نفسه بأربعة أبيات سبق ذكرها على جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة مصححاً بها قولهم ، قال : « ويشهد لصحة قولهم قول ذي الرمة :

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي

بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ^(٤)

والناظر لرأيه في هذه المسألة يجده متوسطاً فيه ، فلم يجوز حذف حرف النداء من اسمي الجنس والإشارة حذفاً مطرداً كما فعل الكوفيون ، ولم يمنعه منعاً تاماً كما جزم البصريون ، وإنما جعل ذلك الحذف متوسطاً بين القلة والكثرة . قال : « ويحذف حذفاً متوسطاً بين الكثرة والقلة ، إذا كان المنادى

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣ .

(٢) شرح الأشموني ٢٠/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣ .

(٤) المصدر نفسه ١٢٩١/٣ .

معرفاً بالنداء أو اسم إشارة» (١).

ويستنتج من ذلك أن ابن مالك لم يخضع لمنهج الكوفيين خضوعاً مطلقاً ، بل كان منهجه متميزاً عنهم ، فهو يقبل السماع مثلهم ، لكنه يعطي كل سماع المنزلة التي يستحقها . على العكس منهم ؛ فهم يحتجون بالشاهد الواحد ويبيرون عليه ويقيسون عليه ، حتى وإن كان ذلك الشاهد غريباً أو مجهول القائل أو مشكوكاً في فصاحته ؛ لذا يعد منهج ابن مالك في تناول المسائل والقضايا منهج المحققين .

وإذا نظرت في كتبه وجدتها تفيض بالاستشهاد السماعي الفصيح في هذه المسألة وغيرها من المسائل السابقة ، وهذا إن دل على شيء فيدل على قبوله السماع حتى إن خالف قياس البصريين ، ولا سيما إن كان هذا السماع فصيحاً عالياً كالحديث النبوي الشريف فهو يمثل عنده أولى مراتب الكلام بعد القرآن الكريم .

أما القياس عنده فيناصره إذا كان معضداً بسماع فصيح كما في الاستدلال بالحديث النبوي الشريف على حذف حرف النداء من اسم الجنس المفرد المعين .

ولعل الصواب ما ذهب إليه الكوفيون وتبعهم فيه ابن مالك في هذه المسألة من جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس واسم الإشارة ، وقبوله السماع في اسم الجنس واسم الإشارة وقصره القياس على اسم الجنس فقط ؛ لكثرة وروده شعراً ونثراً ، بخلاف اسم الإشارة الذي لم يرد إلا في الشعر فقط فعلى ذلك فقد كان مذهبه بين مذهبي البصريين والكوفيين مذهباً وسطاً كما سبق وأن مر ، وأيد الأشموني هذا الرأي قائلاً : « والإنصاف القياس على اسم الجنس ؛ لكثرته نظماً ونثراً ، وقصر اسم الإشارة على السماع ؛ إذ لم يرد إلا في الشعر » (٢).

(١) شرح عمدة الحافظ ٢٩٥/١ .

(٢) شرح الأشموني ٢٠/٢ .

٣٩ - انصراف عزيز (*).

(عزيز) ^(١) يقرأ بالتنوين وهو الوجه ، ويقرأ بحذف التنوين وفيه تخريجات ، وأخذ ابن مالك بالقراءة الأقوى وهي التنوين ، مع توجيهه القراءة الأخرى ، قائلاً : « (عزيز) منصرف فحذف تنوينه لالتقاء الساكنين ، ولشبهه بتنوين العلم المنعوت بـ (ابن) . وإنما حكمت بانصراف (عزيز) لأن عاصماً والكسائي قرأ به فصح كونه منصرفاً . إما لأنه عربي الأصل ، وإما لأن أصله (عازر) أو (عيزار) ثم صغر تصغير الترخيم حين عرب فصرف لصيرورته ثلاثياً ... » ^(٢) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

قرأ عاصم ، والكسائي ، وكثير من الناس (عزيز) منوئاً ، وهو الوجه ، وبه قرأ السبعة ^(٣) .

قال مكي : « قرأه عاصم والكسائي عزيز بالتنوين جعلاه مبتدأ وابنا خبره فثبت التنوين فيه وقرأ الباقيون بغير تنوين في عزيز » ^(٤) .

قال ابن برهان : « قرأ (عزيز) ، بالتنوين ، عاصم الأسدي ، وابن محيصن ، وابن أبي إسحاق وعبد الرحمن الأعرج والإصبيغ بن عبد العزيز النحوي ، والأشهب العقيلي ... كما يختاره أبو محمد اليزيدي وسلام أبو المنذر وعلي الكسائي ويحيى الفراء وأبو عبيد القاسم بن سلام » ^(٥) .

(*) معاني الأخفش ٥٥٣/٢ ، معاني الفراء ٤٣١/١ ، معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٤٤٢/٢ ، إعراب

القرآن للنحاس ٢١٠/٢ ، مشكل إعراب القرآن ٣٢٦ ، شرح اللع ٤٦١/٢ ، الكشف ٢٥٥/٢ ،

التيان ٦٤٠/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٣٠١/٣ ، البحر المحيط ٣٢/٥ ، الارتشاف ٨٧٧/٢ .

(١) كلمة (عزيز) من قوله تعالى : (وقالت اليهود عزيز ابن الله) التوبة : ٣٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٣٠٠/٣ .

(٣) البحر المحيط ٣٢/٥ .

(٤) الكشف ٥٠١/١ .

(٥) شرح اللع ٤٥٨/٢ .

وقراه آخرون من غير تنوين .

أما من قرأ (عزيز) منوناً فقد خرج على أنه مبتدأ ، وجعل (ابن) خبراً لا صفة ، إذ لا يستغني عنه .

وأما من قرأ (عزيز) من غير تنوين فقد خرج من عدة وجوه^(١) :

الأول : أن (عزيز) مبتدأ ، و (ابن) خبر ، كالتوجيه السابق ، وحذف التنوين ؛ لمنع التقاء الساكنين .

الثاني : أن (عزيز) خبر مبتدأ محذوف تقديره : نبينا ، أو صاحبنا ، أو معبودنا .

الثالث : أن يكون (عزيز) مبتدأ ، وابن نعتاً ، والخبر محنوقاً ، أي : عزيز ابن الله صاحبنا .

الرابع : أن يكون ابن بدلاً من عزيز ، أو عطف بيان منه ، وحذف التنوين في النعت ، لاتصاله بالنعوت فهما كالشيء الواحد .

أما من قرأ (عزيز) منوناً فقد استدل على صرفه ، بأنه علم عربي الأصل (محمد) ، أو لأنه عندما صغر تصغير الترخيم صار ثلاثياً ساكن الوسط (نوح) فلا يعتد بياء التصغير .

قال ابن مالك : « إما لأنه عربي الأصل ، وإما لأن أصله (عازر) أو (عيزار) ثم صغر تصغير الترخيم حين عرب فصرف لصيرورته ثلاثياً »^(٢) .

وأما من قرأ (عزيز) من غير تنوين فقد استدل بعلميته وعجمته .

(١) انظر : معاني الأخفش ٥٥٣/٢ ، معاني الفراء ٤٣١/١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٤٢/٢ ،

التبيان ٦٤٠/٢ ، البحر المحيط ٢٢/٥ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٣٠١/٣ .

قال الزمخشري : « وعزير : اسم أعجمي كعازر وعيزار وعزرائيل ، ولعجمته وتعريفه : امتنع صرفه . ومن نون فقد جعله عربياً » (١) .

وضَعُف النحاة هذا التخريج في حذف التنوين .

قال العكبري : « وفي حذف التنوين وجهان : أحدهما : أنه حذف لالتقاء الساكنين . والثاني : أنه لا ينصرف للعجمة والتعريف ؛ وهذا ضعيف ، لأن الاسم عربي عند أكثر الناس ؛ ولأنَّ مكبره ينصرف لسكون أوسطه ، فصرفه في التصغير أولى » (٢) .

رأي ابن مالك :

حكم ابن مالك بانصراف عزير ، وذكر أن تنوينه حذف؛ لالتقاء الساكنين، ولشبهه بتنوين العلم المنعوت بـ (ابن) وذكر أن : « حذف التنوين هنا أحسن من حذف التنوين في قراءة عبد الوارث: ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ، الله الصمد ﴾ (٣) من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن اتصال عزير بـ (ابن) لأنهما جزءاً جملة واحدة ألزم من اتصال (أحد) بـ (الله) لأنهما جملتين .

الثاني : أن حذف تنوين (عزير) في الإخبار عنه بـ (ابن) شبيهه بحذفه في النعت به .

بخلاف حذف تنوين (أحد) .

الثالث : أن حذف تنوين (عزير) يخلص من ثقل لا يلزم مثله من ثبوت

(١) الكشف ٢/٢٥٥ .

(٢) التبيان ٢/٦٤٠ .

(٣) الاخلاص ١ : ٢٠٠ .

تنوين (أحد) .

وذلك أن تنوين (عزيز) إذا لم يحذف تحرك لالتقاء الساكنين ، فيلزم من تحريكه وقوع كسرة بين ضمتين « (١) .

ويلحظ في استدلال ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : أثر القراءة في بناء أحكامه ويظهر ذلك في كلامه : « وإنما حكمت بانصراف (عزيز) لأن عاصماً والكسائي قرأ به فصح كونه منصرفاً » (٢) .

ثانياً : إذا وجدت قراءتان فإنه يختار أقواهما وجهاً ، ويوجه الأخرى بتوجيه يناسبها في العربية .

ولعل الصواب حذف التنوين من (عزيز) : « لأنه يجمع الوجهين وعليه أكثر القراء » (٣) .

* * * *

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٠١/٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٢٠١/٣ .

(٣) الكشف ٥٠١/١ ويقصد بالوجهين الابتداء والخبر ، والابتداء والصفة وعلى الأخير يكون الخبر محذوفاً .

٤٠ - جر الضمير المتصل باسم الفعل المنقول عن الظرفية أو حرف الجر.

من النحاة من جر ضمير المخاطب البارز المتصل باسم الفعل المنقول عن الظرفية أو حرف الجر نحو : أمامك ، وإليك ، ومنهم من رفعه ، ومنهم من نصبه ، ومنهم من قال : إنه لا محل له من الإعراب ، قال ابن مالك : « واختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات : فموضعه رفع عند الفراء ، ونصب عند الكسائي ، وجر عند البصريين ، وهو الصحيح لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء : (عليّ عبدالله زيداً) - بجر (عبدالله) - فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ، ولا منصوبه »^(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب سيبويه^(٢) ، والأخفش^(٣) ، والمبرد^(٤) ، والبصريون^(٥) ، وتابعهم ابن مالك^(٦) ، إلى أن ضمير المخاطب البارز المتصل باسم الفعل المنقول عن الظرفية أو حرف جر في موضع جر إما بالإضافة ككونك أو بحرف الجر كعليك ، وذهب الفراء^(٧) إلى أنه في موضع رفع ، وذهب الكسائي^(٨)

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٩٢/٣ .

(٢) الكتاب ٢٥/١ .

(٣) انظر رأي الأخفش في التسهيل ٢١٣ ، شرح الكافية ١٢٩٢/٣ ، المساعد ٦٥٧/٢ ، شرح الأشموني ٩٧/٣ ، الهمع ١٢٥/٥ .

(٤) المقتضب ٢١١/٣ ، ٢٧٩ .

(٥) انظر : شرح الكافية ١٢٩٢/٣ ، الارتشاف ٢٣١٠/٥ ، المساعد ٦٥٧/٢ ، شرح الأشموني ٩٧/٣ ، الهمع ١٢٥/٥ .

(٦) التسهيل ٢١٣ ، شرح الكافية الشافية ١٢٩٢/٣ .

(٧) انظر رأي الفراء في التسهيل ٢١٣ ، شرح الرضي ٩٠/٣ ، شرح الأشموني ٩٧/٣ ، الهمع ١٢٥/٥ .

(٨) انظر رأي الكسائي في التسهيل ٢١٣ ، الارتشاف ١٣١٠/٥ ، المساعد ٦٥٧/٢ ، شرح الأشموني ٩٧/٣ .

إلى أنه في موضع نصب ، وذهب ابن بابشاذ^(١) إلى أنه حرف خطاب لا محل له من الإعراب .

فأما من قال بجر الضمير المتصل بأسماء الأفعال المنقولة عن الظرفية أو حرف الجر فقد استدل بالسماع الفصيح عن العرب .

قال ابن مالك : « لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء : (عليّ عبدالله زيداً) - بجر (عبدالله) - . فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ، ولا منصوبه »^(٢) .

وأما من قال برفعه فقد استدل بإحلاله محل الفاعل .

قال الرضي : « وقال الفراء : الكاف في جميعها : مرفوع لكونه في مكان الفاعل »^(٣) .

وأما من قال : إنه حرف خطاب لا محل له من الإعراب فقد استدل « بأنها أسماء أفعال وأسماء الأفعال في مذهب الفعل فلا تضاف »^(٤) .

وأما من قال بنصبه فقد استدل بإحلاله محل الفعل قياساً على ما سمع .

قال السيوطي : « وأجاز الكسائي أن يوقع كل ظرف ومجرور موقع فعل قياساً على ما سمع »^(٥) .

(١) انظر رأي ابن بابشاذ في شرح المفصل ٧٥/٩ ، شرح الرضي ٩١/٢ ، الارتشاف ٢٣١٠/٥ .
المساعد ٦٥٧/٢ ، الهمع ١٢٥/٥ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٩٣/٢ .

(٣) شرح الرضي ٩٠/٣ .

(٤) شرح المفصل ٧٥/٤ .

(٥) الهمع ١٢٥/٥ .

ورُدَّ على من قال برفعه ببقاء الكاف وجرها بعد نقل هذه الظروف وحروف الجر إلى أسماء الأفعال .

قال الرضي : « وليس بشيء لأننا نعرف أن الكاف في: عليك وإليك ودونك، هو الذي كان قبل نقل هذه الألفاظ إلى معنى الفعل ، وقد كان مجزوراً »^(١) .
ورُدَّ أيضاً على من قال : إنه حرف خطاب « بما أُورِدَ على الفراء » قاله الرضي^(٢) .

ورُدَّ على من قال بنصبه : « بأن ذلك إخراج لفظ عن أصله »^(٣) .
ومن الجدير بالذكر أن أسماء الأفعال المنقولة عن الظرف أو حرف الجر المتصلة بالكاف فيها ضمير مستتر في محل رفع بالفاعلية .
فيجوز رفع التوكيد بعدها مراعاة للضمير المستكن، ويجوز جر التوكيد مراعاة للضمير البارز المتصل .

قال ابن مالك : « فلك أن تقول في التوكيد : (عليكم كلُّكم زيداً)
-بالجر- توكيداً للموجود المجزور وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع »^(٤) .
ومن الجدير بالذكر أيضاً أن عندك وبوك كانت أسماء مخفوضة الموضع وذلك قبل التسمية بها فعندما وقعت التسمية بها بقيت على اسميتها : « إذ التسمية لا تحيلها ألا ترى أن نحو : تأبط شراً لما وقعت التسمية بالجملة حكيت وكان الاسم الثاني منصوباً كحاله قبل التسمية »^(٥) .
ولعل الصواب ما ذهب إليه البصريون ، واختاره ابن مالك ؛ لتعزيد السماع الفصيح لمذهبهم .

ويلحظ في استدلال ابن مالك ما يلي :

أولاً : قبول ابن مالك السماع المخالف للقاعدة النحوية ، مع عدم

(١) شرح الرضي ٩٠/٣ .

(٢) المصدر نفسه ٩١/٣ .

(٣) الهمع ١٢٥/٥ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣ .

(٥) شرح المفصل ٧٥/٤ .

القياس عليه ، قال : « ولا يقاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي ، فإنه لا يقتصر فيها على السماع ، بل يقاس على ما سمع : ما لم يسمع »^(١).

ثانيًا : متابعة الخالفين لابن مالك في قبول السماع إذا كان فصيحاً ونقلهم الشاهد الذي أتى به .

قال الأشموني : « وجر عند البصريين وهو الصحيح ؛ لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء (عليّ عبد الله زيداً) بجر (عبد الله) فتبين أن الضمير مجرور الموضع »^(٢) .

وقال السيوطي : « ثالثها وهو الأصح هو مذهب البصريين (جرٌ) لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء (عليّ عبد الله زيداً) بجر (عبد الله) ، فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع ، لا مرفوعه ، ولا منصوبه »^(٣) .

ثالثًا : تعدد فصاحة السماع من درجات قبول السماع عنده ولها أثر كبير في بناء آرائه وقبوله لآراء النحاة الآخرين .

قال : « وجر عند البصريين ، وهو الصحيح . لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء : (علي عبد الله زيداً) - بجر (عبد الله) - فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ، ولا منصوبه »^(٤) .

* * * *

(١) المصدر نفسه ١٣٩٤/٣ .

(٢) شرح الأشموني ٩٧/٣ .

(٣) الهمع ١٢٥/٥ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٣٩٣/٣ .

٤١ - منع صرف المنصرف (*) .

قال ابن مالك : « منع صرف المستحق الصرف مختلف فيه فأجازه الكوفيون والأخفش وأبو علي ويقولهم أقول ؛ لكثرة استعمال العرب ذلك كقول الكميت :

سيوفٌ لا تزالُ ظلالَ قومٍ

يَهْتَكُنُ الْيُوتَ وَيَسْتَبِينَا

يرى الرَّاعُونَ بِالشَّقَرَاتِ مِنْهَا

وَقُوْدُ أَبِي حَبَابٍ وَالظُّبَيْنَا ... » (١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت مذاهب النحاة في هذه المسألة ، وفصلها السيوطي (٢) في أربعة مذاهب كالتالي :

المذهب الأول :

الجواز مطلقاً حتى في سعة الاختيار وعلى ذلك الإمام ثعلب ، وذكر ابن مالك هذا المذهب في النظم (٣) قائلاً :

(*) انظر المسألة في : الكتاب ٢٦/١ ، المقتضب ٣٥٤/٢ ، الأصول ٤٤٧/٢ ، المفصل ١٧ ، الإنصاف ٤٩٣/٢ م ٧٠ ، شرح المفصل ٦٨/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨٠/٢ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠١ ، شرح الكافية الشافعية ١٥٠٩/٢ ، التسهيل ٢٢٤ ، شرح العمدة ٨٨١/٢ ، شرح الرضي ٢٨/١ ، الهمع ١٢٠/١ ، الخزانة ٧٢/١ .

(١) شرح الكافية الشافعية ١٥٠٩/٢ .

(٢) الهمع ١٢٠/١ وانظر : الإنصاف ٤٩٣/٢ ، شرح المفصل ٦٨/١ ، السيوطي النحوي للدكتور عدنان محمد سلمان ط ١ ، سنة ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م ، دار الرسالة للطباعة بغداد ص ٥٠٩ .

(٣) شرح الكافية الشافعية ١٥٠٩/٢ .

وبعضهم أجازه اختياراً وليس بدعاً فدع الإنكاراً

المذهب الثاني :

المنع مطلقاً حتى في الشعر ، وعلى ذلك أكثر البصريين ، وأبو موسى الحامض من الكوفيين .

المذهب الثالث :

الجواز في الشعر للضرورة والمنع في الاختيار ، وعليه أكثر الكوفيين ، ولأخفش ، والقاسم بن برهان ، وأبو علي الفارسي من البصريين ، واختاره ابن مالك ، وصححه أبو حيان ، وابن هشام .

المذهب الرابع :

يجوز في العَلَم خاصة . وذكر ابن عصفور^(١) ، والرضي^(٢) أن الكوفيين يعتدون بالعلمية وحدها في منع صرف ما ينصرف وعلتهم في ذلك ؛ وجود شبه بين العلمية والعلّة التي تمنع الصرف وحدها إضافة إلى قوة العلمية .

وحقق البغدادي نسبة هذا المذهب ، فنسبه إلى السهيلي وحده لا إلى الكوفيين قائلاً : « اشتراط العلمية لمنع الصرف إنما هو مذهب السهيلي لا غير أما الكوفيون فهم يجيزون ترك الصرف للضرورة مطلقاً في الأعلام وغيرها »^(٣).

وتنور المسألة حول مذهبين هما الثاني والثالث حيث أبى أصحاب المذهب الثاني - وهم أكثر البصريين - منع صرف ما ينصرف ، وأجاز أصحاب

(١) ضرار الشعر ١٠١ .

(٢) شرح الرضي ٢٨/١ .

(٣) الخزائن ٧١/١ .

المذهب الثالث - وهم الكوفيون - ذلك في ضرورة الشعر ، وتبعهم في ذلك ابن مالك^(١) .

قال سيبويه - رحمه الله - : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف من الأسماء ... وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً »^(٢) .

ويفهم من هذا النص أنه لا يجوز أن يخرج الشاعر عن طريقة العرب إلا وله وجه ، وكأن سيبويه يمنع ارتكاب ضرورة منع صرف المنصرف ، ونسب إليه المنع صريحاً بعض العلماء كابن يعين^(٣) .

وقال المبرد : « وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز ذلك ، وذلك لأن الضرورة لا تجوز للحن »^(٤) .

وقال ابن السراج : « وليس له أن يمد المقصور كما لم يكن له أن لا يصرف ما ينصرف »^(٥) .

وقال الزمخشري : « وأما السبب فغير مانع أبداً . وما تعلق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر فليس بثبت »^(٦) .

فكأنه هنا يرد على أصحاب المذهب الرابع الذين يرون أن العلمية وحدها تمنع الصرف .

(١) شرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣ ، التسهيل ٢٢٤ ، شرح العمدة ٨٨١/٢ .

(٢) الكتاب ٢٦/١ .

(٣) شرح المفصل ٦٩/١ .

(٤) المقتضب ٣٥٤/٣ .

(٥) الأصول ٤٤٧/٣ .

(٦) المفصل ١٧ .

وأما المجيزون فأغلبهم من الكوفيين وتابعهم ابن الأنباري^(١) ، وابن عيش^(٢) ، وابن مالك^(٣) .

ومن الجدير بالذكر أن النحاة أجمعوا على جواز صرف المتنوع من الصرف للضرورة والتناسب ، وحجتهم في ذلك هي أن في صرف المتنوع من الصرف رجوعاً إلى الأصل إذ إن الأصل في الأسماء الصرف والرجوع إلى الأصل أولى وأحق .

قال سيبويه - رحمه الله - : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء »^(٤) .

وقال ابن الأنباري : « وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر »^(٥) .

فأما من منع جواز منع صرف المنصرف فقد استدل بأن في ذلك عدولاً عن الأصل .

قال ابن السراج : « فإذا اضطرب الشاعر فقصر فقد رد الكلام إلى أصله ، وليس له أن يمد المقصور كما لم يكن له أن لا يصرف ما ينصرف ، لأنه لو فعل ذلك لأخرج الأصل إلى الفرع والأصول ينبغي أن تكون أغلب من الفروع »^(٦) .

(١) الإنصاف ١٤/٢ ، م ٧٠ .

(٢) شرح المفصل ٦٨/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣ ، التسهيل ٢٢٤ ، شرح العمدة ٨٨١/٢ .

(٤) الكتاب ٢٦/١ .

(٥) الإنصاف ٤٩٣/٢ ، م ٧٠ .

(٦) الأصول ٤٤٧/٢ .

ويلحظ في كلام ابن السراج سببين من أسباب المنع هما :

أولاً : أن في منع صرف المنصرف عدولاً عن الأصل ، وهذا العدول فيه إخراج الأصل إلى الفرع في حين إن « الأصول ينبغي أن تكون أغلب من الفروع » .

ثانياً: أن القياس يقتضي عدم جواز منع صرف المصروف لما فيه من خروج عن الأصل ، كما منع المقصور للسبب نفسه ، وهذا من القياس التمثيلي ، وفيه علة مشتركة وهي : العدول .

ويفهم من كلامه أيضاً أنه يمنع جواز منع صرف المنصرف جاعلاً ذلك المنع مقيساً عليه ، وكأنه أمر مقطوع به .

وقال ابن عصفور : « احتج المانعون له بأنه إخراج الاسم عن أصله ، لأن الأسماء المعربة الأصل فيها أن تكون منصرفة ، قالوا : وإنما يجوز في الضرورة رد الكلمة إلى أصلها ، لا إخراجها عن ذلك » (١) .

وأما من أجاز ذلك فقد استدل بالسماع والقياس .

أما السماع فكثير مطرد ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ تَمُودًا كَفَرُوا زُرَّهٖمُ ۚ أَلَا بَعْدَ لَشَمُودَ ۚ ﴾ (٢) .

ومنه أيضاً قراءة من قرأ (حنين) بالفتح من غير تنوين في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ (٣) « (٤) .

(١) ضرائر الشعر ١٠١ .

(٢) هود : ٦٨ .

(٣) التوبة : ٢٥ .

(٤) هذه القراءة ذكرها ابن عصفور . انظر : شرح الجمل ١٨١/٢ ، بينما ذكر ابن الأنباري أن هذه الآية لم ترو أنها ممنوعة من الصرف . انظر : الإنصاف ٤٩٥/٢ ، م ٧٠ .

ومنه قول الشاعر :

سَيُوفٌ لَا تَزَالُ ظِلَالُ قُومٍ
يُهْتَكَنُ الْبُيُوتَ وَيَسْتَبِينَا

يرى الرَّاعُونَ بِالشَّفَرَاتِ مِنْهَا
وَقُودَ أَبِي حُبَابٍ وَالطَّبِينَا (١)

ومثله قول الأخطل :

طَلَبَ الْأَزَارِقُ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ
بِشَيْبٍ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غُلْمُرُ (٢)

ومثله قول ذي الإصبع :

وَمِمَّنْ وَلِدُوا عَامًا — رَ نَو الطَّوْلِ وَنَو الْعَرْضِ (٣)

ومثله قول قيس الرقيات :

وَمُصْعَبُ حِينَ جِدُّ الْأُمِّ — رِ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا (٤)
وَأُنْشَدَ أَبُو سَعِيدٍ لِدَوْسَرَ بْنِ دَهْبَلٍ :

وَقَائِلَةٌ مَا بِأَلْ دَوْسَرَ بَعْدَمَا

صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هَنْدٍ (٥)

(١) انظر الشاهد في : شرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٢ .

(٢) انظر الشاهد في : المصدر نفسه ١٥٠٩/٢ .

(٣) انظر الشاهد في : المصدر نفسه ١٥١٠/٢ .

(٤) انظر الشاهد في : المصدر نفسه ١٥١٠/٢ .

(٥) انظر الشاهد في : المصدر نفسه ١٥١٠/٢ .

وأنشد أحمد بن يحيى :

أؤمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنْ يَوْمِي بِأَوَّلٍ أَوْ بِأَفْـوَنٍ أَوْ جُبَارٍ
أَوْ التَّالِي دِبَارَ فَإِنْ أَفْتُتُهُ فمؤنسٍ أَوْ عروبةٍ أَوْ شِيَارٍ^(١)

وأما القياس فقد قاس المجيزون جواز منع صرف المنصرف بجواز أمرين :

أولهما : أنه « إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قوله :
فبيناهُ يَشْـرِي رَحْلُهُ قال قائلُ

لَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ^(٢)

فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى ، وهذا لأن الواو من « هُوَ » متحركة ، والتنوين ساكن ، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك ، فإذا جاز حذف الحرف المتحرك الذي هو الواو للضرورة فلأن يجوز حذف الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأولى »^(٣).

وثانيهما : أنه إذا « جاز صرف ما لا ينصرف اتفاقاً وهو خلاف القياس جاز العكس أيضاً إذ لا فرق بينهما »^(٤).

ورد ابن الأنباري دليل المانعين القائل : يمنع جواز منع صرف المنصرف للعدول عن الأصل بأن هناك أموراً في اللغة أجازت الرجوع إلى الأصل

(١) انظر الشاهد في : المصدر نفسه ١٥١٠/٢ ، والدرر اللوامع ١١/١ .

(٢) انظر الشاهد في : الخصائص ٦٩/١ ، والإنصاف ٥١٢/٢ ، م ٧٠ .

(٣) الإنصاف ٥١٢/٢ ، م ٧٠ .

(٤) الخزائن ٧٢/١ .

للضرورة ، منها ما ذكره قائلًا : « قلنا : هذا يبطل بحذف الواو من (هو) ...
خصوصاً على أصلكم ، إن الواو عندكم أصلية لا زائدة كما هي على أصل
الخصم »^(١) .

وأول المانعون ما استدل به المجيزون من السماع على النحو التالي :

أولاً : تعدد الرواية : حيث وجدت روايات أخرى تعضد رأي المانعين
وتعارض الروايات التي استشهد بها على جواز منع صرف المنصرف ، ومن
أمثلة هذه الروايات قول الشاعر : « يفوقان شيخي في مجمع »^(٢) مكان « يفوقان
مرداس في مجمع » ، ومثله قول الآخر : « وأنتم حين جد الأمر »^(٣) مكان
« ومصعب حين جد الأمر » ، ومثله قول الآخر : « ما للقريري بعدنا »^(٤) مكان
« ما بال دوسر بعدنا » .

وقال ابن يعيش عن المبرد : « وقد تأولها - أي الروايات التي تجيز منع
صرف المنصرف - أبو العباس وروى شيئاً منها على غير ما رواه »^(٥) .

ورد المجيزون هذا التأويل معتمدين في ذلك على صحة الروايات التي
تجيز منع صرف المنصرف ، قال ابن مالك : « والمبرد إقدام في رد ما لم يرو ،
مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري
ومسلم ، وذكر شيخي لا يعرف له سند صحيح ، ولا سبب يدينه عن التسوية
فكيف من الترجيح »^(٦) .

(١) الإنصاف ٥١٤/٢ ، م ٧٠ .

(٢) انظر الشاهد في : شرح المفصل ٦٨/١ ، الإنصاف ٥٠٠/٢ ، م ٧٠ .

(٣) انظر الشاهد في : شرح المفصل ٦٨/١ ، الإنصاف ٥٠٠/٢ ، م ٧٠ .

(٤) انظر الشاهد في : الإنصاف ٥٠٠/٢ ، م ٧٠ .

(٥) شرح المفصل ٦٨/١ .

(٦) شرح التسهيل ٤٣٠/٢ .

وقال الرضي : « والإنصاف إن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز رُدُّها وإن ثبتت هناك رواية أخرى »^(١) .

ثانياً : الحمل على المعنى وتحويل السماع المعضد لمن أجاز منع صرف المنصرف بالعلمية والتأنيث .

قال ابن الأنباري : « قال الشاعر :

من سبأ الحاضرين مأرب إذ بينون من دون سيله العرما

فلم يصرف « سبأ » لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى ... »^(٢) .

وردَّ ابن الأنباري ذلك بأنَّ الحمل على المعنى واللفظ أولى من الحمل على المعنى فقط ، قال : « ونحن لا ننكر الحمل على المعنى في كلامهم ولا التنقل من معنى إلى معنى ولكن الظاهر ما صرنا إليه ، لأن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ ، وجري الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى ، فلما كان ما صرنا إليه أكثر في الاستعمال وأحسن في الكلام كان ما صرنا إليه أولى »^(٣) .

ثالثاً : الجهل بالقائل .

قال ابن عصفور : « أما قوله :

ولولا انقطاع الوحي بعد محمدٍ فلماً مُحَمَّدٌ من أبيه بَدِيلُ

فلم يعلم قائله »^(٤) .

(١) شرح الرضي ٣٨/٢ .

(٢) الإنصاف ٥٠٢/٢ ، م ٧٠ .

(٣) الإنصاف ٥١٠/٢ ، م ٧٠ .

(٤) شرح الجمل ١٨١/٣ .

وذكر السيوطي تصريح ابن الأنباري في الإنصاف بأنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، ثم ردَّ عليه قائلاً : « ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين مجهولة القائلين »^(١) .

ويفهم في كلام السيوطي أمران :

أولهما : عدم موافقته لكلام ابن الأنباري ، ويَحْمَلُ عليه أيضاً كلام ابن عصفور .

ثانيهما : جواز الاحتجاج بالأبيات المجهولة القائل ؛ لأن سيبويه احتج بعدد كبير منها - وهو إمام النحاة - فالافتقار به أولى وأوجب .

رابعاً : شبه العلة . قال الشاعر :

يَحْنُو ثَمَانِي مَوْلَعاً بِلِقَاحِهَا

حَتَّى هَمَمْنَنَ بَزِيغَةَ الْأَرْتَاجِ^(٢)

وردَّ ابن عصفور هذا البيت معللاً ذلك بشبه العلة ، فـ (ثمانى) جمعاً في المعنى وهو على وزن (مساجد) في اللفظ فمنع من الصرف لذلك « وقد تقدّم أن شبه العلة علة في باب ما لا ينصرف »^(٣) .

خامساً : توجيه عدم التنوين في البيت التالي :

عباسُ عباسُ إذا احتدمَ الوغى

والفُضْلُ فَضْلُ والرَّبيعُ رَبِيعُ^(٤)

(١) الاقتراح ٢٨ .

(٢) البيت لابن ميادة يصف ناقته . انظر : شرح الجمل ١٧١/٣ .

(٣) شرح الجمل ١٨١/٣ .

(٤) انظر الشاهد في : شرح الجمل ١٨١/٣ .

فقد وجه ابن عصفور عدم التنوين في هذا البيت بأن جعل الأول منادى ؛ لأنه مبني .

وهذا التوجيه يحتاج إلى مناقشة ؛ حيث إن السياق والمعنى لا يتناسب مع ما قاله ابن عصفور ، فالسياق سياق مدح وليس نداء ، ومما يؤكد ذلك التكرار الذي في العَلَم (عباس ، الفضل ، الربيع) فالتكرار الأول يقصد به العلمية ، أما الثاني فيقصد به صفة المدح لهذا العَلَم . وخطأ ابن السراج كثيراً من الشعراء الفصحاء الذين أتى شعرهم بجواز منع صرف المنصرف ، ووصفهم بالوهل والزلل ، وأتى بأدلة شعرية تؤيد رأيه قائلاً : « ومن الشعراء الموثوق بهم في لغاتهم كثير ممن قد أخطأ لأنه ، وإن كان فصيحاً فقد يجوز عليه الوهل والزلل ، من ذلك قول ذي الرُّمَّة :

وقفنا فقلنا إليه عن أمّ سالمٍ

وما بال تكليم الديار البلاقع ^(١)

وهذا لا يعرف إلا منوناً في شيء من اللغات ، وقوله :

حتى إذا دومت في الأرض راجعةً

كِبْرٌ ولو شاء نجى نفسه الهرب ^(٢)

إنما يقال : دوى في الأرض ، ودوم في السماء ، كما قال :

* والشمس حيرى لها في الجو تدويم * ^(٣) « ^(٤) .

(١) الأصول ٤٤٠/٣ .

(٢) انظر الشاهد في الاقتضاب ١٥٩ ، الأصول ٤٤٠/٣ ، الخصائص ٢٨١/٣ ، اللسان ١٠٥/١٥ .

(٣) الأصول ٤٤٠/٣ .

(٤) المصدر نفسه ٤٤٠/٣ .

رأي ابن مالك:

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك من أجاز منع صرف المنصرف ؛
لورود السماع الفصيح .

ويلحظ في استدلالات ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : تعد فصاحة السماع وكثرته من درجات قبول السماع عند ابن
مالك وتعد ركيزة قوية اعتمد عليها في بناء آرائه .

قال في (شرح الكافية الشافية) : « ويقولهم - أي الكوفيين - أقول ؛
لكثرة استعمال العرب ذلك »^(١) .

وقال في (شرح العمدة) : « إجازته أصح لكثرته في أشعار الفصحاء »^(٢) .

ثانياً : أورد ابن مالك في (شرح العمدة) عشرة أبيات لم يسبقه
إليها أحد - وذلك فيما بحثت - ومنها قول حسان بن ثابت :

بَاهَى ابْنَ صَقْعَبَ إِذْ أُتْرِى بِئُلَّتِهِ

قل لابن صَقْعَبَ أَخْفِ الشَّخْصَ وَاكْتَتَمْ^(٣)

وقوله أيضاً :

مَا لِشَهِيدٍ بَيْنَ أَرْمَاحِكُمْ شُلَّتْ يَدَا وَحْشِيٍّ مِنْ قَاتِلٍ^(٤)

ثالثاً : اعتماده على روايات الشعر التي أجازت منع صرف المنصرف،

(١) شرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣ .

(٢) شرح العمدة ٨٧٧/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٨٧٧/٢ .

(٤) المصدر نفسه ٨٧٧/٢ .

من خلال نظره في كتب الحديث المعتمدة .

قال : « وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو ، مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومسلم ، وذكر شيخي لا يعرف له سند صحيح ، ولا سبب يدينه من التسوية فكيف من الترجيح »^(١) .

ولعل الصواب ما ذهب إليه الكوفيون وتابعهم فيه ابن مالك ؛ لورود السماع الفصيح ، ولأن « الضرورة من العلل النحوية المعتمدة »^(٢) ، ولأن البصريين أولوا ما استدلل به الكوفيون ، ومن المعلوم ، أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل .

* * * *

٤٢ - نصب جواب (لعل) المقرون بالفاء (*) .

ألق ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) الرجاء بالتمني في نصب جوابه المقرون بالفاء كقولك : لعلني سأحج فأزورك ، ولعل زيدا يأتي فيحدثنا ، ولعلك تحج فأحج معك ، وهذا مذهب الكوفيين والفراء ، وناصره ابن مالك لثبوت السماع بذلك ، قال : « وألحق الفراء الرجاء بالتمني فجعل له جواباً منصوباً . ويقول أقول لثبوت ذلك سماعاً . ومنه قراءة حفص عن عاصم : لَعَلَّيْ أَبْلُغُ الْأَسْبَبَ ﴿٣١﴾ أَسَبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ إِلَى اللَّهِ مُوَسًى (٣) . ومنه

(١) شرح التسهيل ٤٣٠/٣ .

(٢) السيوطي النحوي ٥٠٩ .

(*) انظر المسألة في : معاني الفراء ٩/٣ ، ٢٢٥ ، شرح جمل الزجاجي ٢٥٨/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣ ، شرح التسهيل ٢٣/٤ ، شرح الرضي ٦٣/٤ ، الارتشاف ١٦٧٣/٤ ، أوضح المسالك ٨٦/٢ ، مغني اللبيب ٤٧٠/١ ، المساعد ٨٨/٣ ، شرح ابن عقيل ١٩/٤ ، شرح الأشموني ٢٢٣/٣ ، شرح التصريح ٢٤٣/٢ ، الهمع ١٢٣/٤ .

(٣) غافر : ٣٦ ، ٣٧ .

قول الراجز - أنشدته الفراء - :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ ثُلُوتَهَا

يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

فتستريح النفس من زفراتها «^(١)» .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب الفراء^(٢) ، والكوفيون إلى جواز نصب الفعل بعد الفاء في جواب (لعل) ، وتكون (لعل) استفهاماً ، وصححه المتأخرون كابن مالك^(٣) ، وأبي حيان^(٤) .

وذهب البصريون إلى منع ذلك وجعلوا الترجي في حكم الواجب . قال أبو حيان : « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن ينتصب الفعل بعد الفاء في جواب الرجاء ، وزعموا أن (لعل) تكون استفهاماً ، وذهب البصريون إلى منع ذلك والترجي عندهم في حكم الواجب »^(٥) .

أما الكوفيون فقد استدلووا على جواز نصب الفعل بعد الفاء في جواب (لعل) بالسماع الثابت عن العرب نثراً وشعراً .

فمثال النثر قراءة عاصم في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَذْرَئُكَ لَعَلَّهٗ يَرْجُو ۖ أَوْ يَذْكُرُ فَنُغْفِرْ لَكَ ذُنُوبَكَ ۚ ﴾^(٦) «^(٧)» .

(١) شرح الكافية الشافعية ١٥٥٤/٣ .

(٢) معاني الفراء ٩/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافعية ١٥٥٤/٣ ، شرح التسهيل ٣٢/٤ .

(٤) الارتشاف ١٦٧٢/٤ ، البحر المحيط ٤٤٦/٧ ، ٤١٩/٨ .

(٥) الارتشاف ١٦٧٢/٤ .

(٦) عبس : ٣ ، ٤ .

(٧) معاني الفراء ٢٣٥/٣ ، المشكل ٨٠١ ، الكشف ٦٨٨/٤ ، البحر المحيط ٤١٩/٨ .

وقراءة حفص عن عاصم : « (يا هامان ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب أسبابَ السماوات فأطلع إلى إله موسى) (١) » (٢).

أن الفعل (فأطلع) منصوب لوقوعه في جواب الأمر في قوله تعالى : (يا هامان ابن لي صرحاً) أما الثاني في قوله تعالى : (فتنفعه الذكرى) فهو جواب لقوله تعالى : (وما يدريك) (٣).

ومثال الشعر قول الراجز :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ ثُلُوتَهَا

يُذِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

فتستريح النفس من زفرائِها (٤).

وأما البصريون فقد استدلوا على ذلك بأن « الترجي في حكم الواجب ، فلا يكون له جواب منصوب » (٥).

وتأول البصريون ما استدل به الكوفيون من السماع على النحو التالي :

١ - تأولوا قراءة حفص بالنصب بأن (لعل) أشربت معنى ليت « لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني » (٦).

٢ - وتأولوا القراءتين السابقتين بأن النصب فيهما من قبيل العطف على التوهم « لأن خبر (لعل) جاء مقروناً بأن في النظم كثيراً ، وفي النثر قليلاً . فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بأن ، والعطف على التوهم كثير ، وإن كان لا ينقاس . لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه عليه خرج » (٧).

(١) غافر : ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) معاني الفراء ٩/٣ ، الكشاف ١٦٢/٤ ، البحر المحيط ٤٤٦/٧ ، النشر ٣٦٥/٢ .

(٣) البحر المحيط ٤٤٦/٧ .

(٤) معاني الفراء ٩/٣ ، ٢٣٥ ، شرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣ ، شرح التسهيل ٢٤/٤ ، شرح الأشموني

٢٢٤/٣ .

(٥) شرح التسهيل ٣٣/٤ .

(٦) شرح التصريح ٢٤٣/٢ . (٧) البحر المحيط ٤٤٦/٧ .

ولعلَّ الصواب ما ذهب إليه الكوفيون وتابعهم فيه ابن مالك ؛ لورود السماع الفصيح بذلك ، قال أبو حيان : « والصحيح مذهب الكوفيين لوجوده نظماً ونثراً ومنه قوله تعالى : ﴿ وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتنفعه ﴾ (١) في قراءة عاصم ، وهي من متواتر السبع » (٢) .

* * * *

٤٣ - (ما) و (مهما) بين الاسمية والظرفية .

قال ابن مالك : « ضرب لا ظرفية فيه وهو (من) ، و (ما) و (مهما) - في الأشهر - ... وإنما قلت : و (ما) و (مهما) في الأشهر ، لأن جميع النحويين يجعلون (ما) و (مهما) مثل (من) في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعملهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب . كقول الفرزدق :

وما تحيَ لا أرهبُ وإن كنتُ جَارِماً

ولو عدُّ أعدائي عليَّ لهمُ ذُحلاً (٣) ... » (٤) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

أجمع النحاة المتقدمون منهم والمتأخرون على أن (ما) و (مهما) من أسماء الشرط الخالية عن الظرفية .

وممن قال بذلك سيبويه (٥) ، والمبرد (٦) ، وابن السراج (٧) ،

(١) عيس : ٣ ، ٤ .

(٢) الارتشاف ١٦٧٣/٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦٢٥/٣ ، وشرح الأشموني ٢٤٩/٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٦٢٤/٣ .

(٥) الكتاب ٥٦/٣ .

(٦) المقتضب ٤٦/٢ .

(٧) الأصول ١٥٩/٢ .

وأبو علي الفارسي^(١) ، وابن يعيش^(٢) ، والشلوين^(٣) ، وابن عصفور^(٤) ، وابن القوأس^(٥) ، وأبو حيان^(٦) ، وابن هشام^(٧) ، وابن عقيل^(٨) ، والأشعموني^(٩) ، والسيوطي^(١٠) ، وغيرهم .

وذهب طائفة من النحاة إلى جواز أن تكون (ما) و (مهما) ظرفي زمان تقول : ما أجلس أجلس ، ومهما تجلس أجلس ، أي : ما تجلس من الزمان أجلس فيه .

وممن قال بذلك الرضي^(١١) ، وابن مالك^(١٢) ، وغيرهما .

واستدل من قال بظرفية (ما) و (مهما) بالسماع الشعري الفصيح الصادر عن فصحاء العرب ، وهو كما يلي :

١ - قال الفرزدق :

(١) الإيضاح ٢٥١ .

(٢) شرح الفصل ٤٢/٧ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٠٢/٢ .

(٤) شرح الجمل ٣١١/٢ ، وانظر : المقرب ٣٤٩ .

(٥) شرح ألفية ابن معطي ٣٢٠/١ .

(٦) الارتشاف ١٨٦٣/٤ .

(٧) مغني اللبيب ٥٣٤/١ .

(٨) المساعد ١٤٢/٣ .

(٩) شرح الأشعموني ٢٤٨/٣ .

(١٠) الهمع ٣١٨/٤ .

(١١) شرح الرضي ٨٩/٤ .

(١٢) شرح الكافية الشافية ١٦٢٥/٣ .

وما تَحْيَا لَا أَرْهَبُ وَإِنْ كُنْتُ جَارِمًا

ولو عدَّ أعدائي عليَّ لَهُمْ نَحْلًا (١)

٢ - وقال أيضاً :

وما تَكُ يَا ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ فِينَا

فلا ظُلُمًا تُخَافُ وَلَا افْتِقَارًا (٢)

٣ - وقال أيضاً :

فما تَحْيَا لَا أَخْشَى الْعَوْدَ وَلَا أَرْلُ

على الناسِ أَعْلُو من ذُرَى المجدِ مُفْرِعًا (٣)

٤ - وقال تميم العجلاني :

ولو كُحِلَتْ حَوَاجِبُ خَيْلِ قَيْسٍ

بِتَغْلِبٍ بَعْدَ كَلْبٍ مَا قَذِينَا

فما تَسْلَمَ لَكُمْ أَفْرَاسُ قَيْسٍ

فلا تَرْجُوا الْبَنَاتِ وَلَا الْبَنِينَ (٤)

٥ - وقال عبد الله بن الزبير الأسدي :

فما تَحْيَا لَا نَسْأَمُ حَيَاةً ، وَإِنْ تَمَتْ

فلا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا وَلَا الْعِيشِ أُجْمَعًا (٥)

(١) سبق تخريجه .

(٢) شرح الكافية الشافعية ١٦٢٦/٣ ، وشرح التسهيل ٦٩/٤ .

(٣) شرح الكافية الشافعية ١٦٢٦/٣ .

(٤) المصدر نفسه ١٦٢٦/٣ .

(٥) شرح الكافية الشافعية ١٦٢٧/٣ ، شرح التسهيل ٦٩/٤ ، وشرح الأشموني ٢٤٩/٣ .

٦ - وقال طفيل الغنوي :

نُبِّئْتُ أَنَّ أَبَا شَتِّيمٍ يَدْعِي

مهما يعيشُ يُسْمِعُ بما لم يُسْمِعْ^(١)

٧ - وقال حاتم الطائي :

وَأَنْتَ مَهْمَا تَعْطِ بِطَنِكَ سُؤْلَهُ

وفرَجَكَ نَالاً مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا^(٢)

وردَّ هذا السماع بتأويل مصدر على معنى : أي كون قصير أو طويل تكن فينا فلا نخاف ، وأي حياة هائلة أو غير مرضية تحيا فينا فلا نسأم ، وأي عطاء قليل أو كثير تعط نفسك سؤالها وفرجك نالا منتهى الذم^(٣).

ووصف ابن الناظم هذه الأبيات بالشنوذ إذا جعلت فيها (ما) و (مهما) ظرفين ، لذلك يتوجب تقديرهما بالمصدر .

قال: « ولكن يتعين جعل (ما) و (مهما) في الأبيات المذكورة مصدرين ، لأن كونهما ظرفين شنوذاً وقولاً بما لا يعرفه جميع النحاة »^(٤).

وشدّد الزمخشري الإنكار على من قال بها قائلًا : « وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية ، فيضعها غير موضعها ، ويحسب (مهما) بمعنى (متى ما) ، ويقول : (مهما جئتني أعطيتك) ،

(١) شرح الكافية الشافية ١٦٢٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٥٠/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦٢٧/٢ ، شرح التسهيل ٦٩/٤ ، وشرح الاشموني ٢٥٠/٣ .

(٣) شرح التسهيل ٦٩/٤ ، مغني اللبيب ٥٣٥/١ ، المساعد ١٤٢/٣ ، شرح الاشموني ٢٥١/٣ ، الهمع

٣١٩/٤ .

(٤) شرح التسهيل ٦٩/٤ .

وهذا من وضعه ، وليس من كلام واضع العربية في شيء ، ثم يذهب فيفسر :
﴿ مَهْمَا تَأْتِيَا مِنْ آيَةٍ ﴾ ^(١) بمعنى الوقت ، فيلحد في آيات الله ^(٢) .

وبين الزمخشري أن الوجه هو أن الضمير عائد عليها و (من آية)
تفسير لهذا الضمير ، وعلى ذلك تكون معهما واقعة على آية ، والضمير لا بد
أن يرجع إلى اسم قبله .

رأي ابن مالك :

أجاز ابن مالك في هذه المسألة أن تكون (ما) و (مهما) ظرفي زمان
واستدل في كتابه (شرح الكافية الشافية) بسماع شعري فصيح . ولعله من
الملحوظ في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : استدلال ابن مالك بسماع شعري فصيح صادر عن فصحاء
العرب ، لكنه معارض بإجماع النحاة ، وعلى الرغم من ذلك فقد أخذ به ابن
مالك خرقاً لإجماع النحاة ، فعلم من ذلك أن السماع الفصيح عنده مقدم على
الإجماع النحوي .

ثانياً : أن هذه الأبيات قد صح فيها تأويلان ، أحدهما : متفق مع
إجماع النحاة وهو : المصدر ، والآخر : معارض لإجماع النحاة وهو : ظرف
الزمان ، لكن ابن مالك أخذ بالآخر ، فعلم من ذلك أن ابن مالك يناصر السماع
المؤيد بتأويل يصح تقديره به حتى وإن عارض هذا التأويل الإجماع النحوي .
ومن الجدير بالذكر أن ابن مالك لم يكن رائد هذا المذهب ، وإنما سبقه
إليه غيره بدليل كلام الزمخشري السابق ذكره .

ولعل الصواب ما ذهب إليه ابن مالك من جواز أن تكون (ما) و (مهما)
ظرفي زمان ؛ لوجود سماع فصيح يصح تقديره بظرف الزمان .

ومن الجدير بالذكر أن هناك ثمرة نحوية ناتجة عن هذا الخلاف ، وهي :
تعدد أوجه الإعراب في (ما) و (مهما) فمن قال باسمية (ما) و (مهما)

(١) الأعراف : ١٣٢ . (٢) الكشف : ١٤١/٢ .

فإنه يعربهما مبتدأ إذا كان الفعل الذي يليهما لازم أو متعد مستوفٍ مفعوله ، ويعربهما مفعولاً به إذا كان الفعل الذي يليهما متعد غير مستوفٍ مفعوله ، ومن قال بظرفيتهما فإنه يعربهما بالنصب على المحل مطلقاً^(١) .

* * * *

٤٤ - الموقف على المقصور المنون .

ذهب ابن مالك : إلى أن المقصور المنون إذا وقف عليه بالآلف ، فإن هذه الآلف هي لام الكلمة كانت منقلبة ، ثم عادت بعد حذف التنوين في الأحوال الثلاثة نحو : هذا فتى ومررت بفتى ورأيت فتى ، قال مقويًا هذا المذهب بالرواية : « وتقوي هذا المذهب الرواية بإمالة الآلف وقفًا ، والاعتداد بها رويًا وبدل التنوين غير صالح لذلك »^(٢) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت مذاهب النحاة في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب وهي كالآتي :

المذهب الأول :

يرى أصحاب هذا المذهب أن الآلف بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة . ونسب أبو حيان هذا المذهب لجماعة من النحاة قائلًا : « وهو مذهب أبي الحسن ، والفراء ، والمازني ، وأبي علي في التذكرة »^(٣) .

المذهب الثاني :

يرى أصحاب هذا المذهب أن الآلف لام الكلمة كانت منقلبة ، ثم لما حذف

(١) شرح ألفية ابن معطي في النحو ٢٢٩/١ .

(٢) شرح الكافية الشافعية ١٩٨٢/٤ .

(٣) الارتشاف ٨٠١/٢ .

التنوين عادت مطلقاً رفْعاً ونصباً وجراً .

وممن ذهب هذا المذهب أبو عمرو^(١) ، والكسائي^(٢) ، والكوفيون^(٣) ،
والسيرافي^(٤) ، وابن كيسان^(٥) ، وسيبويه ، والخليل فيما نقله أبو حيان^(٦) عن
ابن الباذش ، واختاره ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) مقوياً إياه
بموافقته لمذهب ربيعة وتدعيم الرواية له ، قائلاً : « وهذا المذهب أقوى من
غيره ، وهذا موافق لمذهب ربيعة في حذفهم تنوين الصحيح دون بدل ، والوقف
عليه بالسكون - مطلقاً - . وتقوي هذا المذهب الرواية بإمالة الألف وقفاً ،
والاعتداد بها رويًا وبديل التنوين غير صالح لذلك »^(٧) .

المذهب الثالث:

يرى أصحاب هذا المذهب إجراء المقصور المنون مجرى الصحيح فيبدلون
الألف من التنوين حال النصب ، ويبدلونها من لام الفعل حال الرفع والجر .
وممن ذهب هذا المذهب الفارسي في أحد قوليه^(٨) ، وجمهور النحاة^(٩)

(١) انظر : رأي أبي عمرو في شرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤ ، الارتشاف ٨٠١/٢ ، شرح الأشموني ٦/٤ .

(٢) انظر رأي الكسائي في شرح الجمل ٦/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤ ، المساعد ٢٠٤/٤ ، شرح الأشموني ٤/٤ .

(٣) انظر رأي الكوفيين في الارتشاف ٨٠١/٢ ، المساعد ٢٠٥/٤ .

(٤) انظر رأي السيرافي في : شرح الشافية للرضي ٢٨٣١/٢ ، شرح الأشموني ٤/٤ .

(٥) انظر : رأي ابن كيسان في شرح الأشموني ٤/٤ .

(٦) انظر : الكتاب ١٨٧/٤ ، الارتشاف ٨٠١/٢ .

(٧) شرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤ .

(٨) التكملة ٢١٢ ، وانظر : الارتشاف ٨٠١/٢ .

(٩) نسب الناس هذا الرأي لأكثر النحاة . انظر : الارتشاف ٨٠١/٢ .

منهم ابن عصفور^(١) ، واختاره ابن مالك^(٢) في (التسهيل) ، وغيرهم .

ونسب أكثر الناس هذا المذهب لسيبويه في هذه المسألة . والناظر لرأي سيبويه في كتابه في هذه المسألة ليجد أن ظاهر كلامه لا يدل على أنه من أصحاب هذا المذهب ، قال سيبويه : « وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف ، لأن الفتحة والألف أخف عليهم . ألا تراهم يفرون إلى الألف من الياء والواو إذا كانت العين قبل واحدة منهما مفتوحة ، وفروا إليها في قولهم : قد رُضَا ، ونُهَا »^(٣) .

وقال الرضي - موضحاً رأي سيبويه : « نُسِبَ إلى سيبويه أنها في حال الرفع والجر لام الكلمة ، وفي حال النصب أَلَفُ التثوين ، قياساً على الصحيح ، وليس ما عزي إليه مفهوماً من كلامه لأنه قال : « وأما الألفات التي في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف : ... ولا يعطي كلام سيبويه ما نسب إليه ، لا تصريحاً ولا تلويحاً »^(٤) .

فأما أصحاب المذهب الأول فقد استدلوا بوجود الفتحة قبل التثوين رفعاً ونصباً وجرّاً فأشبهه الصحيح في حال النصب كقولك : رأيت زيداً .

قال ابن يعيش : « واحتجوا بأن التثوين إنما أبدل منه الألف في حال النصب من الصحيح لسكونه وانفتاح ما قبله وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال كلها »^(٥) .

(١) شرح الجمل ٧/٣ .

(٢) التسهيل ٢٢٨ .

(٣) الكتاب ١٨٧/٤ .

(٤) شرح الشافية للرضي ٢٨٠/٢ .

(٥) شرح المفصل ٧٧/٩ .

وأما أصحاب المذهب الثاني فقد استدلوا بوقوعها رويًا في الشعر في حال النصب ، ويمنع التقاء الساكنين .

قال ابن يعيش : « ويؤيد هذا المذهب أنها وقعت رويًا في الشعر في حال النصب نحو قوله :

رَبُّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرًّا

صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَا

فألف (سرا) هنا روي ولا خلاف بين أهل القوافي أن الألف المبدلة من التنوين لا تكون رويًا »^(١) .

وقال ابن عصفور : « وحجته أن التقى ساكنان : ألف الوصل والتنوين ، لم يكن بد من حذف أحدهما ، وكان حذف التنوين أولى لأنه زائد ، لأن التنوين مما يحذف في الوقف في غير التقاء الساكنين ، فكيف إذا التقى مع ساكن آخر »^(٢) .

وأما أصحاب المذهب الثالث فقد استدلوا بإجراء الاسم المعتل مجرى الصحيح ، فكما تحذف التنوين عند الوقف على زيد في حال الرفع والجر ، فكذلك تفعل بـ (فتى) ، وكما تبدل ألفاً من التنوين في حال النصب ، فكذلك تفعل بـ (فتى) .

قال ابن يعيش : « واحتج لذلك بأن المعتل مقيس على الصحيح وإنما تبدل من التنوين في حال النصب دون الرفع والجر »^(٣) .

وردُّ على أصحاب المذهب الأول بإمالة الألف ووقوعها قافية .

(١) المصدر نفسه ٧٦/٩ .

(٢) شرح الجمل ٦/٣ .

(٣) شرح المفصل ٧٦/٩ .

قال ابن يعيش : « وهو قول لا ينفك من ضعف لأنه قد جاء عنهم :
(هذا فتى) بالإمالة ولو كانت بدلاً من التنوين لما ساعدت فيها الإمالة إذ
لا سبب لها »^(١) .

وقال ابن عصفور : « أما مذهب المازني فالذي يدل على فساده أن الألف
تمال في حال الرفع والخفض وتقع قافية ، ألا ترى أن القراء قد قرأوا (مُقْتَرَى)
و (قُرَى) إذا كانا في موضع رفع أو خفض بالإمالة إذا وقفوا ، ولم يفعلوا
ذلك فيها في حال النصب ، ولو كانت بدلاً من التنوين ، لم يجز ذلك فيها »^(٢) .

ورد الرضي رأي أصحاب المذهب الثالث، قائلاً : « وهذا كله خبط ؛ لأنك
وقفت على الكلمة ثم أعلتها ، ونحن نعرف أن الوقف عارض للوصل ، والكلمة
في حال الوصل معلة بقلب لامها ألفاً وحذفها للساكنين »^(٣) .

ولعل الصواب ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني حين قالوا : إن الألف
في المقصور عند الوقف هي لام الكلمة ؛ لما استدل به السيرافي : « على كون
الألف لام الكلمة في الأحوال بمجيئها رويًا في النصب ، قال :

وَرَبُّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيُّ سُرَى

صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى »^(٤) .

ومن الملحوظ في هذه المسألة أن ابن مالك يقدم السماع حتى القليل منه
فهو يعتد بلغة ربيعة وقد سبق ذكر النص في ذلك

* * *

(١) المصدر نفسه ٧٧/٩ .

(٢) شرح الجمل ٧/٣ .

(٣) شرح الشافية للرضي ٢٨٣/٢ .

(٤) المصدر نفسه ٢٨٣/٢ .

الباب الثاني القياس وابن مالك

- أ - تمهيد .
- موقف ابن مالك من القياس .
- ظواهر في استعمال القياس عند ابن مالك .
- أنواع القياس عند ابن مالك .
- العلة وابن مالك .
- أقسام العلة .
- ب - مسائل القياس .

أ - تمهيد :

موقف ابن مالك من القياس :

لقد اتخذ ابن مالك القياس إلى جانب السماع دليلاً دعم به جملة من آرائه ، وجعله أداة يعتمد عليها في مناقشاته ، وبناء أحكامه .

وكان القياس عنده غالباً ما يبنى على سماع كثير وصحيح ، فهو لا يقيس على ما شذ سماعاً كقوله في باب التعجب : « إن ما صيغ منه أحد الفعلين مع وجود أحد الموانع المذكورة : شاذّ مقصور على السماع »^(١) .

وقوله في الباب نفسه أيضاً : « فإن شذ شيء حفظ ولم يقس عليه »^(٢) .

وقوله في باب التفضيل : « على أن نحو قولهم : (هو أزهى من ديك) و (هو أشهر منه) و (أشغل من ذات النحين) و (أغدر) و (ألوم) و (أشر) و (أعشى) مما بني من فعل ما لم يسم فاعله دون إيقاع في لبس ليس فيه شذوذ فيتوقف فيه على السماع »^(٣) .

وقوله في (باب العدد) : « أجاز الكوفيون استعمال نحو : (الخمسة الأثواب) قياساً على ما شذ نقله عن بعض العرب .

والصحيح الاكتصار به على ما سمع ، وإياه عنيت بقولي :

ومن يقس يحد عن الصواب »^(٤)

وقوله أيضاً في أمثلة جمع الكثرة : « ومما يحفظ ولا يقاس عليه ما

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٨٦/٢ .

(٢) المصدر نفسه ١٠٩٢/٢ .

(٣) المصدر نفسه ١١٢٧/٢ .

(٤) المصدر نفسه ١٦٧٧/٣ .

حكاه ابن سيده أنه يقال للناقاة القليلة اللبن : (شَصُوص) «^(١)» .

ولا يقيس أيضاً على السماع المخالف للقياس كقوله في تعدية غير « أعلم » و « أرى » من أخواتها بالهمزة إلى ثلاثة مفعولين ، قال : « ووجب ألا يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع ولوساغ القياس على « أعلم » و « أرى » لجاز أن يقال : (أكسيت زيداً عمراً ثوباً) وهذا لا يجوز بإجماع » «^(٢)» .

وهكذا ترى ابن مالك دائماً يرفض الحكم إذا كان بعيداً عن القياس كقوله في نصب المعطوف على (غدوة) بعد (لدن) : « فإن عطف على (غدوة) بعد أن نصبت فحكم المعطوف الجر ؛ لأن (غدوة) وإن لم تُجرُ لفظاً فهي في موضع جر . وجوز سعيد بن مسعدة الأخفش نصب المعطوف وهذا بعيد من القياس » «^(٣)» .

* * * *

(١) المصدر نفسه ١٨٥٤/٤ .

(٢) المصدر نفسه ٥٧٣/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٩٥٣/٢ .

ظواهر فقد استعمل القياس عند ابن مالك :

أولاً : تدعيم القياس بالقياس :

أي يُدعم القياس غير المعتمد على سماع بقياس آخر معتمد على سماع كقوله في جواز نصب نعت اسم الفاعل : « ويجوز في نعت المجرور النصب على المحل كما جاز في المعطوف وإن لم أجد له شاهداً . والحجة في جوازه القياس على نعت المجرور بالمصدر ، فإن حملة على المحل ثابت كقول الشاعر :

حتى تهجر في الرواح وهاجه

طلبُ المعقبِ حقُّه المظلومُ

فـ (المظلوم) صفة لـ (المعقب) لأنه فاعل في المعنى فتبعته الصفة باعتبار المعنى . وكما جاز في صفة المجرور بإضافة المصدر الحمل على المعنى كذلك يجوز أن تحمل صفة المجرور باسم الفاعل على المعنى فيقال : (هذا مكرمُ ابنك الكبير ، ومهينُ غلامك الحبشي) . بل اسم الفاعل أولى بذلك لأن إضافته وهو بمعنى الحال ، أو الاستقبال في نية الانفصال ؛ ولأنه أمكن في عمل الفعل من المصدر ، وإذا يعمل مضمراً ، ومؤخراً بخلاف المصدر «^(١) .

ثانياً : قبول القياس ما لم يعارض بسماع صريح :

وذلك في منع تقديم خبر (ليس) فقد أخذ بهذا الرأي ابن مالك وجمهور الكوفيين واستدلوا بالقياس ، وعارضهم المجيزون كالسيرافي وأبي علي الفارسي في أحد قوليه ، ولكن من أجاز ذلك لم يعضد رأيه بسماع صريح .

(١) المصدر نفسه ١٠٤٧/٢ .

قال أبو حيان : « وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر (ليس) عليها ، ولا بمعموله إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية (١) ، وقول الشاعر :

فيا بُي فما يزداد إلا لاجأه

وكنْتُ أبيعاً في الخفا لستُ أُقِيمُ » (٢) .

وقال ابن عقيل : « ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها » (٣) .

قال ابن مالك مستدلاً بالقياس في منع تقديم خبر (ليس) عليها : « والمنع أحب إليّ ، لشبهه (ليس) بـ (ما) في النفي ، وعدم التصرف . ولأن (عسى) لا يتقدم خبرها إجماعاً ، لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها (ليس) أولى بذلك لمساواتها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها » (٤) .

ثالث : إبطال القياس بالقياس :

كقوله في مسألة تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي : « أكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة فيلحقه به في امتناع تقدم حاله عليه . فلا يجيزون في نحو : (مررت بهند جالسة) ، (مررت جالسة بهند) ، وأجاز ذلك أبو علي في كلامه في (المبسوط) . ويقول في ذلك أقول وأخذ : لأن المجرور بحرف مفعول به في المعنى : فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به . وقد جاء ذلك مسموعاً في أشعار العرب الموثوق بعريبتهم ، فمن ذلك ما أنشده يعقوب :

(١) يقصد به قوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) هود : ٨ .

(٢) البحر المحيط ٢٠٦/٥ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢٧٨/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣٩٧/١ .

فإن تك أنوادُ أصبين ونسوةُ

فلن تذهبوا فرغاً بقتل حبال ... «^(١) .

* * * *

أنواع القياس عند ابن مالك :

من أنواع القياس عند ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) ما يلي :

١ - القياس الأصلي (القياس على السماع) :

يقيس ابن مالك على الأفشى في اللغة والأكثر في السماع ، كقوله في ورود المصدر النكرة حالاً : « وورود المصدر النكرة حالاً كثير : كقوله تعالى : ﴿ وَلِيَّ سَاجِدٌ مِّنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ ^(٢) ، وكقول العرب : (جاء فلان ركضاً) و (جاء الأمير بغتة وفجأة) ولا يجوز استعماله عند سيبويه إلا بسماع . وأجاز أبو العباس القياس على ما كان نوعاً من الفعل ك (جئت ركضاً) فيقيس عليه : (جئت سرعة ، ورجلة) وليس ذلك ببعيد «^(٣) .

فإن كان سماع شاذاً أو قليلاً ، فإنه لا يقيس عليه ، فإن وجد توجيهاً لبعضه يخرج به عن الاحتجاج به كان المنع أولى ، كقوله في جمع الصفة الثلاثية الساكنة الوسط : « فأما إن كان صفة ك (ضخمة) فلا خلاف في تسكين عينه على أن قطرياً أجاز فتحها قياساً على ما ليس بصفة . ويعضد قوله ما حكى أبو حاتم من قول بعض العرب : (كَعْلَة) و (كَهَلَات) والمشهور (كَهَلَات) .

(١) المصدر نفسه ٧٤٥/٢ .

(٢) الرعد : ١٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٧٢٥/٢ .

والى قطرب أشرت بقولي :

ومن يقس فليس ذا ثبات

ولا حجة في قولهم : (لَجَبَات) و (رَبَّعَات) لأن من العرب من يقول : (لَجْبَة) و (رَبَّعَة) فاستغنى بجمع المفتوح العين عن جمع الساكن العين^(١).
وقد يرفض ابن مالك القياس إذا أدى إلى عدم التنظير ، كقوله في بناء (تدان) : « وأصله (تفاعل) لأنه مصدر تفاعل ، فأزيل عن الأصل بجعل المضموم مكسوراً ؛ لأن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره حرف لين بعد ضمة ، فإن أدى إلى ذلك قياس رُفِضَ »^(٢).

٢ - القياس التنظيري (قياس الشبه) :

مثال ذلك قوله في مسألة : إما حرف من حروف العطف : « مذهب ابن كيسان ، وأبي علي أن العاطف إنما هو الواو التي قبلها وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بـ (أو) . ويقولهما أقول في ذلك تخلصاً من دخول عاطف على عاطف ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل : (لا زيد ولا عمرو فيها) و (لا) هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن (إما) مثلها ، إلحاقاً للنظير بالتنظير ، وعملاً بمقتضى الأولوية »^(٣).

وقوله في مسألة : نصب نعت مجرور اسم الفاعل حملاً على المحل قياساً على نعت مجرور المصدر فإنه ينصب حملاً على المحل ، قال : « يجوز في نعت المجرور النصب على المحل كما جاز في المعطوف وإن لم أجد له شاهداً ، والحجة في جوازه القياس على نعت المجرور بالمصدر »^(٤).

وقوله في مسألة تقديم خبر (ليس) عليها : « اختلف في تقديم خبر

(١) المصدر نفسه ١٨٠٥/٤ .

(٢) المصدر نفسه ١٤٤٥/٣ .

(٣) المصدر نفسه ١٢٢٦/٣ .

(٤) المصدر نفسه ١٠٤٨/٢ .

(ليس) : فأجازه قوم ، ومنعه قوم والمنع أحب إليّ ؛ لشبهه (ليس) بـ (ما) في النفي وعدم التصرف «^(١) .

٣ - قياس الطردة:

مثال ذلك قوله في مسألة : الخافض بعد حذف حرف القسم : « مذهب الأخفش أن الجر هنا بالعوض من الحرف لا بالحرف المحذوف . وتبع الأخفش في هذا جماعة من المحققين وهو مذهب قوي ؛ لأنه شبيه بتعويض الواو من الباء ، والتاء من الواو . ولا خلاف في أن الجر بعد الواو ، والتاء بهما ، فكذا ينبغي أن يكون الجر بعد (ا) أو (ها) بهما لا بالعوض منه »^(٢) .

٤ - قياس المقابلة:

هو « إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه »^(٣) .

مثال ذلك قوله في (لماً) بين الحرفية والاسمية : « هي حرف عند سيبويه ، وظرف بمعنى (حين) عند أبي علي . والصحيح قول سيبويه ، ... لأنها تقابل (لو) ، لأن (لو) في الغالب تدل على امتناع لامتناع ، و (لما) تدل على وجوب لوجوب . ويحقق تقابلهما أنك تقول : (لو قام زيد لقام عمرو ، لكنّه لماً لم يقم زيد لم يقم عمرو »^(٤) .

(١) المصدر نفسه ٣٩٧/١ .

(٢) المصدر نفسه ٨٦٦/٢ .

(٣) القياس في اللغة العربية لمحمد خضر حسين ، ص : ٢٧ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٦٤٤/٣ .

وأخيراً يجب الكشف عن ركن هام من أركان القياس ، وكيفية استعمال ابن مالك له وهو العلة .

العلة وابن مالك :

إن ابن مالك حين يستعمل القياس لإثبات صحة قاعدة أو تعضيد حكم غالباً ما يقرنه بالعلة ؛ فالعلة هي الأساس الذي يُبنى عليه القياس ؛ لأن القياس : « حمل فرع على أصل بعلة جامعة فإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس ، وكان الفرع مقيساً من غير أصل وذلك محال »^(١) .

لذلك اهتم بها ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) اهتماماً كبيراً فلكي تكون القواعد والأحكام صحيحة مقبولة لا بد أن تكون عللها مقنعة .

أقسام العلة :

تنقسم العلة بحسب الغرض منها إلى عدة أقسام ، وهي كالتالي :

أولاً : العلة التعليمية :

وهي علة بسيطة لا تحتاج إلى إعمال ذهن .

مثال ذلك قوله في باب الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين : «الأصل ألا يقتصر على أحد المفعولين في هذا الباب ؛ لأنهما مخبر عنه ، ومخبر به »^(٢) .

(١) الاقتراح ص : ٢٥٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٥٥٢/٢ .

وقوله في حد الفاعل : « ... ولم أصدر حدَّ الفاعل بـ (الاسم) ؛ لأنَّ الفاعل قد يكون غير اسم نحو : (بلغني أنك ذاهب) » ^(١).

وقوله في حذف نافي (زال) : « وقد يحذف النافي في (زال) وأخواتها للعلم به » ^(٢).

وقوله في العلامات المميزة للاسم عن غيره من أنواع الكلم : « الجر مخصوص بالاسم فلا حظ للفعل فيه ؛ لامتناع دخول عامله عليه » ^(٣).

ثانياً : العلة التركيبية القياسية :

وهي العلة التي تعد ركناً من أركان القياس وقد سبق التمثيل لها عند الحديث عن أنواع القياس .

ثالثاً : العلة التي تأتي لتحليل أحكام أو ظواهر خارج القياس :

وهي العلة الأكثر دوراً في (شرح الكافية الشافية) وتنقسم إلى قسمين :

أ - علة مرتبطة بالتركيب :

كقوله في علة وجوب تقديم الفاعل : « إذا خيف التباس فاعل بمفعول لعدم ظهور الإعراب ، وعدم قرينة وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، نحو : (أكرم موسى عيسى) و : (زارت سعدى سلمى) » ^(٤).

وقوله في علة جواز الفصل بين أداة الشرط ومعمولها : « وليس كذلك

(١) المصدر نفسه ٥٧٧/٢ .

(٢) المصدر نفسه ٣٨٢/١ .

(٣) المصدر نفسه ١٧٧/١ .

(٤) المصدر نفسه ٥٨٩/٢ .

الفصل بين أداة الشرط ومعمولها ؛ لأن أداة الشرط يليها الماضي والمضارع فأشبهت الفعل في عدم الاختصاص بالمعرب فحملت عليه في جواز الفصل»^(١).

وقوله في علة وجوب اقتران (إذ) و (حيث) بـ (ما) عند الجزم : « لا يجزم بـ (إذ) و (حيث) إلا مقرونتين بـ (ما) ؛ لأنهما إذا تجردتا لزمتهما الإضافة إلى ما يليهما ، والإضافة من خصائص الأسماء ، فكانت منافية للجزم ، فلما قصد جعل هاتين الكلمتين جازمتين ركبتا مع (ما) لتكفهما عن الإضافة وتهينهما لما لم يكن لهما من معنى وعمل ، فصارت (ما) ملازمة لهما ما دامت المجازاة مقصودة بهما »^(٢).

ب - علة مرتبطة بالبنية :

كقوله في علة أولوية حذف ألف المقصور المثني : « حذف ألف المقصور المثني أولى من قلبه ، لأن في حذفه تخلصاً من تصحيح حرف علة متحرك بعد فتحه »^(٣).

وقوله في علة أولوية الفعل في الأوزان التي فيها اشتراك : « وهكذا كل وزن من الأوزان المنبّه عليها منسوبة إلى الاختصاص . وكذلك الأوزان التي فيها اشتراك والفعل بها أولى ... ؛ لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كـ (أفكّل) و (أكلّب) »^(٤).

وقوله في علة منع صرف (ألْب) : « حكى أبو عثمان أن أبا الحسن يرى صرف (ألْب) علماً ؛ لأنه باين الفعل بالفك . وهذا عندي لا يكون مانعاً

(١) المصدر نفسه ١٥٧٨/٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٦٢٠/٣ .

(٣) المصدر نفسه ٢٥٧/١ .

(٤) المصدر نفسه ١٤٦١/٣ .

من اعتبار الوزن ؛ لأن الفك رجوع إلى أصل متروك فهو نظير تصحيح ما
 ألحق بإعلاله ك (استحوذ) . ولا خلاف في أن التصحيح لا يمنع من اعتبار
 الوزن فكذلك الفك وأيضاً فإن الفك يقع في الأفعال أكثر منه في الأسماء
 كقولهم في التعجب : (أَشَدُّ بِهِ) ففكُّوا لزوماً . وقالوا في الأمر والجزم :
 (ارْدُدْ) و (لم يَرْدُدْ) ففكُّوا جوازاً ^(١) .

* * * *

ب - مسائل القياس :

وهي سبع مسائل كما يلي :

- ١ - تقديم خير (ليس) عليها .
- ٢ - العامل في الاسم بعد واو (رُبَّ) .
- ٣ - نصب المعطوف على غداة بعد لدن .
- ٤ - المضاف إلى ياء المتكلم بين الإعراب والبناء .
- ٥ - نصب نعت معمول اسم الفاعل .
- ٦ - الخافض بعد حذف حرف القسم .

(١) المصدر نقبه ٣/ ١٤٦٢ .

١ - تقديم خبر (ليس) عليها (*).

ذهب ابن مالك إلى منع تقديم خبر (ليس) عليها ، نحو : قائماً ليس زيد ، قال : « اختلف في تقديم خبر (ليس) : فأجازوه قومٌ ، ومنعه قومٌ . والمنع أحب إليّ ، لشبهه (ليس) بـ (ما) في النفي ، وعدم التصرف ولأن (عسى) لا يتقدم خبرها إجماعاً ؛ لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها فـ (ليس) أولى بذلك لمساواتها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها »^(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

اختلف النقل عن سيبويه في هذه المسألة : فنسب قوم إليه المنع ، ونسب آخرون إليه الجواز .

من الذين نقلوا عنه الجواز ابن يعيش إذ قال : « ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها نحو : (قائماً ليس زيد) وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين »^(٢) .

ومن الذين قالوا بالمنع الجرجاني إذ استدل على ذلك بعدم وجود نص صريح لسيبويه - رحمه الله - . قال الجرجاني : « وليس لصاحب الكتاب في ذلك نصٌ . وقد استدل بعض أصحابنا على أن مذهبه جواز تقديم خبر (ليس) عليها بمسألة في موضع من كتابه . وقد ذكرت ذلك في (المغني) وبينت وجه تعريبها من الدلالة . وفي كلامه دليل على ما ذكرنا لأنه قال^(٣) : إن (ليس) لا تتصرف تصرف أخواتها . فاعرفه »^(٤) .

(*) الكتاب ٤٦/١ ، الأصول في النحو ٢٢٨/٢ ، المسائل الطليات ٢٨٠ ، الإيضاح ١١٧ ، الخصائص ١٨٨/١ ، المقتصد ٤٠٩/١ ، الإنصاف ١٦٠/١ م ١٨ ، التبيين ٣١٥ م ٤٧ ، شرح المفصل ١١١/٧ ، شرح الرضي ٢٩٧/٢ ، شرح التسهيل ٣٥٠/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٩٧/١ ، ارتشاف الضرب ١١٧١/٢ ، البحر المحيط ٢٠٦/٥ ، الجنى الداني ٤٩٩ ، شرح ابن عقيل ٢٧٧/١ ، شرح الأشموني ٢٣٤/١ ، الهمع ٢٧٢/١ .

(١) شرح الكافية الشافية ٢٩٧/١ . (٢) شرح المفصل ١١٤/٧ .

(٣) قال سيبويه : « فأمّا (ليس) فإنه لا يكون فيها ذلك ، لأنها وضعت موضعاً واحداً ، ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر » الكتاب ٤٦/١ .

(٤) المقتصد ٤٠٩/١ .

وأشار ابن الأتباري إلى أنه لا يوجد في كتاب سيبويه نص في هذا الموضوع ، لا بالجواز ولا بالمنع . قال ابن الأتباري : « وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه -أي: المنع- ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص »^(١) . ولعل الصواب ما ذهب إليه الذين نسبوا المنع لسيبويه لأن سيبويه لا يجيز تقدم الفعل الجامد كما قال في منع تقديم المتعجب منه على فعلي التعجب : « ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئاً عن موضعه ، ولا تقول فيه ما يحسن ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا »^(٢) .

واختلف النحاة في جواز تقديم خبر (ليس) عليها ، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين - منهم ابن مالك - إلى منع تقديم خبر (ليس) عليها ، وذهب السيرافي وأبو علي الفارسي في (الإيضاح) و (الحلييات) ، وابن برهان والزمخشري وابن يعيش إلى جواز ذلك . فنقول: منطلقاً ليس زيداً^(٣) .

ونسب أبو حيان المنع للفارسي في (الحلييات) وتبعه في ذلك السيوطي^(٤) . قال أبو حيان : « أما تقديم خبر (ليس) عليها ، فذهب جمهور الكوفيين ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والسيرافي ، وأبو علي في (الحلييات) ، وابن عبد الوارث ، والجرجاني ، والسهيلي ، وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز »^(٥) .

(١) الإنصاف ١٦٠/١ م ١٨ .

(٢) الكتاب ٧٣/١ .

(٣) انظر الخلاف في : الإنصاف ١٦٠/١ م ١٨ ، وشرح المفصل ١١٤/٧ ، وشرح التسهيل ٣٥١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢٩٧/١ ، والارتشاف ١١٧١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٧/١ .

(٤) الهمع ٣٧٣/١ .

(٥) الارتشاف ١١٧١/٢ .

وما قاله أبو حيان وتبعه فيه السيوطي يتعارض مع قول الفارسي في (الطليات) و (الإيضاح) ، فقد صرَّحَ فيهما بجواز تقديم خبر (ليس) عليها ، إذ قال في (الطليات) : « فلما وجدنا (ليس) قد جاز فيه ما امتنع في غيره من تقديم الخبر ، كما جاز ذلك في الفعل ، وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها ، فكما جاز (ليس قائماً زيدٌ) بلا خلاف ، كذلك جاز (قائماً ليس زيدٌ) كما جاز (قائماً كنت) لما جاز (كان قائماً زيدٌ) »^(١) .

وقال أيضاً في (الإيضاح) : « وهكذا خبر (ليس) في قول المتقدمين من البصريين . وهو عندي القياس ، فتقول : (منطلقاً ليس زيدٌ) »^(٢) .

ونقل ابن يعيش والأشموني عن الفارسي الجواز في هذه المسألة^(٣) .

ويبدو أن للفارسي أكثر من رأي في هذه المسألة ؛ لذا نسب له أبو حيان المنع والجواز في هذه المسألة ، وقد سبق ذكر نصه في المنع ، أما نقله عنه في الجواز فقوله : « وذهب قدماء البصريين والفراء وأبو علي في (المشهور) ، وابن برهان ، والزمخشري ، والأستاذ أبو علي إلى جواز ذلك »^(٤) .

ومن العجيب بعد أن ذُكرَ الخلاف الذي دار بين نحاة البصرة والكوفة . أن يذكر ابن جني أن النحاة في هذه المسألة بصريين وكوفيين قد أجمعوا على

(١) المسائل الطليات ٢٨٠ .

(٢) الإيضاح ١١٧ .

(٣) انظر شرح المفصل ١١٤/٧ ، وشرح الأشموني ٢٣٤/١ .

(٤) الارتشاف ١١٧٢/٣ .

جواز تقديم خبر (ليس) عليها - عدا المبرد - . قال ابن جني : « فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك - يا أبا العباس - أن تنفر عن خلافه ، وتستوحش منه ، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه »^(١) .

واستدل من أجاز تقديم خبر (ليس) عليها بالآتي :

أولاً : السماع كقوله تعالى ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾^(٢) حيث قالوا : إن (يوم) معمول لـ (مصروفاً) ، الذي هو خبر ، فتقدم معمول الخبر على (ليس) يؤذن بتقدم الخبر نفسه ؛ لأن معمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ؛ فرتبة العامل قبل رتبة معمول .

ثانياً : أن (ليس) فعل بدليل اتصال الضمائر بها ، وتاء التانيث الساكنة ، وغيرها ، وهي تعمل في المعارف والنكرات وتعمل في الأسماء الظاهرة والمضمرة مثل الأفعال المتصرفة في ذلك . فكما أن معمول الفعل يجوز أن يتقدم عليه فكذلك خبر ليس .

ورد المانعون ما استدل به المجيزون على النحو التالي :

أولاً : أن قولهم : « إن معمول لا يقع إلا حيث يقع العامل » مردود بقول : (أما زيداً فاضرب ، وعمراً لا تهن ، وحقك لا أضيع) ، فقد وقع معمول في مكان لا يمكن للعامل أن يقع فيه ، قال الرضي : « لأن معمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك ؛ فإنك تقول : زيداً

(١) الخصائص ١/ ١٨٨ .

(٢) هود : ٨ .

لن أضرب ولم أضرب»^(١).

ثانياً : أن (يوم) في محل رفع فهو مبني على الفتح لإضافته إلى الفعل ، كما قرأ نافع والأقرع . ﴿ هذا يومٌ ينفع الصادقين صدقهم ﴾^(٢).

لكن العكبري أبى هذا التأويل ورده من وجهين :

« أحدهما : أنه لو كان من هذا الموضع لكان مبتدأ والجملة بعده خبر عنه فيلزم من ذلك أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ فيكون الأصل ليس مصروفاً عنهم فيه ، وحذفُ العائد على المبتدأ من مواضع الضرورة . والثاني : أن (يوم) مضاف إلى فعل معرب ، والجيد في مثل ذلك إعراب المضاف »^(٣) .

ثالثاً : أن (يوم) منصوب بـ (مصروفًا) ، لكنه ظرف له والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها^(٤) .

رابعاً : أن (يوم) منصوب بفعل محذوف تقديره : يلزمهم يوم يأتيهم العذاب .

أما جمهور الكوفيين والمبرد وابن السراج والجرجاني وابن مالك فقد ذهبوا إلى منع تقديم خبر (ليس) عليها .

قال ابن السراج : « الأفعال التي لا تتصرف : لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه وهي نحو : نَعَمْ وَبِئْسَ وَفَعَلَ التَّعَجُّبُ و (ليس) تجري عندي ذلك المجري ؛ لأنها غير متصرفة »^(٥).

وقال ابن مالك : « والمنع أحبُّ إليَّ ، لشبه (ليس) بـ (ما) في النفي

(١) شرح الرضي ٢/٢٩٧ .

(٢) اللاندة : ١١٩ .

(٣) التبيين ٣١٧ م ٤٧ .

(٤) المصدر نفسه ٣١٧ م ٤٧ .

(٥) الأصول في النحو ٢/٢٢٨ .

وعدم التصرف»^(١) .

واستدل من منع تقديم (ليس) عليها بما يلي :

أولاً : أن (ليس) فعل غير متصرف ، فهو أشبه بالحرف للأسباب التالية :

الأول : أن بعضاً من النحويين يُغَلَّب عليها الحرفية ، قال المرادي : « ذهب ابن السراج ، والفارسي في أحد قوليه ، وجماعة من أصحابه ، وابن شقير ، إلى أنها حرف »^(٢) .

واحتجوا بما حكى بعض العرب أنه قال : (ليس الطيبُ إلَّا المسكُ)^(٣) .

الثاني : ما حكاه سيبويه من أن بعض العرب ألغاهما عن العمل ، فجاء الاسمان بعدها مرفوعين . نحو : (ليس زيدٌ قائمٌ) . قال سيبويه : « وقد زعم بعضهم أن (ليس) تجعل ك(ما) ، وذلك قليل لا يكاد يعرف ، فهذا يجوز أن يكون منه : (ليس خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ مِنْهُ) ، و (ليس قالها زيدٌ) . قال حميدُ الأرقطُ :

فأصبحوا والنَّوى عَالِي مَعْرِسِهِمْ

وليس كلُّ النَّوى يُلْقِي المَسَاكِينَ

وقال هشام أخو ذِي الرُّمَّة :

هي الشَّفَاءُ لِداثِي لَوْظِفِرَتْ بِهَا

وليس منها شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْنُولٌ «^(٤)

(١) شرح الكافية الشافعية ٣٩٧/١ .

(٢) الجنى الداني ٤٩٤ .

(٣) الإنصاف ١٦١/١ م ١٨ .

(٤) الكتاب ١٤٧/١ .

الثالث : ما حكى عن بعض العرب أنه إذا أدخل عليها ياء المتكلم لم يلحق بها نون الوقاية ، كقولهم : (عليه رجلاً ليسي) . قال ابن الأنباري : « وما حكى أن بعض العرب قيل له : فلان ينهددك ، فقال : (عليه رجلاً ليسي) فأتى بالياء وحدها من غير نون وقاية ، ولو كان فعلاً لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال »^(١).

الرابع : أنها تأتي فقط للحال ، فلا يكون فيها مستقبل ولا أمر ، فخالفت بذلك الأفعال .

الخامس : « أن ضمير المخاطب والمتكلم إذا اتصل بها لا يكسر أولها وليس كذلك باع ، لأنك تقول فيه : بَعْتُ ، ولا تقول هنا : لِسْتُ »^(٢) ، قاله العُكْبَرِي .

ثانياً : قياس (ليس) على (ما) لمشابهتها لها في المعنى والعمل . قال ابن الأنباري : « (ليس) في معنى (ما) ؛ لأن (ليس) تنفي الحال كما أن (ما) تنفي الحال ، وكما أن (ما) لا تتصرف ولا يتقدم معمولها فكذلك (ليس) »^(٣).

ثالثاً : أن الخبر مجرود فلا يتقدم عليها . قال ابن مالك : « لأن ما بعد الاستفهام وما النافية ولا مي الابتداء والقسم لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر عاملاً فيه »^(٤).

رابعاً : (ليس) قد توهنت ونقصت عن الفعل الحقيقي ، فهي فعل غير متصرف ؛ لذا لا بد أن تعامل معاملة الأفعال غير المتصرفة ك (عسى) ، علماً بأن (عسى) أحق بالتصرف من (ليس) ؛ لأن (عسى) تشبه حرفاً يشبه

(١) الإنصاف ١٦١/١ م ١٨ .

(٢) التبيين ٣٢٢ م ٤٧ .

(٣) الإنصاف ١٦١/١ م ١٨ .

(٤) شرح التسهيل ١٢٨/٢ .

الفعل وهو (لعل) بخلاف (ليس) فهي تشبه حرفاً لا يشبه الفعل وهو (ما) .
قال ابن مالك : « والوهن الحاصل بشبه حرف لا يشبه الأفعال أشد من الوهن
الحاصل بشبه حرف يشبه الأفعال »^(١) .

إلا أن العُكْبَرِي أجاب^(٢) عن (عسى) معللاً عدم جواز تقدم خبرها
عليها من خمسة وجوه :

أولها : أن الغرض من وضعها هو تقريب الخبر لذا جمدت .

وثانيها : أن خبر (عسى) أن والفعل ، و (أن) موصولة والذي في
موضع الصلة لا يجوز أن يتقدم العامل فيه على الموصول .

وثالثها : جواز وقوع خبر (عسى) بدلاً من اسمها نحو : (عسى زيد أن
يقوم) . أي : عسى زيد قيامه . وعلى ذلك يصح في موقع الفاعل ولا يجوز
تقديم الفاعل على الفعل .

ورابعها : أن في خبر (عسى) ضميراً يعود على اسمها ، والمضمر لا
يتقدم على المظهر في الأصل .

وخامسها : أن في (عسى) إضماراً قبل العامل والمعمول . وليس كذلك
باب (ليس) .

لكن ابن مالك بيّن في (شرح التسهيل) وجوه أفضلية (عسى) على
(ليس) على النحو التالي :

أولاً : أن (ليس) مختلف في فعليتها ، بخلاف (عسى) فإنه متفق
على فعليتها .

ثانياً : « أن (ليس) من الأفعال المعتلة العين ، و (عسى) من

(١) المصدر نفسه ٢٥٢/١ .

(٢) التبيين ٣٢٠ م ٤٧ .

الأفعال المعتلة اللام ، وهي جارية على ما يجب لنظائرها من اعتلالٍ بالقلب
 كـ(رمى) ، و (ليس) جارية على خلاف ما يجب لنظائرها من اعتلالٍ كاعتلال
 هاب ، وسلامة كسلامة صَيِدِ البعير^(١) . ذكره ابن مالك .

ثالثاً : على الرغم من جمود (عسى) بأن لم يجعل لها مضارع وأمر
 واسم فاعل إلا أنه قد جعل لها من التصرف على النحو التالي :

أ - جواز فتح وكسر عينها نحو : عَسَيْتَ وَعَسَيْتَ .

ب - بناء فعل التعجب منها . فيقال : ما أَعْساه بكذا ، وأَعْسَ به أن
 يكون . قال ابن مالك : « وهذا كله موجب للمزية على (ليس) ، فلو قُدِّم خبر
 (ليس) مع كون هذه الأفعال لا يقدِّم عليها شيء مما يتعلق بها لكان ذلك
 تفضيلاً للأضعف على الأقوى ، فوجب ألا يصار إليه »^(٢) .

ولم يرتضِ البصريون ما جاء به الكوفيون من الأدلة التي يحتجون بها
 على منع تقدم خبر (ليس) عليها . فمن ذلك قولهم : « إنَّ (ليس) لا يجوز
 أن تقاس على (ما) ؛ لأنَّ (ليس) تخالف (ما) فيجوز معها تقديم اسمها
 على خبرها إجماعاً بخلاف (ما) لذا فد (ليس) لها مزية على (ما) ؛ فإذا
 جاز تقديم خبر (ليس) على اسمها ، فيجوز حينئذٍ تقديم خبرها عليها .

وردَّ ابن الأنباري هذا الاعتراض من ثلاثة أوجه^(٣) :

الوجه الأول : ردُّه الاعتراض القائل : « إنَّ (ليس) لا يجوز أن
 تقاس على (ما) » قال : إن بين (ليس) و (ما) وجه مناسبة وعلة جامعة
 وهي : اتفاقهما في المعنى وهو نفي الحال .

(١) شرح التسهيل ٢٥٤/١ .

(٢) المصدر نفسه ٢٥٤/١ .

(٣) الإنصاف ١٦٤/١ م ١٨ .

الوجه الثاني : رده الاعتراض القائل : « إن (ليس) تخالف (ما) ؛ لأنه يجوز تقديم خبر (ليس) على اسمها ، بخلاف (ما) » قال : ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساوياً للمقيس عليه في جميع الأركان بل لا بد من المغايرة والاختلاف في بعض الأحكام .

الوجه الثالث : رده الاعتراض القائل : « فإذا جاز أن تخالفها في تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفها في تقديم خبرها عليها » قال : إن (ليس) بمنزلة بين منزلتي (كان) و (ما) ؛ لأنها تشبههما : فتشبه (كان) في كونها فعلاً مثلها ، وتشبه (ما) في المعنى وهو نفي الحال ؛ لذا جاز تقديم خبرها على اسمها ؛ لأنها أقوى من (ما) ولم يجز تقديم خبرها عليها لكونها أضعف من (كان) .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك مسلك جمهور الكوفيين في منع تقديم خبر (ليس) عليها . واحتج بما احتجوا به ، وكان احتجاجه في (شرح الكافية الشافية) قائماً على قياس الشبه ، إذ شبه (ليس) بـ (ما) في النفي وعدم التصرف . وفصل هذه المسألة في (شرح التسهيل) ذاكراً أن (ليس) فعل غير متصرف في نفسه ؛ لذا يجب ألا يتقدم خبره عليه ، مثله في ذلك مثل الأفعال غير المتصرفة كـ (عسى) ونحوه .

ثم بيّن - كما سبق - أن هذه الأفعال أفضل وأحق بالتقديم من (ليس) ، ومع ذلك لم يجز تقديم خبرها عليها فـ (ليس) إذن أحق وأولى بالمنع .

ومن الملحوظ على كلا الفريقين أنهم لم يتطرقوا إلى السماع ، فالمجيزون لم يجدوا شاهداً واحداً من القرآن أو السنة أو شعر العرب يثبت جواز تقديم خبر (ليس) عليها ، وما استدلووا به من الآية الكريمة ما ظاهرة فيها من تقدم معمول الخبر على (ليس) قد عارضهم فيها المانعون ، وأتبوا

باحتمالات كثيرة - سبق ذكرها - منها : نصب (يوم) على إضمار فعل .
ومن المعلوم أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال كما
يقول الأصوليون .

قال أبو حيان : « وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر
(ليس) عليها ، ولا بمعموله إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية ، وقول الشاعر :

فَيَأْبَىٰ فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لَجَاجَةً

وَكُنْتُ أَيْبَىٰ فِي الْخَفَا لَسْتُ أَقْدِمُ »^(١) .

وقال ابن عقيل : « ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها »^(٢) .
وكذلك فعل المانعون حيث لم يستدلوا من جملة أدلتهم بعدم وجود
السماع ، بل أخذوا يلتمسون أدلة من القياس - كما سبق ذكره - .
ويلحظ أن من مظاهر استعمال القياس عند ابن مالك قبوله القياس ما
لم يعارض بسماع صريح .

ولعل الصواب ما ذهب إليه جمهور الكوفيين وتابعهم فيه ابن مالك من
منع تقديم خبر (ليس) عليها ؛ لأنه لا يوجد شاهد صريح يدل على جواز
ذلك ، وما وجد من الآية القرآنية التي يدل ظاهرها على جواز تقديم
معمول الخبر على (ليس) قد دخلها التأويل ، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال
سقط به الاستدلال .

وأيضاً ؛ فإن الاستدلال بالقياس يؤخذ به ما لم يخالف بسماع صريح .

* * * *

(١) البحر المحيط ٢٠٦/٥ .

(٢) شرح ابن عقيل ٢٧٨/١ .

٢ - العامل في الاسم بعد واو (رُبَّ) .

ورد تساؤل عن العامل في الاسم بعد الواو عند حذف (رُبَّ) هل بالواو نحو : وبلدٍ قطعت ، أم أن هناك رُبَّ مضمرة هي التي تعمل الجر ، قال ابن مالك : « زعم قوم أن الواو هي الجارة . وليس بصحيح ؛ لأن الجر بـ (رُبَّ) محذوفة بعد (الفاء) ، و (بل) قد ثبت ، ولا قائل بأنهما العاملان . ومع ذلك قد روي الجر بـ (رُبَّ) محذوفة دون شيء قبلها ، فعلم أن الجر بعد الواو إنما هو بـ (رُبَّ) كما هو بها بعد (الفاء) و (بل) وعند التجردٍ منهما ومن (الواو) . ومثال الجر بها مضمرة بعد (الفاء) قول امرئ القيس :

فمَثَلِكِ حَبْلِي قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعِ

فألهيئتها عن ذي تَمَائِمَ مُغَيَّلٍ^(١) ... «^(٢) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب جمهور البصريين - عدا المبرد - وتابعهم ابن مالك والمتأخرون إلى أن (رُبَّ) إذا حذفت قبل الواو فإنها تعمل الجر بنفسها ، وأن الواو حرف عطف للكلام سابق مقدر .

ومن ذهب هذا المذهب سيبويه^(٣) ، وابن السراج^(٤) ، وعبد القاهر الجرجاني^(٥) ، وابن الأنباري^(٦) ، وابن يعيش^(٧) ، وابن مالك^(٨) ، والرضي^(٩) ،

(١) انظر : الكتاب ١٦٢/٢ ، شرح الكافية الشافية ٨٢١/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٨٢١/٢ .

(٣) الكتاب ١٠٦/١ ، ٣٦٢ ، ١٦٢/٢ ، ٩/٣ ، ٤٩٨ .

(٤) الاصول في النحو ٤٢٠/١ ، ٤٢١ .

(٥) المقتصد ٨٣٦/٢ .

(٦) الإنصاف ٣٨١/١ .

(٧) شرح المفصل ٥٣/٨ .

(٨) شرح الكافية الشافية ٨٢١/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٩/٢ .

(٩) شرح الرضي ٢٩٧/٤ .

وابن أبي الربيع^(١) ، والمالقي^(٢) ، والمرادي^(٣) ، وابن هشام^(٤) ، وابن عقيل^(٥) ، والأزهري^(٦) .

وذهب الكوفيون^(٧) والمبرد إلى أن (الواو) هي حرف الجر الذي يجر النكرة التي تليه ، لنيابتها عن (رَبُّ) .

قال المبرد : « واحتجوا بإضمار (رَبُّ) في قوله :

* وبلد ليس بها أنيس * ^(٨)

وليس كما قالوا ، لأن (الواو) بدل من (رَبُّ) كما ذكرت لك . والواو في قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَأَنَّ الْمَسْكُونَةَ لَمِنْ دُونِهِ ﴾ ^(٩) واو عطف ومحال أن يحذف حرف الخفض ولا يأتي منه بدل « ^(١٠) .

أما جمهور البصريين فقد استدلوا على إعمال (رَبُّ) المحذوفة بما يلي :

أولاً : القياس على (بل) و (الفاء) فإن (رَبُّ) إذا حذفت بعدهما فلا أحد يقول : إنهما حرفا خفض فكذلك الحال بالنسبة للواو أسوة بهما وذلك

(١) البسيط ٨٦٨/٢ .

(٢) رصف المياني ١٩١ .

(٣) الجنى الداني ١٥٤ .

(٤) مغني اللبيب ٢٢٦/١ .

(٥) المساعد ٢٩٧/٢ .

(٦) شرح التصريح ٢٢/٢ .

(٧) الإنصاف ٢٧٦/١ ، شرح الرضي ٢٩٨/٤ ، الجنى الداني ١٥٤ .

(٨) الكتاب ٣١٩/٢ ، المقتضب ٣٤٧/٢ .

(٩) الجن : ١٨ .

(١٠) المقتضب ٣٤٧/٢ .

ثابت بالسمع^(١) كقول امرئ القيس :

فمَثَّلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٍ

فَالْهَيْثُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغِيلٍ^(٢)

وقول الراجز :

* بِلْ بِلْدِ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ *^(٣)

ثانياً : أن (الواو) واو عطف ، وحروف العطف غير مختصة ، ومن المعلوم أن الحرف إذا كان غير مختص لا يعمل شيئاً ، إنما العمل للمختص فقط فتعين بذلك أن تكون (رُبَّ) المضمرة هي الجارة وليست واو (رُبَّ)^(٤) .

وأما الكوفيون والمبرد فقد استدلوا على إعمال (الواو) بما يلي :

أولاً : أن (الواو) ثابتة عن (رُبَّ) المحذوفة وأبدلت منها فعملت عملها وهو الجر كـ (واو) القسم عندما أبدلت من الباء عملت عملها^(٥) .

ثانياً : أن هذه (الواو) ليست عاطفة بدليل افتتاح بعض القصائد بها ، ومن المعلوم أن (واو) العطف لا يبتدأ بها إذ لا بد من معطوف عليه يسبقها^(٦) .

ومن القصائد التي ابتدأت بـ (الواو) قول الشاعر :

(١) المقتصد ٨٣٦/٢ ، شرح الكافية الشافية ٨٢١/٢ ، شرح التسهيل ١٨٩/٣ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) شرح الكافية الشافية ٨٢٢/٢ ، شرح التسهيل ١٨٩/٣ ، شرح العمدة ٢٧٢/٨ .

(٤) الإنصاف ٣٧٧/٨ .

(٥) المقتضب ٣١٩/٢ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، الإنصاف ٣٧٦/٨ ، شرح الجمل ٥٢٠/٨ .

(٦) الإنصاف ٣٧٧/٦ ، الجنى الداني ١٥٤ ، المساعد ٢٩٧/٢ .

* وبلدٍ عاميةٍ أعماءُهُ * (١)

وقول الآخر :

* وبلدٍ ليس بها أنيسُ * (٢)

ورد البصريون ما استدل به الكوفيون على النحو التالي :

أولاً : أن (الواو) ليست نائبة عن (رُبُّ) بدليل أنه يجوز الجمع بينها وبين (رُبُّ) فتقول : (ورُبُّ بلدٍ) ، و (فَرُبُّ حورٍ) ، و (بل رُبُّ بلدٍ) .

ولو كانت نائبة عنها أو بدلاً منها لما جاز الجمع بينهما : « لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض » (٣) .

ثانياً : أن أصل (الواو) أن تكون عاطفة ، ثم اتسعت فيها العرب وجعلتها بمنزلة حروف الجر ، وعندما وصلت الاسم بالفعل كان القياس أن تخفض ما بعد (الواو) بها « لكن العرب راعت أصلها ، وهو الهطف فلم تخفض بها ، وعمل الفعل في الاسم الذي بعدها فقالوا : استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيلسة . وكان القياس أن تخفض » (٤) .

ثالثاً : أن قول الكوفيين : إن هذه (الواو) ليست عاطفة بدليل افتتاح بعض القصائد بها رده البصريون إذ قالوا : إن هناك معطوفاً عليه مقدراً في نفس الشاعر وذلك ببعض ما يفيض عليه الخيال من الوقوف على الأطلال وذكرى الحبيبة ووصف الناقة ... الخ أو أن الراوي أسقط شيئاً من أول القصيدة (٥) .

(١) الإنصاف ٢٧٧/١ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) الإنصاف ٢٨١/١ .

(٤) البسيط ٨٧٠/٢ .

(٥) شرح الجمل ٥٢١/١ ، شرح التسهيل ١٨٩/٢ ، البسيط ٨٦٩/٢ ، والمساعد ٢٩٧/٢ .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك البصريين في إعمالهم (رُبُّ) الجر بعد إضمارها فتقول : (وبلدٍ قطعت) ، أي : ورُبُّ بلدٍ . واستدل على ذلك بالقياس التنظيري وهو « حمل النظر على النظر » وقد سبق ذكره .

ويلاحظ أن هذا القياس مدعم بسماع ثابت عن العرب .

قال ابن مالك : « وليس بصحيح ؛ لأن الجر بـ (رُبُّ) محذوفة بعد الفاء ، و (بل) قد ثبت »^(١) .

ولعل الأقرب إلى الصواب ما ذهب إليه الكوفيون والمبرد من أن (الواو) هي الجارة ؛ للأسباب التالية :

أولاً : أن قول البصريين : إن (الواو) عاطفة وإن هناك معطوفاً عليه محذوفاً عند افتتاح القصائد بـ (الواو) يحتاج إلى تقدير ، بينما قول الكوفيين : إن هذه (الواو) جارة وليست عاطفة لا يحتاج إلى تقدير ، ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

قال ابن الأنباري : « وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير »^(٢) .

ثانياً : أن هذه (الواو) لما نابت عن (رُبُّ) اكتسبت معناها فعملت عملها وصارت لا علاقة لها بـ (واو) العطف ، فـ (واو) العطف تفيد إشراك الثاني في حكم الأول و (الواو) التي قبل (رُبُّ) المحذوفة تفيد التقليل والتكثير مثل (رُبُّ) ولا شك أن الفرق بين المعنيين كبير .

ومن المعلوم أن اللغة تعتمد إلى توظيف المبنى الصرفي في أكثر من معنى ،

(١) شرح الكافية الشافية ٨٢١/٣ .

(٢) الإنصاف ٢٤٩/١ .

فـ (الواو) مثلاً تعد مبنىً صرفياً واحداً ذا دلالات متعددة يترتب عليه وظائف مختلفة حسب السياق التركيبي الذي يوضع فيه فمن ذلك (واو) العطف، و (واو) القسم ، و (واو) المعية ، و (واو) رُبُّ ... الخ وكل منها له مبنى ووظيفة يمتاز بها عن الآخر .

ثالثاً : أن قول البصريين : إنه يجوز الجمع بين حرف العطف و (رُبُّ) كقولك : (فَرُبُّ بَلَدٍ ، وَرُبُّ بَلَدٍ ، بَل رُبُّ بَلَدٍ) ولا يجوز ذلك في (واو) رُبُّ . فيه نظر ؛ لأن واو (رُبُّ) فرع على (رُبُّ) في العمل والفرع أقل درجة من الأصل .

قال ابن الأنباري : « الفروع تنحط أبداً عن درجات الأصول »^(١) .

* * * *

(١) الإنصاف ٦٠/١ .

٣ - نصب المعطوف على (غدوة) بعد (لدن) (*).

من الناحة من نصب المعطوف على (غدوة) بعد (لدن) باعتبار اللفظ لزوماً ؛ ومنهم من جره باعتبار المحل لزوماً ، ومن المعلوم أن (غدوة) إذا جاءت بعد (لدن) فالأصل فيها الجر باعتبار ملازمة (لدن) للإضافة ، وشذ أفرادها ونصب (غدوة) بعدها ، قال ابن مالك : « فإن عطف على (غدوة) بعد أن نصبت فحكم المعطوف الجر ؛ لأن (غدوة) وإن لم تُجر لفظاً فهي في موضع جر ، وجوز سعيد بن مسعدة الأخفش نصب المعطوف وهذا بعيد من القياس »^(١).

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تلازم (لدن) الإضافة فتجر ما يليها ، فإن وقعت (غدوة) بعدها جاز الجر على القياس ، والنصب على التمييز أو على إضمار كان مع اسمها ، وتختص (غدوة) بذلك الجواز عن سائر المفردات التي تضاف إليها (لدن) .

قال سيبويه : « كما أن (لدن) لها في (غدوة) حال ليست في غيرها تنصب بها ، ... والجر في (غدوة) هو الوجه والقياس »^(٢).

فإن عطف على (غدوة) المنصوبة حكم الأخفش بجواز نصب المعطوف مراعاة للفظ^(٣).

(*) انظر المسألة في : الكتاب ٥١/١ ، ٥٨ ، ١٥٩ ، ٢١٠ ، ٢٨١/٢ ، ٣٧٥ ، ١١٩/٢ ، شرح المفصل ١٠١/٤ ، شرح الكافية الشافية ٩٥٢/٢ ، شرح التسهيل ٢٣٨/٢ ، شرح الرضي ٢٢٢/٢ ، الارتشاف ١٤٥٦/٢ ، المساعد ٥٢٤/١ ، شرح ابن عقيل ٦٩/٢ ، اتللاق النصرة ٧٢ ، م ٦٨ ، شرح الأشموني ١٦١/٢ ، الهمع ٢١٩/٢ .

(١) شرح الكافية الشافية ٩٥٢/٢ .

(٢) الكتاب ٢١٠/١ .

(٣) انظر رأي الأخفش في : شرح الكافية الشافية ٩٥٢/٢ ، الارتشاف ١٤٥٦/٢ ، شرح الأشموني ١٦١/٢ ، الهمع ٢١٩/٢ .

وأوجب أبو حيان النصب فيه ، ومنع الجر : « لأن غدوة عند من نصبه ليس في موضع جرفليس من باب العطف على الموضع وهو نصب صحيح . فإذا عطف عليه ولا سيما على مذهب من جعل غدوة منصوباً بكان مضمرة فلا يتخيل فيه إذ ذاك جرُّ ألبتة »^(١) . وضعَّ ابن مالك^(٢) النصب لبعده عن القياس . أما الأخفش فقد أجاز نصب المعطوف على (غدوة) المنصوبة بعد (لدن) مراعاة للفظ .

وأما ابن مالك فاستبعد ذلك لبعده عن القياس ، إذ الأصل والقياس في (غدوة) الجر لإضافتها إلى (لدن) ، و (لدن) ملازمة للإضافة ، فيلزم من ذلك أن يكون المعطوف على (غدوة) بعد (لدن) مجزوراً أيضاً . ولعلَّ الصواب ما ذهب إليه ابن مالك من لزوم جر المعطوف على (غدوة) المنصوبة بعد (لدن) ، إذ الأصل في (غدوة) الجر فلما عدلت عنه إلى النصب شذت عن القياس ، فلا يجوز العطف عليها بالنصب لذلك . ومن الجدير بالذكر أن النحاة الخالفين قد نقلوا رأي ابن مالك . وممن نقل رأيه السيوطي^(٣) والأشموني^(٤) . أضف إلى ذلك اهتمامهم بكتابه (شرح الكافية الشافية) ؛ فقد ذكروا أنه يحتوي على مسائل قد لا توجد في شرح التسهيل نفسه . قال السيوطي : « وهذه المسألة مذكورة في الكافية الشافية ساقطة من التسهيل »^(٥) .

وهذا يدل على شمولية (شرح الكافية الشافية) .

(١) التنزيل والتكميل ٤٢٢/٣ مخطوط .

(٢) شرح الكافية الشافية ٩٥٣/٢ .

(٣) الهمع ٢١٩/٣ .

(٤) شرح الأشموني ١٦١/٢ .

(٥) الهمع ٢١٩/٣ .

٤ - المضاف إلى ياء المتكلم بين الإعراب والبناء .

قال ابن مالك : « زعم الجرجاني ، وابن الخشاب ، وابن الخباز أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني ، والصحيح أنه معرب ، إذ لا سبب فيه من أسباب البناء المرتب عليها بناء الأسماء .

فإن زُعمَ أن سبب بنائه إضافته إلى غير متمكن ردُّ ذلك بثلاثة أوجه :

أحدها : أن ذلك يوجب أن يكون المضاف إلى الكاف والهاء وسائر الضمائر مساوياً للمضاف إلى الياء . وذلك باطل .

الثاني : أن ذلك يوجب بناء المثني المضاف إلى ياء المتكلم وذلك أيضاً باطل .

الثالث : أن المضاف إلى غير متمكن لا يجوز بناؤه دون أن يكون ذا إبهام يفتقر بسببه إلى الإضافة لتتكمّل دلالته بها ك (غير) و (مثل) .

والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط في خفاء إعرابه ذلك فعلم أنه معرب تقديراً ^(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت أقوال النحاة في هذه المسألة على النحو التالي :

أولاً : مذهب الجمهور ^(٢) ، وهو أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة رفعا ونصباً وجراً لاشتغال المحل بالحركة المناسبة لياء المتكلم .

(١) شرح الكافية الشافعية ٩٩٩/٢ .

(٢) انظر رأي الجمهور في : الارتشاف ١٨٤٧/٤ ، شرح الأشموني ١٩٧/٢ .

ثانيًا : مذهب الجرجاني^(١) ، وابن الخشاب^(٢) ، وابن الخباز^(٣) ،
والطرزي^(٤) ، وظاهر كلام الزمخشري^(٥) أنه مبني .

ثالثًا : مذهب ابن جني^(٦) أنه لا معرب ولا مبني .

رابعًا : مذهب ابن مالك^(٧) أنه معرب وتقدر الحركة في حالتي الرفع
والنصب ، وتظهر في حالة الجر .

وقد انفرد ابن مالك بهذا المذهب ، قال أبو حيان : « ولا أعرف له سلفاً
في هذا المذهب »^(٨) .

وتدور المسألة حول المذهبين الأول والثاني .

أما من ذهب إلى بناء المعرب المضاف إلى ياء المتكلم غير المثني ولا
المجموع على حد المثني فقد استدل بأنه مضاف إلى غير متمكن ؛ إذ أضيف
لياء المتكلم ، وياء المتكلم موجبة للبناء^(٩) .

وأما من ذهب إلى إعرابه فقد استدل بقياس الطرد « إذ لا سبب فيه

(١) المقتصد ٢٤٠/١ .

(٢) المرتجل ١٠٩ .

(٣) انظر رأي ابن الخباز في : شرح الكافية الشافية ٩٩٩/٢ .

(٤) المصباح في النحو ٦٢ .

(٥) المفصل ١٢٧ .

(٦) انظر رأي ابن جني في : الارتشاف ١٨٤٧/٤ ، المساعد ٣٧٣/٢ ، شرح الأشموني ١٩٧/٢ .

(٧) شرح الكافية الشافية ١٠٠٠/٢ ، التسهيل ١٦١ ، شرح التسهيل ٢٧٩/٢ .

(٨) الارتشاف ١٨٤٧/٤ .

(٩) انظر : شرح الكافية الشافية ١٠٠/٢ ، المساعد ٣٧٣/٢ .

-أي: في المضاف إلى ياء المتكلم - من أسباب البناء^(١) المرتب عليها بناء الأسماء^(٢) .

ورد^(٣) من قال بإعراب المضاف على من قال ببنائه على النحو التالي :

أولاً : أن من يوجب بناء المضاف إلى الياء يتعين عليه بناء ما أضيف إلى الكاف والهاء وسائر الضمائر وهذا باطل ، ومن المعلوم ، أن ما يؤدي إلى باطل فهو باطل .

ثانياً : أن المضاف إلى المثني يتوجب إعرابه ، لذا فبنائه باطل ، وما استلزم باطلاً فهو باطل .

ثالثاً : أن المضاف إلى غير متمكن لا بد أن يكون مبهماً يفتقر إلى الإضافة ليتضح معناه ، ويستحق البناء ، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط فيه ذلك ؛ لكسر آخره ، فعلم بهذا أنه معرب تقديراً .

ومن الجدير بالذكر أن ابن مالك ابتكر توجيهين^(٤) يعضدان رأي من ذهب إلى بناء المضاف إلى ياء المتكلم على النحو التالي :

التوجيه الأول : عدم ظهور إعراب المضاف إلى الياء في التصغير ، والتكبير ، والتكسير ، والتثنية ، في حين ظهور إعرابه إذا كان مقصوراً على هذه الأحوال ، فتقول في التصغير : فُتِّيُّ ، وتقول في التكسير : فِتْيَّةُ ، فبان الفرق بينهما وتوجب بناء المضاف إلى ياء المتكلم لعدم ظهور

(١) للبناء أسباب عدة ذكر منها ابن يعيش ما هذا نصه « وأسباب البناء مشابهة الحرف نحو الذي والتي أو تضمن معنى الحرف نحو أين وكيف أو وقوعه موقع الفعل المبني نحو نزال وترك » . انظر : شرح المفصل ٣/٢٢٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٠٠/٢ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ١٠٠٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣/٢٨٠ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣/٢٨٠ ، شرح الكافية الشافية ١٠٠١/٢ .

الحركة في التفسير والتثنية ... الخ ؛ لأن هذه الأحوال ترد الأشياء إلى أصولها ، فلو كان أصل المضاف إلى ياء المتكلم الإعراب لظهر في هذه الأحوال

التوجيه الثاني : أن المضاف إلى الياء فيه سبب من أسباب البناء ظاهر وهو شبهه ب (الذي) ، فكلاهما مختوم بياء ، مكسور ما قبلها لزوماً ، صالحة للحذف ، ليست حرف إعراب ، والمضاف معها يتغير في تثنيته وجمعه .

إذن المضاف إلى ياء المتكلم مناسب لـ (الذي) من هذه الوجوه ، و (الذي) مناسب للحرف ، ومناسب المناسب مناسب « فاستحقاق بناء المضاف إلى الياء بمناسبة (الذي) ، شبيه باستحقاق بناء رَقَاشِ بمناسبة نَزَالِ » (١) .

رأي ابن مالك :

ابتكر ابن مالك في هذه المسألة مذهباً جديداً : وهو إعراب المضاف إلى الياء مع تقدير الحركة في حالتي النصب والرفع وظهورها في حالة الجر ؛ لأنَّ « في تقدير إعرابه تكلف يخالف الظاهر » (٢) .

ولم يسبق ابن مالك أحدٌ من النحاة في الإتيان بهذا المذهب ، قال أبو حيان : « ولا أعرف له سلفاً في هذا المذهب » (٣) .

وكما ابتكر ابن مالك مذهباً متميزاً لم يسبق إليه ، ابتكر أيضاً توجيهين متميزين لم يسبق إليهما على الرغم من مخالفته لهما ، وقد سبق ذكرهما ، قال ابن مالك : « وهذا التوجيه والذي قبله من المعاني التي انفردت بالعثور عليها ، دون سبق إليها » (٤) .

(١) شرح التسهيل ٢٨٠/٣ .

(٢) المصدر نفسه ٢٧٩/٣ .

(٣) الارتشاف ١٨٤٧/٤ .

(٤) شرح التسهيل ٢٨٠/٣ .

واستدل على إعراب المضاف لياء المتكلم بقياس الطرد، ومجازاة النظائر، قال : « لأن لبناء الأسماء أسباباً كلها منتفية منه ، فيلزم من الحكم بينائه مخالفة النظائر ، فلذلك اتبعته رداً ، ولم أرَ من خلافه بدا »^(١) .

ويلحظ في النص السابق أهمية القياس والنظائر عنده ، وأثرهما في بناء آرائه .

واهتم ابن مالك بتحليل آراء العلماء ، وتبيين المقصود منها وحملها على المشهور من القواعد ، كما فعل برأي ابن السراج في هذه المسألة إذ ظاهر كلام ابن السراج^(٢) يوحى ببناء المضاف إلى ياء المتكلم، لكن ابن مالك حلل كلامه على إعراب المضاف إلى الياء .

قال في (شرح التسهيل) : « وفي كلام ابن السراج احتمال ، وسأبين مراده إن شاء الله »^(٣) .

وقال في (شرح الكافية الشافية) : « وفي كلام ابن السراج ما يوهم بناء المضاف إلى ياء المتكلم فإنه قال في (باب الكنايات) : « لأن هذه الياء لا يكون قبلها حرف متحرك إلا مكسوراً . وهي مفارقة لأخواتها في هذا . ألا ترى أنك تقول : (هذا غلامه) فتعرب ، فإذا أضفت (غلاماً) إلى نفسك قلت : (هذا غلامي) فيذهب الإعراب . .

وإنما أراد : فيذهب لفظ الإعراب ؛ لأنه قال بعد ذلك : « وإنما فعلوا ذلك لأن الضم قبلها لا يصلح - ولم يقل فإن الرفع - فلما غُيِّرَ لها الرفع وهو أولُ غُيِّرَ لها النصب إذ كان ثانياً وألزمته حالاً واحدة ، فقال : (غُيِّرَ لها الرفع) :

(١) المصدر نفسه ٢٨٠/٣ .

(٢) الأصول في النحو ١٢٣/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢٧٩/٣ .

يعني جعل مقدراً بعد أن كان ملفوظاً به . فعلى هذا يحمل كلامه «^(١)» .

ولعلّ الصواب ما ذهب إليه جمهور النحاة من أن المضاف لياء المتكلم معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة ؛ لأنّ حركة ما قبل ياء المتكلم مكسورة لزوماً في الأحوال الثلاثة لمناسبة ياء المتكلم ، وحركة الإعراب متغيرة بتغير العوامل الداخلة على الكلمة ، فاكتسبت الأولى صفة اللزوم واكتسبت الأخرى صفة التغير فالعنيان ضدان والضدان لا يلتقيان ، فإن جاءت الأولى في موضع جر لا يعني أنها حركة إعراب ، وأيضاً فإن القول بتقدير حركة الإعراب حال الجر أولى ؛ طرداً لتقدير الحركة في حالتي الرفع والنصب .

أما من قال بينهاها ، أو أنها ليست بمبينة ولا معربة فمذهبه فيه ضعف ، قال الأشموني : « وكلا هذين المذهبين بيّن الضعف »^(٢) .

* * * *

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٠١/٢ .

(٢) شرح الأشموني ١٩٧/٢ .

٥ - نصب نعت معمول اسم الفاعل (*).

إذا أتبع اسم الفاعل الصالح للعمل ، وكان المتبوع مخفوضاً ، والتابع نعتاً ، أوجب بعض النحاة خفض التابع حملاً على اللفظ كقولك : (هذا مكرمُ ابنك الكبير ، ومهينُ غلامك الحبشي) ، وأجاز آخرون نصبه حملاً على المحل ، كقولك : (هذا مكرمُ ابنك الكبير ، ومهينُ غلامك الحبشي) ^(١) ، واختاره ابن مالك ، قال : « والحجة في جوازه القياس على نعت المجرور بالمصدر ، فإن حملة على المحل ثابت كقول الشاعر :

حتى تَهَجَّرَ في الرواح وهاجَهُ

طلبُ المعقَّبِ حَقُّهُ المَظْلُومُ ... » ^(٢).

واستدل من أجاز ذلك بالقياس ، فكما أن نعت المجرور بالمصدر رفع على المحل فكذلك نعت مجرور اسم الفاعل يجوز نصبه على المحل ، بل هو به أولى ؛ لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فإن إضافته ستكون على نية الانفصال ، أضف إلى ذلك أنه أمكن في الفعل عملاً من المصدر .

فمن رفع نعت المجرور بالمصدر قول الشاعر :

حتى تَهَجَّرَ في الرواح وهاجَهُ

طلبُ المعقَّبِ حَقُّهُ المَظْلُومُ ^(٣)

(*) انظر المسألة في : شرح جمل الزجاجي ٨/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٠٤٧/٢ ، الارتشاف ٢٢٧٧/٥ ،

المساعد ٢٠٧/٢ ، شرح الأشموني ٢٢٨/٢ ، شرح التصريح ٧٠/٢ .

(١) انظر الخلاف في : شرح الجمل ٨/٢ ، الارتشاف ٢٢٧٧/٥ ، المساعد ٢٠٧/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٤٨/٢ .

(٣) انظر : تخريج البيت في شرح الكافية الشافية ١٠٤٨/٢ ، والشاهد : (طلب المعقب ... المظلوم) ،

فالمعقب فاعل في المعنى ، والمظلوم صفة له فتبعته باعتبار المحل .

ومثله قول الآخر :

السَّالِكُ الثَّغْرَةَ الْيَقْظَانَ سَالِكُهَا

مشيَّ الهلوكِ عليها الخَيْعَلُ الْفُضْلُ^(١)

قال ابن مالك : « وكما جاز في صفة المجرور بإضافة المصدر الحمل على المعنى كذلك يجوز أن تحمل صفة المجرور باسم الفاعل على المعنى فيقال : (هذا مكرم ابنك الكبير ، ومهين غلامك الحبشي) . بل اسم الفاعل أولى بذلك لأن إضافته وهو بمعنى الحال ، أو الاستقبال في نية الانفصال ، ولأنه أمكن في عمل الفعل من المصدر ولذا يعمل مضمراً ، ومؤخراً بخلاف المصدر »^(٢) .
ويلحظ في استدلالات ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : استعماله القياس التنظيري فقد نصب نعت مجرور اسم الفاعل حملاً على المحل تنظيراً لنعت مجرور المصدر فإنه يرفع حملاً على المحل .

ثانياً : يحتج ابن مالك بالقياس إن لم يجد سماعاً ، قال : « ويجوز في نعت المجرور النصب على المحل كما جاز في المعطوف وإن لم أجد له شاهداً والحجة في جوازه القياس على نعت المجرور بالمصدر »^(٣) .

ثالثاً : استعماله القياس المعضد بالسماع الفصيح عن العرب ، قال : « والحجة في جوازه القياس على نعت المجرور بالمصدر ، فإن حملة على المحل ثابت كقول الشاعر :

(١) انظر تخريج الشاهد في : شرح الكافية الشافية ١٠٤٩/٢ ، والشاهد : (مشيَّ الهلوكِ ... الفضل) ،

فالهلوك فاعل في المعنى ، والفضل صفة له فتبعته باعتبار المحل .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٤٩/٢ .

(٣) المصدر نفسه ١٠٤٨/٢ .

حتى تَهَجَّرَ في الرواح وهاجَهُ

طلبُ الْمُعَقَّبِ حَقُّهُ الْمَظْلُومُ»^(١).

رابعاً : اهتمامه بالسماع وتقصيه في البحث عنه ويدل عليه قوله :
« وإن لم أجد له شاهداً »^(٢).

خامساً : انفراده بهذا الاستدلال القياسي إذ لم يتطرق لهذا الدليل
أحد قبله - وذلك فيما بحثت - .

ولعلَّ الصواب ما ذهب إليه المجيزون من جواز نصب نعت مجرور اسم
الفاعل حملاً على الموضع ؛ لتعصيده بالقياس القائم على سماع فصيح ،
إضافة إلى « أنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع »^(٣) وعليه يمكن القول
بجواز نصب هذا النعت .

* * * *

(١) المصدر نفسه ١٠٤٨/٢ .

(٢) المصدر نفسه ١٠٤٨/٢ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٨١/٢ .

٦ - الخافض بعد حذف حرف القسم (*) .

ورد تساؤل عن الخافض بعد حذف حرف القسم والتعويض منه ، هل الجر حال التعويض بالعوض من الهمزة أو هاء التنبيه أم بالحرف المحذوف منه ؟ اختار ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) إلى أن الجر يكون بالعوض من الهمزة أو هاء التنبيه ، قال : « مذهب الأخفش أن الجر هنا بالعوض من الحرف لا بالحرف المحذوف . وتبع الأخفش في هذا جماعة من المحققين وهو مذهب قوي ، لأنه شبيه بتعويض الواو من الباء ، والتاء من الواو . ولا خلاف في أن الجر بعد الواو ، والتاء بهما ، فكذا ينبغي أن يكون الجر بعد (آ) أو (ها) بهما لا بالعوض منه »^(١) .

واليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب جماعة من النحاة إلى أن حرف القسم إذا حذف وعوض منه الهمزة أو الهاء فإن الجر يكون بالحرف المحذوف لا بالعوض ، وصحح ابن مالك هذا الرأي في (التسهيل)^(٢) و (شرح التسهيل)^(٣) ، لكنه نسب في (شرح الكافية الشافية)^(٤) هذا الرأي إلى بعض النحويين .

قال الرضي : « يختص لفظ (الله) بتعويض « هاء » ، أو همزة

(*) انظر : الكتاب ٤٩٩/٣ ، المختضب ٣٢١/٢ ، الأصول في النحو ٤٣١/١ ، التبصرة والتذكرة ٤٤٦/١ ،

شرح المفصل ١٠٥/٩ ، شرح جمل الزجاجي ٥٥٩/١ ، شرح الكافية الشافية ٨٦٦/٢ ، التسهيل

١٥٠ ، شرح التسهيل ٢٠٠/٢ ، شرح الرضي ٣٠٢/٤ ، البسيط ٩٣٤/٢ ، الارتشاف ١٧٦٨/٤ ،

المساعد ٣٠٨/٢ ، الجمع ٣٣٥/٤ .

(١) شرح الكافية الشافية ٨٦٦/٢ .

(٢) التسهيل ١٥٠ .

(٣) شرح التسهيل ٢٠٠/٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٨٦٤/٢ .

الاستفهام من الجار ، وكذا يعوض من الجار فيها : قطع همزة (الله) في الدرج ، فكأنها حذفت للدرج ثم ردت عوضاً من الحرف « (١) .

وزهد الكوفيون ، والأخفش إلى أن الجر يكون بالعوض نفسه ، وهو اختيار ابن عصفور^(٢) وابن مالك في (شرح الكافية الشافية)^(٣) ، وابن أبي الربيع^(٤) ، والسيوطي^(٥) ، وغيرهم .

قال ابن مالك : « وتبع الأخفش في هذا جماعة من المحققين وهو مذهب قوي »^(٦) .

وقال ابن أبي الربيع : « ولا كانت هذه الأشياء عُوِّضَتْ من حرف القسم ، وحرف القسم يخفض ، جعلت هذه الأشياء خافضة »^(٧) .

فأما من قال : إن الجار هو الحرف المحنوف فقد استدل بالقياس فكما أن النصب بـ (أن) المحنوفة بعد الفاء والواو وحتى وكى الجارة ولام الجحود فكذلك الجر بعد حرف القسم المحنوف المعوض منه الهمزة والهاء يكون بالحرف المحنوف لا بالعوض منه^(٨) .

وأما من قال : إن الجار هو العوض من الحرف المحنوف بهاء التنبيه أو

(١) شرح الرضي ٣٠٢/٤ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٥٥٩/١ ، وانظر : الارتشاف ١٧٦٨/٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٨٦٦/٢ .

(٤) البسيط ٩٣٤/٢ .

(٥) الهمع ٢٣٤/٤ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٨٦٦/٢ .

(٧) البسيط ٩٣٤/٢ .

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ٨٦٦/٢ ، شرح التسهيل ٢٠٠/٣ ، الهمع ٢٣٤/٤ .

الهمزة مثل : هـ الله لأفعلن ، هـ أله لأفعلن ، آله لأفعلن فقد استدل بقياس الطرد . فكما أن الواو تكون عوضاً من الباء ، والتاء عوضاً من الواو ، ويكون الجر بعد الواو والتاء بهما فكذلك يجب أن يكون الجر بعد الهمزة أو هـاء التنبيه بهما لا بالمعوض منه ؛ وذلك طرداً للباب على وتيرة واحدة^(١) .

وقوى ابن مالك هذا المذهب بناء على هذا الدليل .

ولعل الصواب هو ما ذهب إليه أبو حيان من عدم التفضيل لأن القياس يدعم كلا الرأيين كما في الهمع .^(٢) .

* * * *

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٨٦٦/٢ ، شرح التسهيل ٢٠٠/٣ ، الهمع ٢٢٤/٤ .

(٢) الهمع ٢٢٥/٤ .

٧ - (إِمَا) حرف من حروف العطف (*) .

ورد تساؤل عن (إِمَا) الثانية في نحو قولك : (جاء إِمَا زيد وإِمَا عمرو) ، هل تم النسق بها أم بالواو ؟ .

ذهب أكثر النحاة إلى أن (إِمَا) الثانية هي العاطفة ، وهي بمنزلة (أو) في نحو قولك : (جاء زيد أو عمرو) ، وذهب الفارسي وابن مالك إلى أن الواو هي العاطفة . وأما (إِمَا) فيجاء بها لمعنى من المعاني المفادة بـ (أو) ، وهي بمنزلة (لا) في نحو قولك : (لم يقم زيد ولا عمرو) قال ابن مالك : « (إِمَا) المسبوبة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين ، ومذهب ابن كيسان ، وأبي علي أن العاطف إنما هو الواو التي قبلها وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بـ (أو) . ويقولهما أقول في ذلك تخلصاً من دخول عاطف على عاطف ؛ ولأن وقوعها بعد الواو مسبوبة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوبة بمثلها في مثل : (لا زيد ولا عمرو فيها) و (لا) هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن (إِمَاً) مثلها ، إلحاقاً للنظير بالنظير ، وعملاً بمقتضى الأولوية وذلك أن (لا) قبل مقارنة الواو صالحة للعطفية بإجماع ومع ذلك حكّم بعدم عطفيتها عند مقارنتها ، فلأن يحكم بعدم عطفية (إِمَاً) عند مقارنة الواو أحق وأولى »^(١) .

(*) انظر المسألة في : الكتاب ٤٢٩/١ ، المقتضب ٢٨/٢ ، الأصول ٥٥/٢ ، المختصر ٩٤٤/٢ ، شرح الفصل ١٠١/٨ ، شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٢ ، شرح التسهيل ٣٤٤/٢ ، شرح الرضي ٤٠٢/٤ ، البسيط ٣٣١/١ ، رصف المباني ١٠٠ ، الجنى الداني ٥٢٨ ، مغني اللبيب ١٠٨/١ ، المساعد ٤٤١/٢ ، شرح الأشموني ٢٨٤/٢ ، شرح التصريح ١٤٦/٢ ، الهمع ٢٥٢/٥ .

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٢ .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب سيبويه^(١) ، وأكثر النحويين^(٢) إلى أن (إ ما) الثانية حرف عطف بمنزلة (أو) في نحو قولك : (جاء زيد أو عمرو) .

وذهب يونس^(٣) ، وأبنا كيسان وبرهان^(٤) ، وأبو علي الفارسي^(٥) ، وعبد القاهر الجرجاني^(٦) ، وتابعهم ابن مالك^(٧) ، وابن الناطم^(٨) ، والأشموني^(٩) إلى أن (الواو) هي العاطفة لأنها أم حروف العطف ، فتفيد الجمع المطلق ، وأما (إما) فتفيد المعاني التي تفيد (أو) وهي إما التخيير أو الشك أو الإبهام فهي بمنزلة (لا) فكما لا يقول أحد إن (لا) حرف عطف فكذلك الحال بالنسبة لـ (إ ما) .

فأما من قال : إن الواو حرف عطف فقد استدل بالأدلة التالية :

أولاً : إجماع النحاة على أن (الواو) أم حروف العطف ، والقول : إن (إما) حرف عطف يؤدي إلى دخول عاطف على عاطف ، ودخول العاطف على العاطف لا يجوز ، وغير معروف في كلام العرب^(١٠) .

(١) الكتاب ١/٤٢٩ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٦ ، الجنى الداني ٥٢٨ ، مغني اللبيب ١/١٠٨ .

(٣) انظر : رأي يونس في الجنى الداني ٥٢٩ .

(٤) انظر رأيهما في شرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٦ ، الجنى الداني ٥٢٨ .

(٥) الإيضاح ٢٢٤ .

(٦) المقتصد ٢/٩٤٥ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٦ ، وشرح التسهيل ٣/٣٤٤ .

(٨) انظر رأي ابن الناطم في : شرح الأشموني ٢/٣٨٤ .

(٩) شرح الأشموني ٢/٣٨٤ .

(١٠) انظر : الإيضاح ٢٢٤ ، المقتصد ٢/٩٤٥ ، شرح المفصل ٨/١٠٣ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٦ ،

شرح الرضي ٤/٤٠٣ .

ثانياً : وقوع (إما) الثانية غير العاطفة بعد الواو مسبقة بمثلها نحو : (جاء إما زيد وإما عمرو) شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبقة بمثلها نحو : لا زيد فيها ولا عمرو « و لا هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن (إما) مثلها ، إلحاقاً للنظير بالنظير ، وعملاً بمقتضى الأولوية وذلك أن (لا) قبل مقارنة الواو صالحة للعطفية بإجماع ومع ذلك حكم بعدم عطفيتها عند مقارنتها ، فلأن يحكم بعدم عطفية (إما) عند مقارنة الواو أحق وأولى ^(١) .

ثالثاً : مجيء (إما) في بداية الكلام ، وذلك لا يجوز في حروف العطف .

قال ابن يعيش : « إن أبا علي لم يعد (إما) في حروف العطف ، لا بتدائك بها من نحو قوله تعالى : ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ۝٢٧ ﴾ ، وذلك أن موضع (أن) في كلا الموضعين رفع بالابتداء والتقدير : إما العذاب شأئك أو أمرك وإما اتخاذ الحسن ، وحكى سيبويه : إما أن يقوم وإما أن لا يقوم فموضع (أن) فيها رفع ^(٢) .

وأما من قال : إن (إما) الثانية المسبقة بمثلها هي العاطفة فقد استدل بما يلي :

أولاً : أن الواو لا يمكن أن تكون هي العاطفة ؛ لأن معنى الواو الجمع المطلق ، وهذا المعنى لا يتطابق مع هذا التركيب ، فهذا التركيب يفيد إما التخيير أو الشك أو الإبهام ، وهذه المعاني خارجة عن معنى الواو ، لذا يجب أن تكون (إما) هي العاطفة .

قال المرادي : « لا يصح أن تكون الواو عاطفة للكلام لأنه فاسد ، لأن

(١) شرح الكافية الشافعية ١٢٢٦/٣ .

(٢) سورة الكهف ٨٦ .

(٣) شرح المفصل ١٠٣/٨ .

الواو مشركة لفظاً ومعنى ، والكلام الذي فيه (إِمَّا) ليس على ذلك بل على المخالفة من جهة المعنى « (١) » .

ثانياً : أن الواو قد تحذف ويستغنى عنها بـ (إِمَّا) كقول الشاعر :

يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتَهَا

إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ (٢)

وقول الراجز :

لَا تَتَلَفُوا أَبَا لَكُمْ إِمَّا لَنَا إِمَّا لَكُمْ (٣)

أو أن تعاقب (أو) (إِمَّا) كقراءة أَبِي - رضي الله عنه - : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ إِمَّا عَلَى هَدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ (٤) ، و (أو) عاطفة بإجماع ، فلتكن (إِمَّا) مثلها حتى يتفق المتعاقبان .

ورد ابن مالك هذا الدليل قائلاً : « والجواب عن الأولى أن ذلك معهود من الضرورات ... والجواب عن الشبهة الثانية أن المعاقبة التي في : (قام إِمَّا زيد وإِمَّا عمرو ، وقام إِمَّا زيد أو عمرو) شبيهة بالمعاقبة التي في : (لا تضرب زيداً ، ولا عمراً ، ولا تضرب زيداً أو عمراً) ، ولا خلاف في انتفاء تأثيرها مع (لا) ، فليكن منتفياً مع (إِمَّا) ليتفق المتماثلان ولا يختلفا » (٥) .

ويلحظ في النص السابق رد ابن مالك الرأي القائم على الضرورة وتفضيله الرأي القائم على القياس .

(١) رصف المياني ١٠٠ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٤٤ .

(٣) المصدر نفسه ٣/٣٤٤ .

(٤) سبأ : ٢٤ .

(٥) شرح التسهيل ٣/٣٤٤ .

ومن الجدير بالذكر أن (إما) الأولى ليست عاطفة بإجماع النحاة؛ إذ لا يوجد معطوف عليه في الجملة قبل (إما) الأولى^(١).

ولعل الصواب ما ذهب إليه الفارسي وتبعه فيه ابن مالك؛ لأن العطف نسق بين ركنين سواء أكان هذان الركنان مفردين أم جملتين، فالواو حرف من حروف العطف ومعناه الجمع بين الشيئين في الحدث من غير اعتبار لكيفية أو زمن.

إذن يؤدي (الواو) وظيفتين: أحدهما تركيبية وهي النسق، والأخرى دلالية: وهي الجمع المطلق، فعندما يريد المتكلم معنى من المعاني يبقى على هذه الواو لوظيفتها التركيبية وهي النسق ثم يأتي بـ (إما) لإفادة هذا المعنى الذي أراده المتكلم، ويمكن الأخذ بهذا الرأي؛ للأسباب التالية:

أولاً: التمسك بهذا الرأي يخلص من دخول عاطف على عاطف وهو غير معروف في العربية.

ثانياً: التزام الواو في هذا التركيب يدل على أنها حرف عطف؛ فهي لا تحذف إلا في ضرورة الشعر.

قال الأزهري: «وأما قوله:

يا ليتما أمنا شالت نعامتها
أيما إلى جنة أيما إلى نار

فشاذ حذف الواو»^(٢).

ثالثاً: القول بعطفية (إما) الثانية يستوجب القول بعطفية (إما) الأولى، وكما هو معلوم أن (إما) الأولى غير عاطفة بإجماع النحاة فلتكن الثانية مثلها.

(١) البسيط ٢٣١/١، الجنى الداني ٥٢٠، مغني اللبيب ١٠٨/٨.

(٢) شرح التصريح ١٤٦/٢.

رابعاً : لو كانت (إما) بمعنى (أو) لما افتترقت عنها من جهة الحكم والمعنى والذات .

أما من جهة المعنى فـ (أو) تفيد الشك بعد اليقين نحو : (ضربت زيداً أو عمراً) ، و (إما) تفيد الشك في أول الأمر نحو : (ضربت إما زيداً وإما عمراً) .

وأما من جهة الحكم ؛ فلأن (إما) الأولى تقع قبل معمول الفعل فتقول : (جاء إما زيداً) ، وما كان قبل معمول الفعل لا يعطف عليه ، فلا تقول : (ضربت وزيداً) ، فلو كان (إما) حرف عطف لما جاز أن يقع بين الفعل ومعموله ، نحو : (ضربت إما وزيداً) ، أو يقع بين الفعل وفاعله نحو : (جاءني إما زيداً وإما عمرو) ؛ لأن الفاعل كالجزء من فعله فلا يصح تجرده منه ، فكلما كان احتياج الفعل للاسم أشد كان من العطف أبعد ، إضافة إلى أن ما بعد (إما) اسم وما قبله فعل ، نحو : (ضربت إما زيد) ، والفعل لا يعطف عليه الاسم فتبين بذلك أن (إما) ليست من حروف العطف .

وأما من جهة الذات فإن (أو) مفردة و (إما) مركبة من (إن) و (ما) والدليل على أنها مركبة أن الشاعر إذا اضطر إلى إلغاء (ما) منها عادت إلى أصلها وهو (إن) ، نحو قول الشاعر :

لقد كذبتك نفسك فأكذبتُها

فإن جَزَعاً وإنَّ إجمالَ صبرٍ^(١)

(١) انظر : الكتاب ٢٦٦/١ ، ٢٢٢/٢ ، شرح الفصل ١٠١/٨ .

الباب الثالث الاستصحاب وابن مالك

- أ - زهير :
- موقف ابن مالك من الاستصحاب .
- ب - مسائل الاستصحاب .

أ - زهير : موقف ابن مالك من الاستصحاب :

إن الاستصحاب - كما سبق وأن مر - بقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل متى عدم دليل إخراجهِ عن الأصل ، ومثل ذلك أن تقول : إن الأصل في الأفعال البناء ولكن متى وجد دليل يخرجها إلى الإعراب قبل ؛ لأن استصحاب الحال من أضعف الأدلة .

وقد صرح ابن مالك بلفظ الاستصحاب في كتابه (شرح الكافية الشافية) قائلاً : « إن الكوفيين إذا أضافوا العدد المركب أعربوا صدره بحسب مقتضى العامل ، وجروا العجز بإضافة الصدر إليه فيقولون : (هذه خمسة عشر زيد) ، و (اقْبِضْ خمسة عشر) ، و (اكْفِ عن خمسة عشر غيرك) .

والبصريون لا يرون ذلك ، بل يستصحبون البناء في الإضافة كما يستصحب مع الألف واللام بإجماع »^(١) .

ويهتم ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) بالأصول فكثيراً ما يذكرها كقوله في معنى (الفاء) : « فالأصل في استعمالها أن يعطف بها لاحق مرتب متصل بلا مهلة كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ ﴾ »^(٢) .

وقوله في أصالة التذكير : « لما كان التذكير أصلاً استغني عن علامة بخلاف التأنيث فإنه فرع فافتقر إلى علامة ، وهي : تاء أو ألف مقصورة أو ممدودة »^(٣) .

وقوله في أصالة ألف التأنيث المقصورة : « قد تقدم في (باب ما ينصرف

(١) شرح الكافية الشافية ١٦٨١/٣ .

(٢) الانظار : ٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٢٠٦/٣ .

(٤) المصدر نفسه ١٧٣٣/٤ .

وما لا ينصرف) أن ألف التانيث المقصورة أصلٌ للممدودة «^(١) .

وقوله في أصالة كسر همزة (إن) : « إن - بالكسر - هي الأصل ؛ لأن الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد ، وأن - بالفتح - فرع ؛ لأن الكلام معها في تأويل مفرد ، وكون الشيء جملة من كل وجه ، أو مفرداً من كل وجه أصل لكونه جملة من وجه ، ومفرداً من وجه ؛ ولأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة والمفتوحة لا تستغني عن زيادة ، والمجرد من الزيادة أصل للمزيد فيه ، ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به كقولك في (عرفت أنك بر) : إنك بر ، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة كقولك في (إنك بر) : عرفت أنك بر . والمرجوع إليه بحذف أصل للمتوصل إليه بزيادة «^(٢) .

ومن اهتمامه بالأصل أيضاً عدم ترجيح الفرع عليه كقوله في دخول اللام على معمول الخبر : « أجاز الأخفش نحو : (إني لك وثقت) مع أنه لا يجيز : (إني بك لوثقت) . ومعلوم أن اللام إنما دخلت على معمول الخبر لوقوعه قبل الخبر من أجل أنه واقع موقعه فكأنها دخلت عليه . فإذا لم يكن هو صالحاً لها فلا حظ لمعموله فيها ، وإلاّ لزم ترجيح الفرع على الأصل «^(٣) .

وهكذا تراه يهتم بالأصول ويقررهما ويبقيها على حالها دون إخراجها عن أصلها لأن في ذلك تكلفاً إلا إن وجد دليل يخرجها عن أصلها ، مثال ذلك قوله في إعراب (حبذا) : « ولا يصح قول من قال (حبذا) فعل يرتفع به المخصوص على أنه فاعله . فإن ذلك تكلف ما لا يحتاج إليه من إخراج لفظ مما هو أصله «^(٤) .

(١) المصدر نفسه ١٧٤٢/٤ .

(٢) المصدر نفسه ٤٨٢/١ .

(٣) المصدر نفسه ٤٩١/٢ .

(٤) المصدر نفسه ١١١٧/١ .

وإذا تعددت الأقوال في المسألة فإنه يرجح منها ما يستصحب الأصل ،
 كقوله في مسألة : الضمير المتصل باسم الفاعل : « في الضمير المتصل باسم
 الفاعل من نحو : (معطيك) و (المعطيك) خلاف . فمذهب سيبويه وأكثر
 المحققين أن يحكم له من الإعراب بما يحكم للظاهر الواقع موقعه ... وحكم
 الأخفش لهذا الضمير بالنصب مطلقاً . وحكم له الرماني والزمخشري بالجر
 مطلقاً وهو أحد قولي المبرد وأجاز الفراء الوجهين . والصحيح ما رآه سيبويه :
 لأن الظاهر هو الأصل والمضمرات نائبة عنه ، فلا ينسب إلى شيء منها ما لا
 ينسب إليه إلا فيما لا منوطة عنه من مواضع الشنوذ »^(١) .

وهكذا ترى ابن مالك يخالف رأي من خرج عن الأصل ، بل ويرده وينعته
 بالضعف . كقوله في رأي الأخفش في جواز تعدية غير (أعلم) و (أرى)
 بالهمزة إلى ثلاثة مفعولين من أخواتها القلبية الثلاثية : « ومذهب في هذا
 ضعيف لأنَّ المعدى بالهمزة فرع المعدى بالتجرد وليس في الأفعال متعدياً
 بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة »^(٢) .

وقوله في مسألة : (سحر) معربٌ ولا يكون مبنيّاً : « زعم صدر الأفاضل
 أن (سحر) المشار إليه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف . وما
 ذهب إليه مربود بثلاثة أوجه :

أحدها : أن ما ادعاه ممكن ، وما ادَّعياه ممكن لكن ما ادَّعياه أولى ،
 لأنه خروج عن الأصل بوجه دون وجه ؛ لأن المنوع من الصرف باق على
 الإعراب ، بخلاف ما ادَّعاه ؛ لأنه خروج عن الأصل بكل وجه »^(٣) .

(١) المصدر نفسه ١٠٥٢/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٤٤٩ .

(٢) المصدر نفسه ٥٧٣/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٤٤٥ .

(٣) المصدر نفسه ١٤٧٩/٣ ، وانظر الوجهين الآخرين في المصدر المذكور وفي ص : ٤٥٤ .

وقوله في مسألة : تمييز (كم) الاستفهامية مفردٌ ولا يكون جمعاً : « ثم أشرت إلى أن الكوفيين يجيزون أن يكون مميز الاستفهامية جمعاً ، وأن البصريين لا يجيزون ذلك ، فإن ورد ما يوهمه نحو : (كم شهوداً لك) ؟ حمل على أن (شهوداً) حال ، وأن المميز محنوف ، والتقدير : كم نفساً شهوداً لك ؟ . ثم أشرت إلى أن هذا التوجيه مرتب على ما لا خلاف في جوازه وهو حذف المميز لدليل يدل عليه . بخلاف القول بأن الجمع مميز في المثال المذكور ، فإنه يلزم إجراء (كم) في تمييزها مع كونها فرعاً على أسماء العدد على وجه لم يستعمل في الأصل فكان مردوداً »^(١) .

وقد يشير ابن مالك إلى الأصل المرفوض (المتروك) كقوله في أصل (دعوت) : « (دعوت) في الأصل (دعو) لكنه أصل مرفوض ، إذ ليس في الأسماء المتكئة ما آخره حرف علة يلي ضمة »^(٢) .

وقوله في صرف (ألْبَب) : « حكى أبو عثمان أن أبا الحسن يرى صرف (ألْبَب) علماً لأنه باين الفعل بالفتح . وهذا عندي لا يكون مانعاً من اعتبار الوزن ؛ لأن الفك رجوع إلى أصل متروك فهو نظير ما أُلحق بإعلاله كـ (استحوذ) »^(٣) .

(١) المصدر نفسه ١٧١١/٤ .

(٢) المصدر نفسه ٢٢٠١/٤ .

(٣) المصدر نفسه ١٤٦٣/٣ .

ب - مسائل الاستصحاب :

وهي أربع مسائل :

١ - تعدية غير (أعلم) و (أرى) من أخواتها بالهمزة إلى ثلاثة مفعولين .

٢ - الضمير المتصل باسم الفاعل .

٣ - (سحر) معرب ولا يكون مبنياً .

٤ - تمييز (كم) الاستفهامية مفرد ولا يكون جمعاً .

* * * *

١ - تعدية غير (أعلم) و (أرى) من أخواتها بالهمزة إلى

ثلاثة مفعولين .

ذهب الأخفش إلى جواز تعدية غير (أعلم) و (أرى) بالهمزة إلى ثلاثة مفعولين من أخواتها القلبية الثلاثية ، وضعف مذهبه ابن مالك قائلاً : « ومذهبه في هذا ضعيف لأنَّ المعدى بالهمزة فرع المعدى بالتجرد وليس في الأفعال متعدياً بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعدٌ بالهمزة »^(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

في هذه المسألة مذهبان هما كالآتي :

المذهب الأول :

يرى أصحاب هذا المذهب أنه لا يجوز أن يتعدى إلى ثلاثة مفعولين إلا سبعة أفعال وهي : (علم) ، و (رأى) المتعديان إلى مفعولين ، و (أنبأ) ، و (نبأ) ، و (أخبر) ، و (خبر) ، و (حدث) إذا ضمنت معنى أعلمت فتقول : أعلمتُ زيداً عمراً قائماً و أريت أخاك بكراً منطلقاً .

وهذا مذهب جمهور النحاة كسيبويه^(٢) ، والمبرد^(٣) ، والفارسي^(٤) ، والمازني^(٥) ، وعبد القاهر الجرجاني^(٦) ، والزمخشري^(٧) ، والصيمري^(٨) ،

(١) شرح الكافية الشافية ٥٧٣/٢ .

(٢) الكتاب ٤١/١ .

(٣) المقتضب ١٢٢/٣ .

(٤) الإيضاح ١٥٧ .

(٥) الخصائص ٢٧١/١ .

(٦) المقتصد ٦٢٩/١ .

(٧) الفصل ٢٥٧ .

(٨) التبصرة والتنكرة ١٢٠/١ .

والعُكْبَرِي^(١) ، وابن يعيش^(٢) ، وابن عصفور^(٣) ، وابن مالك^(٤) ، والرضي^(٥) ،
وابن أبي الربيع^(٦) ، وأبي حيان^(٧) ، وابن عقيل^(٨) ، والأشْمُونِي^(٩) ،
والأزهري^(١٠) ، والسيوطي^(١١) ، والصبان^(١٢) ، وغيرهم .

المذهب الثاني :

يرى أصحاب هذا المذهب أنه يجوز تعدية باب ظننت قياساً على أعلمت
وأريت فتقول : (أظننت زيداً عمرأ عاقلاً) ، و (أزعمته أخاه سائراً) ،
وأحسبته ، وأخلته وأوجدته .

هذا مذهب الأخفش^(١٣) ، واختاره ابن السراج^(١٤) .

أما أصحاب المذهب الأول فقد استدلوا بالاستصحاب : إذ الأصل في

(١) اللباب ٢٥٨/١ .

(٢) شرح المفصل ٦٦/٧ .

(٣) شرح جمل الزجاجة ٢٧٩/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٥٧٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٠٠/٢ .

(٥) شرح الرضي ١٤٢/٤ .

(٦) البسيط ٤٤٩/١ .

(٧) الارتشاف ٢١٢٣/٤ .

(٨) المساعد ٢٨٠/١ .

(٩) شرح الأشْمُونِي ٢٨٢/١ .

(١٠) التصريح بمضمون التوضيح ٢١٥/٢ .

(١١) الهمع ٢٥١/٢ .

(١٢) حاشية الصبان ٥٧/٢ .

(١٣) الخصائص ٢٧١/١ ، اللباب ٢٥٨/١ ، شرح جمل الزجاجة ٢٧٩/١ ، شرح التسهيل ١٠٠/٢ ،

الارتشاف ٢١٢٣/٤ ، المساعد ٢٨٢/١ ، الهمع ٢٥٢/٢ .

(١٤) الارتشاف ٢١٢٣/٤ ، المساعد ٢٨٢/١ ، الهمع ٢٥٢/٢ .

تعدى الأفعال التجرد من التضعيف والهمزة ، فالتعدي بالتجرد (أصل)
 والتعدي بالهمزة (فرع) . ولا توجد أفعال تتعدى بالتجرد إلى ثلاثة
 فتحمل عليها الأفعال التي تتعدى بالهمزة ، ولكن ورد سماع بنقل (أعلم)
 و (أرى) فقبل ولم يقس عليه^(١) .

وأما أصحاب المذهب الثاني فقد استدلوا بالقياس ، إذ قاسوا بقية باب
 (ظن) حملاً على (أعلم) و (أرى) في التعدي إلى ثلاثة فتقول : أظننت
 زيداً عمراً فاضلاً وكذا البواقي^(٢) .

ورد الرضي دليل أصحاب هذا المذهب قائلاً : « ولو جاز القياس في
 هذا ، لجاز ، أيضاً ، في غير أفعال القلوب ، نحو : أكرهتك زيداً جبّةً ،
 وأجعلتك زيداً قائماً ، ولجاز بالتضعيف أيضاً ، في أفعال القلوب وغيرها ، ...
 فثبت أن هذا موكل إلى السماع »^(٣) .

ومن الجدير بالذكر أن أصحاب المذهب الأول يرون أن التعدي بالهمزة
 إلى ثلاثة مقصور على (أعلم) و (أرى) ، وإن ورد سماع بنقل (حدث) ،
 و (خَبَر) ، و (أَخْبَر) ، و (نَبَأ) و (أَنْبَأ) أوّلوه إما على تضمينه معنى
 (أعلم) ، وإما على حذف حرف الجر منه ، وإما على الحال^(٤) .

(١) شرح الكافية الشافية ٥٧٢/٢ ، شرح التسهيل ١٠٠/٢ ، وشرح الأشموني ٣٨٥/٨ .

(٢) شرح الرضي ١٤٢/٤ ، الارتشاف ٢١٣٢/٤ ، المساعد ٢٨٢/٨ ، التصريح بمضمون التوضيح
 ٢١٦/٢ ، والهمع ٢٥٢/٢ .

(٣) شرح الكافية للرضي ١٤٢/٤ .

(٤) الكتاب ٢٨/٨ ، المقصد ٦٢٢/٨ ، الباب ٢٥٦/٨ ، شرح التسهيل ١٠٢/٢ ، الارتشاف ٢١٣٤/٤ ،
 الهمع ٢٥٢/٢ ، وحاشية الصبان ٥٧/٢ .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك جمهور النحاة مستدلاً بالاستصحاب السابق ذكره .

ويلحظ في استدلالات ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : انفراد ابن مالك في الإتيان بدليل الاستصحاب إذ لم يسبقه أحد في الإتيان به وذلك فيما بحثت .

ثانياً : قبوله السماع وإن لم يوافق الاستصحاب ، قال : « فكان مقتضى هذا ألا ينقل (علم) و (أرى) إلى ثلاثة . لكن ورد السماع بنقلهما فقبل » ^(١).

ثالثاً : منعه القياس على السماع المخالف للقياس والاستصحاب والإجماع ، قال في (شرح كافيته) : « ووجب ألا يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالها إلا مع سماع ولو ساغ القياس على (أعلم) و (أرى) لجاز أن يقال : (أكسيت زيداً عمراً ثوباً) وهذا لا يجوز بإجماع » ^(٢).

وقال في (شرح تسهيله) : « لأن المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه » ^(٣) .

ولعل الصواب ما ذهب إليه جمهور النحاة وتابعهم فيه ابن مالك ؛ لأن الأخفش اعتمد على القياس في تدعيم رأيه ، وكما هو معلوم ، من أن القياس « حمل فرع على أصل » ، ولا يوجد أصل يتعدى منه اثنان إلى ثلاثة بالهمزة .

(١) شرح الكافية الشافية ٥٧٣/٢ .

(٢) المصدر نفسه ٥٧٣/٢ .

(٣) شرح التسهيل ١٠٠/٢ .

وما ورد من تعدي (أعلم) و (أرى) مقصور على السماع لا يقاس عليه ،
فإن أُدعي شيء من ذلك فهو مخالف للقياس فكيف يقاس على شيء مخالف
للقياس ؟ إضافة إلى عدم وجود سماع يؤيد ما ذهب إليه أصحاب المذهب
الثاني . قال ابن عقيل : « ومستنده - أي : الأخفش - القياس على (أعلم)
و (أرى) ، ولا سماع له » (١) .

* * * *

٢ - الضمير المتصل باسم الفاعل .

اختلف النحاة في الموقع الإعرابي للضمير المتصل باسم الفاعل كقولك :
(معطيك) و (المعطيك) : منهم من حكم له بما يحكم للظاهر الحال محلّه
ومنهم من نصبه مطلقاً ، ومنهم من جره مطلقاً ، واختار ابن مالك الرأي
الأول ، قائلاً : « والصحيح ما رآه سيبويه : لأن الظاهر هو الأصل ،
والمضمرات نائبة عنه ، فلا ينسب إلى شيء منها ما لا ينسب إليه إلا فيما لا
مندوحة عنه من مواضع الشنوذ وما نحن بصددده لم تدع حاجة إلى إلحاقه
بالشنوذ فوجب صونه من ذلك » (٢) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت مذاهب النحاة في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول :

يرى أصحاب هذا المذهب أن يحكم للضمير المتصل باسم الفاعل بما
يحكم للظاهر الحال محلّه ، فيرون في كاف (زيدٌ معطيك) أنها في موضع

(١) المساعد ٢٨٢/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٥٢/٢ .

جر ، لأن الظاهر الواقع موقعها يجر بالإضافة استحقاقاً فتقول : (زيدٌ معطي محمدٍ) ، ويرون في كاف (زيدُ المعطيك) أنها في موضع نصب ؛ لأن الظاهر الواقع موقعها ينصب استحقاقاً ؛ لأن في اسم الفاعل أحد مانعي الإضافة وهو (أل) فتقول : (زيدُ المعطي محمداً) .

وذهب المحققون^(١) إلى هذا المذهب ، واختاره ابن مالك^(٢) .

المذهب الثاني :

يرى أصحاب هذا المذهب أنه يجوز النصب مطلقاً فيجيزون أن تقع كاف (زيد معطيك) ، وكاف (زيد المعطيك) في موضع نصب .

وممن ذهب هذا المذهب سيبويه^(٣) الأخفش^(٤) ، وهشام الكوفي^(٥) ، والمازني ، والجرمي^(٦) ، والمبرد^(٧) ، وغيرهم .

المذهب الثالث :

يرى أصحاب هذا المذهب أنه يجوز الجر مطلقاً فيجيزون أن تقع كاف (زيدُ معطيك) وكاف (زيدُ المعطيك) في موضع جر .

(١) الارتشاف ٢٢٧٥/٥ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٥٢/٢ ، شرح التسهيل ٨٢/٢ .

(٣) الكتاب ١٨١/١ .

(٤) معاني القرآن ٦٥٥/٢ .

(٥) انظر رأي هشام في : الارتشاف ٢٢٧٥/٥ ، المساعد ٢٠١/٢ .

(٦) انظر رأي المازني والجرمي في البسيط ١٠٤٨/٢ .

(٧) المقتضب ٢٤٨/١ .

ونُسبَ هذا المذهب إلى الزمخشري والرماني^(١) .

أما أصحاب المذهب الأول فقد احتجوا بأن قالوا : قلنا بإجراء الضمير مجرى الظاهر ، إذ إن الظاهر هو الأصل فيجري الضمير مجراه ، فإن اتصل اسم الفاعل بـ (أل) وجب كون الضمير في موضع نصب ، فتقول : (زيد المعطيك) ، لأنه يجب في الظاهر ذلك نحو قولك : (زيدُ المعطي محمداً) فد (أل) تمنع الإضافة .

وإن تجرد اسم الفاعل من (أل) لم يجب في الضمير إلا الجر فتقول : (زيدُ معطيك) ؛ لأنه يجب في الظاهر ذلك نحو قولك : (زيدُ معطي محمدٍ) ؛ إذ لا مانع من الإضافة هنا^(٢) .

وأما أصحاب المذهب الثاني فقد احتجوا بأن قالوا : إن زوال التنوين أو النون من نحو : مكرمك ، ومكرمك ، ومكرمك للطافة الضمير فموجب الجر هنا غير محقق وهو الإضافة ، وموجب النصب محقق وهو المفعولية ، قال ابن عصفور : « وأما من يجعله في موضع نصب ... ، فحجته أن النون لو كانت محذوفة للطول ، لثبتت في بعض المواضع مع الضمير ، فثبت أنها محذوفة للطافة الضمير ، أعني أنه شديد الاتصال بما قبله ، والنون تمنع ذلك »^(٣) .

(١) انظر رأي الزمخشري والرماني في شرح الكافية الشافية ١٠٥١/٢ .

(٢) انظر : شرح الجمل ١١/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٠٥٢/٢ ، شرح التسهيل ٨٢/٣ ، البسيط ١٠٤٩/٢ ، الهمع ٨٤/٥ .

(٣) شرح الجمل ١١/٢ .

واستدل الأخفش بقوله تعالى : (إِنَّا مَنجُوكَ وَأَهْلَكَ)^(١) ف (أهلك) إما معطوف على الكاف أو بتقدير ناصب أي : وننجي أهلك^(٢) .

وقال ابن مالك : « وزعم الأخفش وهشام الكوفي أن كاف (مكرمك) وشبهه في موضع نصب ، لأن موجب النصب المفعولية وهي محققة ، وموجب الجر الإضافة وهي غير محققة ؛ إذ لا دليل عليها إلا حذف التنوين ونون التثنية والجمع ولحذفها سبب غير الإضافة وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً »^(٣).

وأما أصحاب المذهب الثالث فقد احتجوا بأن قالوا : إن القول بجر الضمير المتصل باسم الفاعل أولى ؛ لأن « حذف النون للإضافة أقوى من حذفها للطول فينبغي أن تحمل على الأقوى »^(٤).

وردّ على أصحاب المذهب الثاني من وجوه ، أحدها : الاكتفاء بالتقدير في النصب ، قال ابن مالك : « هذه شبهة تحسب قوية وهي ضعيفة ، لأن النصب الذي تقتضيه المفعولية لا يلزم كونه لفظياً ، بل يكتفى فيه بالتقدير »^(٥) .

والثاني : الجر حملاً على الأكثر ، قال أيضاً : « فإن عمل الأسماء النصب أقل من عملها الجر ، فينبغي عند احتمال النصب والجر في معمول اسم أن يحكم بالجر حملاً على الأكثر »^(٦).

(١) العنكبوت : ٣٢ .

(٢) شرح التصريح ٣٠/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٨٢/٣ .

(٤) شرح الجمل ١١/٢ .

(٥) شرح التسهيل ٨٢/٣ .

(٦) المصدر نفسه ٨٤/٣ .

والثالث : العلة في حذف النون بالإضافة فلا حاجة للقول : إن العلة في حذفها صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً ، أو القول بلطافة الضمير ، أضف إلى ذلك أن الضمير المتصل بعد حذف النون أو التثوين باقٍ .

قال ابن عصفور : « وذلك باطل ، لأن حذف النون بالإضافة والطول قد ثبت ، ولم يثبت حذفها للطافة الضمير ، والتزم حذف النون مع الضمير ليتصل »^(١) .

وقال ابن مالك : « إن مقتضى الدليل بقاء الاتصال بعد التثوين ونوني التثنية والجمع ؛ لأن نسبتها من الاسم كنسبة نون التوكيد من الفعل ، واتصال الضمير لا يزال بنون التوكيد ، فكذلك لا يزول بالتثوين ونوني التثنية والجمع ولو قصد النصب »^(٢) .

وردَّ على أصحاب المذهب الثالث القائلين : إن حذف النون بالإضافة أقوى بآته : « لا مانع يمنع من أن النون محذوفة للطول ، وإن كان ذلك أقل من حذفها بالإضافة »^(٣) .

ويلحظ في الاستصحاب الذي استدل به ابن مالك في هذه المسألة اقتراحه بالقياس ، فالظاهر هو الأصل والضمير فرع عنه لذا يحمل الفرع على الأصل

(١) شرح الجمل ١١/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٨٤/٣ .

(٣) شرح الجمل ١١/٢ .

ويسمى قياس المساوي^(١) .

قال السيوطي : « ورد^(٢) بالقياس على الظاهر »^(٣) .

ولعل الصواب ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول ؛ لقوة حجتهم القائمة على الاستصحاب والمُدعمة بالقياس ، أضف إلى ذلك قوة ردود أصحاب المذهب الأول على أدلة أصحاب المذهبين الآخرين .

* * *

٣ - (سحر) معربٌ ولا يكون مبنياً .

ذكر ابن مالك أن (سحر) معربٌ ولا يكون مبنياً وهو ممنوع من الصرف للعدل والتعريف ، ورد رأي من قال بالبناء ، قائلاً : « نزع صدر الأفاضل أن (سحر) المشار إليه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف . وما ذهب إليه مبرود بثلاثة أوجه : أحدها : أن ما ادعاه ممكن ، وما ادعيته ممكن لكن ما ادعيته أولى ، لأنه خروج عن الأصل بوجه دون وجه ... »^(٤) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت أقوال النحاة في هذه المسألة على النحو التالي :

أولاً : ذهب جمهور النحاة اعتماداً على كلام العرب إلى أن (سحر) ظرف ملازم للنصب لا يتصرف ولا ينصرف (أي : معرب) ؛ للعلمية والعدل عن الألف واللام أو عن الإضافة وقصد به التعيين .

(١) الاقتراح ٢٢٦ .

(٢) أي ردت حجة أصحاب المذهب الثاني القائلين به : النصب .

(٣) الهمع ٨٤/٥ .

(٤) شرح الكافية الشافعية ١٤٧٩/٣ .

وممن ذهب هذا المذهب سيبويه^(١) ، والمبرد^(٢) ، وابن السراج^(٣) ، وابن الحاجب^(٤) ، وعبد القاهر الجرجاني^(٥) ، وابن يعيش^(٦) ، وأبو حيان^(٧) ، وابن مالك^(٨) ، والأشموني^(٩) ، والسيوطي^(١٠) ، وغيرهم .

ثانياً : من النحاة من قال : إن (سحر) ممنوع من الصرف (أي : معرب) . ولكن للعدل وشبه العلمية ، واختار ابن عصفور هذا الرأي قائلاً : « أما التعريف الذي يمنح الصرف منه تعريف العلمية ، أو ما أشبهه من تعريف (سَحَر) ، وذلك أنه معدول على الألف واللام ، فصار كالعلم في أنه معرفة ، وليس بمضاف ، ولا معرف بالألف واللام »^(١١) .

ثالثاً : ذهب بعض النحاة ، ومنهم ابن الطراوة^(١٢) ، صدر الأفاضل ناصر المطرزي^(١٣) ، إلى أن (سحر) مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف .

رابعاً : ذهب السُّهيلي وابن الطراوة إلى أن (سحر) معربٌ ؛ وحذف تنوينه لنية الإضافة . قال السُّهيلي : « نحو رَزَانٍ وَحَصَانٍ وَثَقَال ، فرائحة الإضافة تمنع من التنوين ، بني على الكسر أو لم يبن ، ومن ثم لم ينونوا جُمع

(١) الكتاب ٢/٢٨٣ . (٢) المقتضب ٤/٣٥٦ .

(٣) الأصول في النحو ٢/٨٨ . (٤) الأمالي النحوية ٤/٨١ .

(٥) المقتصد ١/٦٣٧ . (٦) شرح المفصل ٢/٤١ .

(٧) الارتشاف ٢/٨٦٩ .

(٨) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٧٩ ، وشرح التسهيل ٢/٢٠٢ .

(٩) شرح الأشموني ٣/١٦٢ .

(١٠) الهمع ١/٩٥ .

(١١) شرح جمل الزجاجي ٢/٣٢٨ .

(١٢) ابن الطراوة النحوي : ٢٨٨ وانظر رأيه في الهمع ١/٩٩ .

(١٣) الإيضاح ١/١٣٥ ، الهمع ١/٩٩ .

ولا أَجْمَعَ ، لأنه مضاف في المعنى ، ومن ثم لم ينونا : (سَحَرَ) ليوم بعينه ،
لأنه معرف بالمعنى^(١) .

خامساً : ذهب الشلوبيين الصغير إلى أن (سحر) معرب وحذف تنوينه
لنية (أل)^(٢) .

وبمقتضى الرأيين الأخيرين فإن (سحر) يخرج من باب الممنوع من
الصرف .

وتقوم المسألة على الرأيين الأول والثالث .

ومن الجدير بالذكر أن (سحر) إن نُكِّرَ أو صُغِّرَ انصرف ، وأن بابه
مقصور على السماع لا يقاس عليه .

قال سيبويه : « وكذا تحقيره إذا عنيت سحر ليلتك ، تقول : سيرَ عليه
سحراً »^(٣) .

وقال المبرد : « وكذلك إن صغّرته فقلت : سير به سُحيراً صرفته ؛ لأن
فعيلاً لا يكون معدولاً . ولكن ترفعه بما ذكرت مع قلة تمكنه »^(٤) .

وقال عبد القاهر الجرجاني : « وهذا الباب - أي : باب سحر - مقصور
على السماع فكل ما استعمل اسماً وظرفاً جاز لك استعماله كذلك ولا يجوز
القياس »^(٥) .

ولعل من المفيد ذكر العلة في المنع من الصرف وملازمة الظرفية على

(١) أمالي السهيلي ٢٢ .

(٢) شرح الأشموني ١٦٤/٢ .

(٣) الكتاب ٢٢٥/١ .

(٤) المقتضب ٢٥٦/٤ .

(٥) المقتصد ٦٢٧/١ .

النصب لـ (سحر) وهذه العلة هي : أن سحر معلول من غير جهة العدل .

قال ابن الشجري : « وأما امتناعه من الصرف فالأنه عدل من غير جهة العدل ، فألزم النصب على الظرف ، وذلك أن جهة العدل أن تعدل صيغة عن صيغة مخالفة لها في الزنة ، كعدل عُمَر عن عَامِر ، وحُدَّام وقُطَام عن حَازِمَة وقاطمة ، وأحَاد وتُنَاء عن واحدٍ واثنين ، وأُخَر عن آخِر من كذا » (١) .

واعترض قومٌ على جهة عدل (سحر) مستلدين بهذه العلة إذ قالوا : إن العدل يكون أن تتكلم بوزن وأنت تريد آخر لضرب من التوسع ، أما (سحر) والسحر (فكلاهما صورةٌ واحدة . فكيف يكون العدل فيهما ؟

وردَّ ابن يعيش هذا الاعتراض ، قائلاً : « فالجواب : أن (سحر) وإن كان فعلاً كما أن (السحر) كذلك فإنه لما اتصلت به لام التعريف صارت لامتزاجها بما عرفته كأنه جزء منه فجرت اللام في (السحر) مجرى همزة أحمد وإجفيل وإخريط وتاء تجفاف وياء يرمع فلما عدلت (سحر) صار كأنك عدلت مثلاً من هذه الأمثلة إلى فعل » (٢) .

وإذا رجعنا إلى الرأي الثالث القائل : إن (سحر) مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف وجدنا أن ابن مالك ردَّ هذا الرأي في كتابه (شرح الكافية الشافية) معتمداً في ذلك على ثلاثة أدلة ، أولها : أن رأي الجمهور فيه خروج عن الأصل من جهة واحدة فقط ؛ إذ هو باقٍ على الإعراب لأنه ممنوع من الصرف ، أما رأي صدر الأفاضل فهو خروج عن الأصل من كل الجهات . ثانيها : أن (سحر) لو كان مبنياً ، لوجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب كما اجتنبت في قبل وبعد والمنادى المبني . ثالثها : أنه لو كان مبنياً لكان جائز الإعراب ، كما جاز إعراب وبناء (حين) في قول الشاعر :

(١) أمالي ابن الشجري ٥٧٨/٢ .

(٢) شرح المفصل ٤١/٢ .

* على حين عاتبت المشيب على الصبا * (١) ؛

لأنهما متساويان في ضعف البناء لكونه عارضاً .

وعقب أبو حيان على رد ابن مالك الثاني قائلاً : « وهذا الرد ليس بشيء ، لأن سحر تدخله الحركات كلها إذ لم يكن معرفة ، فكانت الفتحة أولى به في البناء ، لأن الكسر إنما يكون لالتقاء الساكنين ، وقد انتفى هذا ، ففتح تخفيفاً ، وتبعاً لحركة ما قبله للمناسبة » (٢) .

ثم عقب ابن مالك بعد هذه الردود بذكر دليل جدلي وهو « بيان العلة » ، فالعلة هي عدم تنوين (سحر) لأن في ذلك دليلاً على أنه معرب ممنوع من الصرف ، قال ابن مالك : « وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع ، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرابية وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف » (٣) .

ومن الجدير بالذكر القول بانفراد ابن مالك بهذا الدليل والرد على الخصم ، إذ لم يسبقه إليه أحد .

ونقل الأشموني دليل ابن مالك ورده على صدر الأفاضل ونص على ذلك في (شرحه) (٤) .

قال الأشموني : « والصحيح ما ذهب إليه الجمهور » (٥) .

وبعد هذا العرض لهذه المسألة يمكن القول : إن (سحر) تعد من المسائل المشككة ؛ لأنها مخالفة لأخواتها .

قال الرضي : « وأما (سحر) فأمره مشكل سواء قلنا ببنائه أو بترك صرفه لأنه مخالف لأخواته من صباحاً ومساءً وضحى معينة إذ هي معربة منصرفة ، فهو شاذ من بين أخواته مبنياً كان أو غير منصرف » (٦) .

(١) شرح الكافية الشافعية ١٤٨٠/٣ . (٢) الهمع ٩٩/١ .

(٣) المصدر نفسه ١٤٨٠/٣ . (٤) شرح الأشموني ١٦٢/٣ .

(٥) المصدر نفسه ١٦٤/٣ . (٦) شرح الرضي ١٢٥/٢ .

ولعل الصواب ما ذهب إليه الجمهور وتبعهم فيه ابن مالك ؛ لأن رأيهم مؤيد بالاستصحاب ، والاستصحاب كما هو معلوم من الأدلة المعتبرة إن لم يعارضه سماع أو قياس هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن من يعارض الأصل يحتاج إلى دليل على العكس من الذي يتمسك بالأصل فإنه يخرج عن عهدة المطالبة بالدليل .

قال ابن الأنباري : « اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة »^(١).

وقال السيوطي : « ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل ، لعدوله عن الأصل »^(٢).

* * * *

٤ - تمييز (كم) الاستفهامية مفرد ولا يكون جمعا .

قال ابن مالك : « ثم أشرت إلى أن الكوفيين يجيزون أن يكون مميز الاستفهامية جمعا ، وأن البصريين لا يجيزون ذلك . فإن ورد ما يوهمه نحو : (كم شهوداً لك) ؟ حمل على أن (شهوداً) حال ، وأن المميز محذوف ، والتقدير : كم نفساً شهوداً لك ؟

ثم أشرت إلى أن هذا التوجيه مرتبٌ على ما لا خلاف في جوازه وهو حذف المميز لدليل يدل عليه بخلاف القول بأن الجمع مميز في المثال المذكور ، فإنه يلزم إجراء (كم) في تمييزها مع كونها فرعاً على أسماء العدد - على وجه لم يستعمل في الأصل فكان مردوداً »^(٣) .

(١) لمع الأدلة ١٤١ .

(٢) الاقتراح ٣٢٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٧١١/٤ .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

للحاة في هذه المسألة ثلاثة مذاهب على النحو التالي :

المذهب الأول :

يرى أصحاب هذا المذهب أن تمييز (كم) الاستفهامية يجب أن يكون مفرداً كقولك : كم تلميذاً في فصلك ؟

وهذا مذهب جمهور النحاة البصريين ، والمتأخرين ، كسيبويه^(١) ، والمبرد^(٢) ، وابن السراج^(٣) ، والفارسي^(٤) ، وابن جني^(٥) ، والزمخشري^(٦) ، والعكبري^(٧) ، وابن يعيش^(٨) ، والشلوين^(٩) ، وابن عصفور^(١٠) ، وابن مالك^(١١) ، والرضي^(١٢) ، وابن القوأس^(١٣) ، وأبي حيان^(١٤) ، وابن هشام^(١٥) ،

(١) الكتاب ١٥٧/٢ .

(٢) المقتضب ٥٥/٣ .

(٣) الأصول في النحو ٣١٥/١ .

(٤) الإيضاح ١٨٥ .

(٥) اللع ٢٠٦ .

(٦) المفصل ١٨٠ .

(٧) اللباب ٣١٥/١ .

(٨) شرح المفصل ١٢٦/٤ .

(٩) شرح المقدمة الجزولية ٩٣٩/٢ .

(١٠) شرح جمل الزجاجي ١٤١/٢ .

(١١) شرح الكافية الشافية ١٧١١/٤ ، وشرح التسهيل ٤١٨/٢ .

(١٢) شرح الرضي ١٥٥/٢ .

(١٣) شرح ألفية ابن معطي ١١١٧/٢ .

(١٤) الارتشاف ٧٧٩/٢ .

(١٥) مغني اللبيب ٣١٥/١ .

وابن عقيل^(١)، والأشْمُونِي^(٢)، والأَزْهَرِي^(٣)، والسيوطي^(٤)، وغيرهم .

المذهب الثاني :

يرى أصحاب هذا المذهب أنه يجوز أن يكون مميز (كم) الاستفهامية جمعاً مطلقاً فتقول : كم لك غلماناً ؟ وكم عندك رجالاً ؟ وكم لك كتباً ؟

ونُسِبَ هذا المذهب إلى الكوفيين^(٥) ، ولم أجد لهم تابِعاً فيما بحثت .

المذهب الثالث :

يرى أصحاب هذا المذهب أنه يجوز أن يكون تمييز (كم) الاستفهامية جمعاً بشرط أن يكون السؤال عن الجماعات والأصناف فتقول : كم عمالاً عندك ؟ أي : كم صنفاً من العمال ؟ فمنهم الحرفيون والمهندسون ... إلخ ، وكم غلماناً لك إذا أردت أصنافاً من الغلمان .

وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش^(٦) ، واستحسنه الصبان^(٧) ، واختاره بعض المغاربة ، كما نقل عنهم ذلك السيوطي^(٨) .

وتتور المسألة حول مذهبين هما الأول والثاني .

(١) المساعد ١٠٧/٢ .

(٢) شرح الأشْمُونِي ٢٢٢/٢ .

(٣) شرح التصريح ٢٧٩/٢ .

(٤) الهمع ٧٨/٤ .

(٥) شرح التسهيل ٤٢٠/٢ ، شرح الرضي ١٥٥/٢ ، الارتشاف ٧٧٩/٢ ، مغني اللبيب ٣١٥/١ ، شرح

الأشْمُونِي ٢٢٢/٢ ، شرح التصريح ٢٧٩/٢ ، والهمع ٧٨/٤ .

(٦) شرح الرضي ١٥٥/٢ ، الارتشاف ٧٧٩/٢ ، المساعد ١٠٩/٢ ، شرح الأشْمُونِي ٢٢٢/٢ ، شرح

التصريح ٢٧٩/٢ ، الهمع ٧٨/٤ .

(٧) حاشية الصبان ١١٢/٤ .

(٨) الهمع ٧٩/٤ .

أما جمهور البصريين ، والمتأخرين ، فقد استدلوا بالقياس والاستصحاب .

أما القياس فلأن (كم) الاستفهامية تنوب عن عدد ذي مرتبة وسطى كأحد عشر وبابه أو عشرين وبابه فتحمل عليه ، أو لأنها بمنزلة عدد منون ، والأعداد المنونة لا يكون مفسرها إلا مفرداً فتحمل عليه^(١) .

وأما الاستصحاب فلأن أسماء العدد أصل و (كم) فرع وأسماء العدد لا تُفسَّر إلا بمفرد ؛ لذا لا يصح أن يكون مفسرها جمعاً^(٢) .

وأما الكوفيون فقد استدلوا بالقياس حيث حملوا (كم) الاستفهامية على (كم) الخبرية^(٣) .

ولعلَّ الكوفيين بهذا الدليل راعوا التناسب في المعنى - على ما أظن - ؛ لأن (كم) الخبرية تدل على الكثرة فإذا حملت (كم) الاستفهامية عليها ، دلت على ما دلت عليه الخبرية ، لذا جاز عندهم أن يكون مميزها جمعاً مراعاة لهذا التناسب في المعنى .

وردَّ البصريون على مذهب الكوفيين بعدم ورود السماع ، وإن ورد ما يوهم ذلك ، نحو : كم لك غلماناً ؟ فيؤول بتمييز محذوف والجمع المذكور منصوب على الحالية أي : كم نفساً لك في حال كونهم غلماناً ، بشرط تقدم الجار والمجرور عليه وإلا امتنع ذلك ؛ لأن الحال لا تقدم على العامل المعنوي^(٤) .

(١) الكتاب ١٥٧/٢ ، المقتضب ٥٥/٢ ، أسرار العربية ٢١٦ ، شرح الجمل ١٤٥/٢ ، شرح الرضي ١٥٤/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٧١٢/٤ .

(٣) الارتشاف ٧٧٩/٢ .

(٤) الكتاب ١٥٨/٢ ، الأصول ٣٢٢/١ ، شرح التسهيل ٢٤٠/٢ ، شرح الرضي ١٥٥/٢ ، شرح ألفية ابن معطي ١١١٧/٢ ، الهمع ٧٩/٤ .

واعتُرضَ على مذهب البصريين بأن (كم) لو كانت ذا مرتبة وسطى ، لما جاز أن يبدل منها القليل والكثير ، والأمر بخلاف ذلك فيجوز أن نقول : كم جاءك أخمسة أم أكثر ؟ أو مائة أو أكثر ؟

وردَّ البصريون ذلك بأن (كم) مبهمة فهي تحتمل القليل والكثير والوسط ، والجيد فيها أن تكون بمنزلة الوسط خصوصاً في نصب المميز^(١) .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك جمهور النحاة البصريين .
ويلحظ في الأدلة النحوية التي اعتمد عليها ابن مالك في تدعيم آرائه ما يلي :

أولاً : انفرد ابن مالك باستعمال الإجماع في هذه المسألة في إثبات وجوب إفراد مميز (كم) الاستفهامية وذلك فيما بحثت ، قال ابن مالك : « ثم أشرت إلى أن هذا التوجيه مرتب على ما لا خلاف في جوازه وهو حذف المميز لدليل يدل عليه »^(٢) .

ثانياً : اعتمد جمهور النحاة في استدلالهم على القياس ، لكن ابن مالك اعتمد في استدلاله في كتابه (شرح الكافية الشافية) على الاستصحاب^(٣) .

ولعلَّ الصواب ما ذهب إليه جمهور النحاة وتابعهم فيه ابن مالك ؛ لقوة أدلتهم ، ولعدم ورود السماع لمن زعم أن تمييز (كم) الاستفهامية يجوز أن يكون جمعاً .

(١) اللباب ٣١٦/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٧١١/٤ .

(٣) شرح التسهيل ١٧١٢/٤ .

الباب الرابع الإجماع وابن مالك

أ - زهيد :

- موقف ابن مالك من الإجماع .
- طرق الاستدلال بالإجماع عند ابن مالك .
- ب - مسائل الإجماع وفيه مسألة واحدة .

أ - نهج ابن مالك : موقف ابن مالك من الإجماع :

لقد كان منهج ابن مالك في كتابه هذا يسير وفق قبول الأحكام المجمع عليها وعدم تجاوزها كقوله في منع نصب الجزأين بـ (ليت) وأخواتها : « وَرَدُّ جميع ذلك إلى الأصول المجمع عليها أولى »^(١) .

يستوي في ذلك ما ورد عن العرب وما اتفق عليه النحاة .

فمثال الأول قوله : « واتفقت العرب على فتح سين (عسى) إذا لم يتصل بتاء الضمير ونونيه »^(٢) .

ومثال الثاني قوله في الظرف : « إذا وقع الظرف صلة ، أو خبراً ، أو صفة استغنى عن إظهار ناصبه ، واكتفي بتقديره . إلا أنه في الصلة فعل بإجماع ، وفي غير الصلة يجوز أن يكون ناصب الظرف فعلاً ، ويجوز أن يكون اسم فاعل »^(٣) .

وسلك ابن مالك في هذين النوعين مسلكين في الاستدلال بالإجماع وهما كما يلي :

طرق الاستدلال بالإجماع عند ابن مالك :

المسلك الأول : يذكر الآراء التي أجمع عليها النحاة ، والثاني : يقوم على إثبات صحة قاعدة مخالفة للقاعدة الأساسية .

والمسلك الأول هو الأكثر عند ابن مالك في (شرح كافيته) ، فمثاله مع اتفاق العرب قوله : « واتفقت العرب على فتح سين (عسى) إذا لم يتصل بتاء الضمير ونونيه »^(٤) .

(١) شرح الكافية الشافية ١/١٦٦ هـ .

(٢) المصدر نفسه ١/٤٥٨ هـ .

(٣) المصدر نفسه ٢/٦٨٤ هـ ، وانظر مقدمة شرح الكافية الشافية ١/١٧١ هـ .

(٤) المصدر نفسه ١/٤٥٨ هـ .

وقوله : « أما (سيفان وشبهه مما أجمعت العرب على تأنيثه بالتاء فلا خلاف في صرفه ما دام نكرة »^(١) .

ومثاله مع اتفاق النحاة قوله : « إذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع »^(٢) .

وقوله : « يجوز كون المضاف إليه صاحب الحال إذا كان المضاف عاملاً فيها ك (اعتكافي صائماً لي) بلا خلاف »^(٣) .

وقوله : « قد تقدم أن المسبوق بالالف واللام من أسماء الفاعلين ، وما جرى مجراها يعمل مطلقاً بإجماع »^(٤) .

وقوله : « وأما الجزم عند التعري من الفاء فجائز بإجماع . وكذا جزم جواب الخبر الذي بمعنى الأمر كقوله تعالى : ﴿ تَوَسَّوْنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴿٥﴾ . لأن المعنى : آمنوا وجاهدوا .

ومنه قول العرب : (اتَّقَى اللَّهَ امرؤٌ فعل خيرٌ يُتَبُّ عليه) ، لأن المعنى : ليتق الله ، وليفعل »^(٦) .

(١) المصدر نفسه ١٤٤١/٣ .

(٢) المصدر نفسه ٧٤٣/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٧٥٠/٢ .

(٤) المصدر نفسه ١٠٤٣/٢ .

(٥) الصف : ١١ ، ١٢ .

(٦) شرح الكافية الشافعية ١٥٥٣/٣ .

ومثال المسلك الثاني مع اتفاق العرب قوله : « زعم قوم منهم الزمخشري والجزولي : أن بني تميم يحذفون خبر (لا) مطلقاً على سبيل اللزوم . إلا أن الزمخشري قال : (وبني تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً) . وقال الجزولي : (ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفاً) . وليس بصحيح ما قاله ، لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة . والعرب مجمعون على ترك التكم بما لا فائدة فيه »^(١) .

ومثاله مع اتفاق النحاة قوله في مسألة : فصل أو وصل الضمير الواقع خبراً لـ (ظن) : « وقد حكموا أيضاً لثاني منصوبي نحو (ظننتك) بترجيح الانفصال . وعندي أن اتصاله أولى ، لأنه ثاني منصوبين بفعل ، فكان كالثاني في قوله تعالى : ﴿ أنزلنكموها ﴾^(٢) . والذي دعاهم إلى ترجيح الانفصال مع (كان) و (ظننت) كون الضمير في الصورتين خبراً لمبتدأ في الأصل ، ولو بقي على ما كان عليه لتعين انفصاله ، فأبقى عليه بعد انتساخ الابتداء ترجيح ما كان متعيناً قبل دخول الناسخ . وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال في الأول ؛ لأنه كان مبتدأ . وذلك ممتنع بإجماع ، وما أفضى إلى ممتنع : ممتنع »^(٣) .

وقوله في مسألة : تقديم خبر (ليس) عليها : « اختلف في تقديم خبر (ليس) : فأجازه قوم ومنعه قوم ، والمنع أحب إلي ؛ لشبهه (ليس) بـ (ما) في النفي وعدم التصرف ؛ ولأن (عسى) لا يتقدم خبرها إجماعاً لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها فـ (ليس) أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها »^(٤) .

(١) المصدر نفسه ١/٥٣٧ .

(٢) هود : ٢٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١/٢٣١ .

(٤) المصدر نفسه ١/٣٩٧ .

وهذا النوع قليل جداً في (شرح الكافية الشافية) إلا أن ابن مالك يستدل به متى وجده صواباً وإن خالف بذلك رأي أكثر النحاة . لكن أحياناً أخرى يخرق ابن مالك الإجماع النحوي متى وجد أن في خروجه عنه مناصرة للسمع كقوله في مسألة : (ما) و (مهما) بين الظرفية والاسمية : « ضرب لا ظرفية فيه وهو (من) ، و (ما) و (مهما) في الأشهر ... وإنما قلت : و (ما) و (مهما) في الأشهر ؛ لأن جميع النحويين يجعلون (ما) و (مهما) مثل (من) في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب كقول الفرزدق :

وما تحى لا أُرهب وإن كنت جارماً

ولو عدّ أعدائي عليّ لهم نحلاً ... »^(١) .

* * * *

ب - وفي الإجماع مسألة واحدة هي :

- فصل أو وصل الضمير الواقع خبراً له « ظنَّ » .

(١) المصدر نفسه ١٦٢٥/٣ .

فصل أو وصل الضمير الواقع خبراً لـ « ظنَّ » (*) :

أجاز ابن مالك فصل أو وصل الضمير الواقع خبراً لـ (ظنَّ) ورجح الاتصال في (شرح الكافية الشافية) قال : « وقد حكموا -أيضاً- لثاني منصوبي نحو (ظننتكه) بترجيح الانفصال وعندني أن اتصاله أولى ؛ لأنه ثاني منصوبين بفعل فكان كالثاني في قوله تعالى : ﴿ أنزلكموها ﴾^(١) . والذي دعاهم إلى ترجيح الانفصال مع (كان) و (ظننت) كون الضمير في الصورتين خبراً لمبتدأ في الأصل ، ولو بقي على ما كان عليه لتعين انفصاله ، فأبقى عليه بعد انتساخ الابتداء ترجيح ما كان متعيناً قبل دخول الناسخ . وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال في الأول ؛ لأنه كان مبتدأ وذلك ممتنع بإجماع ، وما أفضى إلى ممتنع : ممتنع^(٢) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

إذا اتصل ضميران أولهما أخص ، وهو منصوب (يعني الأول) ، والعامل فيهما ناسخ للابتداء ، والثاني منهما خبر لمبتدأ في الأصل فإن سيبويه وأكثر النحويين^(٣) أجازوا الاتصال والانفصال في الضمير الثاني المنصوب مع ترجيح الانفصال .

قال سيبويه - رحمه الله - : « ونقول : حسبتك إياه ، وحسبتي إياه ؛ لأن حسبتنيه وحسبتكه قليل في كلامهم ؛ وذلك لأن حسبت بمنزلة (كان) ،

(*) الكتاب ٢/٣٦٥ ، شرح الكافية الشافية ١/٢٣١ ، تسهيل القوائد ٢٧ ، شرح التسهيل ١/١٥٤ ، شواهد التوضيح والتصحيح ٢٠ ، شرح الرضي ٢/٤٣٨ ، شرح الأشموني ١/٩٦ .

(١) هود : ٢٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٢٣١ .

(٣) انظر : شواهد التوضيح والتصحيح ٢٠ وشرح الأشموني ١/٩٧ .

إنما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه فيكونان في الاحتياج على حال»^(١) .
 وذهب الرماني وابن الطراوة^(٢) وتبعهم ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) و (شواهد التوضيح والتصحيح) إلى جواز الأمرين مع ترجيح الاتصال^(٣) .

ورجَّح في (التسهيل) و (شرح التسهيل) الانفصال^(٤) .
 أما الذين قالوا : إن الفصل في ضمير (ظنَّ) الثاني المنصوب بها هو الأوضح في نحو : الصديق ظننتُ إياه فقد استدلوا بما يلي :
أولاً : أن ضمير (ظنَّ) الثاني المنصوب بها هو خبر المبتدأ في الأصل ، فكما أن خبر المبتدأ لا يكون إلا منفصلاً فكذلك هنا .

قال سيبويه : « وإنما افترقت (حسبت) وأخواتها والأفعال الأخرى لأن (حسبت) وأخواتها إنما أدخلوها على مبتدأ ومبني عليه لتجعل الحديث شكاً أو علماً . ألا ترى أنك لا تقتصر على المنصوب الأول كما لا تقتصر عليه مبتدأ ، والأفعال الآخر إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماء مبنية عليها »^(٥) .

وقال ابن مالك : « وإذا كان الضمير كهاء (خلطكه) في كونه ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب ، فالانفصال به أولى ؛ لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء (كنته) ... »^(٦) .

(١) الكتاب ٣٦٥/٢ .

(٢) انظر رأي الرماني وابن الطراوة في : شرح الأشموني ٩٨/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢٣٢/١ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ٣١ .

(٤) التسهيل ٢٧ ، وشرح التسهيل ١٥٤/١ .

(٥) الكتاب ٣٦٨/٢ .

(٦) شرح التسهيل ١٥٤/١ .

ثانياً : أن ضمير (ظَنَّ) الثاني المنصوب بها ينصب بجائز التعليق والإلغاء : « ومع التعليق والإلغاء لا يكون إلا منفصلاً . فكان انفصاله مع الإعمال أولى » ^(١).

ثالثاً : أن الضمير المتصل الأول المنصوب فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع ^(٢).

رابعاً : ورود السماع بانفصال ثاني مفعولي أفعال القلوب . قال الشاعر:

أخي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِئْتُ

أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْنِ ^(٣)

وأما الذين قالوا : إن الوصل في ضمير (ظَنَّ) الثاني المنصوب بها هو الأفصح في نحو : (ظَنَنْتُكَهُ) فقد استدلوا بما يلي :

أولاً : موافقة القياس للوصل ويقتضي التشبيه ببعض الأفعال وهو من القياس التنظيري . قال ابن مالك : « وعندي أن اتصاله أولى ، لأنه ثاني منصوبين بفعل ، فكان كالثاني في قوله تعالى : ﴿ أَتْلَزَمُكُمُوهَا ﴾ ^(٤) » ^(٥).

وقال - أيضاً - : « والصحيح عندي ترجيح الاتصال لموافقة الأصل ولتشابه ظننتكه وأعطيتكه » ^(٦).

(١) شرح الكافية الشافية ٢٣٢/١ .

(٢) شرح التسهيل ١٥٤/١ ، وشرح الرضي ٤٣٩/٢ .

(٣) شرح التسهيل ١٥٥/١ .

(٤) هود : ٢٨ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٣٢/١ .

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح ٣١ .

ثانياً : ورود السماع باتصال ثاني مفعولي أفعال القلوب . كقول الشاعر :

بَلَّغْتُ صَنَعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالِكِهِ

إذ لم تنزل لاكتساب الحمد مُبْتَدِراً (١)

ثالثاً : علل بعض النحاة ترجيح الاتصال بكون المتصل الأول أشرف من الثاني وأعرف منه فالمتكلم أعرف من المخاطب والمخاطب أعرف من الغائب .

قال الرضي : « وجه اتصاله : أن المتصل الأول أشرف منه بسبب كونه أعرف ، فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو أشرف منه وصيرورته من جملة بالاتصال » (٢) .

ورد ابن مالك على دليلي القائلين بالانفصال الأول والثاني بالإجماع قائلاً : « وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال في الأول ، لأنه كان مبتدأ . وذلك ممتنع بإجماع . وما أفضى إلى ممتنع : ممتنع ... وهذا الاعتبار - أيضاً - يستلزم ترجيح انفصال المفعول الأول وهو ممتنع بإجماع ، وما استلزم ممتنعاً فهو حقيق بأن يمنع » (٣) .

رأي ابن مالك :

أجاز ابن مالك في هذه المسألة الاتصال والانفصال . واختار في بعض كتبه الاتصال واستدل على ذلك بأدلة قائمة على القياس والإجماع - كما سبق وأن مرت .

(١) شرح التسهيل ١/١٥٥ .

(٢) شرح الرضي ٢/٤٣٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١/٢٣٢ .

واختار في كتب أخرى الانفصال واستدل على ذلك بالاستصحاب - وقد مرّ ذكره - .

ولعلّ الصواب جواز الأمرين مع ترجيح الاتصال ؛ لأن أدلة ترجيح الاتصال قائمة على القياس ودليل ترجيح الانفصال قائم على الاستصحاب ، وقد ردّ بالإجماع ، وكما هو معلوم من أن الاستصحاب يعد من أضعف الأدلة متى وجدت أدلة أخرى تعارضه .

قال ابن الأنباري : « واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجدَ هناك دليل »^(١) .

(١) لمع الأدلة ١٤٢ .

الباب الخامس الأدلة الأخرى وابن مالك

أ - تمهيد :

- موقف ابن مالك مما ذكر منها .

- أنواع الأدلة الجدلية التي استعملها ابن مالك

في شرح الكافية الشافية .

ب - مسائل الأدلة الأخرى .

أ - نهج د :

موقف ابن مالك مما ذكر من الأدلة الأخرى :

لقد استعمل ابن مالك أدلة أخرى في كتابه هذا مما يحتاج إليها في الحجاج والجدل مستعملاً الأساليب المنطقية في الاستدلال التي تساعده في إقامة الحجج أو هدم حجج الخصوم . فمن الأساليب الجدلية أو القواعد التوجيهية أو الحجج التي استعملها ابن مالك أن الذي لا يجوز في الأصل لا يجوز في الفرع .

ومن الحجج أيضاً أنه إذا انتفى الحكم عن شيء تعين له عكسه ، قال : « وإذا انتفى كونه جمعاً تعين كونه اسماً مفرداً مشتقاً من (اليمين) »^(١) .

وقال في (باب التعجب) : « ولا خلاف في امتناع أن يكون (أفعل) اسم فعل ، فوجب ألا يكون أمراً . وإذا انتفت أمريته ، تعينت خبريته »^(٢) .

وقال في (باب عطف النسق) : « وإذا بطل كون ما تعللوا به مانعاً وجب الاعتراف بصحة الجواز »^(٣) .

وقال في عامل الفعل : « فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ،

(١) شرح الكافية الشافية ٨٧٨/٢ .

(٢) المصدر نفسه ١٠٧٨/٢ .

(٣) المصدر نفسه ١٢٤٨/٣ .

وصح القول بأن رافعه التجرد من الجازم والناصب «^(١)» .

وهكذا ترى ابن مالك حين يحتاج أو يبرهن على صحة قاعدة يستعين بأصول مسلّم بها ، كقوله في مسألة : حكم الجواب لـ (أما) إذا كانت أول الشرطين : « إذا كان أول الشرطين (أما) كانت أحق بذلك من وجهين :

أحدهما : أن جوابها إذا انفردت لا يحذف أصلاً ، وجواب غيرها إذا انفرد يحذف كثيراً لدليل . وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه «^(٢)» .

وهناك أحكام^(٣) قررها ابن مالك في أصالة الحروف وزيادتها في الكلمة وهي كما يلي :

١ - إذا كان الحكم بأصالة الحرف موجباً لعدم النظير تعين الحكم بالزيادة .

٢ - إذا كان الحكم بالأصالة مغلباً ما قل تعين الحكم بالزيادة .

٣ - إذا عدم الاشتقاق، وكان في الكلمة حرف صالح للأصالة والزيادة، لكن أحد الاحتمالين يؤدي إلى مثال مهمل والآخر لا يؤدي إلى ذلك عمل بمقتضى ما لا يؤدي إلى ذلك .

٤ - إذا وجد في الكلمة احتمالان وكان أحدهما مؤدياً إلى وزن شاذ ، والآخر غير مؤدٍ إلى ذلك عمل بمقتضى ما لا يؤدي إلى الشنوذ .

٥ - إذا كان في الكلمة حرف لا نظير له لا بتقدير الإصالة ولا بتقدير الزيادة تعين الحكم بالزيادة .

(١) المصدر نفسه ١٥٢٠/٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٦٤٧/٣ .

(٣) المصدر نفسه ٢٠٥٧/٤ .

وهكذا ترى ابن مالك دائماً ما يحيل إلى الزيادة في إصدار الأحكام ،
معتمداً على الأصل القائل إن : « باب الزيادة أوسع من باب التجرد » ^(١).

أنواع الأدلة الجدلية التي استعملها ابن مالك في
شرح الكافية الشافية :

استعمل ابن مالك أنواعاً من الأدلة الجدلية في هذا الكتاب منها
ما يلي :

١ - الاحتجاج بوجود النظير :

مثال ذلك قوله في مسألة : ترخيم الثلاثي المحرك الوسيط : « ومما انفرد
به الفراء ترخيم الثلاثي المحرك الوسيط ك (حكم) ، فإنه إذا قيل في ترخيمه :
(يا حَكَ) لم يلزم منه عدم النظير . إذ في الأسماء المتمكنة ما هو على
حرفين ثانيهما متحرك ك (غَدٍ) و (يَدٍ) » ^(٢).

٢ - الاحتجاج بعدم النظير :

مثال ذلك قوله في مسألة : ترخيم الثلاثي الساكن الوسيط : « فلو كان
الثلاثي ساكن الثاني ك (بَكَر) لم يجز ترخيمه بإجماع ، لأن ترخيمه موقع
في عدم النظير » ^(٣).

وقوله في مسألة : ترخيم الرباعي الذي قبل آخره ساكن ، صحيحاً كان
أو معطلاً : « ولا يشترط الفراء في الساكن الذي يحذف مع الآخر كونه ذا لين ،
بل يسوِّي في ذلك بين ذي اللين وغيره . فيقول في (قِمَطَر) علماً : يا قِمَ ،

(١) المصدر نفسه ٢٠٦١/٤ .

(٢) المصدر نفسه ١٣٥٧/٣ .

(٣) المصدر نفسه ١٣٥٨/٣ .

قال: لأنه إذا قيل : (يا قِمَطُ) بسكون الطاء لزم من ذلك عدم النظير ، إذ ليس في الأسماء ما آخره حرف صحيح ساكن إلا ما أشبهه الحرف نحو : (مَنْ) و (كَمْ) « (١) » .

٣ - الاستقراء التام :

قال في تعريف (ما) من (نعمًا) : « ويقوي تعريف (ما) في نحو : (مما أن أصنع) كونها مجرورة بحرف مخبر به ، وتعريف ما كان كذلك أو تخصيصه لازم بالاستقراء » « (٢) » .

وقال في وزن (نرجس) : « إذا كان الحكم بأصالة حرف موجباً لعدم النظر تعين الحكم بالزيادة كنون (نرجس) فإنه زائد ، إذ لو لم يكن زائداً لكان وزنه (فعلاً) وذلك ممتنع بإجماع أهل الاستقراء » « (٣) » .

وأحياناً يحتج لإثبات صحة رأيه والرد على آراء مخالفيه بحقائق نتيجة الاستقراء كقوله في (أيمن) : « زعم الكوفيون أن همزة الوصل في (أيمن) همزة قطع وأنه جمع (يمين) ، وما ذهبوا إليه غير صحيح لثلاثة أوجه (٤) » :

أحدها : لو كان جمعاً لم تكسر همزته ، وقد كسرت ، ولا يعرف جمع على (إِفْعَل) .

والثاني : أنه لو كان جمعاً لم تحذف همزته ؛ لأن ذلك أيضاً في الجموع غير معروف ، وقد حذفت همزة (أَيْمُن) في السعة في قول عروة بن الزبير - رضي الله عن أبيه وعنه - : « لَيْمُنُكَ لَيْنٌ ابْتَلَيْتَ لَقْدَ عَافَيْتَ » .

(١) المصدر نفسه ١٣٥٧/٣ .

(٢) المصدر نفسه ١١١٣/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٢٠٥٧/٤ .

(٤) انظر هذه الأوجه في الإنصاف ٤٠٤/١ .

الثالث : أنه لو كان جمعاً لم يُتَصَرَّفَ فيه بحذف بعضه ، لأنَّ ذلك في الجموع غير معروف « (١) .

٤ - الاستحسان :

استعمل ابن مالك الاستحسان في التنبيه على موجب الأصل عند حديثه عن لولا واختصاصها بالاسم فكان مقتضى ذلك أن تجره مطلقاً لكن شبهها بما اختص به الفعل من أدوات الشرط منعها من ذلك ، قال : « وأرادوا التنبيه على موجب الأصل فجروا بها المضمّر المشار إليه » (٢) .

واهتم ابن مالك بالنظائر كثيراً في كتابه (شرح الكافية الشافية) ، كقوله في إعراب (غير ، ويعد ، وقبل ، وحين) : « إنما أُعريت هذه الأسماء في تنكيرها ، لأنها في تنكيرها لم تخالف النظائر » (٣) .

لكنه يشترط الكثرة في بناء أحكامه على النظائر ، فإن قُلَّتْ النظائر فلا يبيّن عليها حكماً ، كقوله في منع صرف (لَحْيَان) : « ومن حكم بمنع صرفه قال : (لحيان) وإن لم يكن له (فَعْلَى) وجوداً فله (فَعْلَى) تقديرًا ، وذلك أن معناه غير لائق بمؤنث ، فلو فرض خرق العادة بوجود معناه للمرأة لكان إلحاقه بباب (سكران) أولى من إلحاقه بباب (سيفان) ، لأن باب (سيفان) ضيق بقلة النظير ، وباب (سكران) واسع ، فالإلحاق به أولى » (٤) .

وقوله في (أَكْمَر) : « لكن حمّله على (أحمر) أولى لكثرة نظائره ، فكذا (لَحْيَان) حمّله على (سكران) أولى » (٥) .

(١) المصدر نفسه ٢٠٧٢/٤ .

(٢) المصدر نفسه ٧٨٨/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٩٦٦/٢ .

(٤) المصدر نفسه ١٤٤٠/٣ .

(٥) المصدر نفسه ١٤٤٠/٣ .

وقوله في حذف (أنْ) بعد المضارع مع بقاء عملها بعد ثم والفاء وأو :
« فهذا وأمثاله جائز لكثرة نظائره » ^(١).

٥ - بيان العلة :

قال في مسألة : (سحر) معربٌ ولا يكون مبنياً : « وكان يكون علامة إعرابه - أي : سحر - تنوينه في بعض المواضع ، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرابية وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف » ^(٢).

* * * *

ب - مسائل الأدلة الأخرى :

وهي خمس مسائل كالآتي :

- ١ - دخول اللام على معمول الخبر .
- ٢ - الاحتجاج بعدم النظر .
- ٣ - الاحتجاج بوجود النظر .
- ٤ - الجواب لـ (أما) إذا كانت أول الشرطين أولى .
- ٥ - الأصالة والزيادة في الحروف .

(١) المصدر نفسه ١٥٥٩/٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٤٨٠/٣ .

١ - دخول اللام على معمول الخبر (*).

منع جمهور النحاة وتابعهم ابن مالك دخول اللام على معمول الخبر المتقدم عليه ، وكون الخبر فعلاً ماضياً متصرفاً غير مسبوق بـ (قد) ، نحو : (إن زيدا لبك وثق) ، وأجاز ذلك الأخفش^(١)، والفراء^(٢)، ورد عليهما ابن مالك قائلًا : « وأجاز الأخفش نحو : (إني لبك وثقت) مع أنه لا يجيز (إني بك لوثقت) ومعلوم أن اللام إنما دخلت على معمول الخبر من أجل أنه واقع موقعه فكأنها دخلت عليه . فإذا لم يكن هو صالحاً لها فلا حظ لمعموله فيها ، وإلا لزم ترجيح الفرع على الأصل »^(٣) .

ومن المعلوم أن هذه اللام لا تدخل على الخبر إذا كان فعلاً ماضياً ، فدخولها على معموله فرع دخولها عليه ، لذا لا تدخل على معموله ، وإلا لزم ترجيح الفرع على الأصل .

ومن الجدير بالذكر أن لدخول اللام على الخبر ثلاثة شروط وهي : أن يكون المعمول متقدماً على الخبر ، وألا يكون بمعنى الحال ، وأن يكون الخبر صالحاً للام بأن لا يكون فعلاً ماضياً ، قال خالد الأزهري : « وذلك بثلاثة شروط أيضاً تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحاً للام نحو : (إن زيدا لعمرأ ضارب) »^(٤) .

(*) الكتاب ١٢٣/٢ ، شرح الكافية الشافية ٤٩١/١ ، التسهيل ٦٤ ، شرح التسهيل ٢٨/٢ ، شرح الرضي ٢٥٩/٤ ، الارتشاف ١٢٦٥/٢ ، المساعد ٣٢١/١ ، شرح التصريح على التوضيح ٢٢٣/١ ، شرح الأشموني ٣١٠/١ ، والهمع ١٧٣/٢ .

(١) انظر رأي الأخفش في : التسهيل ٦٤ ، شرح التسهيل ٢٩/٢ ، شرح الكافية الشافية ٤٩١/١ ، شرح الرضي ٤٥٩/٤ ، والهمع ١٧٥/٢ .

(٢) انظر رأي الفراء في : الهمع ١٧٥/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤٩١/١ .

(٤) شرح التصريح ٢٢٣/١ .

ولعلَّ الصواب ما ذهب إليه جمهور النحاة وتابعهم فيه ابن مالك من منع دخول اللام على معمول خبر (إن) لفقده إحدى الشروط السابقة وهو عدم صلاحية دخول اللام على الخبر لكونه فعلاً ماضياً .

* * * *

٢ - الاحتجاج بعدم النظر (*) .

ورد الاستدلال بعدم النظر عند ابن مالك في عدة مسائل منها : ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن ، سواء أكان هذا الثالث صحيحاً كـ (قِمَطَرٌ) وسِبَطَرٌ) ، أو معتلاً كـ (ثمود) . ومن المسائل الموقعة في عدم النظر : ترخيم الثلاثي الساكن الوسط كـ (بَكْرٌ) ، قال ابن مالك : « وانفرد الفراء بأن يعامل الرباعي معاملة الخماسي وغيره ، فيقول في (عماد) و (يزيد) و (ثمود) : (يا عِمَ) و (يا يَزِ) و (يا ثَمَ) . ويجيز أيضاً إبقاء الألف والياء ، ولا يجيز إبقاء الواو ؛ لأن بقاءها يستلزم عدم النظر ، إذ ليس في الأسماء ما آخره واو مضموم ما قبلها إلا (هو) وذو الطائية . ولا يشترط الفراء في الساكن الذي يحذف مع الآخر كونه ذا لين ، بل يسوي في ذلك بين ذي اللين وغيره ، فيقول : (قِمَطَرٌ) علماً : يا قِمَ ، قال : لأنه إذا قيل : (يا قِمَطُ) - بسكون الطاء - لزم من ذلك عدم النظر ... فلو كان الثلاثي ساكن الثاني كـ (بَكْرٌ) لم يجز ترخيمه بإجماع ، لأن ترخيمه موقع في عدم النظر » (١) .

(*) انظر المسألة في : الإنصاف ٣٦١/١ م ٥٠ ، التبيين ٤٥٨ م ٨٥ ، شرح جمل الزجاجي ٢١٦/٢ ، ٢١٧ ، شرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣ ، شرح التسهيل ٤٢١/٣ ، شرح الكافية للرضي ٤٠٣/١ ، الارتشاف ٢٢٣٢/٥ ، المساعد ٥٥٢/٢ ، شرح الأشموني ٧١/٢ ، والهمع ٨٤٠/٢ . وهذا الاحتجاج للكوفيين وذكره ابن مالك .

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣ ، ١٣٥٨ .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

أولاً : القول في ترخيم الرباعي الذي قبل آخره ساكن صحيح أو معتل^(١) :

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن صحيح أو معتل يكون بحذفه وحذف الحرف الذي بعده ، نحو قولك في قمطر وشمود ويزيد وعماد : يا قَمْ ، ويا ثَمْ ، ويا يَزْ ، ويا عِمْ .

وذهب البصريون إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط ، وأجاز الفراء ذلك في الصحيح الساكن^(٢) ، أما المعتل^(٣) فقد اختلف النقل عنه ، فنقل عنه بعضهم أنه يجيز حذف الأخير وحرف المد الذي قبله فيقول في عماد وسعيد وشمود : يا عِمْ ، ويا سَعْ ، ويا ثَمْ ، ونقل آخرون - منهم ابن السراج وابن مالك - أنه يجيز بقاء الألف والياء ولا يجيز بقاء الواو لعدم النظير .

واستدل الكوفيون على ترخيم الرباعي بحذف حرفين منه بعدم النظير ومشابهة الحرف ك (نَعَمْ) و (أَجَل) ، قال أبو البركات الأنباري : « لأن الحرف الأخير إذا سقط من هذه الأسماء بقي آخرها ساكناً ، فلو قلنا إنه لا يحذف لأدى ذلك إلى أن يشابه الأتوات وما أشبهها من الأسماء ، وذلك لا يجوز »^(٤) .

وقال الرضي : « والفراء يحذف الساكن أيضاً في الاسم الذي قبل آخره ساكن ، نحو (هِرْقَلٌ وَسِبْطُرٌ) على نية المحنوف ، لئلا يشبه الحرف نحو :

(١) هذا الاحتجاج للكوفيين وذكره ابن مالك .

(٢) انظر رأي الفراء في : شرح الجمل ٢/٢١٧ ، شرح الرضي ٨/٤٠٥ ، شرح الأشموني ٣/٧١ ، والهمع ٣/٨٥ .

(٣) انظر رأي الفراء في : الأصول ١/٣٦٢ ، شرح الكافية الشافعية ٣/١٣٥٧ ، المساعد ٢/٥٥١ .

(٤) انظر : الإنصاف ١/٣٦١ ، م ٥٠ .

نعم وأجل»^(١) .

واستدل البصريون على ترخيمه بحذف الأخير فقط بالإجماع على أن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم ، كما كانت قبل دخوله ، فتقول في (بُرْتُنْ وَجَعْفَرُ وَمَالِكُ) : يا بُرْتُ ، ويا جَعْفَرُ ، ويا مَالِ « فيبقى كل واحدة من هذه الحركات بعد دخول الترخيم كما كانت قبل وجود الترخيم في أقيس الوجهين ، فكذاك ها هنا ، وهذا لأن الحركات إنما بقيت على ما كانت عليه لينوي بها تمام الاسم ، ولو لم يكن كذلك لكان يجب أن يحرك المرخم بحركة واحدة ، فإذا ثبت أن الحركات إنما بقيت لينوي بها تمام الاسم فهذا المعنى موجود في الساكن حسب وجوده في المتحرك ؛ فينبغي أن يبقى على ما كان عليه إذا كان ساكناً كما يبقى على ما كان عليه إذا كان متحركاً »^(٢) .

ورد البصريون ما قاله الكوفيون : « لو أسقطنا الحرف الأخير ل بقي ما قبله ساكناً فأشبه الأدوات » ، حيث قالوا : لو كان هذا شرطاً معتبراً لوجب حذف الحرف المكسور حتى لا يشبه المضاف إلى ياء المتكلم ، ولا خلاف أن هذا لا يجيزه أحد ، فدل ذلك على فساد ما ذهبوا إليه^(٣) .

ولعل الصواب ما ذهب إليه البصريون من أن ترخيم الرباعي يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط ؛ لأن الرباعي الساكن ما قبل آخره إذا رخم جاز أن يحرك فيخرج من شبه الحرف .

قال العُكْبَرِيُّ : « وأما بقاؤه ساكناً فليس بمانع ، لأن كونه آخرًا بعد

(١) شرح الرضي ٤٠٥/١ .

(٢) الإنصاف ٣٦١/١ ، م ٥٠ .

(٣) انظر : الإنصاف ٣٦١/١ ، م ٥٠ .

الترخيم لا يشبه حاله قبله ، ألا ترى أن ترخيم (حارث) يصيره إلى بناءٍ لا نظير له فـ (حار) فاع ، ولا نظير له في الأصول ، ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا المثال ؛ لأن الترخيم عارضٌ فلا اعتداد به في هذا المعنى ، وأما إذا رخم جاز أن يحرك فتقول : (يا قِمطُ) وعند ذلك يخرج من شبه الأدوات «^(١) .

ثانياً : ترخيم الثلاثي الساكن الوسط :

المشهور منع ترخيم الثلاثي الساكن الوسط فلا تقول في (بكر) (يا بك)، وحكي عن الأخفش وبعض الكوفيين^(٢) جواز ترخيمه .

ونقل ابن عصفور^(٣) ، وابن مالك^(٤) الاتفاق على منع ترخيمه ، لكن الخلاف فيه واضح ، قال أبو حيان : « وهم ابن عصفور في قوله : أنه لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً ، والخلاف فيه ، نقله ابن هشام ، وأبو البقاء العكبري ، وصاحب النهاية ، وابن الخشاب »^(٥) .

ويرى المانعون أن ترخيم الاسم الثلاثي إجحاف به ، « لأنهم كرهوا أن يذهبوا من أقل الأصول وأن تنهكه الغاية في القلة »^(٦) .

ويرى ابن مالك أن ترخيمه موقع في عدم النظير ، قال : « فلو كان الثلاثي ساكن الثاني كـ (بكر) لم يجز ترخيمه بإجماع ، لأن ترخيمه موقع

(١) التبيين ٤٥٩/م ٨٥ .

(٢) انظر : المساعد ٥٥٢/٢ ، وشرح الأشموني ٦٩/٢ .

(٣) شرح الجمل ٢١٦/٢ ، وانظر : الارتشاف ٢٢٣٢/٥ ، والمساعد ٥٥٢/٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٣٥٨/٣ ، وشرح التسهيل ٤٢١/٢ .

(٥) الارتشاف ٢٢٣٢/٥ .

(٦) شرح الجمل ٢١٦/٢ .

في عدم النظير»^(١) .

ويرى من يجيز الترخيم أن الغرض من الترخيم التخفيف فلا فرق في ذلك بين الثلاثي والرباعي مثله مثل المنقوص فيجوز حذف يائه في الوقف ثلاثياً كان أو رباعياً .

ورد المانعون على ذلك بأن قالوا : « والجواب : أنا قد بينا أن التخفيف فيما كان مستثلاً ، والثلاثي لا ثقل فيه ، فلا حاجة إلى التخفيف ، فتخفيفه يلحقه بالحروف وذلك تأباه أصالة الاسم »^(٢) .

ولعل الصواب ما ذهب إليه المانعون وتابعهم فيه ابن مالك ؛ لأن الاسم الثلاثي الساكن الوسط معرب وترخيمه بحذف آخره يجعله على حرفين ، ولا يوجد اسم معرب على حرفين إلا ما أشبه الحرف أو شذ عن القياس كما في يدٍ ودمٍ ، لذا فمنع ترخيمه أولى .

* * * *

٢ - الاحتجاج بوجود النظير .

ترخيم الثلاثي المحرك الوسط (*) :

قال ابن مالك : « مما انفرد به الفراء ترخيم الثلاثي المحرك الوسط

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٥٨/٢ .

(٢) التبيين ٤٥٧/م ٨٤ .

(*) انظر المسألة في : الكتاب ٢/٢٥٣ ، الأصول في النحو ١/٣٦٤ ، أسرار العربية ٢٣٦ ، الإنصاف ١/٢٥٦ م ٤٩ ، التبيين ٤٥٦ م ٨٤ ، شرح الجمل ٢/٢١٦ ، شرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٢ ، شرح التسهيل ٢/٤٢٤ ، شرح الرضي ١/٣٩٥ ، الارتشاف ٥/٢٢٣٢ ، المساعد ٢/٥٥٢ ، شرح الأشموني ٢/٦٨ .

كـ (حَكَمَ) فإنه إذا قيل في ترخيمه : (يا حَك) لم يلزم منه عدم النظير ؛
إذ في الأسماء المتمكنة ما هو على حرفين ثانيهما متحرك كـ (غَدٍ)
و (يَدٍ)^(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب الكوفيون^(٢) ، والأخفش^(٣) ، والفراء^(٤) إلى جواز ترخيم الاسم
الثلاثي المحرك الوسط كقولك في عُنُق (يا عُنْ) وفي حَجَر (يا حَجْ) وفي
حَكَمَ (يا حَكْ) .

وذهب بعضهم^(٥) إلى جواز الترخيم في الثلاثي مطلقاً سواء أكان ساكن
الوسط أو محرك الوسط .

والمشهور منع جواز ذلك ، وبه قال البصريون والكسائي من الكوفيين^(٦) .
وذكر ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية)^(٧) انفراد الفراء بالرأي
الأول وما وجد في كتب النحو^(٨) خلاف ذلك .

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣ ، ١٣٥٨ .

(٢) انظر رأي الكوفيين في : الإنصاف ٢٥٦/١ م ٤٩ ، الارتشاف ٣٢/٥ م ٢ ، والمساعد ٥٥٢/٢ .

(٣) انظر رأي الأخفش في : شرح الرضي ٣٩٥/١ ، الارتشاف ٢٢٣٢/٥ ، المساعد ٥٥٢/٢ ، وشرح
الأشموني ٦٨/٣ .

(٤) انظر رأي الفراء في : شرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣ ، شرح الرضي ٣٩٥/١ ، المساعد ٥٥٢/٢ ،
وشرح الأشموني ٦٨/٣ .

(٥) انظر : الإنصاف ٣٥٧/١ م ٤٩ .

(٦) انظر : الإنصاف ٣٥٧/١ م ٤٩ ، الارتشاف ٢٢٣٢/٥ ، المساعد ٥٥٢/٢ ، وشرح الأشموني ٦٨/٣ .

(٧) شرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣ .

(٨) الإنصاف ٣٥٧/١ م ٤٩ ، المساعد ٥٥٢/٢ ، وشرح الأشموني ٦٨/٣ .

أما الكوفيون فقد استدلوا^(١) على جواز ترخيم الثلاثي المحرك الوسط بوجود النظير له إذ في الأسماء ما هو على حرفين محرك ثانيها ك (يدٍ ، ودمٍ ، وددٍ) .

وأما البصريون فقد استدلوا^(٢) على منع ذلك بأن الترخيم حذف من آخر المنادى إذا كثرت حروفه طلباً للتخفيف . فالاسم الثلاثي لا يحتمل الحذف ؛ لأنه في غاية الخفة فلو حذف آخره لأدى إلى الإجحاف به .

ورد^(٣) البصريون ما استدل به الكوفيون بأنه قليل في الاستعمال ، ويبعد عن القياس .

أما النقلة في الاستعمال فظاهر ؛ لأنها كلمات قليلة معدودة ، وأما البعد عن القياس فمن وجهين :

أولهما : أن القياس يقتضي أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله يقلب ألفاً ، أي لا يحذف ، فلما حذف من (دمو) دل على أنه خلاف القياس .

والوجه الثاني: أن الحذف من: دم ، وغد ، ويد ، كان لاستئصال الحركات عليها ، فالأصل فيها : دمو ، وغدو ، ويدي ، أما في الترخيم فالحذف وقع في الاسم الذي كثرت حروفه طلباً للتخفيف ، وهذا لا يتطابق مع الثلاثي لأنه في غاية الخفة .

ومن الواضح أن ابن مالك سلك مسلك البصريين ، حيث قال في (شرح التسهيل) : « وقيدته بالزيادة على الثلاثي ، ليخرج الثلاثي المجرد ، كبكر وزفر »^(٤) .

(١) انظر : الإنصاف ٣٥٧/١ ، م ٤٩ ، أسرار العربية ٢٢٧ ، شرح الكافية الشافية ١٣٥٨/٢ .

(٢) انظر : الإنصاف ٣٥٩/١ ، م ٤٩ ، التبيين ٤٥٦ م ٨٤ .

(٣) انظر : الإنصاف ٣٥٩/١ ، م ٤٩ ، أسرار العربية ٢٢٧ ، والمساعد ٥٥٢/٢ .

(٤) شرح التسهيل ٤٢١/٣ .

ولكن عرضه في (شرح الكافية الشافية) رأي الفراء وذكره لدليله يدل على احترامه رأي الآخرين وأدلتهم وإن خالفت رأيه .

ولعل الصواب ما ذهب إليه البصريون وتابعهم فيه ابن مالك ؛ لأن دليل الكوفيين مردود بعدم ورود السماع ، وبعده عن القياس وشنوده .

قال ابن عصفور : « فصار بمنزلة ما حذف من الأسماء على غير قياس نحو : (يدٍ) و (دمٍ) » ^(١).

وقال الرضي : « بخلاف نحو : يد ، و دم فإن النقص فيه وإن كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي ، والشنوذ لا يعبأ به » ^(٢) .

* * * *

٤ - الجواب لـ (أمّا) إذا كانت أول الشرطين أولى (*) .

قال ابن مالك : « فإذا كان أول الشرطين (أمّا) كانت أحق بذلك من وجهين :

أحدهما : أن جوابها إذا انفردت لا يحذف أصلاً ، وجواب غيرها إذا انفرد يحذف كثيراً للدليل ، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه .

الثاني : أن « أمّا » قد التزم معها حذف فعل الشرط ، وقامت هي

(١) شرح الجمل ٢/٢٢٥ .

(٢) شرح الرضي ١/٣٩٧ .

(*) انظر المسألة في : الكتاب ٢/٧٩ ، المقتضب ٢/٧٠ ، إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٤٥ ، شرح الكافية

الشافية ٣/١٦٤٧ ، شرح الرضي ٤/٤٦٩ ، الارتشاف ٤/١٨٩٤ ، البحر المحيط ٨/٢١٥ ، والمساعد

مقامه . فلو حذف جوابها لكان ذلك إجحافاً ، و (إن) ليست كذلك «^(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت مذاهب النحاة في هذه المسألة على النحو التالي :

المذهب الأول :

يرى أصحاب هذا المذهب أنه إذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما ، ويكون جواب الثاني محذوفاً لدلالة جواب الأول عليه ، سواء أكان أحد الشرطين (أما) أم لا . وإن كان الجواب لـ (أما) فلا بد أن يكون فعل الشرط ماضي اللفظ أو مصحوباً بـ (لم) ، ويغني عنه جواب (أما) .

وممن ذهب هذا المذهب سيبويه^(٢) ، والمبرد^(٣) ، وأبو علي الفارسي في أحد قوليه^(٤) ، واختاره ابن مالك^(٥) موجباً أولويته في (أما) خاصة .

المذهب الثاني :

يرى أصحاب هذا المذهب أن الجواب للشرط لا لـ (أما) . ونسب هذا المذهب إلى أبي علي الفارسي في قوله الآخر^(٦) .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦٤٧/٣ .

(٢) الكتاب ٧٩/٣ .

(٣) المقتضب ٧/٢ .

(٤) انظر رأي الفارسي في : إعراب القرآن للنحاس ٣٤٥/٤ ، المساعد ٢٣٥/٣ ، الارتشاف ١٨٩٤/٤ ، والبحر المحيط ٢١٥/٨ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٦٤٧/٣ .

(٦) انظر رأي الفارسي في : إعراب القرآن للنحاس ٣٤٥/٤ ، المساعد ٢٣٥/٣ ، الارتشاف ١٨٩٤/٤ ، والبحر المحيط ٢١٥/٨ .

المذهب الثالث:

يرى أصحاب هذا المذهب أن الفاء وما بعدها جواب لـ (أما) والشرط معاً . وعزي هذا المذهب إلى الأخفش ، والفراء^(١) .

وتدور المسألة حول المذهبين الأول والثاني .

فأما من احتج بأن الجواب لـ (أما) لدلالته على جواب (إن) المحذوف فقد استدل بعدم جواز : (أما إن جئتنني فأكرمك) بسكون الميم من أكرمك على الجزم ، ووجوب الرفع فيه فتقول : (أما إن جئتنني فأكرمك) .

قال الرضي : « فقولهُ (روح)^(٢) ، جواب (أما) ، استغني به عن جواب (إن) ؛ والدليل على أنها ليست جواب (إن) عدم جواز : أما إن جئتنني أكرمك أكثر من : إن ضربتنني فأكرمك ، ... وإنما وجبت (الفاء) في جواب (أما) ، ولم يجز الجزم وإن كان فعلاً مضارعاً ، فلم يجز : (أما زيد يقيم) : لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه ، قبح أن تعمل في الجزء الذي هو أبعد منها ، من الشرط ، ألا ترى أنه إذا حذف الجزء في نحو: آتيتك إن أتيتني ، فالأصل ألا تعمل الأداة في الشرط ، فالجزء ، بعدم الانجزام عند حذف الشرط أولى »^(٣) .

ورجح ابن مالك ذلك في (أما) خاصة اعتماداً على قاعدة توجيهية وهي (الأولى) : إذ إن جواب (أما) إذا انفردت لا يحذف أصلاً بخلاف جواب

(١) انظر رأي الأخفش والفراء في : إعراب القرآن للنحاس ٢٤٥/٤ ، المساعد ٢٣٥/٢ ، الانتشاف

١٨٩٤/٤ ، والبحر المحيط ٢١٥/٨ .

(٢) أي هذه الكلمة الموجودة في الآية الكريمة : ﴿فأما إن كان من المقربين ، فروج وريحان وجنة نعيم﴾ - الواقعة : ٨٨ ، ٨٩ .

(٣) شرح الرضي ٤٦٩/٤ .

غيرها إذا انفرد يحذف كثيراً لدليل « وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه »^(١) ؛ لأن عدم الحذف فيه إجحاف ، لذا التزم حذف فعل الشرط مع (أما) وحلت (أما) محله « فلو حذف جوابها لكان ذلك إجحافاً »^(٢) .

• ويلحظ أن ابن مالك قد سبق غيره في الإتيان بقاعدة توجيهية وهي (الأولى) في هذه المسألة ، حيث لم يتطرق إليها أحد من النحاة - وذلك فيما بحثت - ، وهذا يدل على تمكن ابن مالك من استعمال قواعد التوجيه ، ولا غرو في ذلك ، لأنه واضح الغاية من قواعد التوجيه في أصول النحو ، قال الدكتور تمام حسان : « وتلخص الفائدة في أصول النحو عبارة يمكن أن نضعها في صورة مشابهة نحو : (لا خطأ ولا لبس) ، وقد وضعها ابن مالك في شطرة بيت من أبيات ألفيته يقول :

* وإن بشكل خيف لبس يجتنب * «^(٣) .

وأما من احتج بأن الجواب لـ (إن) لدلالته على جواب (أما) المحذوف فقد استدل بأن الفاصل في (أما) لا بد أن يكون مفرداً فلما فصل بجمله في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ، فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾^(٤) دل على أن الجواب لـ (إن) .

قال ابن عقيل : « وقال الفارسي مرة بقول سيبويه ، ومرة : الجواب للشرط ، وجواب (أما) محذوف ؛ واحتج بأنه لا يفصل في (أما) إلا

(١) شرح الكافية الشافعية ١٦٤٨/٢ .

(٢) المصدر نفسه ١٦٤٨/٢ .

(٣) الأصول ٢٢٠ .

(٤) الواقعة : ٨٨ - ٨٩ .

بمفرد»^(١) .

ولعلّ الصواب ما ذهب إليه سيبويه ، والمبرد ، وتابعهما فيه ابن مالك ؛ لأنه إذا اجتمع شرطان كان الجواب لأسبقهما ، أضف إلى ذلك حاجة (أما) الماسة للجواب فهي حرف فيه معنى الجزاء ، وقد التزم حذف شرطه فلو قيل بحذف جوابه لكان ذلك إجحافاً .

* * * *

٥ - الأصلة والزيادة في الحروف^(*) .

من الأحكام التي أوردها ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) في أصالة الحروف وزيادتها ما يلي :

أولاً : إذا كان الحكم بأصلة الحرف موجباً عدم التنظير تعين الحكم بالزيادة كنون (نَرْجِس) على مثال نَفْعِل ، وتاء تَقْتُد^(٢) على مثال تَفْعُل .

(١) المساعد ٢٣٥/٣ .

(*) الكتاب ٢٣٧/٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٢٠ ، النصف ١١٩ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، سر صناعة الإعراب ١٥٨/١ ، ١٦٨ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، شرح التصريف للثماميني ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، الممتع ١/٧٧ ، ٨٠ ، ٩٧ ، ٢٥٣ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، شرح الكافية الشافية ٢٠٥٧/٤ ، ٢٠٥٨ ، ٢٠٥٩ ، ٢٠٦٠ ، ٢٠٦١ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/٥٥ ، ٦٩ ، ١٥٢ ، ١٨٣/٢ ، ٣٦١ ، ٣٩٤ ، اللسان مادة : درأ ، جذب ، حبيب ، نصب ، قستد ، رجس ، هبط ، الارتشاف ١/٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، المغني في تصريف الأفعال للدكتور محمد عضيمة ٩٢ .

(٢) تَقْتُد : بالفتح ثم السكون وتاء أخرى مفتوحة ، وضبطه الزمخشري بضم الثانية : وهي رَكِيَّةٌ بعينها في شق الحجاز من مياه بني سعد بن بكر بن هوازن ... وقال الندي : تقتد قرية بالحجاز . انظر : معجم البلدان ٢/٢٧ لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي ، دار صادر بيروت .

وَحُكِّمَ بزيادة نون نرجس ، ؛ لأنه ليس في الكلام على مثال فَعْلَلِ ، قال ابن مالك : « كنون (نرجس) فإنه زائد ، إذ لو لم يكن زائداً لكان وزنه (فَعْلَلًا) وذلك ممتنع بإجماع أهل الاستقراء »^(١) .

ثانياً : إذا كان الحكم بالأصالة مغلباً ما قل تعين الحكم بالزيادة كنون (جُنْدَب) على مثال فُنْعَل ومثله عُنْصَر ، وعُنْصَل ، وخُنْفَس ، وعُنْظَب ، وقُنْبَر ، فنون (جُنْدَب) زائدة لأنه ليس في الكلام مثل : جُعْفَر ، قال سيبويه : « والنون من جُنْدَب وعُنْصَل وعُنْظَب زائدة لأنه لا يجيء على مثال فَعْلَل شيء إلا وحرف الزيادة لازم له ، وأكثر ذلك النون ثابتة فيه »^(٢) .

ونقل ابن جني عن الأخفش الحكم بأصالة النون في (جُنْدَب) مستدلاً بما حكى عن العرب ، قال ابن جني : « فأما أبو الحسن ، فقال أبو علي : إن قياس قوله أن تكون النون في (جُنْدَب) وبابه من الأصل حتى تقوم دلالة على زيادتها ، لأنه قد حُكِّي عنهم (جُنْدَب) بفتح الدال »^(٣) .

ومن النحاة من حكم بزيادتها حتى وإن ثبت وزن جُنْدَب مستدلين بالاشتقاق ، والحمل على الأكثر .

قال الرضي : « والأولى أن جندياً فُنْعَل ثبت جُنْدَب أو لا ؛ للاشتقاق ؛ لأن الجراد يكون سبب الجذب ، ولهذا سمي جراداً لجرده وجه الأرض من النبات »^(٤) .

قال ابن مالك : « كنون (جُنْدَب) فإنها زائدة لأن (فُنْعَلًا) أكثر من

(١) شرح الكافية الشافية ٢٠٥٧/٤ وانظر : المنصف ١١٩ ، وشرح التصريف ٢٢٨ ، ٢٤٥ .

(٢) الكتاب ٣٢٠/٤ .

(٣) المنصف ١٤٦ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣٦٢/٢ .

(فَعَّلَ) عند من أثبت (فَعَّلَ) والحمل على الأكثر راجح ^(١).

ثالثاً : إذا عدم الاشتقاق ، وكان في الكلمة حرف صالح للأصالة والزيادة ، لكن أحد الاحتمالين يؤدي إلى مثال مهمل والآخر لا يؤدي إلى ذلك ، عمل بمقتضى ما لا يؤدي إلى ذلك ، كناء (تَنْضُبُ) وميم مُحِبٍ ، إذا قيل : إنهما على وزن فَعَّلَ و فَعَّلَ لأدى ذلك إلى وزن مهمل ؛ لذلك حُكِمَ بزيادتهما فيصبحان على وزن تَفَعَّلَ و مَفَعَّلَ .

ومثل تَنْضُبُ تَفَعَّلَ ، وَتَأَلَّبَ ، وَتَرْتَبَ ، ومثل مُحِبٍ ، قَرَدَدَ ، وَمَهْدَدَ وحكم النحاة بزيادة تاء تَنْضُبُ ؛ لأنه ليس في الكلام على وزن فَعَّلَ ، نقل ابن منظور عن أبي منصور الأزهري قوله : « والتاء زائدة لأنه ليس في الكلام فَعَّلَ ، وفي الكلام تَفَعَّلَ » ^(٢) .

وحكموا أيضاً بزيادة ميم مُحِبٍ ؛ لوجود تركيب (ح ب ب) وعدم وجود تركيب (م ح ب) ، وردَّ بذلك على من استدل على أصالتها بفك الإدغام .

قال ابن عصفور : « فكان الحمل على الموجود أولى » ^(٣) .

وقال صاحب اللسان : « وإنما حملهم على أن يزنوا مُحِبِّيا ، بمَفَعَّلَ ، دون فَعَّلَ ، لأنهم وجدوا ما تركب من (ح ب ب) ، ولم يجدوا (م ح ب) ، ولولا هذا ، لكان حملهم محبياً على فَعَّلَ ، هو القياس والعرف كَقَرَدَدٍ وَمَهْدَدٍ » ^(٤) .

وجاز إظهار التضعيف في محبٍ ؛ لأنه علم ؛ إذ إن : « الأعلام قد تغير

(١) شرح الكافية الشافعية ٢٠٥٨/٤ .

(٢) اللسان مادة (نضب) .

(٣) المتع ٢٥٣/١ .

(٤) اللسان مادة (حب) .

كثير عما عليه أكثر الأسماء»^(١).

وابعاً : إذا وجد في الكلمة احتمالان وكان أحدهما مؤدياً إلى وزن شاذ ، والآخر غير مؤدٍ إلى ذلك عمل بمقتضى ما لا يؤدي إلى الشذوذ . كـ (تُدْرَأُ) إذا قيل : إنها على وزن فُعْلَلْ لأدى ذلك إلى وزن شاذ ؛ لذلك حكم بزيادتها فتصبح على وزن تُفْعَلْ ومثلها تُرْتَبْ وتُفْعَلْ ووزن فُعْلَلْ غير ثابت عند سيبويه .

قال سيبويه : « وكذلك تُرْتَبُ رَأْدَرَأُ لأنهن من رتب و درأ »^(٢).

قال الثماميني : « فأما (تُدْرَأُ) فلا يخلو أن يكون (تُفْعَلًا) أو (فُعْلَلًا) ، و (فُعْلَل) ليس عند سيبويه فثبت أنه (تُفْعَل) فالتاء على هذا زائدة »^(٣) .

ومما يدل على زيادة التاء في (تُدْرَأُ) الاشتقاق ؛ إذ وضع أصحاب المعاجم هذه الكلمة في مادة (درأ) ؛ لأنهم يرونها مشتقة من (الدرع) .

خاصاً : إذا كان في الكلمة حرف لا نظير له لا بتقدير الأصالة ولا بتقدير الزيادة تعين الحكم بالزيادة ؛ « لأن باب الزيادة أوسع من باب التجرد »^(٤) .

كتاء (تَهْبِطُ) و (تَنْوِطُ) ، و (تَبْشُرُ) ؛ لأنه ليس في الكلام على وزن تَفْعَلْ أو فُعْلَلْ أو فُعْلَلْ^(٥) .

فالحكم بزيادة تاء تَهْبِطُ أولى : « لأن ذا الزيادة إذا عدم نظيره الموازن له ، فلا يعدم نظيره الموافق له في الانفراد بوزن لا اشتراك فيه »^(٦) .

(٢) الكتاب ٣١٥/٤ .

(١) المنصف ١٥٠ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢٠٦١/٤ .

(٣) شرح التصريف ٢٥٧ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٢٠٦١/٤ .

(٥) الكتاب ٣١٧/٤ .

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضلته تتم الصالحات ، وتكمل المكرمات ، وتذلل العقبات
أحمده تعالى وأشكره أن أتم عليّ إنجاز هذا البحث ، وكان من نتائجه مايلي :

* أثبت البحث أن ابن مالك ذهب مذهب المحققين ، فهو لم ييمم وجهه
إلى المذهب البصري القائم على التأويلات والتمحلات البعيدة مطلقاً ، ولم يطلق
العنان للمذهب الكوفي الذي يقبل السماع مطلقاً وإن كان شاذاً أو يقيس على
البيت الواحد أو البيتين مثلهم ، بل اعتدل في ذلك فهو يقبل السماع ويأخذ
بظاهره غالباً ، ويقيس عليه إذا كثر ، أما إذا كان السماع قليلاً أو شاذاً أو
ضرورة فإنه يقبله ولا يقيس عليه^(١) .

* أثبت البحث بعض الملحوظات على ابن مالك في نسبة بعض الآراء
إلى العلماء ، أو وضع بعض الشواهد في غير موضعها الصحيح ، ولكن هذه
الملحوظات لا تذكر أمام ما قام به من جهود في مجال العلم والتأليف^(٢) .

* أثبت البحث أن موقف ابن مالك من استدلالات العلماء يسير وفق
منهجه العام^(٣) .

* أثبت البحث أن موقف ابن مالك من السماع يسير على التعويل على
السماع في بناء الرأي النحوي وترجيحه مع قبول ما قل منه والإشارة إلى
قلته ، وعدم القياس على السماع القليل^(٤) .

* أثبت البحث أن الدليل السماعي شغل الجزء الأكبر عند ابن مالك من
حيث الاستدلال في كتابه (شرح الكافية الشافية) حيث جاءت المسائل التي

(١) انظر ص : ٥٠ .

(٢) انظر ص : ٥٠ .

(٣) انظر ص : ٦٣ .

(٤) انظر على سبيل المثال مسألة نون زيتون أصلية وليست زائدة .

استدل فيها ابن مالك بالسماع في أربع وأربعين مسألة .

* أثبت البحث أن منهج ابن مالك في الاستدلال بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة يسير كما يلي^(١) :

أ - جعل ابن مالك القرآن الكريم أعلى مراتب الاستدلال النحوي ، فهو عنده رأس المصادر ، لا يعدل عنه إلا إذا عدم الاستدلال به .

ب - وقف ابن مالك من القراءات القرآنية موقف المنصف لها ، فهو يحتج بها جميعاً ، لا يفرق بين متواترها وشاذها ، ويأخذ بقراءات القراء السبعة وغيرهم .

ج - استعمل ابن مالك مقياساً استدلالياً دقيقاً في استعمال الشواهد القرآنية يتمثل في قبول القراءة الشاذة والاستدلال بها مع عدم رفعها أو مساواتها بالقراءة المتواترة فهو يعطي كل سماع حقه ، وإن وجدت قراءتان يختار القراءة الأقوى وجهاً ، مع توجيهه القراءة الأخرى ، وهو يعتد بالقراءة ويخرجها من الدور إن كانت شاذة .

د - أخذ ابن مالك بالظاهر غالباً وإن خالف المشهور من القواعد ، وقليلاً ما ينجح إلى التؤيلات .

* أثبت البحث أن الحديث النبوي الشريف كان أولى الشواهد النثرية وأعلىها على الإطلاق - بعد القرآن الكريم - عند ابن مالك ، فلا ين مالـك فضل كبير في إثبات القواعد النحوية وتصحيحها ، وهو أول من توسع في الاحتجاج به والاعتماد عليه في وضع قواعد جديدة ، أو استدراك قواعد على ما وضعه الأوائل على الحديث الذي قام باستقرائه من جديد معتمداً في ذلك على كتب

(١) انظر ص : ٦٦ .

الحديث المعتمدة كالبخاري ومسلم^(١).

* أثبت البحث أن ابن مالك يهتم بالروايات المتعددة في الآيات الشعرية سواء ترتب على هذا التعدد اختلاف في الاستشهاد أم لا^(٢).

* أثبت البحث أن ابن مالك ينقل لغات القبائل كلها ، وهذه ظاهرة يكاد يتميز بها عن كثير من النحاة^(٣).

* أثبت البحث أن ابن مالك في استدلاله بكلام العرب غالباً يأخذ بالظاهر ، سواء ترتب على ذلك مخالفة المشهور من القواعد أم لا ، فكثيراً ما يتعد عن التكلف وتكثير العبارة ، وقليلاً ما يجنح إلى التأويل ، ونادراً ما يتكلف فيه^(٤).

* أثبت البحث التزام ابن مالك الدقة في صوغ الأحكام النحوية في استدلاله بكلام العرب في كتابه (شرح الكافية الشافية) بعيداً عن التعميم ، فهو لا يصدر أي حكم على رأي ما لم يتطابق معه ، ويضع الآراء والأحكام والسماع مواضعه بحسب ما يراه النحاة من حيث : الوجوب ، والاطراد ، والمشهور ، والأشهر^(٥).. الخ .

* أثبت البحث أن مفهوم الضرورة عند ابن مالك هو : ما ورد في الشعر وليس للشاعر عنه مندوحة ، أما ما يمكن أن يحل غيره محله مع سلامة الوزن والمعنى فليس فيه ضرورة ؛ لأن الضرورة مشتقة من الضرر : وهو النازل الذي لا مدفع عنه^(٦).

* أثبت البحث أن هناك ظواهر في استعمال السماع عند ابن مالك

(١) انظر ص : ٧٥ . (٢) انظر ص : ٨٧ .

(٣) انظر ص : ٨٨ . (٤) انظر ص : ٩١ .

(٥) انظر ص : ٩٦ . (٦) انظر ص : ١٠١ .

وهي: ذكر السماع المعضد للقاعدة ، تقوية السماع بالقياس ، تقوية بعض التأويلات بإيراد النظائر ، إبطال الحجة في سماع يبطلانها في سماع مماثل ، تأكيد أصالة ما هو أصل بالسماع ، ما انفرد به ابن مالك من حيث : الاجتهاد في إيراد الأدلة ، والاجتهاد في ترجيح الآراء ، وتوجيهاته المبتكرة^(١) .

* أثبت البحث أن ابن مالك قد أتى بالكثير من الأدلة على اختلاف مستوياتها والتي لم يسبقه إليها غيره وذلك فيما بحثت^(٢) .

* أثبت البحث أن القياس عند ابن مالك غالباً ما يبنى على سماع كثير وصحيح ، فهو لا يقيس على ما شذ أو قل سماعاً ، فمنهجه في القياس منهج سليم يصون اللغة من الاضطراب والفوضى^(٣) .

* أثبت البحث أن هناك ظواهر في استعمال القياس عند ابن مالك وهي: تدعيم القياس بالقياس ، قبول القياس ما لم يعارض بسماع صريح ، إبطال القياس بالسماع^(٤) .

* أثبت البحث أن ابن مالك استعمل بعضاً من أنواع القياس كالقياس القائم على السماع ، والقياس التنظيري ، وقياس الطرد ، وقياس المقابلة وقياس الشبه^(٥) .

* أثبت البحث أن ابن مالك اهتم بالعلة باعتبارها الأساس الذي يُبنى عليه القياس ، وللعلة أقسام استعملها ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) فمن أقسامها : العلة التعليمية ، والعلة التركيبية القياسية ،

(١) انظر ص : ١٠٧ .

(٢) انظر مثلاً من لابتداء الغاية في الزمان ص : ٢٠٨ ، وحذف حرف النداء ص : ٣٤٧ .

(٣) انظر ص : ٣٤٧ .

(٤) انظر ص : ٣٩٣ . (٥) انظر ص : ٣٩٥ .

والعلة التي تأتي لتعليل أحكام أو ظواهر خارج القياس . والأخيرة تنقسم إلى قسمين :

أ - علة مرتبطة بالتركيب . ب - علة مرتبطة بالبنية^(١) .

* أثبت البحث أن ابن مالك يهتم بالاستصحاب ؛ إذ يرجع الأصل على الفرع ، ويبقي الأصول على حالها ولا يخرج لفظ مما هو أصله ؛ لأن في ذلك تكلف ما لا يحتاج إليه^(٢) .

* أثبت البحث أن ابن مالك سلك مسلكين في الاحتجاج بالإجماع سواء كان عن العرب أم عن النحاة :

الأول : ذكر فيه الآراء التي أجمع عليها النحاة وهو الأكثر .

والثاني : حاول فيه إثبات صحة قاعدة مخالفة للقاعدة الأساسية .

* أثبت البحث أن ابن مالك قد يخرق إجماع النحاة متى رأى أن في خروجه عنه مناصرة للسمع^(٣) .

* أثبت البحث أن ابن مالك عندما يناقش قضية حول إثبات صحة قاعدة أو مخالفة رأي العلماء أو هدم حججهم ، فهو كثيراً ما يستعمل الأساليب المنطقية ، وقد استعمل في ذلك أنواعاً من الأدلة الجدلية كالاستدلال بوجود النظر ، أو بعدم النظر ، أو الاستقراء التام ، أو الاستحسان ونحوه^(٤) .

* أثبت البحث في بعض مسأله^(٥) أن ابن مالك بلغ الغاية في تحقيق نسبة الآراء إلى أصحابها .

(١) انظر من : ٣٩٨ . (٢) انظر من : ٤٤٠ .

(٣) انظر من : ٤٦٥ . (٤) انظر من : ٤٧٥ .

(٥) انظر : (مَنْ) لابتداء الغاية في الزمان من : ٢٠٨ ، وبقاء فاء الخبر بعد دخول (إِنَّ) و (أَنَّ) ، و

(لَكِنَّ) من : ١٢٩ ، ومعنى الواو العاطفة من : ٢٠٥ .

الفهارس

- (١) فهرس الآيات الكريمة .
- (٢) فهرس القراءات القرآنية .
- (٣) فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .
- (٤) فهرس أقوال العرب وأمثالهم .
- (٥) فهرس الأشعار والأرجاز .
- (٦) فهرس المصادر والمراجع .
- (٧) فهرس الموضوعات .

(١) فهرس الآيات القرآنية :

| الآية | رقمها | رقم الصفحة |
|---|-------|--------------------|
| سورة البقرة | | |
| ﴿ . إن الله لا يستحي .. ﴾ . | ٢٦ | ١٦٤ |
| ﴿ . فهي كالحجارة أو أشد قسوة . ﴾ . | ٧٤ | ٢٩٠ |
| ﴿ . ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم . ﴾ . | ٨٥ | ٣٥١ |
| ﴿ . وإذا يرفع إبراهيم القواعد من البيت . ﴾ . | ١٢٧ | ٢٣٤ |
| ﴿ . إن الصفا والمروة من شعائر الله . ﴾ . | ١٥٨ | ٣١٢-٣١٠ |
| ﴿ . فصيام ثلاثة أيام . ﴾ . | ١٩٦ | ١٠٧ |
| ﴿ . وأتموا الحج والعمرة . ﴾ . | ١٩٦ | ٣١٢-٣١٠ |
| ﴿ . قربنا أننا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة . ﴾ . | ٢٠١ | ٣٣٠ |
| ﴿ . هو ألد الخصام . ﴾ . | ٢٠٤ | ٢٢٩-١٠٧ |
| ﴿ . وكفر به والمسجد الحرام . ﴾ . | ٢١٧ | ٣٤٢-٣٣٦ |
| ﴿ . للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ﴾ . | ٢٢٦ | ٢٢٩-٢٢٧-٢٢٤-١٠٧-٦٤ |
| ﴿ . الذين ينفقون أموالهم بالليل سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم . ﴾ . | ٢٧٤ | ١٤٠ |
| سورة آل عمران | | |
| ﴿ . إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير الحق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم . ﴾ . | ٢١ | ١٤٢-٦٧ |
| ﴿ . يغفر لكم ذنوبكم . ﴾ . | ٣١ | ٢١٦ |
| ﴿ . إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أهدم ملء الأرض ذهباً . ﴾ . | ٩١ | ١٤٢-٦٧ |

| الآية | رقمها | رقم الصفحة |
|--|-------|-------------|
| سورة النساء | | |
| ﴿ . إن الله كان عليكم رقيباً . ﴾ . | ١ | ٣٣٨ |
| ﴿ . وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم . ﴾ . | ٩ | ٩٨ |
| ﴿ . واللذان يأتياها منكم فأنوهما . ﴾ . | ١٦ | ١٤١-١٢ |
| ﴿ . إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل . ﴾ . | ٥٨ | ٣٣٠ |
| ﴿ . فأولئك مأموهم جهنم . ﴾ . | ٩٧ | ١٢ |
| ﴿ . إن الذين توفاهم الملائكة . ﴾ . | ٩٧ | ١٢ |
| ﴿ . ويستفتونك في النساء ، قال الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم . ﴾ . | ١٢٧ | ٣٣٩ |
| ﴿ . لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين . ﴾ . | ١٦٢ | ٣٣٩ |
| سورة المائدة | | |
| ﴿ . هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم . ﴾ . | ١١٩ | ٢٣٨ |
| ﴿ . وعيسى وأيوب . ﴾ . | ١٦٢ | ٣٠٨ |
| سورة الأنعام | | |
| ﴿ . ينجيكم منها ومن كل كرب . ﴾ . | ٦٤ | ٣٣٣ |
| ﴿ . تماماً على الذي أحسن . ﴾ . | ١٥٤ | ١٣٦-١٣٥-١٣٤ |
| سورة الأعراف | | |
| ﴿ . فتم ميقات ربه أربعين ليلة . ﴾ . | ١٤٢ | ٢٩٠ |
| ﴿ . مهما تأنتا به من آية . ﴾ . | ١٣٢ | ٣٨٤ |

| الآية | رقمها | رقم الصفحة |
|---|-------|-------------|
| ﴿ . واختار موسى قومه سبعين رجلاً . ﴾ . | ١٥٥ | ٢٩٠ |
| سورة الأنفال | | |
| ﴿ . واعلموا أننا غنمتم من شيء فأن لله خمسه ﴾ . | ٤١ | ١٤٢-٦٧ |
| سورة التوبة | | |
| ﴿ . وقالت اليهود عزيز ابن الله . ﴾ . | ٣٠ | ٣٥٧ |
| ﴿ . إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً . ﴾ . | ٣٦ | ٢٩٠ |
| ﴿ . لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه . ﴾ . | ١٠٨ | ٢١٦-٢١٢-٧٣ |
| سورة يونس | | |
| ﴿ . فأجمعوا أمركم وشركاكم . ﴾ . | ٧١ | ٣٩ |
| سورة هود | | |
| ﴿ . ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم . ﴾ . | ٨ | ٤٠٥-٣٩٤ |
| ﴿ . أنلزمكموها . ﴾ . | ٢٨ | ٤٧١-٤٦٩-٤٦٧ |
| ﴿ . ألا إن ثموداً كفروا ربهم ألا بعداً لثمود . ﴾ . | ٦٨ | ٣٦٩ |
| سورة يوسف | | |
| ﴿ . رأيتهم لي ساجدين . ﴾ . | ٤ | ٩٧ |
| ﴿ . ما هذا بشراً . ﴾ . | ٣١ | ١٥٥ |
| ﴿ . ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات . ﴾ . | ٣٥ | ٧٤ |
| ﴿ . يا صاحبي السجن . ﴾ . | ٤١-٣٩ | ٢٢٩-٢٢٧-١٠٧ |
| سورة الرعد | | |
| ﴿ . ولله يسجد من في السماوات والأرض طوعاً وكرهاً . ﴾ . | ١٥ | ٣٩٥-٥٨ |

| الآية | رقمها | رقم الصفحة |
|---|-------|------------|
| سورة إبراهيم | | |
| ﴿ . وتبين لكم كيف فعلنا بهم . ﴾ . | ٤٥ | ٧٤ |
| سورة الحجر | | |
| ﴿ . ومن لستم له برازقين . ﴾ . | ٢٠ | ٣٣٦ |
| سورة الإسراء | | |
| ﴿ . لا يلبثون خلافاً إلا قليلاً . ﴾ . | ٧٦ | ٧٢ |
| سورة الكهف | | |
| ﴿ . بنس للظالمين بدلاً . ﴾ . | ٥٠ | ٢٧٥ |
| ﴿ . إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيها حسناً . ﴾ . | ٨٦ | ٤٣٥ |
| سورة مريم | | |
| ﴿ . يوم أبعث حياً . ﴾ . | ٣٣ | ٢٩٢ |
| سورة طه | | |
| ﴿ . فأوحس في نفسه خيفة موسى . ﴾ . | ٦٧ | ١٩٢ |
| سورة الأنبياء | | |
| ﴿ . أفأين مت فهم الخالون . ﴾ . | ٣٤ | ٥٥ |
| ﴿ . وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون . ﴾ . | ٩٢ | ١٦٣ |
| سورة المؤمنون | | |
| ﴿ . وعليها وعلى الفلك . ﴾ . | ١٢ | ٣٣٣ |
| ﴿ . إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا ، وما نحن بمبعوثين . ﴾ . | ٣٧ | ٣٠٨ |
| سورة النور | | |
| ﴿ . وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية | ٥٢ | ٢٢٢-١١٠ |

| الآية | رقمها | رقم الصفحة |
|---|-------|-------------|
| ليؤمنن بها . ﴿ | | |
| سورة الشعراء | | |
| ﴿ إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين . ﴿ | ٤ | ١٠٤ |
| ﴿ وتلك نعمة تمنها علي . ﴿ | ٢٢ | ٣٢٢-٣١٩-٥٦ |
| سورة النمل | | |
| ﴿ ولي مدبرا . ﴿ | ١٠ | ٢٩٢ |
| سورة العنكبوت | | |
| ﴿ إنا منجوك وأهلك . ﴿ | ٣٣ | ٤٥٣ |
| سورة الروم | | |
| ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد . ﴿ | ٤ | ٢١٢ |
| ﴿ أولم يسيروا في الأرض . ﴿ | ٩ | ٣٢٣ |
| سورة الأحزاب | | |
| ﴿ وإذ تقول للذي أنعم الله عليه . ﴿ | ٣٧ | ٢٣٤ |
| سورة سبأ | | |
| ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس . ﴿ | ٢٨ | ١٨١-١٨٠-١٧٨ |
| ﴿ لولا أنتم لكانا مؤمنين . ﴿ | ٣١ | ٢٠٦-٢٠٤-٢٠٣ |
| ﴿ بل مكر الليل والنهار . ﴿ | ٣٣ | ٢٢٩-٢٢٧-١٠٧ |
| سورة يس | | |
| ﴿ وجعلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً . ﴿ | ٩ | ٣٣٠ |
| سورة ص | | |
| ﴿ فبعزتك لأغوينهم أجمعين . ﴿ | ٨٢ | ٢٢٢-١١٠ |

| الآية | رقمها | رقم الصفحة |
|---|-------|------------|
| سورة الزمر | | |
| ﴿ . تأمروني . ﴾ . | ٦٤ | ١١٧ |
| ﴿ . إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق . ﴾ . | ٧٣ | ١٤٠-١٤٢ |
| سورة غافر | | |
| ﴿ . يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء . ﴾ . | ١٦ | ٢٣٨-٢٣٧ |
| ﴿ . لعلني أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى . ﴾ . | ٣٧-٣٦ | ٣٧٧-٣٧٩ |
| ﴿ . إذ الأغلال في أعناقهم . ﴾ . | ٧١ | ٢٣٤ |
| سورة فصلت | | |
| ﴿ . فقال لها وللأرض . ﴾ . | ١١ | ٣٣٣ |
| سورة الزخرف | | |
| ﴿ . وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله . ﴾ . | ٨٤ | ٩٨ |
| سورة الأحقاف | | |
| ﴿ . إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم . ﴾ . | ١٣ | ٦٧-١٤٢ |
| ﴿ . أولم يروا أن الله الذي خلق السماوات والأرض ، ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحي الموتى . ﴾ . | ٣٣ | ١٥٥ |
| سورة الذاريات | | |
| ﴿ . يوم هم بارزون على النار يفتنون . ﴾ . | ١٣ | ٢٣٨ |

| الآية | رقمها | رقم الصفحة |
|--|-------|----------------|
| سورة النجم | | |
| ﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﴾ . | ٣-٢ | ٧٥ |
| سورة القمر | | |
| ﴿ خشعا أبصارهم يخرجون من الأجداث ﴾ . | ٧ | ١٩١ |
| ﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾ . | ١٢ | ٢٠١ |
| سورة الواقعة | | |
| ﴿ فأما إن كان من المقربين * فروح وريحان وجنة نعيم ﴾ . | ٨٩-٨٨ | ٤٩٢ |
| سورة الصف | | |
| ﴿ تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ﴾ . | ١٢-١١ | ٤٦٦ |
| سورة الجمعة | | |
| ﴿ قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم ﴾ . | ٨ | ١٤٤-١٤٢-١٤٠-٦٧ |
| سورة الطلاق | | |
| ﴿ الله الذي خلق سبع سماوات ومن الأرض مثلهن ﴾ . | ١٢ | ٣٣٠ |
| سورة الجن | | |
| ﴿ وأن المساجد لله ﴾ . | ١٨ | ٤١٤ |
| سورة المرسلات | | |
| ﴿ هذا يوم لا ينطقون ﴾ . | ٣٥ | ٢٣٨ |

| الآية | رقمها | رقم الصفحة |
|---|-------|------------|
| سورة عبس | | |
| . ﴿ وما يدريك لعله يزكى * أو يذكر فتنفعه الذكرى . ﴾ . | ٤-٣ | ٣٧٨-٣٨٠ |
| سورة الانفطار | | |
| . ﴿ خلقك فسواك . ﴾ . | ٧ | ٤٤٠ |
| سورة الطارق | | |
| . ﴿ إنه على رجعه لقادر * يوم تبلى السرائر . ﴾ . | ٩-٨ | ٧٤ |
| سورة الشمس | | |
| . ﴿ ناقة الله وسقياها . ﴾ . | ١٣ | ٥٥ |
| سورة الضحى | | |
| . ﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى . ﴾ . | ٥ | ٤٩ |
| سورة البينة | | |
| . ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب . ﴾ . | ١ | ٩٩ |
| سورة الزلزلة | | |
| . ﴿ إذا زلزلت الأرض زلزالها * وأخرجت الأرض أثقالها . ﴾ . | ٢-١ | ٣١٠ |

(٢) فهرس القراءات القرآنية :

| الآية | اسم القارئ | رقمها | رقم الصفحة |
|--|------------|-------|-------------|
| سورة البقرة | | | |
| ﴿ . سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم . ﴾ . | ابن محيصن | ٦ | ٣١٩-٧١ |
| ﴿ . فلا خوفُ عليهم ولا هم يحزنون . ﴾ . | ابن محيصن | ٣٨ | ٧٠ |
| ﴿ . إن الله يأمرُكم . ﴾ . السوسي | | ٦٧ | ١٢٢ |
| سورة النساء | | | |
| ﴿ . واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام . ﴾ . | حمزة | ١ | ٣٤٠-٣٣٦-٦٩ |
| سورة الزعام | | | |
| ﴿ . أحتاجوني . ﴾ . نافع | | ٨٠ | ١١٨ |
| ﴿ . وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم | | ١٢٧ | ٢٤٨-٢٤٧-٢٤٥ |
| شركائهم . ﴾ . ابن عامر | | | ٢٥٧-٢٥٦-٢٥٤ |
| ﴿ . تماماً على الذي أحسن . ﴾ . | | ١٥٤ | ١٣٦ |
| يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق | | | |
| سورة التوبة | | | |
| ﴿ . ويوم حينَ إذ أعجبكم كثيركم . ﴾ . | | ٢٥ | ٣٦٩ |
| قراءة بعضهم | | | |
| ﴿ . وقالت اليهود عزيرُ بن الله . ﴾ . | | ٣٠ | ٣٥٧-٧٢ |
| أبو عمرو وابن كثير ، ونافع ، وابن عمر ، وحمزة | | | |

| الآية | اسم القارئ | رقمها | رقم الصفحة |
|---|--------------|-------|-------------|
| سورة يونس | | | |
| ﴿ . ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون . ﴾ . | | ٨٩ | ٧٠ |
| ابن ذكوان | | | |
| سورة هود | | | |
| ﴿ . ومن خزي يومئذ . ﴾ . | نافع | ٦٦ | ٢٣٤ |
| ﴿ . ومن وراء إسحاق يعقوب . ﴾ . | | ٧١ | ٣٢٨ |
| حفص وابن عامر وحزمة والمطوعي | | | |
| سورة إبراهيم | | | |
| ﴿ . فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله . ﴾ . | | ٤٧ | ٢٥٥-٢٥٢-٢٤٧ |
| قراءة بعض السلف | | | |
| سورة الحجر | | | |
| ﴿ . فيم تبشرون . ﴾ . | نافع | ٥٤ | ١١٨ |
| سورة الإسراء | | | |
| ﴿ . لا يلبثوا خلافاً إلا قليلاً . ﴾ . | أبي بن كعب | ٧٦ | ٨٢ |
| سورة الفرقان | | | |
| ﴿ . ألا أنهم ليأكلون الطعام . ﴾ . | سعيد بن جبير | ٢٠ | ٧٤ |
| ﴿ . فقلنا اذهب إلى القوم الذين كذبوا فدمرناهم | | ٣٦ | ٧٠ |
| تدميرا . ﴾ . | | | |
| علي بن أبي طالب ومسلمة بن محارب | | | |
| سورة النمل | | | |
| ﴿ . من فزع يومئذ . ﴾ . | نافع | ٨٩ | ٢٣٥ |

| الآية | اسم القارئ | رقمها | رقم الصفحة |
|--|--------------|-------|------------|
| سورة طه | | | |
| ﴿ . إن هذان لساحران . ﴾ . | ابن ذكوان | ٦٣ | ٩٠ |
| نافع وابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب | | | |
| سورة سبأ | | | |
| ﴿ . تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ . ﴾ . | ابن ذكوان | ١٤ | ٩٦ |
| ﴿ . وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لِأَمَّا عَلَى هَدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ . ﴾ . | أبي بن كعب | ٢٤ | ٤٣٦ |
| سورة الزمر | | | |
| ﴿ . تَأْمُرُونِي . ﴾ . | نافع | ٦٤ | ١١٩ |
| ﴿ . وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ . ﴾ . | | ٦٧ | ٥٤ |
| الحسن البصري وعيسى بن عمر | | | |
| سورة الزخرف | | | |
| ﴿ . وَإِن كُلَّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا . ﴾ . | أبو رجاء | ٣٥ | ٧١ |
| سورة الذاريات | | | |
| ﴿ . وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ . ﴾ . | الحسن البصري | ٧ | ٧٥ |
| سورة الواقعة | | | |
| ﴿ . وَحُورًا عِينًا . ﴾ . | أبي بن كعب | ٢٢ | ٣٢٩ |
| سورة المنافقون | | | |
| ﴿ . سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ . ﴾ . | ابن جعفر | ٦ | ٣٢٠ |

| الآية | اسم القارئ | رقمها | رقم الصفحة |
|---------------------------------------|------------|-------|------------|
| سورة المعارج | | | |
| ﴿ . من عذاب يومئذ . ﴾ . | نافع | ١١ | ٢٣٥ |
| سورة قريش | | | |
| ﴿ . إنلافهم رحلة الشتاء والصيف . ﴾ . | | ٢ | ٧٢ |
| الأعشى | | | |
| سورة الإخلاص | | | |
| ﴿ . قل هو الله أحد * الله الصمد . ﴾ . | عبد الوارث | ٢-١ | ٣٥٩ |

(٣) فهرس الأحاديث النبوية الشريفة :

| الحديث | رقم الصفحة |
|---|-------------|
| « آتاني أت من ربي فبشرني أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة » | ٣١٩ |
| « أعزز علي أبا اليقظان أن أراك سريعاً مجدلاً » | ٢٧٦ - ٢٧٩ |
| « أعور عينه اليمنى » | ٢٦٨ |
| « أغد عالماً أو متعلماً ولا تكن إمعة » | ١٤٦ |
| « أما علمت ... » | ٣١٩ |
| « أمتي لا تجتمع على ضلالة » | ٢١٧ |
| « أن رجلاً قال : إن أمتي ماتت وعليها صوم شهر فأقضيه؟ » | ٣١٩ |
| « اشتدي أزمة تنفرجي » | ٣٥١-٣٤٧-١٤ |
| « إن كان رسول الله - صلي الله عليه وسلم - يحب التيمن في طهوره إذا تطهر ، وفي ترجله إذا ترجل ، وفي انتعاله إذا انتعل » | ٨٢ |
| « إنك تبعنا فننزل بقوم لا يقرونا » | ١٢٠ |
| « إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » | ١٢٩-١٢٦-٧٧ |
| « إياك أن تكونيها يا حميراء » | ١٢٩ |
| « بنس خطيب القوم أنت هلا قلت: ومن عصى الله ورسوله » | ٣١١ |
| « بلغنا أنك تصليهما » | ١٢٠ |
| « ثوبي حَجْرٌ » | ٣٥٣-٣٥١-٣٤٧ |
| « سألت ربي ألا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسهم » | ١٧٠-١٦٧ |
| « شئتُ أصابعه » | ٢٦٨-١٠٠ |

| رقم الصفحة | الحديث |
|------------|--|
| ٢٦٨-٢٦٧ | « صَفْرُ وشَاحِهَا » |
| ٢٤ | « الظلم ظلمات يوم القيامة » |
| ٢١٤ | « فجلس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم يجلس عندي من يوم قيل في ما قيل » |
| ٢٢٩ | « فلا يجنون أعلم من عالم المدينة » |
| ٢١٤ | « فلم أزل أحب الدُّبَاءَ من يومئذٍ » |
| ٢١٤ | « فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة » |
| ٣١٥-٣١٣ | « كل شيء بقضاء وقدر حتى العَجَزُ والكَيْسُ » |
| ١٢٠ | « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا » |
| ١٤٦-١٤٥ | « لِرِزْقَتِمْ كَمَا تَرِزِقُ الطَّيْرُ : تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بَطَانًا » |
| ١٢٠ | « لِمَ تَأْذَنِي لَهُ ؟ » |
| ٢٤٣ | « اللهم صل على محمد وآله » |
| ٤٧٨ | « لَيْمُنُكَ لَئِنْ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ » |
| ١٧٠ | « ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود » |
| ٢٤ | « مات حتف أنفه » |
| ٨١ | « ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب » |
| ٢١٤ | « مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً فقال: مَنْ يَعْمَلْ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٌ... » |
| ٧٩-١٠٢ | « من يَمِ لَيْلَةَ الْقَدَرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . |

| رقم الصفحة | الحديث |
|-------------------|--|
| ٢٨٩ | « نعم الرجل من رجل لم يطاء لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفا، منذ أتيناها » |
| ٢٨٨ | « نعم المنيحة اللقحة الصفيّ منحة » |
| ٢١٤ | « هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام » |
| ٢٥٧-٢٥٥-٢٥٢ | « هل أنتم تاركو - لي - صاحبي » |
| ١٢١ | « وأصبحوا يعلمونا كتاب الله » |
| ٨٢ | « وأيم الذي نفس محمد بيده لو قال : إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون » |
| ٣٢١-٣١٩-٣١٧-٥٦-١٠ | « وإن زنى وإن سرق » |
| ٢٨٩ | « ولنعم المجيء جاء » |
| ٣١٩ | « يا أبا ذر غيرته بأمه » |
| ٢٤٢ | « يا رسول الله : إن الله أمرنا أن نصلي عليك ، فكيف نصلي عليك ؟ فسكت رسول الله حتى تمتوا أنه لم يسأله ، ثم قال : قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد » |
| ١٢٥-١٢٠ | « يا رسول الله ، كيف يسمعون ، وأنّى يحييوا ، وقد جيفوا » |
| ٧٩ | « يتعاقبون فيكم ملائكة ... » |
| ٨٢ | « يوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديثي فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله . » |

| رقم الصفحة | القول أو المثل |
|--------------------|--|
| ١٣٦ | « أبوك بالجارية الذي يكفل » |
| ١٣٦ | « أبوك بالجارية ما يكفل » |
| ١٧٠ | « أتاني سَوَاوُكُ » |
| ١٧٤ | « أتاني سواك » |
| ١٧٤ | « أتاني غيرك » |
| ١١٦-٨٥ | « أرض زَتْنَةٍ » |
| ٣٥١ | « أَطْرِقُ كَرًا » |
| ٤٦٦ | « اتَّقَى الله امرؤ فعل خيراً يُثْبُ عليه » |
| ٣٥١ | « اِفْتَدِ مخنوق » |
| ٢٥٥-٢٥٢ | « إن الشاة لتجتر فتسمع صوتَ - والله - ربِّها » |
| ٢٦٠-٢٥٨ | « تركَّه بملاحس البقر أولادها » |
| ٢٥٥-٢٥٢ | « ترك يوماً نفسك وهو، اها سعى لها في رداها » |
| ٥٨ | « جاء الأمير بغتة وفجاءة » |
| ٣٩٥-٥٨ | « جاء فلان ركضاً » |
| ١٥٦-١٠٩-٩٣ | « حُكْمُكَ مُسْمَطًا » |
| ٤٣٢ | « خير عافاك الله » |
| ٢٤٣ | « رجلٌ من آلك وليس منك » |
| ١٩٣-١٩١-١٩٠-١٠٨-٨٥ | « شتى تؤوب الحَلْبَةِ » |

| رقم الصفحة | القول أو المثل |
|-------------------|---|
| ٢٢٧-٢٢٩ | « شهيد الدار وقتيل كربلاء » |
| ٢٧٤ | « الصيف ضيعت اللبن » |
| ١٣٠ | « عليه رجلاً ليسني » |
| ١٥-٦٥-٣٦١-٣٦٢-٣٦٤ | « عليّ عبدالله زيدا » |
| ١٩٣ | « في بيته يؤتى الحكم » |
| ١٩٣ | « في أكفانه ثُف الميت » |
| ٢٣٣-٢٣٥ | « كان ذلك إذ » |
| ١٧٢ | « كلُّ شيءٍ مَهَّ ما النساءَ وذكرهنَّ » |
| ٢٧٦ | « لله درُّ بني سليم ، ما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وأكرم في الزيات هطاعها ، وأثبت في المكرمات بقاءها » |
| ١٣٣ | « اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم » |
| ٩٢ | « لو تَرَكْتُ الناقةَ وفصيلها لرضعها » |
| ٤٠٧ | « ليس الطيب إلا المسك » |
| ٨٥ | « ما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وأكثر في اللزيات عطاها » |
| ٩٨ | « ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً » |
| ٣٣٦ | « ما فيها غيرهُ وفرسه » |
| ٢٣٦-٣٤٤-٤٣٢ | « ما كل بيضاء شحمة ، ولا سوداء تمر » |
| ٢٣٦ | « ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك » |

| القول أو المثل | رقم الصفحة |
|--|-----------------|
| « مررت بالذي خير منك » | ١٣٧ |
| « الماضي يومئذٍ بما فيه » | ٢٣٥ |
| « نعم السيرُ على بنسِ العير » | ١٠٩ |
| « نعم القتيل قتيلاً أصلح بين بكرٍ وتغلب » | ٢٨٩ |
| « هذا غلامٌ - والله - زيدٌ » | ٢٥٥ |
| « هو ظانٌ زيدٌ أمسٍ فاضلاً » | ٢٦٦-٢٦٥-٢٦٣-١٠٨ |
| « والله ما هي بنعم الولد ؛ نصرها بكاءً ، ويرها سرقة » | ٢٨٠-١٠٩ |
| « ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد -كان- مثلهم » | ١٠١ |
| « وما أنا بالذي قائلٌ لك قبيحاً » | ١٣٦ |

| مطلع البيت | القافية | رقم الصفحة |
|-----------------|-----------------------------|---------------|
| وبلدٍ | الهمزة المضمومة أعماؤُهُ | ٤١٦ |
| غافلاً | الهمزة المكسورة إِباءٍ | ١٧٩ |
| من لدِّ | إِتْلَائِهَا | ٢١١ |
| نعم الفتاةُ | بإيماءٍ | ٢٩٠ |
| بني الأرض | الباء المضمومة كتابُها | ٩٢ |
| لكنه شاقُّه | رجبُ | ٣٠١-٢٩٩ |
| عمرُك | صاحبُه | ٢٨٣-٢٨١-١١٠ |
| ما زلتُ | عَجِبُ | ٢١٥ |
| طربت | يلعبُ | ٣٢٠ |
| وما زرتُ | طالبُه | ١٦٦-١٦٥-١٦٢-٩ |
| بِبُهْمَةٍ | قلبُ | ١١١ |
| ولا مخالط | جانبُه | ٢٨٣-٢٨١-١١٠ |
| فأخِ لحالٍ | أجنبُ | ١٧١ |
| منجَّدُ | ينبؤُ | ١١١ |
| وكلُّ مَنْ ظنَّ | مكتوبُ | ١٧١-١٦٧ |
| أهأبكِ | حبيبها | ٩٦ |
| لئن كان | لحبيبُ | ١٧٨ |

| مطلع البيت | الـاقية | رقم الصفحة |
|--------------------|----------------|------------|
| فبيناهُ | نجيبُ | ٣٧١ |
| ومصعبُ حين | أطيبها | ٣٧٠ |
| أَتَهَجُرُ ليلي | تطيبُ | ١٩٨-١٩٧ |
| | الباء المفتوحة | |
| لن يراني | الغرابا | ١٨٨ |
| وَقَطَّعَ وصلها | كلابا | ١٨٨ |
| على حينِ عَاتَبْتُ | الصبا | ٤٥٨-١٦ |
| فَصَدَّتْ وقالت | مُتَغَضِّبًا | ٢٧٦-٨٥ |
| أَكْنِيهِ حين | اللقبا | ٥٧ |
| رددتُ | تحلبا | ١٩٧ |
| وواردةٍ | أصهبها | ١٩٦ |
| ليت هذا | عريبا | ١٢٧ |
| ليس إِيَّايَ | رقيبا | ١٢٧ |
| | الباء المكسورة | |
| ولا عيب | الكتائبِ | ١٢٤ |
| سراة | العِرابِ | ١٠١-٨٧ |
| سراة | الصَّلابِ | ٨٨ |
| ما إن رأينا | صَبُّ | ٢٥٣ |
| فاليومَ قَرَّبَتْ | عَجِبِ | ٣٣٧-٣٣٤-٩١ |
| تُخَيِّنُ | التجاربِ | ٢١٤ |

| مطلع البيت | الـ افية | رقم الصفحة |
|----------------|----------------|------------|
| وكن لي شفيعاً | قارب | ٢٣٩-٢٣٧ |
| فإن تنأ عنها | بالمجرب | ١٥٥ |
| فاليوم أشرب | مستحب | ١٢٣ |
| يحايي به الجلد | راكب | ٢٦٠-٢٥٨-١٠ |
| نجوت | طالب | ٢٥٤ |
| على حين ألهى | الثعالب | ٩٩ |
| يا صاح | المشيب | ٢٧٨ |
| سدت عثمان | المشيب | ٣٠٩ |
| | التاء المكسورة | |
| فتستريح | زفرتها | ٣٧٩-٣٧٨ |
| عل صروف الدهر | نولاتها | ٣٧٩-٣٧٨ |
| يدلننا | لماتها | ٣٧٩-٣٧٨ |
| أي فتى هجاء | استقلت | ٣٤٥ |
| | الجيم المفتوحة | |
| نجوت | أعوجا | ٢٤٣-٢٤١ |
| | الجيم المكسورة | |
| يحو ثمانى | الأرتاج | ٣٧٤ |
| أومت | لم أحجج | ٢٠٥ |
| يفرك | الكنافج | ٢٥٤ |
| فقلت له | عرفج | ٣٥٢ |

| رقم الصفحة | القافية | مطلع البيت |
|------------|----------------|---------------|
| ٢٥٤ | المَحَالِجُ | بالقاع |
| ٢٤٧ | الفراريجُ | كأنَّ أصواتَ |
| | الحاء المضمومة | |
| ١٣٧ | النصائحُ | دعاني أبو سعد |
| ٥٥ | السَّفَاحُ | إن قوماً |
| ٥٥ | السلَّاحُ | لجديرون |
| ١٣٧ | نازحُ | لأجرد لحي |
| ٢٣٥-٢٣٣ | صحيحُ | نَهَيْتُكَ |
| | الحاء المكسورة | |
| ٢١٥ | الرِّزَّاحُ | إنِّي زعيم |
| ٢١٥ | الرواحُ | ونجوتِ |
| | الدال المضمومة | |
| ١٧٣ | يُوجَدُ | أَرْضُ |
| ٨٨ | رَشَدُهُ | تُحَمَّدُ |
| ٨٨ | قَصْدُهُ | من يَأْتَمِرُ |
| ١٧٨ | شديدُ | إذا المرءُ |
| ١١ | فديدُ | أتاني أنهم |
| | الدال المفتوحة | |
| ٢٨٩-٢٨٦ | زادا | تَزَوَّدَ |
| ٢٤٨-٢٤٥ | مَزَادُهُ | فرجته |

| مطلع البيت | القافية | رقم الصفحة |
|---------------------|------------|------------|
| يا أَسْمَ | أُبْدَأُ | ١٧٢ |
| مرأى سواك | بدا | ١٧٢ |
| ونحو داجي | المبردا | ٢٧٠ |
| إذا القعود | مطرُداً | ٢٩٩ |
| ألا أيُّهَذَا | مَوْعِداً | ٣٤٩ |
| رجالي حتى | والْحَمْدُ | ٣١٥-٣١٣ |
| الدال المكسورة | | |
| لو اعتصمتُ | أَوْغَادِ | ٣٢٥-٣٢٤ |
| تسليتُ طُرّاً | عندي | ١٧٩ |
| وقائلة ما بالُ | هندِ | ٣٧٠ |
| لو كان لي وزُهَيْرِ | مَوْوِدِ | ٣٣٨ |
| إن عداك | بمَوْوِدِ | ٢٦١ |
| لعل الله | أَسِيدِ | ٩٠ |
| الدال الساكنة | | |
| سُخْنَةُ المسِ | الصَّرْدِ | ٢٣١ |
| طَفْلُهُ باردة | يَبْقَدِ | ٢٣٠ |
| الراء المضمومة | | |
| لو أنهم صبروا | صبروا | ١٣٧ |
| ولكن أُجْراً | الأجْرُ | ١٥٤ |
| قد بَلَّغَتْ | هَجْرُ | ١٩٩ |

| مطلع البيت | اللفظة | رقم الصفحة |
|-------------------------------------|-------------------|------------|
| لَعْمَرُكَ مَا مَعْنُ | وَلَا مُتَيَسِّرُ | ١٥٣-١٥٢ |
| فَأَصْبَحُوا | بَشْرُ | ٤١ |
| كَانَتْهُمَا مِلَاقِنِ | عُصْرُ | ٢١٣ |
| فَثَبَتَ اللَّهُ | نُصِرُوا | ١٣٧ |
| أَتَرَكُ لَيْلِي | لِصْبُورُ | ١٧١ |
| طَلَبَ الْأَزَارِقُ | عُنُودُ | ٣٧٠ |
| فَلَيْسَ بِأَتِيكَ | مَأْمُورُهَا | ١٥٠ |
| لَنْ كَانَ | يَتَغَيَّرُ | ١٢٧ |
| | الماء المفتوحة | |
| لَمَّا رَأَتْ | زَارَهَا | ٢٤٦ |
| وَمَا تَكِ يَا ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ | اِفْتَقَارَا | ٣٨٢-٨٣ |
| وِبَعْضِهِمْ | الْإِنْكَارَا | ٣٦٦ |
| أَكَلُ أَمْرِي | نَارَا | ١٥١ |
| أَنْفَسًا تَطِيبُ | جَهَارَا | ١٩٧ |
| بَلَّغْتُ صَنْعَ | مُبْتَدِرَا | ٤٧٢ |
| إِيَاكَمَا | شَرَا | ٥٧ |
| كَأَنَّكَ لَمْ تُنَبِّأْ | بِيطْرَا | ٢٦١ |
| فِيَا الْغُلَامَانِ | فَرَا | ٥٧ |
| وَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ | تُعَفَّرَا | ١٤٨-١٤٩ |

| مطلع البيت | الـة _____ افية | رقم الصفحة |
|----------------|-----------------|------------|
| | الراء المكسورة | |
| أؤمل أن أعيش | جبار | ٣٧١ |
| حذرُ أموراً | الأقدار | ١١ |
| رھط ابن كوز | بن حذار | ٥٥ |
| يا ليتما أمتا | نار | ٤٣٧-٤٣٦ |
| أو التالي دبار | شيار | ٣٧١ |
| خليلي ما أخرى | الصبر | ٢٧٦-٨٥ |
| لقد كذبتك | صبر | ٤٣٨ |
| ولذا تباع | المشتري | ١٧١ |
| من الحور | تفتّر | ٢٣٠-٩٢ |
| أبك أيّة | مصدر | ٣٣٧-٣٣٤ |
| ولست إذا ذرعاً | يسر | ١٩٤-١٩٧ |
| رأين الغواني | النواضر | ٩٣ |
| لعمرك ما أدري | منقّر | ٣٢٠-٣١٨ |
| أولاك بنو خير | ومنكر | ٢٩٩ |
| لمن الديار | دھر | ٢١٣ |
| أقوين | شھر | ٢١٦-٢١٠ |
| قالت | للجور | ٨٧ |
| تسائل عن قرم | جسور | ٢٣٠-٩٢ |
| من حمر الجلة | حشور | ٣٣٧-٣٣٤ |

| مطلع البيت | القافية | رقم الصفحة |
|-------------------------|----------------|------------|
| من هدّة | جَبَر | ٨٧ |
| جَارِي | عَذِيرِي | ٣٥٢-٣٤٩ |
| تنتهض الرعدة | العصير | ٢١٥ |
| إذا أوقنوا | وسعيرها | ٣٣٨ |
| | الراء الساكنة | |
| أيوم لم يُقَدَّر | قُدِرُ | ٩٤ |
| مِسْحُ الفضاء | الحُضْرُ | ٢٣٠-١٠٧ |
| فأصبحت فيهم | مُضَرُ | ٣٢٠ |
| في أيّ يومٍ | أَفَرُ | ٩٤ |
| وغَيْثٌ تَبَطَّنَتْ | مَنْهَمُ | ٢٣٠-١٠٧ |
| | السين المضمومة | |
| وبلدٍ | أُنَيْسُ | ٤١٦-٤١٤ |
| | السين المفتوحة | |
| سريعاً يَهُونُ | الْيَاسَا | ١٩١ |
| وبُدِّلَتْ قَرْحاً | أَبُوسَا | ٨٨ |
| | السين المكسورة | |
| اضْرَبَ عنك | الْفَرْسِ | ٩٤ |
| عَدَدْتُ قومي | لَيْسِي | ١٣٠ |
| | السين المكسورة | |
| عَاذَلْ قَدْ أُوْلِعَتْ | بِالْتَرَقِيشِ | ٣٥٢ |

| مطلع البيت | الـة افية | رقم الصفحة |
|-----------------|-----------------------------|------------|
| أفي كل عام | الضاد المفتوحة رُضَا | ٨٩ |
| وممن ولدوا | الضاد المكسورة الْعُرْضِ | ٣٧٠ |
| أرمي عليها | العين المضمومة وإصْبَعُ | ٢٩٨ |
| بكل داهية | فَرَعُ | ١٤٢-٦٨ |
| تُبَّتْ | يُسْمَعُ | ٣٨٣ |
| كلا ولكن | الطمعُ | ١٤٢-٦٨ |
| عباسُ عباسُ | ربيعُ | ٣٧٤ |
| يا ليتني | العين المفتوحة أَكْتَعَا | ٣٠٠-٢٩٩ |
| فما تحي لا أخش | مُفْرِعَا | ٣٨٢-٨٣ |
| وي لم جارٍ | فَانْقَطَعَا | ٢٧٨ |
| قد صرّت | أَجْمَعَا | ٢٩٩-٢٩٥ |
| فما تحي | أَجْمَعَا | ٣٨٢ |
| وأنتك مهما | أَجْمَعَا | ٣٨٣ |
| قد جربوه | الْفَنَعَا | ٢٦٠-٢٥٨ |
| بَلْ ضَارِبِينَ | العين المكسورة لُدَّاع | ٣٢٦ |

| مطلع البيت | الـافية | رقم الصفحة |
|-----------------|----------------|------------|
| وما انْتَمَيْتَ | أوزاع | ٣٢٦ |
| صوت الحمار | المتقصع | ١٠٣ |
| وقفنا فقلنا | البلاقع | ٣٧٥ |
| | الفاء المضمومة | |
| يسقي امتياحاً | الرصفُ | ٢٥٣-١٠٠ |
| نعلق | نَفَانِفُ | ٣٤٤-٣٣٧ |
| | الفاء المفتوحة | |
| فإني قد رأيتُ | أخافه | ٨٩ |
| قادمةً | محرفاً | ٩٥ |
| كأنْ أذنيه | تشوفاً | ٩٥ |
| | القاف المضمومة | |
| والتغليبون | منطيقُ | ٢٨٩ |
| | القاف المفتوحة | |
| عهدت خليلي | حقاً | ١٢٧ |
| من يلقَ | خُلُقاً | ١٩٢ |
| | القاف المكسورة | |
| عابتبني | التلاقي | ٢٧٨ |
| هلاً سألَت | المُحْرِقِ | ٣٣٧ |
| | الكاف المفتوحة | |
| وما قصدتُ | لسوائكا | ١٦٨ |

| مطلع البيت | الآية | رقم الصفحة |
|-----------------------|----------------|-------------|
| بِكَ رَبِّ | والاَكا | ٢٢٢-٢٢٠ |
| أنا الفارس | الكا | ٢٤٣-٢٤٠ |
| وَجْهَكَ بِالْعَنبر | الكاف المكسورة | ١٢٣-١٢١-١١٧ |
| أَبَيْتُ أُسْرِي | الذَّكِي | ١٢٣-١٢١-١١٧ |
| | تَذْكِي | |
| | اللام المضمومة | |
| رَدَدْنَا لَشِعْثَاءَ | رسائله | ٢٣٥ |
| وبالمنظرة العَجَلَى | وأوائله | ٣٠٩ |
| حتى إذا رَجَبُ | مُقْبِلُ | ٣٠٨ |
| ونارُنَا لم يَرِ | مثلها | ٢٠٢-٥١ |
| السالك الثغرة | الْفَضْلُ | ٤٢٨ |
| يَغْنُو عَلَيْكَ | يَفْعَلُوا | ١٤٦ |
| إِنْ يَبْخُلُوا | لا يحفلوا | ١٤٦ |
| قد علمتُ | كُلُّهَا | ٢٠٢-٥١ |
| من الجُرْدِ | تصهلُ | ٢٤٣ |
| ليت الشبابَ | الأولُ | ٩٤ |
| هي الشِّفَاءُ | مَبْنُوءُ | ٤٠٧ |
| مشغوفةٌ بك | سبيلُ | ١٨٦ |
| أنت تكون | نبيلُ | ١٠١ |
| ولولا انقطاع | بديلُ | ٣٧٣ |

| مطلع البيت | الـة _____ افية | رقم الصفحة |
|--------------------|-----------------|---------------|
| كما خُطَّ | يزيلُ | ٢٥٣-٢٤٦ |
| وكرر خلف | حليها | ٢٤٦ |
| | اللام المفتوحة | |
| الواهب المائنة | أطفالها | ٣٤٥ |
| كذبتك عينك | خيالا | ٣١٧ |
| أفرح أن أرزأ | نبلا | ٣١٧ |
| أنجب أيام | نجلا | ٢٥٣ |
| وما تحي لا أرهبُ | نَحْلا | ١٤-٦٤-٨٣-٣٨٠- |
| | | ٤٦٨-٣٨٢ |
| لهم سلفُ | عزلا | ٢٣٠ |
| ضيعت حزمي | اشتعل | ١٩٧ |
| يوماً تراها | نغلا | ٣٣١-٣٣٠ |
| وكافية مشروحة | تسهلا | ٨ |
| إنَّ الأولى | مَخْنُولَا | ٣٥٢ |
| أقيم بدار الحزم | أتحولا | ٢٧٦-٨٤ |
| أتعرف أم لا رَسَمَ | أوَّلا | ٢١٣ |
| عداني أن أزوَّركَ | قليلًا | ٣٠٤ |
| | اللام المكسورة | |
| والله يُسعدُ | آله | ٢٤٤ |

| مطلع البيت | القافية | رقم الصفحة |
|----------------|----------------|-------------------|
| فإن تك | حبال | ٣٩٥-١٧٨-١٧٥-٨٦-١٠ |
| ذي دعي | بالإجمال | ٣٥٢ |
| ما لشهيد | قاتل | ٣٧٦ |
| بتا فعلت | ينجلي | ٢٨٤ |
| فقلت له | بكلل | ٣٠٩ |
| كدت أقضي | جله | ٣٣٨ |
| رسم دار | طلله | ٣٣٨ |
| فإن يك | باهل | ١٢١ |
| ذا ارعواء | سبيل | ٣٥٢ |
| فرشني بخير | يعسيل | ٢٥٥ |
| فمهلك حبل | مغيل | ٤١٥-٤١٣ |
| | اللام الساكنة | |
| لجاري من كانه | أجل | ١٣٠ |
| رب ابن عم | الكسل | ٢٤٦ |
| لو يشأ | خصل | ٩٥ |
| | الميم المضمومة | |
| أغلي السباء | ختامها | ٣٠٨-٣٠٥ |
| إذا هملت | غرام | ٣٥٥-٣٥١-٣٤٧ |
| وما كئنا عشيّة | أزام | ٢٣١ |
| بل بلد | قتمه | ٤١٥ |

| مطلع البيت | القافية | رقم الصفحة |
|--------------------------------|----------------|-------------|
| وليس بمُدُنٍ | مُحَجِّمُ | ١٥٠ |
| فَيَأْبَىٰ فَمَا يَزْدَادُ | أَقْدِمُ | ٤١٢-٣٩٤ |
| حَتَّىٰ تَهْجُرَ | الْمُظْلُومُ | ٤٢٩-٤٢٧-٣٩٣ |
| تَوَلَّى قِتَالَ | حَمِيمُ | ٩٢ |
| وَالشَّمْسُ حَيْرَىٰ | تَلْوِيمُ | ٣٧٥ |
| | الميم المفتوحة | |
| وَالْأَرْضُ أَوْرَثُ | أَدَامَا | ١٢١ |
| كَمْ لَيْثٍ | إِقْدَامَا | ١٣٣-١٣٠ |
| أَلْفَتْ الْهَوَىٰ | مَدَامَا | ٢١٥ |
| مِنْ الْآنِ | مَدَامَا | ٢١٥ |
| رَأَىٰ بَرْقًا | أَغَامَا | ٢٢٢-٢٢٠-١١٠ |
| أَلَا أَضَحْتُ | أَمَامَا | ٨٧ |
| مَا يَغْرِسُوهَا | أَيَامَا | ١٢١ |
| وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ | الْمُقَدَّمَا | ٢٧٦-٢٧٢-٨٤ |
| أَلَسْتُ بِنِعَمٍ الْجَارِ | مُضْرِمَا | ٢٨٢ |
| مِنْ سَبَأٍ | الْعَرَمَا | ٣٧٣ |
| لَوْلَاكُمَا | نَفْسَاكُمَا | ٢٠٥ |
| أَقَامَتْ | مُصْطَلَاهُمَا | ٢٦٨ |
| مِنَ الصَّبْحِ | مَسْوَمَا | ٢١٣ |

| مطلع البيت | الـ افية | رقم الصفحة |
|---------------------|----------------|-------------|
| تقول إذا اقلولى | الميم المكسورة | ١٥٤ |
| فَنَعَمْ المرءُ | بدائم | ٢٨٨ |
| باهى ابن صَقْعَبَ | تُهَامِي | ٣٧٦ |
| نستوقدُ النبلَ | واكتتم | ٩٠ |
| فإن لم تكُ | الكرم | ١٠٠ |
| وكل حسام | ضَيِّغَم | ٢١٤ |
| | جُرْهُمُ | |
| | الميم الساكنة | |
| ساعةٌ قدرِ | دامُ | ٢٩٩ |
| مَهَادِي النهار | حُرْمُ | ٢٣٠-٢٢٤-١٠٧ |
| مشى بأسلاكِ | الحرْمُ | ١٣٨ |
| لا تتلفوا | لَكُمُ | ٤٣٦ |
| إنَّ الزُّبَيْرِيَّ | الجلْمُ | ١٣٨ |
| | النون المضمومة | |
| ولم يبقَ | دانوا | ١٧٢ |
| فلما صرَحَ | عريانُ | ١٧٢ |
| فوالله ما فارقتكمُ | يكونُ | ١٤٣ |
| فأصبحوا والنوى | المساكينُ | ٤٠٧ |
| | النون المفتوحة | |
| ولا ينطق | سوائنا | ١٦٨ |

| مطلع البيت | الـ افية | رقم الصفحة |
|-----------------|-----------|------------|
| أُنكرتُها | جيرانا | ١٥٩ |
| يا أمَّ عَمْرٍو | كانا | ١٣٧ |
| نَوَلِّي | تَلانا | ٣٥٣ |
| لا تَلَقْ | جَدَلانا | ٣٢٦ |
| سيوفٌ لا تزال | يستينا | ٣٧٠-٣٦٥-٨٤ |
| يرى الراعن | الطَّينا | ٣٧٠-٣٦٥-٨٤ |
| ولو كُحِلَتْ | قَنينا | ٣٨٢-٨٤ |
| نصرتك | حصينا | ١٥٨ |
| لا هَمَّ | ولا صلينا | ٢٠٦ |
| رُقِيَّ | امطلينا | ٢٢٢-١١١ |
| فما تسلم | البنينا | ٣٨٢-٨٤ |
| النون المكسورة | | |
| يطفنٌ بحوزيَّ | الكنائن | ٢٥٧-٢٤٥ |
| فإن لا يَكُنْها | بلبانها | ١٣٠-١٢٧ |
| لعمرك ما أدري | بثمان | ٣٢٠-٣١٨ |
| أخي حَسِبْتُكَ | الإحْن | ٤٧١ |
| وإنما سَلَاكَ | عَكَّين | ١٢١ |
| نَمْ نَقُولِي | قُرْطَيْن | ١٢١ |
| تَسْلَأُ | نَحَّين | ١٢١ |

| مطلع البيت | القافية | رقم الصفحة |
|--------------|----------------|-------------|
| جميعهم | النون الساكنة | |
| وكل آل | وهمدان | ٢٩٣-١١١-١٠٨ |
| فداك حي | قحطان | ٢٩٣-١١١-١٠٨ |
| والأكرمون | خولان | ٢٩٣-١١١-١٠٨ |
| أنطمع فينا | عدنان | ٢٩٣-١١١-١٠٨ |
| وصاليات ككما | حسن | ٢٠٥-٥٦ |
| | يؤثفين | ١٦٨ |
| لعمرك | الهاء المضمومة | |
| | قواه | ١٥٤ |
| نواحق | الهاء المفتوحة | |
| أكر | يدأها | ١٩٩ |
| رب ضيف | سواها | ٣٣٧ |
| | اشتتهى | ٣٨٩-٣٨٨ |
| ولا نقاتل | الهاء الساكنة | |
| إلا علالة | بالحجارة | ٢٤٦ |
| | الجزارة | ٢٤٦ |
| جمعت | الواو المكسورة | |
| وكم موطن | بمرعوي | ٥٧ |
| | منهوي | ٢٠٥-٢٠٤-٥٦ |

| مطلع البيت | القافية | رقم الصفحة |
|--|--|---|
| وَصَلْتُ وَلَمْ أَصْرِمُ يُؤَلِّلُ عُصْلًا وَحَلْتُ سَوَادَ إِذَا الْجُودُ تَعَزَّ فَلَاشِيءٍ حُلِمْتُ وَمَا أَشْفَى عُمِيرَةٌ وَدَّعَ فَمَلَّتُنَا | الياء المفتوحة وَلَائِيَا نَوَائِيَا مَتْرَاحِيَا بَاقِيَا وَاقِيَا مَوَالِيَا نَاهِيَا الياء المكسورة وَالنَّبِيَّ | ١٨٧-١٨٦ ١٦٠ ١٥٩-١٥٦-١٠٩-٩٣ ١٥٩ ١٥٨ ٢٧٦ ٣١١ ٣٠٩ |

(٦) فهرس المصادر والمراجع :

- أئتلاف النصره / لعبد اللطيف الزبيدي / ت . د . طارق الجنابي / ط ١ ،
عالم الكتب / بيروت / ١٤٠٧ هـ .
- ابن الطراوة النحوي / د. عياد الثبيتي / مطبوعات نادي الطائف الأدبي /
ط ١ / ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي / د. محمد البنا / دار البيان
العربي/جدة .
- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر / للدمياطي / تعليق : علي
محمد الضبأع .
- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية / د. عبد العال سالم مكرم/
مؤسسة علي جراح الصباح / الكويت .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان / ت . د . رجب عثمان /
ط ١ / مكتبة الخانجي / القاهرة / ١٤١٨ هـ .
- الأزهية في علم الحروف / لعلي الهروي / ت . عبدالمعين الملّوحي / ط ٢/
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / ١٤٠١ هـ .
- الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية / مكاتبة
بين الدماميني والبلقيني / ت . د . رياض الخوأم / ط ١ / عالم
الكتب / بيروت / ١٤١٨ هـ .
- الاستشهاد النحوي بين القرآن الكريم والشعر العربي/ لعبد الحميد طلب/
رابطة الأدباء في الكويت / العدد ٦٧ أكتوبر تشرين أول ١٩٧١ م .
- الاستشهاد النحوي في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك / طه
محسن / مجلة المجمع العلمي العراقي / ج ١ - مج ٥ / ربيع
الثاني ١٤٠٤ هـ .
- أسرار العربية / لأبي البركات الأنباري / ت . محمد البيطار / مطبوعات
المجمع العلمي العربي بدمشق .
- الأشباه والنظائر في النحو / للسيوطي / ط ١ / دار الكتب العلمية /
بيروت / ١٤٠٥ هـ .

- الأصول دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي/د. تمام حسان/
دار الثقافة / الدار البيضاء / ١٤١١هـ .
- أصول الفقه / لأبي زهرة / دار الفكر العربي .
- الأصول في النحو / لأبي بكر السراج / ت . د . عبد الحسين الفتلي / ط ٣
/ مؤسسة الرسالة / بيروت / ١٤٠٨هـ .
- أصول النحو العربي من خلال كتاب الاقتراح / للسيوطي / في ضوء
الدراسات اللغوية الحديثة / لأحمد محمد الإدريسي / جامعة
محمد الخامس / الرباط / ١٩٧٦ - ١٩٧٧م .
- إعراب القراءات الشواذ / لأبي البقاء العكبري / ت . محمد عزّوز / ط ١ /
عالم الكتب / بيروت / ١٤١٧هـ .
- إعراب القرآن / لأبي جعفر النحاس / ت . د . زهير زاهد / ط ٣ / عالم
الكتب / بيروت / ١٤٠٩هـ .
- الأعلام / للزركلي / ط ٤ / دار العلم للملايين / ١٩٧٩م .
- الإعراب في جدل الإعراب في أصول النحو / لأبي البركات الأنباري / ت .
سعيد الأفغاني / ط ٢ / دار الفكر / بيروت / ١٣٩١هـ .
- الاقتراح في أصول النحو وجدله / للسيوطي / ت . د . محمود فجال / ط
١ / مطبعة الثغر / ١٤٠٩هـ .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب / للبطليلوسي / دار الجيل / بيروت /
١٤٠٧هـ .
- أمالي ابن الشجري . ت . د . محمود الطناحي / ط ١ / مكتبة الخانجي /
القاهرة / ١٤١٣هـ .
- أمالي السهيلي / ت . محمد البنا / مكتبة السهيلي .
- الأمالي النحوية / لابن الحاجب / ت . هادي حمودي / ط ١ / عالم

الكتب/ بيروت / ١٤٠٥ هـ .

- الإمتاع والمؤانسة / لأبي حيان التوحيدي . ت . أحمد الزين / دار مكتبة الحياة .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين / لأبي البركات الأنباري / ت . محمد محيي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية / صيدا / ١٤١٤ هـ .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / لابن هشام / ت . د . إميل يعقوب / ط ١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٨ هـ .

- الإيضاح في شرح المفصل / لابن الحاجب / ت . د . موسى العلي / إحياء التراث الإسلامي / الجمهورية العراقية .

- الإيضاح في علل النحو / للزجاجي / ت . د . مازن المبارك / ط ٦ / دار النفائس / ١٤١٦ هـ .

- الإيضاح / لأبي علي الفارسي / ت . د . كاظم بحر المرجان / ط ٢ / عالم الكتب / بيروت / ١٤١٦ هـ .

- البداية والنهاية / لابن كثير / مكتبة المعارف / بيروت / ١٩٦٦ م .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي / لابن أبي الربيع / ت . د . عياد الثبيتي / ط ١ / دار الغرب الإسلامي / ١٤٠٧ هـ .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / للسيوطي / ت . محمد أبو الفضل / المكتبة العصرية / بيروت .

- البيان في غريب إعراب القرآن / لأبي البركات الأنباري / ت . طه عبد الحميد / الهيئة المصرية العامة للكتاب / ١٤٠٠ هـ .

- التبصرة والتذكرة / للصيمري / ت . د . فتحي علي الدين / ط ١ / دار الفكر / دمشق / ١٤٠٢ هـ .

- التبيان في إعراب القرآن / لأبي البقاء العكبري / ت . علي البجاوي / ط ٢ / دار الجيل / بيروت / ١٤٠٧ هـ .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين / لأبي البقاء العكبري / ت . د . عبد الرحمن العثيمين / ط ١ / دار الغرب الإسلامي / بيروت / ١٤٠٦ هـ .
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل / لأبي حيان الأندلسي / ت . د . حسن هنداوي / ط ١ / دار البشير / جدة / ١٤٢١ هـ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / لابن مالك / ت . محمد بركات / دار الكاتب العربي / ١٣٨٧ هـ .
- التصريح بمضمون التوضيح / لخالد الأزهرى / ت . د . عبدالفتاح بحيري / ط ١ / الزهراء للإعلام العربي / ١٤١٣ هـ .
- تفسير البحر المحيط / لأبي حيان الأندلسي / ت . عادل عبد الموجود وعلي معوض وآخرين / ط ١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٣ هـ .
- التكملة / لأبي علي الفارسي / ت . كاظم بحر المرجان / ط ٢ / عالم الكتب / بيروت / ١٤١٩ هـ .
- التمهيد في أصول الفقه / محفوظ أبو الخطاب / ت . د . مفيد أبو عمشة / ط ١ / دار المدني / جدة / ١٤٠٦ هـ .
- الجامع لأحكام القرآن / لأبي عبدالله القرطبي / ط ٢ / بدون .
- الجنى الداني في حروف المعاني / للمرادي / ت . د . فخر الدين قباوة و أ . محمد فاضل / ط ٢ / دار الآفاق الجديدة / بيروت / ١٤٠٣ هـ .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل / ت . تركي مصطفى / ط ١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٩ هـ .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني / ت . إبراهيم شمس الدين / ط ١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٧هـ .
- الحجة في القراءات السبع / لابن خالويه / ت . أحمد المزيدي / قدّم له د . فتحي حجازي / ط ١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤٢٠هـ .
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد / لأبي علي الفارسي / ت . بدر الدين قهوجي وأحمد الدقاق / راجعه ودققه عبد العزيز رياح ويشير حويجاتي / ط ١ / دار المأمون للتراث / ١٤٠٤هـ .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب / لعبد القادر البغدادي / ت . د . محمد طريفي / إشراف د . إميل يعقوب / ط ١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٨هـ .
- الخصائص / لابن جني / ت . محمد النجار / المكتبة العلمية / بدون .
- دراسات في النحو والقراءات / د . أحمد مكي الأنصاري / مجلة مجمع اللغة العربية / ج ٣١ .
- دلائل الإعجاز / لعبد القاهر الجرجاني / ت . محمود شاكر / ط ٣ / مطبعة المدني بالقاهرة ودار المنني بجدة / ١٤١٣هـ .
- ديوان الفرزدق / دار بيروت للطباعة والنشر / ١٤٠٠هـ .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني / للمالقي / ت . أحمد الخراط / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- روح المعاني / للآلوسي / ضبط وتصحيح علي عطية / ط ١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٥هـ .
- سر صناعة الإعراب / لابن جني / ت . د . حسن هنداوي / ط ١ / دار القلم / دمشق / ١٤٠٥هـ .

- سنن ابن ماجه / ت . محمد فؤاد عبد الباقي / مطبعة الحلبي / القاهرة / ١٣٧٢ هـ .
- سنن الترمذي / ت . أحمد شاكر / ط١ / مطبعة الحلبي / القاهرة / ١٣٥٦ هـ .
- سيبويه والمدرسة الأندلسية المغربية في النحو / علال الفاسي / مجلة اللسان العربي / مج ١٢ / ج١ / مكتب تنسيق التعريب بالرباط .
- السيوطي النحوي / د . عدنان محمد سلمان / ط١ / دار الرسالة للطباعة / بغداد / ١٣٩٦ هـ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / ت . د . إميل يعقوب / ط١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٩ هـ .
- شرح ألفية ابن معطي / لابن القوأس / ت . علي موسى الشوملي / ط١ / مطبعة الخريجي / ١٤٠٥ هـ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / ت . محمد محي الدين عبد الحميد / ط٢ / دار الفكر / ١٤٠٥ هـ .
- شرح التسهيل / لجمال الدين ابن مالك / ت . د . عبد الرحمن السيد و د . محمد بدوي المختون / ط١ / هجر / ١٤١٠ هـ .
- شرح التصريح على التوضيح / لخالد الأزهري / دار الفكر .
- شرح التصريف / للثماميني / ت . د . إبراهيم البعيمي / ط١ / مكتبة الرشد / الرياض / ١٤١٩ هـ .
- شرح جمل الزجاجي / لابن عصفور الإشبيلي / ت . فواز الشعار / إشراف . د . إميل يعقوب / ط١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٩ هـ .
- شرح الرضي على الكافية في النحو / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٥ هـ .

- شرح الرضي على الكافية/ ت . يوسف حسن عمر/ الجامعة الليبية .
- شرح شافية ابن الحاجب / للرضي الإستراياذي / ت . محمد نور الحسن
ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد / دار الكتب
العلمية / بيروت / ١٤٠٢هـ .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب / لجمال الدين ابن هشام / ت.
محمد محيي الدين عبد الحميد / دار الباز / مكة المكرمة .
- شرح عمدة الحافظ وعدة الالافظ / لجمال الدين ابن مالك / ت . عدنان
عبدالرحمن الدوزي / مطبعة العاني / بغداد / ١٣٩٧هـ .
- شرح الكافية الشافية / لجمال الدين ابن مالك / ت. د. عبدالمنعم هريدي/
ط١/ دار المأمون للتراث / ١٤٠٢هـ .
- شرح كتاب سيويه / للسيرافي / ت.د. رمضان عبد التواب / الهيئة
المصرية العامة للكتاب / ١٩٩٠م .
- شرح اللمع / لابن برهان الأسدي / ت. د. فائز فارس / ط١/ الكويت /
١٤٠٤هـ .
- شرح المفصل / لابن يعيش / عالم الكتب / بيروت .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير / لصدر الأفاضل
الخوارزمي / ت . د . عبدالرحمن العثيمين / ط١ / دار الغرب
الإسلامي / بيروت / ١٩٩٠م .
- شرح المقدمة الجزولية / لأبي علي الشلوين / ت . د . تركي العتيبي /
ط٢/ مؤسسة الرسالة / بيروت / ١٤١٤هـ .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل / لأبي عبدالله السلسيلي / ت . د .
عبدالله البركاتي / ط١ / الفيصلية / مكة المكرمة / ١٤٠٦هـ .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / لجمال الدين ابن مالك / ت . محمد فؤاد عبد الباقي / دار الكتب العلمية / بيروت .
- صحيح البخاري / المطبعة الأميرية / القاهرة / ١٣١٤ هـ .
- صحيح البخاري / ت . أحمد محمد شاكر / ط إحياء التراث العربي / بيروت .
- صحيح مسلم / دار الطباعة العامرة / القاهرة / ١٣٣٢ ع .
- صحيح مسلم / مطبعة عيسى الحلبي / ط ١ / ١٩٥٥ م .
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر / للألوسي / ت . محمد بهجة الأثري / ط ١ / دار الآفاق العربية / القاهرة / ١٤١٨ هـ .
- ضرائر الشعر / لابن عصفور الإشبيلي / ت . السيد إبراهيم محمد / ط ٢ / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- طبقات الشافعية الكبرى / للسبكي / ط ٢ / دار المعارف / بيروت .
- طبقات فحول الشعراء / لمحمد بن سلام الجمحي / ت . محمود محمد شاكر / دار المدني / جدة .
- طبقات النحويين واللغويين / لأبي بكر الزبيدي / ت . محمد أبو الفضل إبراهيم / ط ٢ / دار المعارف / القاهرة .
- الفهرست / لابن النديم / دار المعرفة / بيروت .
- في أصول النحو / لسعيد الأفغاني / المكتب الإسلامي / بيروت / ١٤٠٧ هـ .
- في نحو اللغة وتراكيبها / د . خليل عمايرة / ط ١ / عالم المعرفة / جدة / ١٤٠٤ هـ .
- القياس في اللغة العربية / لمحمد الخضر حسين / المطبعة السلفية / القاهرة / ١٣٥٣ هـ .
- الكامل / لأبي العباس المبرد / ت . د . محمد أحمد الدالي / ط ٣ / مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع / ١٤١٨ هـ .

- الكتاب / لأبي بشر عمرو الشهير بسيويه / ت . عبدالسلام هارون / ط١ / دار الجيل / بيروت / ١٤١١هـ .
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / للزمخشري / ت . محمد عبد السلام شاهين / ط ١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٥هـ .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها / لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت ٤٣٧هـ / ت . د . محي الدين رمضان / مؤسسة الرسالة / ط ٢ / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- اللباب في علل البناء والإعراب / لأبي البقاء العكبري / ت . غازي مختار طليمات / ط ١ / دار الفكر المعاصر ببيروت ودار الفكر بدمشق . ١٤١٦هـ /
- لسان العرب / لابن منظور الإفريقي المصري / ط ٣ / دار صادر / بيروت . ١٤١٤هـ /
- لحن العامة / لأبي بكر الزبيدي / ت . د . عبد العزيز مطر / دار المعارف / القاهرة / ١٩٨١م .
- اللغة العربية معناها ومبناها / د . تمام حسان / ط ٣ / عالم الكتب / ١٤١٨هـ .
- لمع الأدلة في أصول النحو / لأبي البركات الأنباري / ت . سعيد الأفغاني / ط ٢ / دار الفكر / بيروت / ١٣٩١هـ .
- اللمع في العربية / لابن جني / ت . حامد المؤمن / ط ٢ / عالم الكتب / بيروت / ١٤٠٥هـ .
- متن الألفية / لابن مالك / المكتبة الشعبية / بيروت .
- مُثُلُ المقرب / لابن عصفور الإشبيلي / ت . عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض / ط ١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٨هـ .
- مجالس ثعلب / ت . عبد السلام هارون / ط ٤ / دار المعارف / ١٤٠٠هـ .
- مجلة اللغة العربية / العدد الثالث / المطبعة الأميرية ومطبعة دار الكتب المصرية .

- مجمع الأمثال / لأبي الفضل الميداني / ت . نعيم زرزور / ط١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤٠٨ هـ .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / لابن جني / ت . محمد عبد القادر عطا / ط١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٩ هـ .
- المحرر الوجيز / لابن عطية / ت . المجلس العلمي بفاس / ١٣٩٥ هـ .
- المدارس النحوية / د . شوقي ضيف / ط٧ / دار المعارف / القاهرة .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / د . مهدي الخزومي / ط٢ / مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده / مصر / ١٣٧٧ هـ .
- المرتجل / لابن الخشاب / ت . علي حيدر / دمشق / ١٣٩٢ هـ .
- المسائل الحلبيات / لأبي علي الفارسي / ت . د . حسن هندراوي / ط١ / دار القلم بدمشق ودار المنارة ببيروت / ١٤٠٧ هـ .
- المسائل العسكرية / لأبي علي الفارسي / ت . محمد الشاطر / ط١ / مطبعة المدني / ١٤٠٣ هـ .
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات / لأبي علي الفارسي / ت . صلاح الدين السنكاوي / مطبعة القاني / بغداد .
- المساعد على تسهيل الفوائد / لابن عقيل / ت . د . محمد بركات / دار الفكر / دمشق / ١٤٠٠ هـ .
- مشكل إعراب القرآن / لمكي بن أبي طالب القيسي / ت . د . حاتم الضامن / ط٤ / مؤسسة الرسالة / بيروت / ١٤٠٨ هـ .
- المصباح في النحو / لأبي الفتح المطرزي / ت . مقبول النعمة / قدّم له د . عماد الدين خليل / ط١ / دار البشائر الإسلامية / بيروت / ١٤١٤ هـ .

- معاني القرآن وإعرابه / للزجاج / ت . د . عبد الجليل شلبي / ط١ / عالم الكتب / بيروت / ١٤٠٨ هـ .
- معاني القرآن / للفراء / ت . أحمد يوسف ومحمد النجار / دار السرور .
- معاني القرآن / لسعيد بن مسعدة الأخفش / ت . د . عبد الأمير الورد / ط١ / عالم الكتب / بيروت / ١٤٠٥ هـ .
- معجم البلدان / لياقوت الحموي / دار صادر / بيروت .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم بحاشية المصحف الشريف / محمد عبد الباقي / ط١ / دار المعرفة / بيروت / ١٤٠٧ هـ .
- المغني في تصريف الأفعال / د . محمد عضيمة / ط ٣ / دار الحديث .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب / لابن هشام / ت . الفاخوري / ط٢ / دار الجيل / بيروت / ١٤١٧ هـ .
- المفصل في علم العربية / للزمخشري / دار الجيل / بيروت .
- المقتصد في شرح الإيضاح / لعبد القاهر الجرجاني / ت . د . كاظم بحر المرجان / وزارة الثقافة والإعلام / الجمهورية العراقية / ١٩٨٢ م .
- المقتضب / للمبرد / ت . محمد عضيمة / عالم الكتب / بيروت .
- المقرب / لابن عصفور الإشبيلي / ت . عادل عبد الموجود وعلي معوض / ط١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٨ هـ .
- الممتع في التصريف / لابن عصفور الإشبيلي / ت . د . فخر الدين قباوة / ط١ / دار المعرفة / بيروت / ١٤٠٧ هـ .
- من أسرار اللغة / د . إبراهيم أنيس / ط ٧ / مكتبة الأنجلو المصرية / ١٩٩٤ م .
- المنصف لكتاب التصريف / لابن جني / ت . محمد عبد القادر عطا / ط١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٩ هـ .

- نتائج الفكر في النحو / لأبي القاسم السهيلي / ت . عادل عبد الموجود
وعلي معوض / ط١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٢ هـ .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء / لأبي البركات الأنباري / ت. محمد أبو
الفضل / دار الفكر العربي / القاهرة / ١٤١٨ هـ .
- نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين / أ. مصطفى السقا /
مجلة مجمع اللغة العربية / مطبعة التحرير / ١٩٥٨ م .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة / لحمد الطنطاوي / تعليق عبدالعظيم
الشناوي ومحمد الكردي / صححه وراجعه إبراهيم لادقي / دار
النوثة الجديدة .
- النشر في القراءات العشر / لابن الجزري / ت . علي الضبأع / دار الفكر .
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب / للمقري التلمساني / دار صادر /
بيروت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / للسيوطي / ت . عبد السلام هارون
و د . عبد العال سالم مكرم / ط٢ / مؤسسة الرسالة / الكويت /
١٤٠٧ هـ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / للسيوطي / ت . أحمد شرف الدين
ط١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٨ هـ .

(٧) فهرس الموضوعات :

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|------------|
| المقدمة . | أ - ز |
| التمهيد : وهو ثلاثة أقسام : | ٢ - ٦٠ |
| القسم الأول : | ٢ - ١٦ |
| نبذة عن ابن مالك . | |
| - اسمه ومولده . | ٢ |
| - رحلاته وتصدره للتدريس والإفتاء . | ٢ |
| - شيوخه . | ٢ |
| - وفاته . | ٣ |
| - أخلاقه . | ٣ |
| - مكانته العلمية . | ٤ |
| - تلاميذه . | ٦ |
| - مصنقاته . | ٧ |
| - شرح الكافية الشافية . | ٨ |
| - قيمة كتاب (شرح الكافية الشافية) وأثره فيما بعده . | ١٣ |
| القسم الثاني : | ١٧ - ٤٩ |
| تقدمة عامة في الأدلة النحوية | |
| أولاً : الأدلة الكبرى وهي : | ١٧ |
| أولاً - السماع . | ١٨ |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|------------|
| - اتجاه النحاة في استعمال السماع على أنواع استشهاداته . | ٢٠ |
| ثانياً - القياس . | ٢٧ |
| - أنواع القياس . | ٣٠ |
| - أركان القياس . | ٣٢ |
| ثالثاً - استصحاب الحال . | ٣٥ |
| - مراحل الاستصحاب . | ٣٥ |
| - أقسام الأصل : | ٣٦ |
| أولاً - أصل الوضع . | ٣٦ |
| ثانياً - أصل القاعدة . | ٣٨ |
| رابعاً - الإجماع . | ٣٩ |
| - مراتب الإجماع : | ٤٠ |
| أولاً - الإجماع الصريح . | ٤٠ |
| ثانياً - الإجماع السكوتي . | ٤١ |
| ثالثاً - الإجماع المنحصر في قولين . | ٤٢ |
| ثانياً : أدلة الجدل النحوي . | ٤٥ |
| أولاً - الاستقراء . | ٤٦ |
| ثانياً - الأصل . | ٤٦ |
| ثالثاً - استصحاب الحال . | ٤٦ |
| رابعاً - بيان العلة . | ٤٧ |
| خامساً - الاستحسان . | ٤٧ |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|--|------------|
| سادساً - عدم الدليل على نفي الحكم . | ٤٨ |
| سابعاً - العكس . | ٤٨ |
| ثامناً - عدم النظر . | ٤٨ |
| تاسعاً - الدليل الباقي . | ٤٩ |
| القسم الثالث : | ٥٠ - ٦٠ |
| وقفه مع ابن مالك | |
| وفيه مباحث : | |
| المبحث الأول : ملحوظات على ابن مالك . | ٥٠ |
| أ - الملحوظات في نسبة بعض الآراء إلى العلماء . | ٥٠ |
| ب - وضع بعض الشواهد في غير موضعها الصحيح . | ٥٠ |
| المبحث الثاني : اختلاف رأي ابن مالك في بعض مسائل البحث . | ٥١ |
| المبحث الثالث : موقف ابن مالك من استدلالات العلماء . | ٥٤ - ٦٠ |
| أولاً : السماع : | ٥٤ - ٥٧ |
| ١ - ذكر حجج العلماء فقط . | ٥٤ |
| ٢ - ذكر حججهم وتدعيمها بحجج أخرى . | ٥٦ |
| ٣ - رد رأي بعض النحاة معتمداً على سماع نحاة آخرين . | ٥٦ |
| ٤ - تأويل سماعهم إن خالف القاعدة الأساسية . | ٥٧ |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|------------|
| ثانياً : القياس : | ٥٧ - ٦٠ |
| ١ - ذكر حجج العلماء فقط . | ٥٧ |
| ٢ - قبول أقيستهم بشرط كثرة السماع . | ٥٨ |
| ٣ - رفض أقيستهم لسببين : | ٥٩ |
| أ - قلة السماع . | ٥٩ |
| ب - أن يؤدي القياس إلى مخالفة الإجماع . | ٦٠ |
| الدراسة | ٦١ - ٥٠٢ |
| وتشتمل على خمسة أبواب : | |
| الباب الأول | ٦٢ - ٣٨٩ |
| السماع وابن مالك | |
| أ - التمهيد : مفهوم الاستدلال عند ابن مالك وموقفه منه . | ٦٣ - ١١٣ |
| - مستويات الاستدلال السماعي عند ابن مالك : | ٦٦ - ١٠٤ |
| أولاً - استدلاله بالقرآن الكريم . | ٦٦ |
| ثانياً - استدلاله بالحديث النبوي الشريف . | ٧٥ |
| ثالثاً - استدلاله بكلام العرب . | ٨٣ |
| - السماع والأدلة الأخرى : | ١٠٥ - ١٠٦ |
| أولاً - السماع وحده . | ١٠٥ |
| ثانياً - السماع والأدلة الأخرى : | ١٠٥ - ١٠٦ |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|------------|
| أ - السماع والقياس . | ١٠٦ |
| ب - السماع والإجماع . | ١٠٦ |
| - ظواهر في استعمال السماع عند ابن مالك : | ١٠٧ - ١١٣ |
| أولاً - ذكر السماع المعضد للقاعدة . | ١٠٧ |
| ثانياً - تقوية السماع بالقياس . | ١٠٨ |
| ثالثاً - تقوية بعض التأويلات بإيراد النظائر . | ١٠٩ |
| رابعاً - إبطال الحجة في سماع ببطلانها في سماع مماثل . | ١٠٩ |
| خامساً - تأكيد أصالة ما هو أصل بالسماع . | ١١٠ |
| سادساً - ما انفرد به ابن مالك : | ١١١ - ١١٣ |
| أ - الاجتهاد في إيراد الأدلة . | ١١١ |
| ب - الاجتهاد في ترجيح الآراء | ١١٢ |
| ج - توجيهاته المبتكرة . | ١١٣ |
| ب - مسائل السماع : | ١١٤ - ٣٨٩ |
| ١ - نون زيتون أصلية وليست زائدة . | ١١٦ - ١١٧ |
| ٢ - حذف النون من الأفعال الخمسة بغير ناصب ولا جازم . | ١١٧ - ١٢٥ |
| ٣ - فصل أو وصل الضمير الواقع خبراً لـ (كان) . | ١٢٥ - ١٣٤ |
| ٤ - (الذي) تأتي حرفاً مصدرياً . | ١٣٤ - ١٣٩ |
| ٥ - بقاء فاء الخبر بعد دخول (إن) و (أن) و (لكن) . | ١٣٩ - ١٤٥ |
| ٦ - (غدا) و (راح) بمعنى (صار) . | ١٤٥ - ١٤٧ |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|------------|
| ٧ - جواز العطف على خبر ليس المجرور من غير إعادة الجار . | ١٤٨ - ١٥١ |
| ٨ - دخول الباء الزائدة على خبر (ما) التيمية . | ١٥٢ - ١٥٦ |
| ٩ - إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة . | ١٥٦ - ١٦١ |
| ١٠ - حكم (أن) و (أن) بعد دخول الجار . | ١٦٢ - ١٦٧ |
| ١١ - (سوى) متصرف ولا تكون ظرفاً . | ١٦٧ - ١٧٤ |
| ١٢ - تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي . | ١٧٥ - ١٨٥ |
| ١٣ - تقديم حال المنصوب . | ١٨٦ - ١٨٩ |
| ١٤ - تقديم الحال على الفعل العامل فيها . | ١٩٠ - ١٩٣ |
| ١٥ - تقديم التمييز على عامله المتصرف . | ١٩٤ - ٢٠٣ |
| ١٦ - الضمير الواقع بعد (لولا) الامتناعية . | ٢٠٣ - ٢٠٨ |
| ١٧ - (من) لابتداء الغاية في الزمان . | ٢٠٨ - ٢٢٠ |
| ١٨ - الباء أصل حروف القسم . | ٢٢٠ - ٢٢٣ |
| ١٩ - تقدير معنى الحرف في الإضافة . | ٢٢٤ - ٢٣٢ |
| ٢٠ - كسرة (حينئذ) كسرة إعراب أم بناء ؟ | ٢٣٢ - ٢٣٦ |
| ٢١ - الجملة المستقبلية عند إضافتها إلى اسم الزمان . | ٢٣٧ - ٢٤٠ |
| ٢٢ - المضاف إلى (الال) . | ٢٤٠ - ٢٤٤ |
| ٢٣ - الفصل بين المتضايين . | ٢٤٤ - ٢٥٧ |
| ٢٤ - إعمال المصدر المحدود والمجموع . | ٢٥٨ - ٢٦٢ |
| ٢٥ - إعمال اسم الفاعل الماضي المضاف المقتضي أكثر من مفعول . | ٢٦٣ - ٢٦٦ |

| الموضوع ————— | رقم الصفحة |
|--|------------|
| ٢٦ - جر معمول الصفة المشبهة . | ٢٦٧ - ٢٧١ |
| ٢٧ - الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه بالظرف أو الجار والمجرور . | ٢٧١ - ٢٨٠ |
| ٢٨ - نِعْمَ وَيُسُّ بين الفعلية والاسمية . | ٢٨٠ - ٢٨٥ |
| ٢٩ - الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب : نِعْمَ وَيُسُّ . | ٢٨٦ - ٢٩٣ |
| ٣٠ - (جميع) من ألقاظ التوكيد المعنوي . | ٢٩٣ - ٢٩٤ |
| ٣١ - توكيد النكرة المحسوسة توكيداً معنوياً . | ٢٩٥ - ٣٠٥ |
| ٣٢ - معنى (الواو) العاطفة . | ٣٠٥ - ٣١٢ |
| ٣٣ - إفادة (حتى) العاطفة للترتيب . | ٣١٢ - ٣١٦ |
| ٣٤ - حذف همزة الاستفهام . | ٣١٧ - ٣٢٣ |
| ٣٥ - نقل (بل) حكم النفي وشبهه لما بعدها . | ٣٢٣ - ٣٢٧ |
| ٣٦ - الفصل بين العاطف والمعطوف . | ٣٢٨ - ٣٣٢ |
| ٣٧ - العطف على الضمير المخفوض . | ٣٣٣ - ٣٤٦ |
| ٣٨ - حذف حرف النداء . | ٣٤٧ - ٣٥٦ |
| ٣٩ - انصراف عزيز . | ٣٥٧ - ٣٦٠ |
| ٤٠ - جر الضمير المتصل باسم الفعل المنقول عن الظرفية أو حرف الجر . | ٣٦١ - ٣٦٤ |
| ٤١ - منع صرف المنصرف . | ٣٦٥ - ٣٧٧ |
| ٤٢ - نصب جواب (لعل) المقرون بالفاء . | ٣٧٧ - ٣٨٠ |
| ٤٣ - (ما) و (مهما) بين الاسمية والظرفية . | ٣٨٠ - ٣٨٥ |

| رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|--|
| ٣٨٥ - ٣٨٩ | ٤٤ - الوقف على المقصور المنون . |
| ٣٩٠ - ٤٣٨ | الباب الثاني القياس وابن مالك |
| ٣٩١ - ٣٩٢ | أ - تمهيد : موقف ابن مالك من القياس . |
| ٣٩٣ - ٣٩٤ | - ظواهر في استعمال القياس عند ابن مالك : |
| ٣٩٣ | أولاً - تدعيم القياس بالقياس . |
| ٣٩٣ | ثانياً - قبول القياس ما لم يعارض بسماع صريح . |
| ٣٩٤ | ثالثاً - إبطال القياس بالقياس . |
| ٣٩٥ - ٣٩٨ | - أنواع القياس عند ابن مالك : |
| ٣٩٥ | ١ - القياس الأصلي (القياس على السماع) . |
| ٣٩٦ | ٢ - القياس التنظيري . |
| ٣٩٧ | ٣ - قياس الطرد . |
| ٣٩٧ | ٤ - قياس المقابلة . |
| ٣٩٨ | - العلة وابن مالك . |
| ٣٩٨ - ٤٠١ | أقسام العلة : |
| ٣٩٨ | أولاً - العلة التعليمية . |
| ٣٩٩ | ثانياً - العلة التركيبية القياسية . |
| ٣٩٩ | ثالثاً - العلة التي تأتي لتعليل أحكام أو ظواهر |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|------------|
| خارج القياس وتنقسم إلى قسمين : | |
| أ - علة مرتبطة بالتركيب . | ٣٩٩ |
| ب - علة مرتبطة بالبنية . | ٤٠٠ |
| ب - مسائل القياس : | ٤٠١ - ٤٣٨ |
| ١ - تقديم خبر (ليس) عليها . | ٤٠٢ - ٤١٢ |
| ٢ - العامل في الاسم بعد واو (رُبُّ) . | ٤١٣ - ٤١٨ |
| ٣ - نصب المعطوف على (غنوة) بعد (لن) . | ٤١٩ - ٤٢٠ |
| ٤ - المضاف إلى ياء المتكلم بين الإعراب والبناء . | ٤٢١ - ٤٢٦ |
| ٥ - نصب نعت معمول اسم الفاعل . | ٤٢٧ - ٤٢٩ |
| ٦ - الخافض بعد حذف حرف القسم . | ٤٣٠ - ٤٣٢ |
| ٧ - (إما) حرف من حروف العطف . | ٤٣٣ - ٤٣٨ |
| الباب الثالث | |
| الاستصحاب وابن مالك | |
| أ - تمهيد : موقف ابن مالك من الاستصحاب . | ٤٤٠ - ٤٤٣ |
| ب - مسائل الاستصحاب : | ٤٤٤ - ٤٦٣ |
| ١ - تعدية غير (أعلم) و (أرى) من أخواتها بالهمزة إلى ثلاثة مفعولين . | ٤٤٥ - ٤٤٩ |
| ٢ - الضمير المتصل باسم الفاعل . | ٤٤٩ - ٤٥٤ |
| ٣ - (سحر) معرب ولا يكون مبنياً . | ٤٥٤ - ٤٥٩ |
| ٤ - تمييز (كم) الاستفهامية مفرد ولا يكون جمعاً . | ٤٥٩ - ٤٦٣ |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|------------|
| الباب الرابع | ٤٦٤ - ٤٧٣ |
| الإجماع وابن مالك | |
| أ - تمهيد : موقف ابن مالك من الإجماع . | ٤٦٥ - ٤٦٨ |
| - طرق الاستدلال بالإجماع عنده . | ٤٦٥ - ٤٦٨ |
| ب - مسائل الإجماع : | ٤٦٨ - ٤٧٣ |
| ١ - فصل أو وصل الضمير الواقع خيراً لـ (ظن) . | ٤٦٩ - ٤٧٣ |
| الباب الخامس | ٤٧٤ - ٤٩٦ |
| الدلة الأخرى وابن مالك | |
| أ - تمهيد : موقف ابن مالك مما ذكر منها . | ٤٧٥ - ٤٨٠ |
| - أنواع الأدلة الجدلوية التي استعملها ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) : | ٤٧٧ - ٤٨٠ |
| ١ - الاحتجاج بوجود النظر . | ٤٧٧ |
| ٢ - الاحتجاج بعدم النظر . | ٤٧٧ |
| ٣ - الاستقراء التام . | ٤٧٨ |
| ٤ - الاستحسان . | ٤٧٩ |
| ٥ - بيان العلة . | ٤٨٠ |
| ب - مسائل الأدلة الأخرى : | ٤٨٠ - ٤٩٦ |
| ١ - دخول اللام على معمول الخبر . | ٤٨١ - ٤٨٢ |
| ٢ - الاحتجاج بعدم النظر . | ٤٨٢ - ٤٨٦ |
| ٣ - الاحتجاج بوجود النظر . | ٤٨٦ - ٤٨٩ |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|------------|
| ٤ - الجواب لـ (أما) إذا كانت أول الشرطين أولى . | ٤٨٩ - ٤٩٣ |
| ٥ - الأصالة والزيادة في الحروف . | ٤٩٣ - ٤٩٦ |
| الخاتمة . | ٤٩٧ - ٥٠٢ |
| الفهارس الفنية : | ٥٠٣ - ٥٦٢ |
| ١ - فهرس الآيات القرآنية . | ٥٠٤ - ٥١١ |
| ٢ - فهرس القراءات القرآنية . | ٥١٢ - ٥١٥ |
| ٣ - فهرس الحديث والآثر . | ٥١٦ - ٥١٨ |
| ٤ - فهرس أقوال العرب وأمثالهم . | ٥١٩ - ٥٢١ |
| ٥ - فهرس الأشعار والأرجاز . | ٥٢٢ - ٥٣٩ |
| ٦ - فهرس المصادر والمراجع . | ٥٤٠ - ٥٥١ |
| ٧ - فهرس الموضوعات . | ٥٥٢ - ٥٦٢ |